نبني على نجاحات الحاضر لنصنع المستقبل

التقرير السنوي ٢٠٢٤

بنك الإمارات دبي الوطني
Emirates NBD

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
رئيس مجلس الوزراء حاكم إمارة دبي

سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع لدولة
الإمارات العربية المتحدة وولي عهد دبي

سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم
نائب حاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
في دولة الإمارات العربية المتحدة

الأداء

صافي الأرباح (دولار أمريكي)

٦,٣ مليار

+٦,٩%

٢٠٢٣: ٥,٩ مليار

الأرباح قبل الضريبة (درهم)

٢٧,١ مليار

+١٤,٧%

٢٠٢٣: ٢٣,٧ مليار

صافي الأرباح (درهم)

٢٣,٠ مليار

+٦,٩%

٢٠٢٣: ٢١,٥ مليار

الدخل (درهم)

٤٤,١ مليار

+٢,٦%

٢٠٢٣: ٤٣,٠ مليار

إجمالي الأصول (درهم)

٩٩٧ مليار

+١٥,٥%

٢٠٢٣: ٨٦٣ مليار

القيمة السوقية (درهم)

١٣٥ مليار

+٢٣,٩%

٢٠٢٣: ١٠٩ مليار

نسبة رأس المال (%)

١٧,١%

-٠,٥%

٢٠٢٣: ١٧,٦%

توزيعات الأرباح للسهم (فلس)

١٠٠

المحتويات

٢	**مقدمة**
٨	كلمة رئيس مجلس الإدارة
١٠	كلمة نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
١٢	كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة
١٦	**التقرير الاستراتيجي**
١٨	لمحة سريعة
٢٠	نموذج الأعمال
٢٢	استراتيجيتنا
٢٨	لمحة عن السوق
٣٠	كلمة المسؤول الرئيسي للشؤون المالية للمجموعة
٣٦	مراجعة الأداء
٥٣	إدارة الامتثال للمجموعة
٥٤	إدارة المخاطر
٦٤	الفعاليات
٧٢	الجوائز
٧٤	فروع بنك الإمارات دبي الوطني ومكاتبه وشركاته التابعة
٧٦	**ملخص الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات**
٨٤	**حوكمة الشركات**
١٥٢	**تقرير مجلس الإدارة والتقرير السنوي للرقابة الشرعية**
١٦٠	**البيانات المالية**

يعكس النمو القوي الذي تشهده دولة الإمارات العربية المتحدة الطموح والمرونة اللذين تتحلّى بهما قيادتها وقطاعات الأعمال فيها وشعبها، الأمر الذي يخلق بيئة فريدة تتوافر فيها فرص بلا حدود، وتتحوّل فيها الأحلام إلى واقع ملموس.

بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع. وشركاته التابعة (ويُشار إليها مجتمعة باسم "مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني" أو "المجموعة")، يساهم بفعالية في هذه المسيرة المتميّزة، مستلهماً رؤيته من عملائه وأصحاب المصلحة الرئيسيين للدفع قدماً بمسيرة التقدّم وتعزيز إنجازات الحاضر، لنصنع معاً مستقبلاً أكثر إشراقاً.

تمتدّ عملياتنا عبر دولة الإمارات العربية المتحدة وتركيا والمملكة العربية السعودية ومصر والهند وسنغافورة والمملكة المتحدة والنمسا وألمانيا وروسيا والبحرين، فضلاً عن مكاتب تمثيلية في الصين وإندونيسيا. ويعمل لدى المجموعة أكثر من ٣٠ ألف موظّف ينتمون إلى ما يزيد عن ٩٠ جنسية، مما يجعلها واحدة من أكبر جهات العمل وأكثرها تنوّعاً ثقافياً في دولة الإمارات العربية المتحدة.

بنك الإمارات دبي الوطني مدرج في سوق دبي المالي.

نبني على نجاحات اليوم لنقدم قيمة مضافة إلى...

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع
emiratesnbd.com

يغطي هذا التقرير المتكامل مراجعتنا الاستراتيجية والتشغيلية، وملخص الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وتقرير حوكمة الشركة، وتقرير الرقابة الشرعية، وتقرير مجلس الإدارة، والبيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

يمثل هذا التقرير نتاج المراقبة والتقييم الصارمين لأنشطتنا على مستوى جميع العمليات ووحدات الأعمال وجهود الاستدامة.

نبني على نجاح **دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة**

معاً، ترتقي المجموعة والوطن، لرسم مستقبل أساسه الرخاء المشترك.

تتميز دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة بكونهما رمزين عالميين للطموح والتقدّم بفضل قيادة رشيدة واقتصاد مرن يواصل النمو والازدهار. هذا النمو اللامتناهي يرتكز على سياسات استراتيجية وإصلاحات ديناميكية والتزام راسخ بالابتكار والتميّز.

تبني المجموعة نجاحها على هذه الركائز المتينة، مستفيدة من زخم النمو في الدولة لتحقيق تقدّم اقتصادي مستدام. مع كلّ إنجاز تحقّقه دبي، نرى فرصاً جديدة للنمو والمساهمة، لنؤكد على أن نجاحنا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالصعود المتواصل لدولة الإمارات العربية المتحدة كقوة عالمية رائدة.

نبني على نجاح
عملائنا

معاً، نسعى لتحقيق المزيد لخلق مستقبل مليء بالإمكانات اللامحدودة.

عملاؤنا هم القوة الدافعة وراء ابتكارنا ونجاحنا، حيث يلهموننا لتجاوز الحدود وتشكيل مستقبل البنوك. طموحاتهم تغذي عزيمتنا لتقديم حلول مبتكرة تمكّن من التقدم وتحول الطموحات إلى إنجازات.

في المجموعة، نبني على نجاح عملائنا من خلال خلق تجارب رقمية تحويلية وإقامة شراكات استراتيجية تفتح آفاقًا جديدة. وبإرشاد من احتياجاتهم المتطورة، نظل ملتزمين بتوفير الأدوات والدعم الذي يحتاجونه للازدهار، مما يضمن أن تكون رحلتهم نحو النجاح رحلة نشاركها بفخر.

نبني على نجاح **موظفينا**

معاً، نعمل بروح الفريق لنصنع مستقبل الخدمات المصرفية.

موظفونا هم القوة الدافعة لنمونا وتقدمنا، ولهم دور أساسي في كل ما حقّقناه وما نطمح إلى تحقيقه من إنجازات. تفانيهم وابتكارهم وقدراتهم هي أساس كل إنجاز، وهم من يدفع عجلة التقدم ويرسم معالم المستقبل.

تستثمر المجموعة في موظفيها وتضمن رعايتهم من خلال مبادرات تتيح لهم التطور، بدءاً من برامج تدريب بمواصفات عالمية، وصولاً إلى تعزيز التنوع والشمول. من خلال دعم طموحات موظفينا وترسيخ بيئة التعاون والابتكار، نتقدّم سريعاً نحو تحقيق رؤيتنا المشتركة.

نبني على نجاحات الحاضر لنصنع المستقبل

تعكس مسيرة دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠٢٤ طموحاً لا يتوقف وفرصاً بلا حدود. لقد رسخت دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة مكانتهما الرائدة كمراكز عالمية للابتكار والمواهب والاستثمار. فيما نستعيد الإنجازات المذهلة التي تحققت هذا العام، يظهر لنا جلياً أن دبي ليست مجرد وجهة للأعمال، بل هي مدينة تلتقي فيها العقول والأفكار لتنمو وتزدهر، وتتجاوز فيها الفرص حدود الخيال، ويتشكل فيها المستقبل يوماً بعد يوم.

عام استثنائي آخر لدبي ودولة الإمارات العربية المتحدة

النمو والتنوع المستمر لاقتصاد دبي خير دليل على الرؤية السديدة لقيادتها والتزام كافة المؤسسات والعاملين فيها بتحقيق النجاح. من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للإمارة بنسبة ٣,٢% في عام ٢٠٢٤ ليصل إلى ٤٤٣ مليار درهم نتيجة لتوسع القطاعات الرئيسية، مثل النقل والضيافة والخدمات اللوجستية والخدمات المالية.

يعتمد سوق العقارات في دبي على تفاؤل المستثمرين وثقتهم في مستقبل المدينة. وقد وصل عدد المعاملات في هذا السوق إلى مستويات قياسية أدت لارتفاع قيمة العقارات. ويرجع هذا النمو بشكل أساسي إلى السياسات والإصلاحات التي جعلت دبي مدينة جذابة للأفراد والشركات على حد سواء، حيث أسهمت التعديلات على نظام التأشيرات واللوائح التنظيمية والبنية التحتية الداعمة للأعمال في ترسيخ مكانة الإمارة كملاذ آمن لرواد الأعمال والمكاتب العائلية وصناديق التحوط والمؤسسات العالمية، مما عزز جاذبية دبي كوجهة رئيسية لرؤوس الأموال العالمية.

يمثل الابتكار وريادة الأعمال محور نجاحنا المستمر، حيث تواصل منظومة الشركات الناشئة المزدهرة في دبي، لا سيما في مجال التكنولوجيا، جذب المبتكرين والمستثمرين من جميع أنحاء العالم. وقد أصبحت الإمارة مركزاً لأحدث الابتكارات في الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا المالية، وغيرها من التقنيات الحديثة، حيث توفر أرضية خصبة لنمو الأفكار وازدهارها، وتتحول الطموحات إلى واقع ملموس بفضل نظام الدعم القوي والسياسات الطموحة والرؤى المستقبلية.

علاوة على ذلك، يواصل النمو السكاني جذب طاقات جديدة ومواهب متميزة إلى مدينتنا، مما يعزز حيويتها ويكرس مكانتها كواحدة من أفضل مدن العالم في جودة الحياة. كما أن توافر قوى عاملة عالية المهارة، وأسواق رأس مال نشطة، والعديد من عمليات الطرح للاكتتاب العام، يدل على مستوى النضج والحيوية المتزايدة التي تتمتع بها دبي كمركز مالي عالمي.

بنك الإمارات دبي الوطني يقود عجلة التقدم

يؤدي بنك الإمارات دبي الوطني دوراً رئيسياً في هذا النمو الكبير، إذ يواصل تحوله وأداءه المتميز كأكبر بنك في دبي وأكثر المؤسسات المالية ربحية في المنطقة. مع سعي أجندة دبي الاقتصادية "D٣٣" إلى مضاعفة حجم اقتصاد دبي بحلول عام ٢٠٣٣ وترسيخ مكانتها بين أفضل ثلاث مدن عالمية، يقود بنك الإمارات دبي الوطني مسار التقدم من خلال مبادرات استراتيجية تعطي الأولوية للابتكار والشمول المالي والنمو المستدام، مما يعزز مكانته كمحرك أساسي لرؤية دبي الطموحة.

يتعاون بنك الإمارات دبي الوطني بشكل وثيق مع عملائه الكُثر بدءاً من المؤسسات والشركات الكبرى وصولاً إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة والعملاء الأفراد، لدفع مسيرة التقدم في الإمارة وتمكين عملائه من النجاح. وهو يساهم في تشكيل مستقبل القطاع المالي وتمكين المواهب ورواد الأعمال من خلال شراكات عديدة، مثل التعاون الاستراتيجي مع مركز دبي المالي العالمي. كما يسهم البنك بشكل مباشر في تحقيق طموحات دبي التنموية من خلال تعزيز الابتكار ودعم القطاعات الرئيسية باعتباره ركناً أساسياً من أركان التحول الاقتصادي في الإمارة.

تجلت قوة البنك في تحقيقه أرباحاً قياسية في عام ٢٠٢٤، حيث بلغ صافي أرباحه ٢٣ مليار درهم بفضل النمو القوي في المنطقة والثقة العالية لدى المستهلكين. وساهمت الميزانية العمومية المتينة للبنك في تسجيله زيادة بنسبة ١٢,٧% في الإقراض، بالتوازي مع تقديم قروض جديدة تجاوزت ١٠٠ مليار درهم على مستوى المنطقة، مما عزز مكانته كمحرك رئيسي للتنمية الاقتصادية. كما سجلت ربحية السهم ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة ٧,٢% لتصل إلى ٣,٥٦ فلس، مما يعكس الأداء المالي القوي للمجموعة وتميزها التشغيلي.

أداء مستدام في الحاضر والمستقبل

إلى جانب هذا الأداء المالي المتميز، حافظ بنك الإمارات دبي الوطني على التزامه بالمسؤولية والاستدامة على المدى البعيد. في عام ٢٠٢٤، حل البنك في المرتبة الأولى إقليمياً والخامسة عالمياً في الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بين ٣١١ بنكاً متنوعاً بحسب تصنيف "ساستينالیتیکس"، وحصل على تصنيفات ممتازة من مشروع الإفصاح عن انبعاثات الكربون ووكالة ستاندرد أند بورز للتصنيف الائتماني. هذه الريادة في مجال الاستدامة تتماشى كلياً مع الجهود الوطنية التي تبذلها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لتحقيق الاستدامة، حيث يواصل البنك دمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في كافة جوانب أعماله.

وتشع بنك الإمارات دبي الوطني هذا العام نطاق منتجاته وخدماته في مجال التمويل المستدام عبر حلول مبتكرة تهدف لدعم المشاريع الصديقة للبيئة والتمويل المستدام في الأسواق الرئيسية، مثل الودائع الثابتة المستدامة وتسهيلات تمويل رأس المال العامل المرتبطة بمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية. كما وضع أول إطار عام في المنطقة معترف به عالمياً لسندات تمويل القروض المرتبطة بالاستدامة، بما يتوافق تماماً مع أحدث مبادئ وإرشادات الرابطة الدولية لأسواق المال. أصدر البنك كذلك أول سند تمويل قروض مرتبطة بالاستدامة في العالم، من جهته أصدر الإمارات الإسلامي أول صكوك مستدامة في عام ٢٠٢٤، مما يؤكد التزام المجموعة بممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

ضمن خططنا للمستقبل، سيواصل بنك الإمارات دبي الوطني ريادته بعزم ومسؤولية، حيث ترسم استراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في المستقبل خارطة طريق شاملة لتعزيز حوكمة التمويل المستدام، وخفض صافي الانبعاثات إلى الصفر في القطاعات الرئيسية، وتقليص انبعاثات غازات الدفيئة في النطاقين ١ و٢ بنسبة ٣٠% بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنةً بمستوياتها في عام ٢٠٢٣. كما يلتزم البنك بتخصيص مبلغ ٣٠ مليار دولار للتمويل المستدام ورفع نسبة تمثيل المرأة في مناصب الإدارة العليا إلى ٢٥% بحلول عام ٢٠٢٧.

في الختام، أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم أبوظبي - حفظه الله، وسيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي - رعاه الله، على قيادتهما الرشيدة ورؤيتهما الطموحة التي لا تعرف حدوداً. كما أتقدم بجزيل الشكر إلى مجلس إدارة المجموعة وفريق الإدارة العليا وجميع موظفي المجموعة على إخلاصهم وتفانيهم ومساهمتهم الفاعلة في نجاح بنك الإمارات دبي الوطني اليوم، وفي المستقبل.

سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم
رئيس مجلس الإدارة

> مع تقديم قروض جديدة تجاوزت ١٠٠ مليار درهم على مستوى المنطقة، عززت المجموعة مكانتها كمحرك رئيسي للتنمية الاقتصادية.

تعزيز مسيرة النجاح المشترك

حققت مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني أداءً مالياً قياسياً في عام ٢٠٢٤، بما يؤكد قوة استراتيجيتنا وقدراتنا التنفيذية، بدعم من الظروف المواتية في دولة الإمارات العربية المتحدة وفعالية شبكتنا الدولية.

كما أن التزامنا الراسخ بتقديم تجربة استثنائية للعملاء، والريادة في الابتكار الرقمي، والمحافظة على أعلى معايير الامتثال التنظيمي، ساعدنا على تعزيز مكانتنا كبنك رائد في السوق وشريك موثوق لعملائنا.

الالتزام برؤيتنا الاستراتيجية

نواصل العمل لتحقيق أهدافنا الاستراتيجية، انطلاقاً من الركائز الست لاستراتيجية المجموعة القائمة على اغتنام الفرص في سوق ديناميكي ومتغير. لقد ركزنا خلال العام على تعزيز أعمالنا الأساسية وتقديم منتجات وخدمات تنافسية عبر شبكتنا الدولية، وزيادة حصتنا السوقية في المناطق الرئيسية، واستكشاف فرص النمو، سواء ضمن البنك أو عبر عمليات الاستحواذ. بفضل مرونتنا وقدرتنا على التكيف مع ظروف السوق المتغيرة والتزامنا بالابتكار، أصبحنا في موقع يتيح لنا توسيع أعمالنا الأساسية وزيادة تنويع محفظتنا الدولية.

انطلاقاً من مسؤوليتنا كمؤسسة مالية رائدة، تظل الاستدامة أساساً لاستراتيجيتنا المستقبلية، حيث نلتزم بتقديم حلول تتماشى مع التحول العالمي نحو اقتصاد خالٍ من الانبعاثات. كما نعمل على تعزيز مرونة وأمن بنية تكنولوجيا المعلومات بما يضمن بقاءنا في صدارة التحول الرقمي في قطاع الخدمات المصرفية.

إن استثمارنا في تنمية الكفاءات، لا سيما إعداد الجيل القادم من القيادات الإماراتية، يعكس تركيزنا على بناء مؤسسة ديناميكية قائمة على الأداء. هذه الجهود تضمن جاهزيتنا لمواجهة تحديات المستقبل وقدرتنا على اغتنام الفرص الناشئة وتحقيق نمو مستدام.

تحسن في الأداء على مستوى المجموعة

ساهمت جميع وحدات أعمالنا بشكل كبير في تحقيق نتائج قياسية في عام ٢٠٢٤. لقد حققت الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات نجاحاً غير مسبوق، بما في ذلك زيادة الإقراض إلى مستويات قياسية والمحافظة على حصة سوقية تعادل ثلث الإنفاق عبر بطاقات الائتمان في الدولة. وساهمت منصة إدارة الثروات الرقمية في ارتفاع قيمة الأصول المُدارة على مستوى المجموعة إلى أكثر من ٤٠ مليار دولار، مما يعكس توسع منتجاتنا، بما في ذلك السندات الجزئية والصكوك والأسهم ووحدات صناديق الاستثمار المشتركة. ويؤكد ذلك تركيزنا الاستراتيجي على أصحاب الثروات الكبيرة وبناء الثروة، وقد تعزز ذلك نتيجة لتدفق ثروات كبيرة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وتوفر مجموعة واسعة من المنتجات المبتكرة التي تلبي احتياجات العملاء.

> بفضل الأسس القوية التي يتمتع بها بنك الإمارات دبي الوطني في المنطقة وتركيزه الاستراتيجي على المرونة والابتكار، فهو قادر على اغتنام الفرص الناشئة والتعامل بفعالية مع التحديات.

أكدت الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات قدراتها من خلال تقديم قروض جديدة بلغت ٨٨ مليار درهم وتحقيق نمو قوي في تدفقات التجارة، مستفيدة من الحضور الإقليمي للمجموعة لاغتنام الفرص في الأسواق الرئيسية. كما حقق الإمارات الإسلامي أرباحاً صافية قياسية بلغت ٢.٨ مليار درهم بفضل إحراز نمو استثنائي في تمويل العملاء بنسبة ٣١%، ليعزز بذلك موقعه الريادي في مجال الابتكار في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية في الدولة.

أطلقت الأسواق العالمية والخزينة المزيد من المنتجات المبتكرة عبر طرح السندات الجزئية والصكوك، وتوسيع مجموعة السلع، وتوفير حلول متقدمة لصرف العملات الأجنبية. وتعزز نمو الخدمات المصرفية الاستثمارية، حيث نجح البنك في تنفيذ أكثر من ١٠٠ صفقة وأدى دوراً رئيسياً في أبرز عمليات الطرح للاكتتاب العام في المنطقة، معززاً بذلك مكانته الرائدة كشريك موثوق في أسواق رأس المال وخدمات الاستشارات.

توسيع نطاق حضورنا العالمي

نجح بنك الإمارات دبي الوطني في توسيع نطاق حضوره الدولي من خلال تنمية أعماله وتنويعها وتعزيز المرونة. فقد استفاد البنك من مكانته كأكبر المؤسسات المالية في دبي وأكثرها ربحية في منطقة الخليج العربي لتوسيع حضوره في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا وما وراءها، حيث وصل عدد الفروع في شبكتنا الواسعة إلى ما يقرب من ٩٠٠ فرع في ١٣ دولة، مما يؤكد على قدرتنا على الاستفادة من الفرص الواعدة في الأسواق الإقليمية الرئيسية والتزامنا بتلبية احتياجات العملاء المتزايدة حول العالم.

حضورنا فاعل في الأسواق الاستراتيجية التي توفر فرصاً كبيرة للنمو، من تركيا ومصر إلى الهند وسنغافورة، ونعمل باستمرار على تحديد الفرص لتوسيع وترسيخ حضورنا، مما يعزز تجربة العملاء عبر الحدود. يعكس هذا النهج التزامنا بتعزيز النمو في المنطقة، وتعزيز مكانتنا كقوة مالية متعددة الجنسيات، وجاهزيتنا لتوسيع نطاق حضورنا في عالم يزداد ترابطاً.

قدرة متميزة على اغتنام الفرص

بفضل الأسس القوية التي يتمتع بها بنك الإمارات دبي الوطني في المنطقة وتركيزه الاستراتيجي على المرونة والابتكار، فهو قادر على اغتنام الفرص الناشئة والتعامل بفعالية مع تحديات مثل انخفاض أسعار الفائدة. إن التزامنا الراسخ بتطوير دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة بشكل عام يضمن قدرتنا على الاستمرار في تحقيق قيمة مستدامة، وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة بنا، ومواصلة التميز والقدرة على التكيف.

في الختام، أود أن أتقدم بخالص الشكر إلى رئيس مجلس إدارتنا، سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم، ومجلس الإدارة وفريق الإدارة العليا وموظفي بنك الإمارات دبي الوطني على مساهماتهم القيّمة في نجاحنا. كما أشكر عملاءنا ومساهمينا على دعمهم وثقتهم المستمرين. ونتطلع لأن نكون على قدر ثقتكم الغالية عبر تعزيز مسيرة التقدم وتحقيق قيمة مستدامة على مدار الأعوام القادمة.

هشام عبدالله القاسم
نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

معاً نحو نمو مستدام

كان عام ٢٠٢٤ حافلاً بالإنجازات بالنسبة لبنك الإمارات دبي الوطني، حيث حقق تقدماً كبيراً على مستوى الأداء مما يؤكد قدرتنا على تحقيق قيمة مضافة لعملائنا ومساهمينا.

لقد نجحنا بالارتقاء بتجربة العملاء وحققنا نتائج مالية متميزة تشكل أساساً قوياً للمستقبل، من خلال استثمارات استراتيجية في التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية.

> يسير بنك الإمارات دبي الوطني بخطىً متسارعة نحو التحول إلى مؤسسة مصرفية ترتكز على البيانات والابتكار الرقمي، مستفيداً من التكنولوجيا الحديثة لتحسين الخدمات.

ابتكارات تعزز تجربة العملاء

يشكل التزامنا بتقديم خدمات ومنتجات تلبي احتياجات العملاء قوة دافعة لمسار نمو الأعمال. لقد أدت الاستثمارات في أتمتة العمليات إلى تعزيز جودة الخدمات بصورة ملموسة وساهمت بتقديم تجربة مصرفية متميزة لعملائنا. ويتجلى أثر هذا النهج من خلال توسع نطاق خدماتنا الرقمية لإدارة الثروات لتشمل صناديق الاستثمار المشترك والسندات الجزئية والصكوك والأسهم العالمية والمحلية، بزيادة بلغت خمسة أضعاف في حجم الثروات الرقمية. واليوم، باتت تتجاوز قيمة الأصول المدارة للمجموعة ٤٠ مليار دولار أمريكي، مما يثبت نجاح استراتيجيتنا في إدارة الثروات.

عززت شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال، وهي ذراع المجموعة للخدمات المصرفية الاستثمارية، ريادتها في أسواق رأس المال في عام ٢٠٢٤، ونجحت في تسعير أكثر من ١٠٠ صفقة في سوق الدين، كما أدت دوراً رئيسياً في أهم عمليات الطرح للاكتتاب العام على مستوى المنطقة. كما أنها تتصدر التصنيفات في مجال الصكوك الدولية وإصدارات السندات والصكوك الإقليمية.

حققت تطبيقاتنا الرائدة ENBD X و+ EI معدلات قياسية لتبني التكنولوجيا الرقمية بلغت ٩١%، حيث أرست معايير جديدة لمستوى تفاعل العملاء. في إطار التزامنا المستمر بالابتكار، أطلقنا خدمة المدفوعات الفورية عبر منصة "آني" التابعة لمصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي، وهي متاحة على تطبيقي ENBD X و+ EI. يُعدّ هذا النظام البسيط والسريع لتحويل الأموال داخل الدولة باستخدام أرقام الهواتف خير مثال على حرصنا على توفير حلول متطورة ومبسطة لخدمة عملائنا.

تعزيز ريادتنا الرقمية

يسير بنك الإمارات دبي الوطني بخطًى متسارعة نحو التحول إلى مؤسسة مصرفية ترتكز على البيانات والابتكار الرقمي، مستفيداً من التكنولوجيا الحديثة لتحسين الخدمات والحصول على مردود مالي لما يزيد عن ٢٠ مليون نقطة بيانات يومياً. لقد أتاحت لنا شراكتنا مع مايكروسوفت دمج الذكاء الاصطناعي التوليدي في أعمالنا التشغيلية وتحقيق نتائج ملموسة على صعيد الكفاءة والأمن وتجربة العملاء.

نحن نعمل على توظيف الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لتحليل سلوكيات العملاء وتحديد فرص صرف العملات الأجنبية والتجارة، وتوقع احتياجات العملاء بدقة أعلى، وتسريع إجراءات فتح الحسابات للشركات الصغيرة والمتوسطة باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي التي تساعد على استخراج البيانات من المستندات، مما يقلل التدخل البشري بشكل كبير ويُسرّع الإجراءات ويُحسن تجربة العملاء بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، يتيح لنا تحليل البيانات الضخمة البحث في مجموعات هائلة من بيانات المعاملات، مما يوفر لنا فرصاً جديدة لاستقطاب المزيد من التجار.

كذلك كان التحول في مجال الأعمال المصرفية للأفراد فعالاً بالقدر ذاته. فقد بات تطبيقا ENBD X و+ EI يوفران الخدمات لأكثر من مليون عميل من الأفراد في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويقدمان ما يزيد على ١٥٠ خدمة مختلفة، من بينها أكثر من ١٠٠ خدمة مؤتمتة. كما يضم التطبيق منصة رقمية متطورة لإدارة الثروات تتيح للعملاء الاستثمار في أكثر من ١١,٠٠٠ من الأسهم العالمية والمحلية والصناديق المشتركة في البورصة في ٢١ سوقاً مالياً، إلى جانب أكثر من ٢٣٠ صندوق استثمار مشترك يديره أبرز مديري الأصول. لقد ساهمت إمكانية فتح الحسابات والحصول على بطاقات الائتمان والقروض الشخصية وخدمات الودائع الثابتة بشكل فوري عبر الأجهزة اللوحية، في تقليل الإجراءات المكتبية بشكل ملحوظ وتسريع مدة الإنجاز.

لقد عززت عمليات ترقية البنية التحتية ريادتنا في مجال الخدمات المصرفية الرقمية، حيث أدت عملية الانتقال إلى نظام إدارة المحتوى المتطور "سايت كور" إلى تحسين أداء الموقع الإلكتروني وتعزيز أمانه. كما ساعدت عمليات تحسين أجهزة الصراف الآلي والإيداع النقدي في تسريع المعاملات بمعدل يصل إلى ٢,٦ مرة. علاوة على ذلك، صار تطبيقنا المحدث للخدمات المصرفية عبر "واتساب" يدعم حالياً ١٥ من الإجراءات الشائعة الاستخدام، مما يضمن لعملائنا تواصلاً فعالاً وسلساً.

إعطاء الأولوية لموظفينا

حققنا هذا العام تقدماً كبيراً في ترسيخ ثقافة المشاركة والتمكين. وتجلى التزامنا بالتنوع والشمول من خلال مبادرات عديدة، من بينها توقيع تعهد تسريع تحقيق التوازن بين الجنسين، وإطلاق برنامج "العودة للعمل" لدعم الموظفات العائدات إلى العمل، وتنفيذ برنامج التوعية بالتحيز اللاواعي على مستوى المجموعة.

ظل دعم مبادرة إدارة المواهب الوطنية أولوية أساسية للمجموعة، حيث يقود التوطين استراتيجيتنا في استقطاب المواطنين الإماراتيين وتأهيلهم والمحافظة عليهم. وقد أسهمت برامج مثل "رواد" و"بداية"، إلى جانب الشراكات مع الجامعات والتدريب الصيفي، في بناء قاعدة قوية من الكفاءات الإماراتية الواعدة. كما ساعد التوظيف الموجه للمناصب القيادية وتخطيط التعاقب الوظيفي في تحقيق النمو المؤسسي على المدى الطويل، مدعوماً بالتعاون المثمر مع أبرز الجامعات الإماراتية.

ركزت مبادراتنا الخاصة بالتعلم والتطوير على تزويد الموظفين بالمهارات اللازمة لمواكبة المستقبل. وأتاحت برامج رائدة مثل "كلية علوم البيانات" و"قادة"، فرصاً قيّمة لتطوير المهارات والتطوير المهني. كما وفرت شراكاتنا مع مؤسسات مرموقة، مثل جامعة أوكسفورد ومعهد إنسياد، فرصاً لموظفينا المتميزين للالتحاق ببرامج تعليمية بمواصفات عالمية والحصول على شهادات متقدمة، لتضمن مواصلة تعزيز قدرات البنك وأدائه العالي.

أداء متميز ينال التقدير

يُعد الأداء المالي المتميز لهذا العام نتيجة مباشرة لتركيزنا الاستراتيجي واستثمارنا في الابتكار الذي يرتكز على العملاء واستقطاب المواهب الاستثنائية على جميع المستويات، بالتوازي مع بناء بيئة عمل تسمح للجميع بتحقيق النجاح. لقد حظيت إنجازاتنا بتقدير واسع وحصدنا العديد من الجوائز المرموقة التي تؤكد على قوة مجموعتنا والحضور الواسع لعلامتنا التجارية.

لدينا الكثير من الإنجازات التي حققناها ونفخر بها لهذا العام في جميع قطاعات أعمالنا وشركاتنا التابعة والمناطق التي نعمل فيها. فقد نجحنا في ترسيخ مكانة بنك الإمارات دبي الوطني كواحد من أبرز البنوك في المنطقة، وحققنا أرباحاً قياسية مدفوعة بنمو قوي في الإقراض وهوامش جيدة ودخل أعلى من الرسوم والعمولات. كذلك عززت الإدارة المالية الحكيمة والميزانية العمومية القوية المرونة المالية للمجموعة، مع تحسين جودة الائتمان ومعدلات رأس المال بما يدعم النمو المستدام في جميع أنحاء دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة وجميع الدول التي نعمل فيها.

في الختام، أود اغتنام هذه الفرصة لأتقدم بجزيل الشكر إلى رئيس مجلس إدارتنا، سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم، ونائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب السيد/ هشام عبدالله القاسم، ومجلس الإدارة وفريق الإدارة العليا، وجميع موظفينا المتميزين في بنك الإمارات دبي الوطني على مساهماتهم القيّمة في نجاحنا خلال عام آخر حافل بالإنجازات. مع حلول عام ٢٠٢٥ تملؤنا الثقة والتفاؤل في قدرتنا على مواصلة الإلهام والريادة من خلال التميز في الأداء.

شاين نيلسون
الرئيس التنفيذي للمجموعة

> يُعد الأداء المالي المتميز لهذا العام نتيجة مباشرة لتركيزنا الاستراتيجي واستثمارنا في الابتكار الذي يرتكز على العملاء واستقطاب المواهب الاستثنائية على جميع المستويات، بالتوازي مع بناء بيئة عمل تسمح للجميع بتحقيق النجاح.

الفرص الاستثمارية

يلتزم بنك الإمارات دبي الوطني بتحقيق النمو المستدام وإيجاد قيمة مضافة للمساهمين وأصحاب المصلحة من خلال الابتكار والتميز التشغيلي والتوسع الاستراتيجي. وتعمل المجموعة على بناء أساس متين للنجاح المستدام وتعزيز ريادتها في القطاع المصرفي، من خلال تعزيز أدائها المالي بشكل مستمر واغتنام الفرص المتاحة في الأسواق الرئيسية.

مؤسسة مالية رائدة في الأسواق الناشئة

- بنك رائد في دولة الإمارات العربية المتحدة وأحد البنوك الأجنبية الرائدة في المملكة العربية السعودية، وكلا البلدين يتميزان بزخم قوي حالياً وإمكانات نمو عالية للمستقبل
- حضور قوي في الأسواق الناشئة الأخرى التي تزخر بفرص نمو كبيرة مثل مصر وتركيا والهند

قاعدة قوية من المساهمين الحكوميين

- ٤١% من أسهم البنك مملوكة لحكومة دبي

الريادة في مجال الخدمات المصرفية الرقمية

- تطبيق مصرفي رقمي رائد على مستوى المنطقة
- البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات قائمة على السحابة بنسبة ١٠٠%
- تنفيذ ٩٨% من المعاملات بشكل مؤتمت، مما يسهم في خفض التكلفة
- الاستثمار في التكنولوجيا المالية والتكنولوجيا الجديدة ذات الأهمية الاستراتيجية

حضور قوي في مجال الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والخدمات المصرفية الإسلامية والاستثمارية في دولة الإمارات العربية المتحدة

- حصة سوقية تبلغ ثلث الإنفاق عبر بطاقات الائتمان
- منصة رقمية متكاملة لإدارة الثروات تقدم حلولاً شاملة للعملاء
- صفقات كبرى لصالح شركات كبرى متعددة الجنسيات
- بنك استثماري رائد على المستوى الإقليمي في مجال عمليات الطرح للاكتتاب العام وحلول الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
- تحسين السجل الائتماني من خلال نسب تغطية مرتفعة

بنك إقليمي رائد يتميز بحضور واسع على المستوى الدولي

- ٩٠٠ فرع تقريباً في ١٣ دولة
- أكثر من ٩ ملايين عميل نشط
- توسيع الشبكة الإقليمية يجذب عملاء جدد للبنك ويعزز النمو
- وضع جيد يسمح للبنك بجذب تدفقات التجارة والعملاء في جميع البلدان التي يعمل فيها
- مصادر إيرادات ومحفظة أصول متنوعة

التزام بالمسؤولية الاجتماعية تجاه عملائنا ومجتمعاتنا وموظفينا

- التزامات بيئية واجتماعية طموحة
- دعم التحول لدى العملاء من خلال حلول مبتكرة في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
- تطوير مهارات الموظفين وبناء قوى عاملة تتميز بأداء عالٍ لدعم طموحاتنا الاستراتيجية

ربحية قائمة على قاعدة تمويل مستقرة منخفضة التكلفة وميزانية عمومية قوية

- قاعدة تمويل مستقرة ومتنوعة ومنخفضة التكلفة من خلال الحسابات الجارية وحسابات التوفير
- قاعدة رأس مال قوية، حيث تتخطى نسب رأس المال والسيولة وجودة الائتمان المتطلبات التنظيمية

التقرير الاستراتيجي

١٨	لمحة سريعة
٢٠	نموذج الأعمال
٢٢	استراتيجيتنا
٢٨	لمحة عن السوق
٣٠	كلمة المسؤول الرئيسي للشؤون المالية للمجموعة
٣٤	أبرز نتائج الأداء
٣٦	مراجعة الأداء
٥٣	إدارة الامتثال للمجموعة
٥٤	إدارة المخاطر
٦٤	الفعاليات
٧٢	الجوائز
٧٤	فروع بنك الإمارات دبي الوطني ومكاتبه وشركاته التابعة

نجاح يرسم ملامح المستقبل

يُعد بنك الإمارات دبي الوطني من أكبر البنوك وأكثرها ربحية في منطقة الخليج العربي، ويحظى بمكانة رائدة إقليمياً في مجال الخدمات المصرفية الرقمية، حيث يقدم خدمات شاملة وله حضور دولي يتوسع باستمرار.

تقدم مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المصرفية للأفراد والشركات والجهات الحكومية والمؤسسات لمساعدتها على تحقيق أهدافها المالية. وتشمل خدماتنا ومنتجاتنا الأعمال المصرفية للأفراد، والأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات، والخدمات المصرفية الإسلامية، والخدمات المصرفية الاستثمارية، والخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الأصول، والأسواق العالمية والخزينة، وخدمات الوساطة.

تتضمن شركاتنا التابعة المملوكة بالكامل مصرف الإمارات الإسلامي، الذي يقدم حلولاً مصرفية إسلامية مبتكرة من خلال قنواته الرقمية وشبكة تضم ٤٠ فرعاً في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة، ودينيزبنك، وهو لاعب رائد في القطاع المصرفي التركي ولديه شبكة واسعة تضم ٦٤٤ فرعاً.

تعمل مجموعتنا في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة وتركيا والمملكة العربية السعودية ومصر والهند وسنغافورة والمملكة المتحدة والنمسا وألمانيا وروسيا والبحرين. ولها مكاتب تمثيلية في الصين وإندونيسيا.

الحضور الدولي

الفروع

٨٤٨

الشركات التابعة

١٧

المكاتب التمثيلية

٢

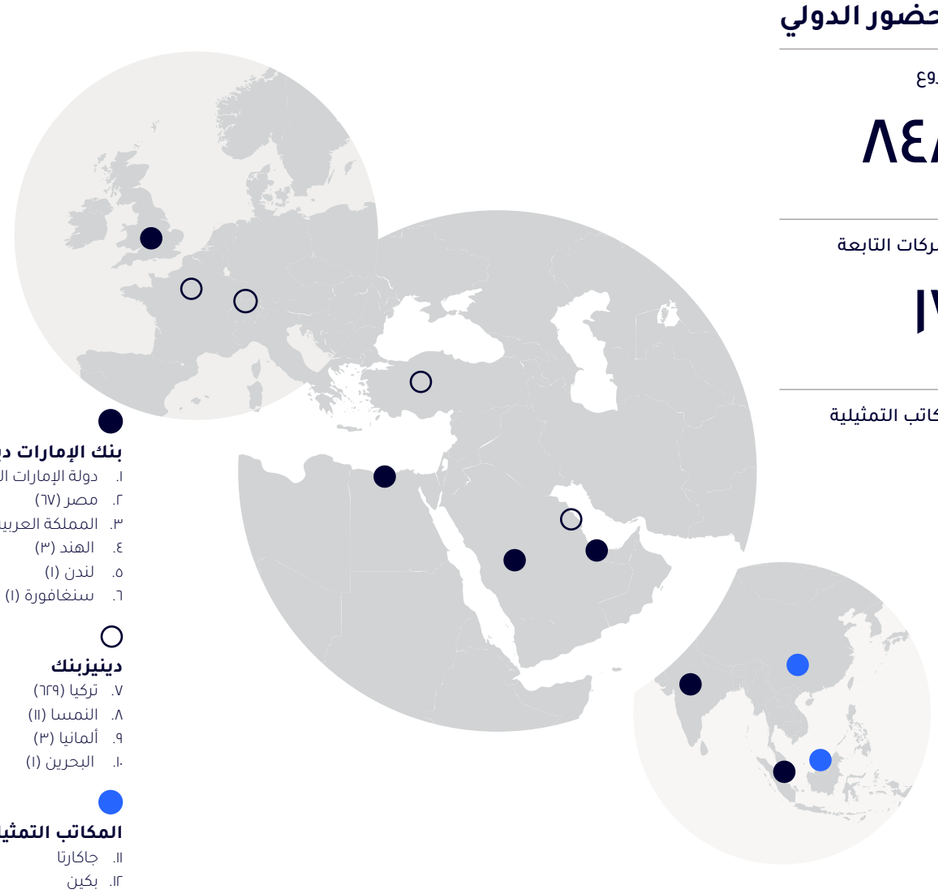

بنك الإمارات دبي الوطني

١. دولة الإمارات العربية المتحدة (١١١)
٢. مصر (٦٧)
٣. المملكة العربية السعودية (٢١)
٤. الهند (٣)
٥. لندن (١)
٦. سنغافورة (١)

دينيزبنك

٧. تركيا (٦٢٩)
٨. النمسا (١١)
٩. ألمانيا (٣)
١٠. البحرين (١)

المكاتب التمثيلية

١١. جاكارتا
١٢. بكين

الجوائز والتقدير

- جوائز يوروموني للتميز ٢٠٢٤
- جوائز يوروموني العالمية للخدمات المصرفية الخاصة ٢٠٢٤
- جوائز ذا بانكر
- جوائز ذا بانكر العالمية للخدمات المصرفية الخاصة ٢٠٢٤
- رواد سوق يوروموني
- جلوبال فاينانس

اقرأ المزيد في الصفحة ٧٢

قطاعات الأعمال

الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات

نطور الخدمات المصرفية من خلال الدقة والابتكار والتركيز على نمو أعمال عملائنا في القطاعين العام والخاص والشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية.

المنتجات والخدمات

- الإقراض والتمويل
- الخدمات المصرفية الاستثمارية
- الأسواق العالمية والخزينة
- خدمات المعاملات المصرفية
- المدفوعات والخدمات المصرفية الرقمية
- الخدمات المصرفية الإسلامية
- الوساطة والإقراض بالهامش

الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات

ندعم رحلتك المالية من خلال تجربة مصرفية شخصية متميزة وإدارة ثروات مخصصة للأفراد وأصحاب الثروات والشركات.

المنتجات والخدمات

- الحسابات الجارية وحسابات التوفير
- الودائع الثابتة
- البطاقات
- القروض والسلف
- صرف العملات الأجنبية
- إدارة الثروات والتأمين
- التمويل التجاري
- الخدمات المصرفية الإسلامية

الأسواق العالمية والخزينة

نقدم لعملائنا معلومات واضحة عن السوق وخدمات تنفيذ الأوامر والمنتجات المهيكلة وحلول تمويل على مستوى الائتمان والأسعار ومنتجات صرف العملات الأجنبية.

المنتجات والخدمات

- صرف العملات الأجنبية
- أسعار الفائدة
- السلع
- التمويل/الاستثمار
- الدخل الثابت والائتمان
- المنتجات الإسلامية
- المنتجات المهيكلة

دينيزبنك

نقدم مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المالية لعملائنا من الشركات والأفراد.

المنتجات والخدمات

- الأعمال المصرفية للهيئات والمؤسسات (بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة وقطاع الزراعة) والأعمال المصرفية للأفراد (بما في ذلك الخدمات المصرفية الخاصة والخدمات المصرفية الرقمية)
  - القروض، بطاقات الائتمان، حسابات التوفير، حسابات الودائع، منتجات مخصصة للأعمال الزراعية والشركات الصغيرة والمتوسطة، المدفوعات، الخدمات المصرفية عبر الإنترنت
- الخزينة، الاستثمار، إدارة الأصول، التأجير، بيع الديون، التأمين
  - صرف العملات الأجنبية والسلع، التداول، المنتجات الاستثمارية الأخرى، التأجير التشغيلي والمالي، شراء الذمم المدينة، منتجات التأمين المصرفي

من نحن

الهيكل التنظيمي

بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع)

- دينيزبنك
- الإمارات الإسلامي
- بنك الإمارات دبي الوطني مصر
- الفروع والشركات التابعة الأخرى

كيف نصنع القيمة

رأس المال

الأموال التي تم الحصول عليها من المساهمين والأرباح المحتجزة.

ما يميز بنك الإمارات دبي الوطني:
معدلات جيدة لرأس المال تتجاوز بكثير المتطلبات التنظيمية.

نسبة الشق الأول من أسهم رأس المال العادية في عام ٢٠٢٤، مقابل ١٤,٩% في عام ٢٠٢٣

١٤,٧%

الدين

التمويل المستلم من المُقرضين والودائع من العملاء.

ما يميز بنك الإمارات دبي الوطني:
نسبة سيولة جيدة، أعلى من المتطلبات التنظيمية.

صافي هامش الفائدة في عام ٢٠٢٤، مقابل ٤,٠% في عام ٢٠٢٣

٣,٦%

إدارة المخاطر

تحديد وتقييم وبناء قاعدة أصول قوية، بالتزامن مع تطبيق ممارسات فعالة في إدارة المخاطر.

ما يميز بنك الإمارات دبي الوطني:
مجموعة متكاملة من المنتجات لتلبية احتياجات العملاء.

إجمالي الأصول في عام ٢٠٢٤، مقابل ٨٦٣ مليار درهم في عام ٢٠٢٣

٩٩٧ مليار درهم

الدخل

الإيرادات المحققة من دخل الفائدة والدخل من المصادر الأخرى، بما في ذلك دخل الرسوم.

ما يميز بنك الإمارات دبي الوطني:
ميزانية عمومية قوية ومنتجات وخدمات متميزة لتحقيق دخل مستدام.

إجمالي الإيرادات في عام ٢٠٢٤، مقابل ٤٣ مليار درهم في عام ٢٠٢٣

٤٤,١ مليار درهم

الأرباح قبل الضرائب

الأرباح بعد حساب جميع النفقات، بما في ذلك المخصصات والتضخم.

ما يميز بنك الإمارات دبي الوطني:
زيادة مستمرة في الأرباح مع إدارة التكاليف والمخاطر.

صافي الأرباح في عام ٢٠٢٤، مقابل ٢٣,٧ مليار درهم في عام ٢٠٢٣

٢٧,١ مليار درهم

العائد على حقوق الملكية الملموسة

مقياس لربحيتنا كنسبة إلى حقوق المساهمين.

ما يميز بنك الإمارات دبي الوطني:
واحدة من أعلى نسب العائد في السوق.

العائد على حقوق الملكية الملموسة في عام ٢٠٢٤، مقابل ٢١,٢% في عام ٢٠٢٣

١٩,٥%

القيمة المضافة المحققة لأصحاب المصلحة في عام ٢٠٢٤

العملاء

نعتبر العملاء محور استراتيجيتنا. ونقدم خدمة وتجربة متميزة تقوم على مبدأين رئيسيين هما التركيز على العملاء والتميز في تقديم الخدمات.

إجمالي العملاء النشطين

أكثر من ٩ مليون

المستثمرون

نسعى جاهدين لتحقيق عوائد مرتفعة وبناء الثروة لمستثمرينا على المدى الطويل.

توزيعات الأرباح المقترحة

١٠٠ فلس للسهم

الموظفون

نعمل على بناء ثقافة مؤسسية داعمة وشاملة وقوة عاملة تتسم بالتنوع والنشاط والفعالية.

الموردون والشركاء

نحرص على اختيار الموردين وإبرام الشراكات معهم بشكل منصف وعادل.

الحكومة

نعمل بتوافق استراتيجي تام مع رؤية الحكومة وأهدافها الاستراتيجية لتحقيق أثر اجتماعي واقتصادي طويل الأمد.

المجتمع

نعمل في إطار شراكات هادفة مع المؤسسات المجتمعية لتمكين المجتمعات المحلية وتعزيز القيمة المضافة التي نقدمها لها.

رؤية استراتيجية وعمليات رائدة

حققت مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني في عام ٢٠٢٤ أداءً مالياً قياسياً بفضل رؤيتنا الاستراتيجية الواضحة وقدراتنا التنفيذية المتميزة، مدعومة بالأوضاع المواتية في دولة الإمارات العربية المتحدة ومختلف دول العالم التي نزاول فيها أعمالنا.

بفضل التزامنا الراسخ بتعزيز تجربة العملاء، وريادتنا في الابتكار الرقمي، واعتمادنا لأعلى معايير الامتثال التنظيمي، نحن في موقع متميز يتيح لنا مواصلة اغتنام الفرص على مستوى شبكتنا، وتوسيع حضورنا في الأسواق. نطمح من خلال ذلك إلى تحقيق قيمة مستدامة وطويلة الأجل لمساهمينا وجميع أصحاب المصلحة.

ركائزنا الاستراتيجية

- تقديم تجربة متميزة للعملاء
- دفع عجلة نمو الأعمال الأساسية
- التركيز على الإمكانيات المستقبلية
- تحفيز التنوع الدولي
- إنشاء بنية تحتية رائدة في السوق
- تطوير مؤسسة ديناميكية

موضوعية

تقديم تجربة متميزة للعملاء

الأداء في عام ٢٠٢٤ والتوقعات لعام ٢٠٢٥

إن تلبية متطلبات ملايين العملاء يُشكل محور تركيزنا الاستراتيجي، انطلاقاً من التزامنا المستمر بتحسين تجربة العملاء والتميز في تقديم الخدمات. نحن نواصل تطوير أنظمتنا لنتمكن من الاستجابة بشكل أفضل لملاحظات العملاء.

وقد برز ذلك من خلال تسجيلنا لأعلى معدل على الإطلاق في مؤشر رضا العملاء خلال عام ٢٠٢٤ وهو ٤٧. كما نجحنا بتقليل الشكاوى بنسبة ١٥%، ويُعزى ذلك جزئياً إلى التصميمات الجديدة لفروعنا التي قللت فترة الانتظار بنسبة ٣٠%، فضلاً عن التحسينات العديدة التي قمنا بإدخالها على مركز الاتصال.

حاز تطبيقنا الرائد ENBD X على تصنيف ٤٫٧ من ٥٫٠ على متجر تطبيقات أبل وجوجل بلاي، مع تسجيل معدل للتبني الرقمي بلغ ٩١%. كما حقق التطبيق درجة رضا للعملاء بلغت ٩٫٤ من ١٠، وهو رقم قياسي جديد. فيما يتعلق بالخدمات المصرفية عبر تطبيق "واتساب"، تجاوز عدد المشتركين مليون مشترك في جميع مؤسسات مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني. كما تسارعت وتيرة أتمتة العمليات خلال العام.

واصلنا تحسين تجربتنا الرقمية التي تتميز بالفعالية وسهولة الاستخدام، حيث أطلقنا تطبيق businessONLINE الجديد لتمكين عملائنا من المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة من تنفيذ المدفوعات وإدارة النقد عبر الهواتف الذكية. كما أطلقنا خدمة EX لتعزيز الكفاءة وتقليل زمن تنفيذ معاملات صرف العملات الأجنبية. علاوة على ذلك، أضفنا خدمة الاستثمار في السندات والصكوك الجزئية عبر تطبيق ENBD X، مما يعزز مجموعة المنتجات المتاحة لعملاء إدارة الثروات لدينا بشكل أكبر.

تشمل جوانب التركيز الرئيسية في عام ٢٠٢٥ تعزيز منتجات وخدمات إدارة الثروات الرقمية، إلى جانب ترسيخ ريادتنا في مجال الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية، ورفع نسبة العمليات المؤتمتة، مع العمل بشكل استباقي على تحديد أي مشكلات في أداء القنوات الرقمية قبل أن تؤثر على العملاء من أجل الحد من تكرار الحوادث. بالإضافة إلى ذلك، نتطلع للاندماج في المنظومة الرقمية لعملائنا عبر حلول مبتكرة وشبكة قوية من العلاقات ومجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات، وتوفير منصات مصرفية رقمية تتميز بسهولة الاستخدام مع إمكانات تتبع وتحليلات فورية. نهدف كذلك إلى تعزيز استخدام المنصات الرقمية في المدفوعات وإدارة الحسابات وإعداد التقارير لضمان عمليات سلسة ومتكاملة للعملاء.

دفع عجلة نمو الأعمال الأساسية

يظل توسيع أعمالنا الأساسية ركيزة أهدافنا الاستراتيجية، فيما نسعى لترسيخ مكانتنا كواحدة من أبرز المؤسسات المالية في سوق دولة الإمارات العربية المتحدة.

. لقد حققنا أداءً قياسياً في عام ٢٠٢٤، حيث استمرت قاعدة ودائع العملاء القوية في منحنا ميزة تنافسية واضحة، مدعومة بتحسينات في إجراءات صرف القروض. بوصفنا بنكاً رائداً في مجال بطاقات الائتمان في دولة الإمارات العربية المتحدة، نستحوذ على حصة سوقية كبيرة تبلغ ثلث الإنفاق على البطاقات.

سجلت الخدمات المصرفية للأعمال نمواً استثنائياً، حيث تضاعف عدد الحسابات الجديدة مرتين، فيما تضاعف حجم محفظة القروض ست مرات منذ عام ٢٠٢٢. في الوقت ذاته، أعادت إدارة الخدمات المصرفية الخاصة إطلاق علامتها التجارية وخدماتها ومنتجاتها المتميزة، مع تركيز استراتيجي على توسيع نطاق حضورها واستقطاب المزيد من العملاء وتعزيز رواج المنتجات.

سجلنا إيرادات قياسية في عام ٢٠٢٤، نجحنا من خلالها بتحقيق عوائد أفضل وضمان دخل مستدام مع نمو هائل في حجم القروض وانخفاض في تكلفة المخاطر نتيجة تحسن جودة الائتمان وارتفاع حجم التحصيلات. كما عززنا مزيج المطلوبات لدينا بفضل نمو الحسابات الجارية وحسابات التوفير، مدعومة بزيادة حجم المعاملات العقارية والتطورات التكنولوجية، إلى جانب استمرار نمو البنية التحتية لواجهات برمجة التطبيقات. بالإضافة إلى ذلك، ازدادت حصتنا من الإيرادات الدولية بشكل كبير نتيجة استمرارنا في اغتنام الفرص المتاحة على امتداد شبكتنا.

في عام ٢٠٢٥، سنركز على الترويج لمنتجات وخدمات الأعمال المصرفية للهيئات والمؤسسات وضمان توافقها مع خطط نمو عملائنا وتوسعهم، إلى جانب تعزيز أعمال الحفظ الأمين والأوراق المالية. كما نخطط لمواصلة مسار النمو في قطاع الخدمات المصرفية للأعمال، وتوسيع النطاق الجغرافي للخدمات المصرفية الخاصة في أسواقنا على مستوى الشبكة، فيما نبني على نجاحات العام السابق ونسعى للحفاظ على هذا الزخم في أسواقنا المحلية والدولية.

موضوعية

التركيز على الإمكانيات المستقبلية

الأداء في عام ٢٠٢٤ والتوقعات لعام ٢٠٢٥

نسعى لاغتنام فرص النمو وتنويع أعمالنا عبر شبكتنا. إدراكاً منا لتزايد أهمية إدارة الثروات والإمكانات القوية لنموها، قمنا بتوسيع المنصة الرقمية الخاصة بإدارة الثروات التي أطلقناها على تطبيق ENBD X. من خلال إضافة مجموعة من المنتجات الجديدة والخصائص المفيدة، سجلّت المنصة نمواً كبيراً وجذبت المزيد من العملاء. قمنا أيضاً بتوسيع المنصة لتشمل الإمارات الإسلامي، ليصبح بذلك أول مصرف إسلامي في المنطقة يقدم مجموعة من المنتجات الاستثمارية عبر الخدمات المصرفية على الهواتف الذكية.

علاوة على ذلك، أطلقنا منتجات التمويل العقاري وتمويل المشاريع على مستوى المجموعة، إلى جانب إنشاء وحدة متخصصة في قطاع الطيران لتوفير حلول مصرفية متطورة ومبتكرة تعزز القيمة المقدمة لعملائنا. أطلقنا أيضاً خدمة Emirates NBD PAY التي تم اعتمادها لاستقطاب المزيد من التجار. في بنك لِف، أطلقنا تطبيق Liv X الجديد المبني على منصة X الموحدة للمجموعة، ليمنح العملاء تجربة مصرفية أكثر ابتكاراً وفعالية.

تواصل مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني دمج ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في مختلف جوانب أعمالها. في عام ٢٠٢٤، عملنا على تعزيز ريادتنا الإقليمية في مجال التمويل المستدام، حيث نسعى للالتزام بأفضل الممارسات العالمية ودعم المبادرات المؤثرة في تحقيق اقتصاد منخفض الكربون وشامل للجميع. ركزنا خلال العام على دمج ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في منتجاتنا وخدماتنا وعملياتنا، إلى جانب الامتثال للمعايير التنظيمية المتطورة. بما في ذلك الودائع الثابتة المستدامة والقروض المرتبطة بالاستدامة. كما أطلقنا أول إطار تمويل لسندات تمويل القروض المرتبطة بالاستدامة معترف به عالمياً على مستوى المنطقة. تلا ذلك إصدار ناجح لسند قرض مرتبط بالاستدامة متوافق تماماً مع أحدث إرشادات الرابطة الدولية لأسواق المال.

وأصبحنا أول بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يحصل على أعلى التصنيفات العالمية في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في عام ٢٠٢٤، حيث حل البنك في المرتبة الخامسة بين بنوك متنوعة وفقاً لتصنيف "ساستينالیتيكس"، وحقق مراكز متقدمة من بينها تصنيف ممتاز من مشروع الإفصاح عن انبعاثات الكربون. وأعلى تصنيف بنكي في المنطقة في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وفقاً لوكالة ستاندرد أند بورز. سنواصل العمل على تحسين تصنيفاتنا في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وسيبقى هذا المجال من أولوياتنا في المرحلة القادمة.

تم إنشاء صندوق الابتكار التابع لبنك الإمارات دبي الوطني في أوائل عام ٢٠٢٣ كمبادرة استثمارية استراتيجية للمجموعة، وقد حقق إنجازات استثنائية في عام ٢٠٢٤، حيث قام بسبعة استثمارات جديدة، ليرتفع إجمالي عدد الشركات في محفظته الاستثمارية إلى تسع شركات. وإدراكاً منا للتحولات السريعة في المشهد التكنولوجي وتأثيرها العميق على قطاعنا، نلتزم باكتشاف ودعم الجيل القادم من الشركات التي ستشكل مستقبل الخدمات المالية، مما يسهم في ضمان جاهزية المجموعة لمواكبة متطلبات المستقبل. لمزيد من التفاصيل، يُرجى الرجوع إلى الصفحة ٥٢.

موضوعية

دفع مسيرة التنويع على مستوى العالم

الأداء في عام ٢٠٢٤ والتوقعات لعام ٢٠٢٥

نواصل تركيزنا على النمو الدولي وتنويع أعمالنا بما يحقق قيمة مضافة لأعمالنا وجميع أصحاب المصلحة. لقد حققت عملياتنا الدولية أداءً مالياً قوياً في عام ٢٠٢٤، حيث نما إجمالي أصولنا الدولية بنسبة ١٧% بشكل عام. وما زالت شبكتنا من الفروع الدولية في الأسواق الاستراتيجية تمثل أحد أهم الجوانب التنافسية التي تميزنا، إذ توفر مستوى أعلى من الترابط للعملاء من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا وخارجها. ويتجلى ذلك في تسجيل محفظتنا الدولية نمواً سنوياً قوياً في مؤشرات الأداء الرئيسية في أسواقنا الدولية الرئيسية في تركيا والمملكة العربية السعودية ومصر والمملكة المتحدة وسنغافورة والهند.

استمر أداؤنا المتميز في المملكة العربية السعودية، حيث شهدت قاعدة عملائنا وإيراداتنا وأرصدتنا نمواً متسارعاً. قمنا بتعزيز حضورنا عبر افتتاح ستة فروع إضافية، ليصل العدد الإجمالي للفروع إلى ٢١ فرعاً في ١٠ مدن رئيسية بالتزامن مع احتفالنا بالذكرى العشرين لتأسيس أعمالنا في المملكة. كما حققت شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال في المملكة العربية السعودية أفضل أداء على الإطلاق، سواء من حيث قيمة الصفقات المنجزة أو عددها، حيث وصل عدد الصفقات في المملكة العربية السعودية إلى ١٩ صفقة بقيمة ٥,٤ مليار درهم أُضيفت إلى قاعدة الأصول. ولدينا خطط طموحة لمواصلة التوسع في المملكة خلال عام ٢٠٢٥، بما في ذلك زيادة عدد الفروع وتنفيذ مشروع مقر رئيسي جديد في الرياض لدعم استراتيجية نمو المجموعة وتمكينها من استيعاب عدد أكبر من الموظفين. نسعى أيضاً للارتقاء بتجربة العملاء عن طريق تعزيز المنتجات والقنوات الرقمية في عام ٢٠٢٥.

لا تزال مصر تشكل أهم الأسواق الدولية بالنسبة لبنك الإمارات دبي الوطني خارج دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث نقوم حالياً بتشغيل ٦٧ فرعاً. ستركز المجموعة على تنمية أعمالها في مصر من خلال طرح حلول ومنتجات مبتكرة تخدم الاحتياجات المصرفية المحلية على نحو أفضل.

في عام ٢٠٢٥، سنواصل الاستفادة من حضورنا في تركيا ولندن وسنغافورة والهند لتعزيز حصتنا من حركة التجارة العالمية وتدفقات رؤوس الأموال عبر شبكة المجموعة. بالإضافة إلى ذلك، سنعمل على تطوير منصتنا لإدارة الثروات، وتوفير مجموعة أوسع من المنتجات لعملائنا.

سوف تستمر المكاتب التمثيلية لبنك الإمارات دبي الوطني في كل من الصين وإندونيسيا في دعم المجموعة والشبكة الإقليمية من خلال بناء العلاقات وإدارتها مع المؤسسات المالية والجهات غير المصرفية. سنواصل أيضاً تقييم الفرص المحتملة للنمو في عام ٢٠٢٥ عبر دراسة الأسواق والفرص الاستراتيجية للتوسع العضوي وغير العضوي.

موضوعية

إنشاء بنية تحتية رائدة

الأداء في عام ٢٠٢٤ والتوقعات لعام ٢٠٢٥

يمثل بناء بنية تحتية مصرفية ورقمية رائدة ركيزة حيوية لعملياتنا اليومية وطموحاتنا المستقبلية. في عام ٢٠٢٤، أنجزنا خطوات هامة في مسيرة التحول الرقمي، حيث واصلنا الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة لتحسين مستويات الموثوقية والمرونة وتعزيز تجربة العملاء الشاملة. لقد عملنا على تطوير المنظومة الدولية للتطبيقات الداعمة لطموحات المجموعة في النمو، فأنشأنا أنظمة فعالة وقابلة للتطوير تُلبي احتياجات توسعنا المستمر.

من أبرز الإنجازات التي حقّقناها إنشاء مركز بيانات جديد من الفئة الثالثة وإتمام آليات الانتقال إليه، وهو يستضيف البنية التحتية اللازمة لتشغيل منصتنا وقنواتنا المصرفية. تصل نسبة توافر المركز إلى ٩٩٫٩٪، وهو مزود بتجهيزات متنوعة تضمن استمرارية الخدمة دون انقطاع. كما تابعنا جهودنا لجعل التجربة المصرفية أكثر سهولة في الفضاءات الرقمية، مع التركيز على تحسين تجربة العميل وزيادة الكفاءة. وقد خطونا خطوات كبيرة نحو تحقيق هدفنا بأن نكون بنكاً رقمياً بالدرجة الأولى، في ضوء تزايد اعتماد عملائنا على خدماتنا الرقمية، وتطويرنا لأنظمة مدفوعات ومنظومات رقمية متقدمة لخدمة عملائنا بشكل أفضل.

في عام ٢٠٢٥، سنواصل البناء على هذا الزخم، بما في ذلك إطلاق مركز اتصال متطور سيُحدث نقلة نوعية في تفاعلنا مع العملاء عبر توفير تجارب متعددة القنوات مُصمّمة خصيصاً لتكون فعالة وشخصية ومفيدة. في مجال المدفوعات، سنقوم بتوسيع بنيتنا التحتية المتطورة لأجهزة الصراف الآلي على المستوى الدولي، كما سنطلق منصتنا الخاصة لاستقطاب التجار من أجل تعزيز الكفاءة والتحكم وإتاحة فرص جديدة.

بالنسبة لعملائنا في قطاع الخدمات المصرفية للأعمال والشركات، سنعمل على بناء قنوات داخلية تلبي احتياجاتهم الخاصة وتدعم خططهم للنمو، فضلاً عن توفير مجموعة واسعة من الإمكانات الجديدة عبر تطوير أنظمة مشتركة مع شركاء مختلفين لتعزيز الخدمات، والتعاون مع شركات التكنولوجيا المالية ومزودي التكنولوجيا والخدمات السحابية للاستفادة من أحدث الأدوات والابتكارات. بالتوازي مع ذلك، سنقوم بتسريع وتيرة اعتماد الحوسبة السحابية العامة في الكيانات التشغيلية التابعة لنا للحفاظ على مرونة بنيتنا التحتية لتكنولوجيا المعلومات وأدائها العالي وإمكانية توسيعها.

موضوعية

بناء مؤسسة ذات كفاءة عالية

الأداء في عام ٢٠٢٤ والتوقعات لعام ٢٠٢٥

نواصل تعزيز الكفاءة والابتكار للإسراع في تحقيق رؤيتنا بأن نكون "بنك المستقبل". كما نسير بخطى متسارعة نحو أهدافنا البعيدة المدى كبنك يستشرف المستقبل، عبر بناء مؤسسة عالية الكفاءة، وترسيخ ثقافة الابتكار، وتعزيز مكانة المجموعة كجهة عمل مفضلة من خلال تبني ممارسات تواكب المستقبل في مجال الموارد البشرية.

نواصل تعزيز الكفاءة والابتكار للإسراع في تحقيق رؤيتنا بأن نكون "بنك المستقبل". كما نسير بخطى متسارعة نحو أهدافنا البعيدة المدى كبنك يستشرف المستقبل، عبر بناء مؤسسة عالية الكفاءة، وترسيخ ثقافة الابتكار، وتعزيز مكانة المجموعة كجهة عمل مفضلة من خلال تبني ممارسات تواكب المستقبل في مجال الموارد البشرية.

ظل التوطين ضرورة استراتيجية في عام ٢٠٢٤، حيث قمنا بتنفيذ استراتيجية شاملة تضمنت برامج تأهيل حصرية بالتعاون مع جامعات عالمية مثل جامعة أكسفورد ومعهد إنسياد وكلية هالت، استفاد منها هذا العام وحده أكثر من ١٬١٤٠ مواطناً إماراتياً لتنمية مهاراتهم وخبراتهم. كما واصلنا استقطاب الكفاءات الإماراتية لشغل مناصب قيادية، بالتوازي مع إتاحة الفرص لتسريع التطور الوظيفي وتوفير المزايا المناسبة للموظفين. قمنا كذلك برعاية المواهب الجديدة من خلال برنامج "رواد" لتنمية مهارات وإمكانات خريجي الجامعات الإماراتيين وإعداد الجيل القادم من القادة الإماراتيين. كما أدى التعاون المكثف مع الجامعات الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة وبرامج التدريب الموجهة، إلى ضمان التحاق مجموعة قوية وموهوبة من الإماراتيين ببنك الإمارات دي الوطني خلال العام.

تجلى التزامنا بالتنوع والشمول من خلال مبادرات عديدة، منها إطلاق برنامج "العودة للعمل" لدعم عودة الموظفات للعمل بعد فترة التفرغ للأسرة. كما أطلقنا "برنامج دعم الموظفين" لتوفير الموارد والدعم في مجال الصحة النفسية، بالإضافة إلى إعداد سياسة جديدة لرعاية الصحة النفسية لموظفي المجموعة في إطار اهتمامنا بتعزيز جودة الحياة للموظفين. كذلك استضفنا معرض "ترايف" الذي استمر ثلاثة أيام وركز على رفاهية الموظفين وتطورهم المهني.

مع استمرارنا في التقدم، نظل ملتزمين ببناء مؤسسة عالية الكفاءة وبيئة عمل تستشرف المستقبل، بما يضمن تمكين موظفينا من التميز في عملهم.

لمحة عن الاقتصاد العالمي: نمو ومرونة وتحولات استراتيجية في عام ٢٠٢٤

أظهر الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٢٤ قدراً من المرونة، حيث واصلت الاقتصادات المتقدمة توسعها بوتيرة ثابتة، بينما حققت الأسواق الناشئة مستويات متفاوتة من النمو. في دولة الإمارات العربية المتحدة والأسواق العالمية الرئيسية الأخرى التي يعمل فيها البنك، تركزت الجهود على تنويع الاقتصاد وتعزيز الاستثمارات واستقرار السياسات في إطار الجهود الجماعية لمواصلة التقدم رغم التحديات العالمية.

الاقتصاد العالمي: مرونة في الاقتصادات المتقدمة

أظهر الاقتصاد العالمي تقدماً بوتيرة ثابتة في عام ٢٠٢٤ نتيجة لتراجع معدلات التضخم في العديد من المناطق، مما دفع البنوك المركزية في الأسواق الرئيسية إلى خفض أسعار الفائدة. وقد واصلت الاقتصادات المتقدمة توسعها بوتيرة معتدلة، وعلى رأسها الاقتصاد الأمريكي الذي أثبت مرونته رغم التوقعات السابقة بتباطؤ حاد.

وأسهمت الأسواق الناشئة بالجزء الأكبر من نمو العام، لكن كان هناك تفاوت في أدائها. فقد سجل الاقتصاد الهندي نمواً قوياً بفضل الإصلاحات والاستثمارات القوية. في المقابل، واجهت الصين صعوبات في بلوغ مستويات النمو المستهدفة نتيجة تراجع الاستهلاك وضعف الاستثمار المرتبط بأزمة الديون في سوق العقارات.

أدى تباطؤ التضخم العالمي إلى إتاحة الفرصة أمام البنوك المركزية في الأسواق الرئيسية، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو والصين والمملكة المتحدة، لخفض أسعار الفائدة. ومع ذلك، يبقى الحذر ضرورياً نظراً لاحتمال عودة التضخم إلى الارتفاع من جديد وتأثيره على النمو العالمي. ويبدو أن مسار أسعار الفائدة على المدى الطويل أصبح يميل نحو مستويات أعلى مما كان عليه في السابق.

الأسواق الدولية الرئيسية: نمو واستقرار

حقق اقتصاد **المملكة العربية السعودية** نمواً قوياً في عام ٢٠٢٤، حيث من المتوقع أن يسجل القطاع غير النفطي نمواً بنسبة ٤%. ويُعد الإنفاق الاستهلاكي المحرك الرئيسي لهذا النمو، حيث حافظ على معدل نمو يتجاوز ٧% مدعوماً بانخفاض معدلات التضخم. كما تعزز الاستثمارات الحكومية في قطاعات البنية التحتية والضيافة والصناعة هذا النمو وتؤسس لقاعدة من الاستقرار الاقتصادي في المستقبل.

تتواصل جهود التنويع الاقتصادي في المملكة، حيث تسهم القطاعات الجديدة بشكل كبير في نمو الناتج المحلي غير النفطي، ما دفع وكالة موديز لرفع التصنيف الائتماني للبلاد إلى "إيه ايه٣". كما تلعب المملكة دوراً بارزاً في إدارة سوق النفط عبر تحالف أوبك بلس. وتُعد الاستثمارات في القطاعات غير النفطية ومصادر الإيرادات البديلة عنصراً أساسياً في الحد من تأثر الاقتصاد بتقلبات أسعار النفط. علاوة على ذلك، يبرز التمويل الأخضر والمستدام كأداة تمويل رئيسية مع تحول البنوك والشركات والحكومات بشكل متزايد إلى السندات الخضراء والقروض المرتبطة بالاستدامة.

شهد الاقتصاد في **تركيا** حالة من الاستقرار بفضل سياسات البنك المركزي التي ساهمت في خفض التضخم وتحويل أسعار الفائدة الحقيقية إلى أسعار إيجابية، مما جذب تدفقات استثمارية وعزز قيمة الليرة التركية. كما دعم قطاع السياحة القوي هذا الاستقرار. ومن المتوقع أن يبقى معدل النمو في حدود ٣% طوال عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ نتيجة للجهود التي بذلت لضمان الاستقرار بشكل عام.

تحسن المشهد الاقتصادي في **مصر** بشكل ملحوظ في عام ٢٠٢٤ نتيجة لجهود التواصل الاستراتيجي مع الشركاء الدوليين والمؤسسات متعددة الأطراف لتوفير التمويل الخارجي. وأسهمت الاستثمارات الثنائية، بما فيها ٣٥ مليار دولار من دولة الإمارات العربية المتحدة و٥ مليارات دولار من السعودية، في تعزيز ثقة المستثمرين، حيث تضاعفت حيازة الأجانب للديون المحلية ثلاث مرات تقريباً في النصف الأول من العام. كما أسهم الانخفاض التدريجي في التضخم وسياسات البنك المركزي المتوازنة في استقرار الجنيه المصري، ما دفع وكالة فيتش إلى رفع التصنيف الائتماني لمصر إلى "بي" انطلاقاً من تحسن وضعها المالي.

دولة الإمارات العربية المتحدة: تنويع ونمو اقتصادي مستدام

سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة عاماً آخر من النشاط الاقتصادي القوي في ٢٠٢٤، حيث يُتوقع أن ينمو الاقتصاد غير النفطي بنسبة ٥%. وقد سجل اقتصاد دبي نمواً بنسبة ٣,٢% في النصف الأول من العام، لتواصل الدولة الحفاظ على معدل يفوق ٣% لستة أرباع متتالية، فيما حققت أبوظبي نمواً قوياً بنسبة ٥,٧% مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق في النصف الأول من عام ٢٠٢٤.

تشمل القطاعات الرئيسة التي تقود عجلة النمو في دولة الإمارات العربية المتحدة قطاع النقل والتخزين، الذي توسع بشكل ملحوظ في دبي وأبوظبي، إلى جانب قطاعي الضيافة والخدمات المالية اللذين سجلا مستويات عالية من النشاط وأسهما في تعزيز الزخم الاقتصادي العام. وظل معدل التضخم مستقراً عند ٣,٣% في دبي، حيث ارتفع قليلاً مقارنة بالعام ٢٠٢٣، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى قطاع الإسكان، حيث أدى تسجيل مستويات قياسية من المعاملات العقارية إلى رفع قيم رأس المال، مما أثر على معدل التضخم.

واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة تعزيز علاقاتها الاقتصادية العالمية من خلال توقيع اتفاقيات شراكة اقتصادية شاملة جديدة مع العديد من الدول. وتشمل هذه الاتفاقيات حالياً قرابة ٤٠% من إجمالي صادرات الدولة من حيث القيمة، مما يعزز تدفقات التجارة ويرسخ مكانة الدولة كلاعب رئيسي في التجارة الدولية.

الاقتصاد العالمي
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)

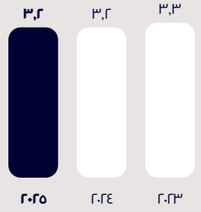

الاقتصادات المتقدمة
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)

الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)

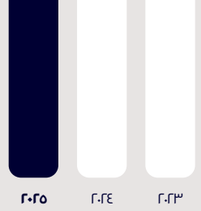

المصدر: تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي، أكتوبر ٢٠٢٤

دولة الإمارات العربية المتحدة: القطاعات غير النفطية تقود النمو في عام ٢٠٢٤

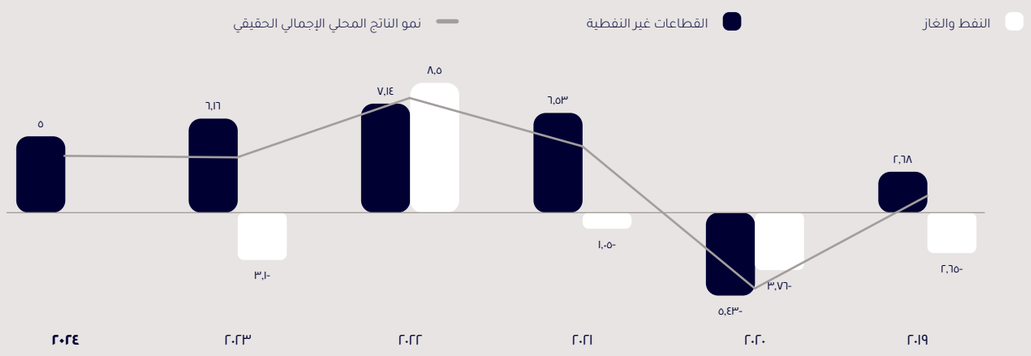

المصدر: هافر أناليتكس، أبحاث بنك الإمارات دبي الوطني

عام استثنائي من النمو الكبير والأرباح القياسية

شهد بنك الإمارات دبي الوطني عاماً آخر من الأداء المتميز في ٢٠٢٤، حيث تخطى العديد من النتائج المبهرة التي حققها في العام السابق. فقد سجلت المجموعة أعلى ربحية في تاريخها، مدعومة بنمو قياسي في محفظة القروض. بفضل النمو الاقتصادي القوي وزيادة ثقة المستهلكين وتواصل الاستثمارات في البنية التحتية في دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة، تمكنا من ترسيخ مكانتنا كبنك يتميز برأس مال قوي ورؤية مستقبلية ويُعد من أكثر البنوك ربحية في المنطقة.

أسهم النمو الكبير في المنطقة وزيادة أحجام المعاملات وقاعدة التمويل منخفضة التكلفة في تمكين بنك الإمارات دبي الوطني من تحقيق صافي دخل إجمالي بقيمة ٤٤,١ مليار درهم، إلى جانب المساهمة البارزة لعملياتنا المحلية في هذه النتائج. أسهمت عملياتنا الدولية المتنامية بنسبةٌ جيدة بلغت ٣١% من إجمالي الدخل.

تجاوزت الزيادة في الدخل وتحصيل الكثير من القروض المتعثرة آثار النهج الاستثماري المنضبط وتطبيق ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة، مما أدى إلى تسجيل أعلى صافي ربح للمجموعة على الإطلاق، بقيمة ٢٣ مليار درهم في عام ٢٠٢٤.

هذه النتائج المميزة أدت إلى نمو ربحية السهم بنسبة ٧,٢% لتصل إلى رقم قياسي قدره ٣,٥٦ درهم.

أداء تجاوز التوقعات

ارتفعت قاعدة ودائع المجموعة بأكثر من ٨٠ مليار درهم، أي بزيادةٍ نسبتها ١٤% مقارنةً بال ١٢ شهراً السابقة، بما في ذلك نمو بقيمة ٤٥ مليار درهم في الحسابات الجارية وحسابات التوفير. وقد أتاح ذلك تسجيل زيادة في الإقراض قدرها ٤٨ مليار درهم، حيث سجلت محفظة القروض نمواً بنسبة ١٠,٠%. وقام بنك الإمارات دبي الوطني بتوفير أكثر من ١٥٠ مليار درهم على هيئة قروض جديدة في قطاعات مختلفة، تأكيداً لقدرة المجموعة على المساهمة في دفع مسار النمو الاقتصادي في المنطقة.

> أسهم النمو الكبير في المنطقة وزيادة أحجام المعاملات وقاعدة التمويل منخفضة التكلفة في تمكين بنك الإمارات دبي الوطني من تحقيق دخل إجمالي بلغ ٤٤,١ مليار درهم.

بيان الدخل

(مليار درهم)	٢٠٢٤	٢٠٢٣	نسبة التغيير
صافي الدخل من الفائدة	**٣٢,٤**	٣٠,١	٧,٧%
الدخل من الرسوم	**١١,٧**	١٢,٩	(٩,٣%)
إجمالي الدخل	**٤٤,١**	**٤٣,٠**	**٢,٦%**
المصاريف التشغيلية	**(١٣,٨)**	(١١,٧)	(١٧,٦%)
الربح التشغيلي قبل انخفاض القيمة	**٣٠,٤**	**٣١,٣**	**(٣,٠%)**
مخصصات انخفاض القيمة	**(٠,١)**	(٣,٤)	٩٦,٩%
الأرباح قبل الضريبة وغيرها	**٣٠,٣**	**٢٧,٩**	**٨,٦%**
تسوية التضخم المفرط	**(٣,١)**	(٤,٢)	(٢٥,٨%)
الضرائب	**(٤,١)**	(٢,١)	(٩٣,٧%)
الأرباح	**٢٣,٠**	**٢١,٥**	**٦,٩%**

ملاحظة: قد تظهر اختلافات بسبب التقريب في كامل المستند

الدخل (درهم)

٤٤,١ مليار

(+٢,٦% نمو سنوي)

الأرباح قبل الضريبة

٢٧,١ مليار

(+١٤,٧% نمو سنوي)

صافي الأرباح

٢٣,٠ مليار

(+٦,٩% نمو سنوي)

مخصصات انخفاض القيمة

٣١,٢

(٢٠٢٣: ٢٧,٢%)

صافي هامش الفائدة

٣,٦%

مخصصات انخفاض القيمة

٠,١ مليار

المصاريف

١٣,٨ مليار

(+١٧,٦% نمو سنوي)

نسبة القروض المتعثرة

٣,٣%

(٢٠٢٣: ٤,٦%)

نسبة الشق الأول من أسهم رأس المال العادية

١٤,٧%

كلمة المسؤول الرئيسي للشؤون المالية للمجموعة تتمة

وتّسع بنك الإمارات دبي الوطني نطاق حضوره في المملكة العربية السعودية ليصل عدد فروعه إلى ٢١ فرعاً، مما ساعد على زيادة حجم القروض بنسبة ٥٨% لتبلغ ٢٨.٢ مليار درهم. كما حقق مصرف الإمارات الإسلامي إنجازاً لافتاً تمثل في نمو التمويل الإسلامي بنسبة ٣١% خلال عام ٢٠٢٤.

بحلول نهاية العام، سجلنا نمواً في الأصول بنسبة ١٥.٥% لتصل قيمتها إلى ٩٩٦.٦ مليار درهم، مما يعكس متانة رأس المال والسيولة وجودة الائتمان لدى البنك، ويؤكد على استقرارنا وريحيتنا ونموذجنا المستدام. كما انخفضت نسبة القروض المتعثرة إلى ٣.٣%، وهو أفضل مستوى لها منذ ١٥ عاماً، بما يعكس التحسن الاقتصادي المنطقة.

نتيجةً لهذا الأداء المتميّز والميزانية العمومية القوية، رفعت وكالة فيتش التصنيف الائتماني للمجموعة، وعدّلت وكالة موديز النظرة المستقبلية من مستقرة إلى إيجابية هذا العام.

في نهاية عام ٢٠٢٤، بلغت نسبة الشريحة الأولى من رأس مال المجموعة، بعد خصم توزيعات الأرباح المقترحة، ١٤.٧%، وهي نسبة ٨٫متازة وأعلى بكثير من الحدّ الأدنى المطلوب وفق المتطلبات التنظيمية.

الاستدامة المسؤولة

عزّزنا مكانتنا الرائدة في المجال البيئي عندما أصبحنا أول بنك في العالم يُصدر سنداً مرتبطاً بالاستدامة ومتوافقاً مع الإرشادات الجديدة للرابطة الدولية لأسواق المال ورابطة أسواق القروض. كما أصدر مصرف الإمارات الإسلامي أول صكوك استدامة له في عام ٢٠٢٤.

تقديراً لمبادراتنا الخضراء، تم تصنيفنا في المرتبة الأولى بين البنوك في منطقة الخليج العربي في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وحللنا في المرتبة الخامسة من بين ٣١١ بنكاً متنوعاً وفقاً لتصنيف "ساستينالیتیکس"، وهي شركة عالمية رائدة في مجال البحوث والتقييمات والبيانات المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

علاوة على ذلك، واصلنا ريادتنا في التمويل المسؤول بيئياً على مستوى المنطقة من خلال إطلاق ودائع ثابتة مستدامة تدعم المشاريع الصديقة للبيئة وتسهيلات لتمويل رأس المال العامل مرتبطة بمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

توزع إجمالي القروض حسب نوعها

(مليار درهم)

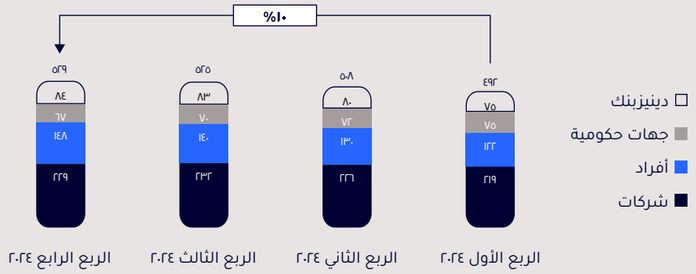

توزع الودائع حسب نوعها

(مليار درهم)

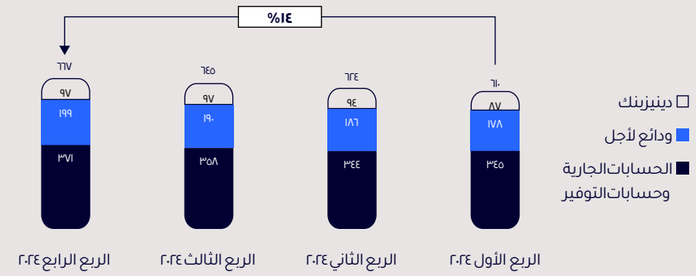

الميزانية العمومية

جميع الأرقام بالمليار درهم	كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	نسبة التغيير منذ بداية العام حتى تاريخه
إجمالي الأصول	**٩٩٧**	٨٦٣	%١٦
إجمالي القروض	**٥٢٩**	٤٨١	%١٠
الودائع	**٦٦٧**	٥٨٥	%١٤
المعايير الأساسية			
نسبة القروض المتعثرة	**%٣,٣**	%٤.٦	%(١.٣)
نسبة تغطية القروض المتعثرة	**%١٥٦**	%١٦٣	%(٧)
نسبة تغطية السيولة	**%٢٠٢**	%٢١٠	%(٨)
نسبة كفاية رأس المال	**%١٦,٩**	%١٧.٦	%(٠.٧)
نسبة الشق الأول	**%١٥,٨**	%١٦.٥	%(٠.٧)
نسبة الشق الأول من أسهم رأس المال العادية	**%١٤,٥**	%١٤.٩	%(٠.٤)

شركاتنا التابعة ووحداتنا التشغيلية

حصل مصرف الإمارات الإسلامي في عام ٢٠٢٤ على جائزة "المصرف الإسلامي الأكثر ابتكاراً في دولة الإمارات العربية المتحدة" ضمن جوائز يوروموني للتمويل الإسلامي، وحقق أعلى ربح صافٍ له على الإطلاق بلغ ٢.٨ مليار درهم، مسجلاً نمواً استثنائياً في التمويل المقدم للعملاء بنسبة ٢٨.٣%.

ساهمت شركتنا التابعة في تركيا، دينيزبنك، بمبلغ ١.٢ مليار درهم في أرباح المجموعة، حيث لعبت دوراً هاماً في توفير رأس المال اللازم لدعم نمو قطاعات أساسية مثل الزراعة والشركات الصغيرة والمتوسطة في تركيا.

في عام من النجاحات غير المسبوقة، سجلت قطاعات أعمالنا أيضاً نتائج استثنائية. فقد حققت الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات أرباحاً استثنائية بلغت ١٠ مليار درهم في عام ٢٠٢٤، بزيادة نسبتها ٢٥% في الأرباح قبل الضريبة. وتضاعفت الأصول المدارة على مستوى المجموعة خلال العامين الماضيين، متجاوزة ٤٠ مليار درهم. وبلغ حجم الإقراض للأفراد رقماً قياسياً عند ١٤٨ مليار درهم في عام ٢٠٢٤، مسجلاً نمواً بنسبة ٣٠% مقارنة بعام ٢٠٢٣، وذلك نتيجة لنمو السكان وتوسيع مجموعة المنتجات المقدمة.

تؤدي الخدمات المصرفية الرقمية لإدارة الثروات دوراً أكبر من أي وقت مضى، حيث تضاعفت أحجام المعاملات خمس مرات في عام ٢٠٢٤ بعد توسيع نطاقها ليشمل صناديق الاستثمار المشترك، بالإضافة إلى السندات الجزئية والصكوك والأسهم العالمية والمحلية. كما واصل تطبيقا ENBD X و+ EI للخدمات المصرفية للأفراد تعزيز دورهما كقنوات رئيسية للمعاملات المصرفية للأفراد، حيث يقدمان أكثر من ١٩٥ خدمة، وهو الأعلى في السوق، ويستخدمهما ٨٨% من العملاء.

سجلت الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات نمواً ممتازاً في الأرباح بنسبة ٣٨% لتصل إلى ١٠ مليار درهم في عام ٢٠٢٤، وذلك نتيجة لارتفاع الدخل وتكثيف عمليات تحصيل القروض. كما نجحت شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال في تسعير أكثر من ١٠٠ صفقة في أسواق رأس المال في عام ٢٠٢٤، لتحافظ على موقعها بين أفضل ثلاثة بنوك في إصدار الصكوك الدولية، وأفضل خمسة بنوك في تصنيفات السندات والصكوك بالدولار الأمريكي في أسواق أوروبا الوسطى والشرقية والشرق الأوسط وأفريقيا.

حققت الأسواق العالمية والخزينة دخلاً بلغ ٢.٧ مليار درهم، بينما ظل صافي الدخل من الفوائد قوياً عند ٢.٨ مليار درهم على الرغم من ارتفاع تكلفة التمويل المؤسسي. وحققت المبيعات نتائج قوية، مدفوعة بطرح منتجات وخدمات جديدة، وتوسيع نطاق المنتجات السلعية، وتقديم حلول هيكلية مبتكرة للعملاء.

نموذج يحتذى في الابتكار

نلتزم الآن وأكثر من أي وقت مضى بتطوير الحلول المصرفية الرقمية القائمة على التكنولوجيا، حيث يشكل الاستثمار في هذا المجال جزءاً كبيراً من نفقاتنا الرأسمالية. ومن أبرز إنجازاتنا في هذا الإطار اعتماد الذكاء الاصطناعي التوليدي في وحدات الأعمال والوظائف الداعمة، ضمن شراكة مع مايكروسوفت.

ساعد الذكاء الاصطناعي التوليدي في تعزيز فرص صرف العملات الأجنبية والتجارة لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحديد وتوقع الحاجة إلى منتجات صرف العملات الأجنبية والتجارة. مع تطور عمليات الاحتيال المالي، قمنا أيضاً بتعزيز تدابير مكافحة غسل الأموال عبر حلول تنبيه مدعومة بالتعلم الآلي تقوم بفحص المعاملات للكشف عن أي نشاط مشبوه.

دعائم راسخة للتقدم

في عام ٢٠٢٤، رفعنا معايير الأداء إلى مستويات أعلى، ونجحنا في تحقيق طموحنا في التوسع الجغرافي وتنويع أعمالنا، حيث أصبحت المجموعة من أكثر المؤسسات المالية ربحية وتأثيراً في المنطقة.

عملنا مجدداً كفريق واحد، ملتزمين ببناء علامتنا التجارية وتحقيق قيمة مضافة وتمكين عملائنا. ونحن فخورون بجهودنا في إعداد الجيل القادم من قادة الأعمال في بنك الإمارات دبي الوطني من خلال مواصلة اختيار المواهب ورعايتها في مختلف قطاعات المجموعة.

في الختام، أود أن أتقدم بخالص الشكر إلى رئيس مجلس إدارتنا، سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم، ومجلس الإدارة وفريق الإدارة العليا وموظفي بنك الإمارات دبي الوطني على الجهود الحثيثة التي بذلوها. كما أشكر عملاءنا على ثقتهم وولائهم. لقد حصدنا مرة أخرى ثمار عملنا الجماعي، ونتطلع إلى عام آخر حافل بالطموحات والفرص الواعدة.

أداء القطاعات

القطاع التشغيلي	المعايير	٢٠٢٤	٢٠٢٣	نسبة التغيير، منذ بداية العام حتى تاريخه
الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات	الدخل (مليون)	١٧,٧٦٧	١٦,٢١١	
	المصاريف (مليون)	٥,٣٠٦	٤,٣١٩	
	الأرباح قبل الضريبة (مليون)	١٠,٠٢١	٨,٠٢٦	
	القروض (مليار)	١٤٨	١١٤	
	الودائع (مليار)	٣٢٧	٢٩٣	
الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات	الدخل (مليون)	٨,١٥٣	٧,٧٠٥	
	المصاريف (مليون)	٨٥٩	٧٥٤	
	الأرباح قبل الضريبة (مليون)	٩,٩٧١	٧,٢٠٠	
	القروض (مليار)	٢٩٦	٢٩٣	
	الودائع (مليار)	٢٣٩	٢٠١	
الأسواق العالمية والخزينة	الدخل (مليون)	٢,٧٣١	٣,٧٣٨	
	المصاريف (مليون)	٢٤٤	٢١٧	
	الأرباح قبل الضريبة (مليون)	٢,٤٤٤	٣,٤٧٢	
DenizBank	الدخل (مليون)	١١,٠٤٠	١١,٢٨٣	
	المصاريف (مليون)	٤,٤٧٨	٣,٦٦٣	
	الأرباح قبل الضريبة (مليون)	٢,٩٣٣	٣,٤٢١	
	القروض (مليار)	٨٤	٧٤	
	الودائع (مليار)	٩٧	٩١	

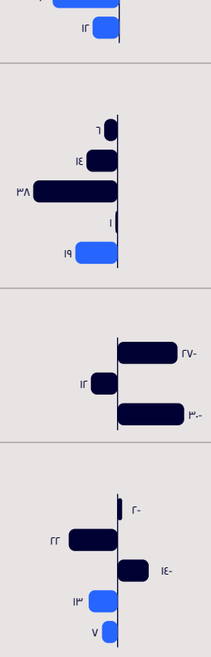

أبرز نتائج الأداء

الإيرادات والتكاليف

الإيرادات (درهم)

٤٤,١ مليار

٢٠٢٣: ٤٢,٨ مليار

التكاليف (درهم)

١٣,٨ مليار

٢٠٢٣: ١١,٧ مليار

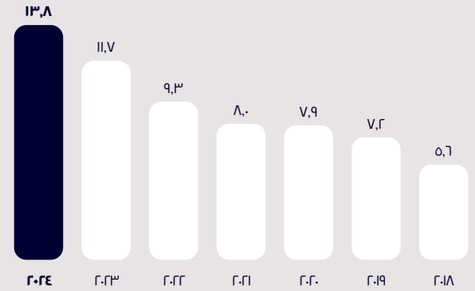

الأرباح

الأرباح قبل الضريبة (درهم)

٢٧,١ مليار

٢٠٢٣: ٢٣,٧ مليار

صافي الأرباح (درهم)

٢٣,٠ مليار

٢٠٢٣: ٢١,٥ مليار

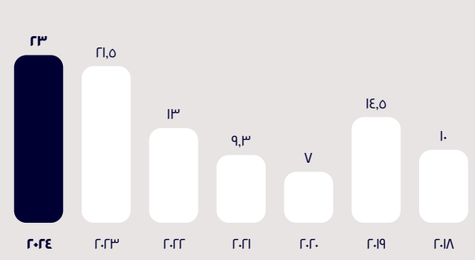

الأصول والقروض

الأصول (درهم)

٩٩٦,٦ مليار

٢٠٢٣: ٨٦٢,٢ مليار

صافي القروض والذمم المدينة (درهم)

٥٠١,٦ مليار

٢٠٢٣: ٤٤٥,١ مليار

حسابات العملاء وحقوق الملكية

حسابات العملاء (درهم)

٦٦٦,٨ مليار

٢٠٢٣: ٥٨٤,٦ مليار

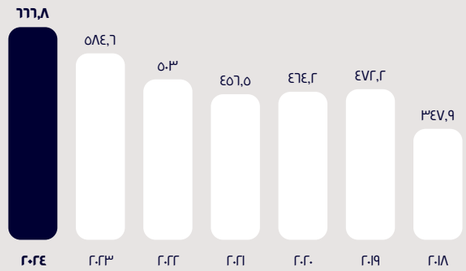

حقوق الملكية (درهم)

١٢٦,٠ مليار

٢٠٢٣: ١٠٩,٨ مليار

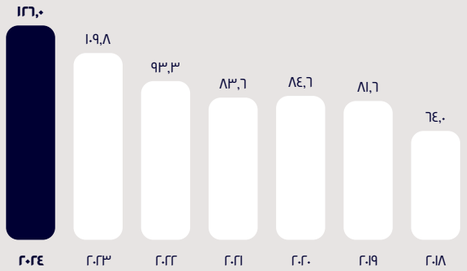

مصادر الدخل التشغيلي

(درهم)

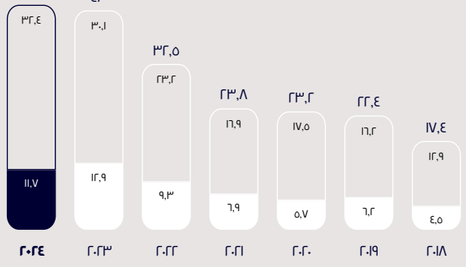

العائد على حقوق الملكية الملموسة

%

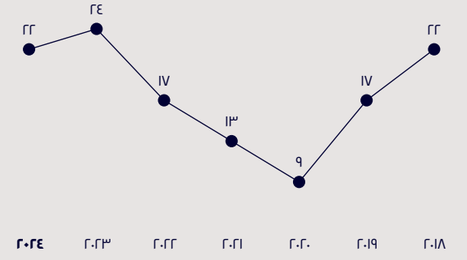

رأس المال

(درهم)

%

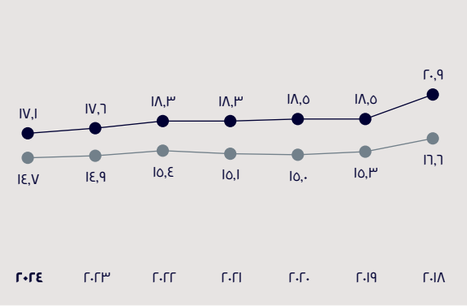

الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات

أحمد القاسم
رئيس الخدمات المصرفية
للأعمال للمجموعة

حقّقت وحدة الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات نتائجها الأفضل على الإطلاق لعام ٢٠٢٤، حيث سجلت صافي ربح قياسي بلغ ١٠ مليار درهم للمرة الأولى، مدعوماً بارتفاع الإيرادات إلى ٨,٢ مليار درهم وزيادة صافي تحصيل الائتمان. شكّل العام المنصرم محطة مفصلية بالنسبة للوحدة، عزّزت خلاله ريادتها في السوق على مستوى الإقراض والودائع. كما تمكنت من تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وتسريع وتيرة نمو الإيرادات، بفضل قدرتها على فهم ظروف السوق وتوقعها والاستجابة لها، إلى جانب استمرار الاستثمار الرقمي والابتكا في المنتجات.

الدخل (درهم)

٨,٢ مليار

(+٦% نمو سنوي)

صافي الأرباح قبل الضريبة (درهم)

١٠ مليار

(+٣٨% نمو سنوي)

قروض العملاء (درهم)

٢٣١ مليار

(+٩% نمو سنوي)

ودائع العملاء (درهم)

٢٤٣ مليار

(+٢١% نمو سنوي)

لمحة عامة عن القطاع

تعد وحدة الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات الشريك الموثوق لقطاع الأعمال، حيث تجمع بين الخبرات العالمية والرؤى الإقليمية لتقديم حلول مالية مخصصة تلبي احتياجات العملاء. وتخدم الوحدة قاعدة متنوعة من العملاء، تشمل القطاع العام، والشركات الكبرى، والشركات متعددة الجنسيات، والمؤسسات المالية، حيث تقدم حلولاً مبتكرة تتماشى مع طموحات النمو لكل عميل والتحديات الفريدة التي يواجهها. تقدم وحدة الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات تتضمن التمويل، والخدمات المصرفية الاستثمارية، وخدمات المعاملات المصرفية، والأسواق العالمية والخزينة، مدعومة بتكنولوجيا متطورة وأبحاث متعمقة ورؤى تحليلية متقدمة. كما تلتزم بالابتكار ورقمنة تجربة الخدمات المصرفية للشركات من خلال حلول متكاملة ومشتركة.

إنجازات العام ٢٠٢٤

- إطلاق قطاعات جديدة متخصصة لتعزيز استراتيجية الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات في القطاعات ذات الصلة.
- التركيز المستمر على نمو أعمال حسابات الضمان العقاري في المعاملات العقارية.
- تحسين تكلفة المخاطر بفضل التحصيل القوي وتحسن جودة الائتمان للإقراض.
- توفير الحلول الرقمية وتسريع التحول الرقمي لتحسين تجارب العملاء عبر مختلف القطاعات والأسواق الإقليمية.
- تعزيز برنامج استقطاب التجار لتقديم حلول متقدمة، بالإضافة إلى استكشاف فرص جديدة في مجالات المدفوعات والبلوك تشين.
- زيادة الإيرادات الدولية عبر تحسين المنتجات المقدمة والاستفادة من الفرص المتاحة في شبكة البنك.
- دعم حلول التمويل المرتبطة بالاستدامة، ومعاملات التمويل التجاري المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات،وفرص التداول بأرصدة الكربون.
- كما قام فريق الخدمات المصرفية الاستثمارية بترتيب إصدارات سندات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (التقليدية والإسلامية) وتنفيذ صفقات رئيسية لعملاء استراتيجيين.

أداؤنا في عام ٢٠٢٤

- سجلت الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات زيادة متميزة بنسبة ٣٨% في الأرباح قبل الضريبة، حيث بلغ صافي الأرباح لأول مرة ١٠ مليار درهم، مدفوعاً في المقام الأول بارتفاع الدخل وزيادة التحصيلات.
- نمو أنشطة الإقراض بنسبة ٩%، حيث وصل إجمالي القروض الجديدة للشركات إلى ٨٨ مليار درهم ، وذلك رغم الفرص المحدودة للنمو وزيادة السداد المبكر للقروض.
- تحسن مزيج الالتزامات ونمو الحسابات الجارية وحسابات التوفير نتيجة لزيادة المعاملات العقارية، مدعوماً بتطوير البنية التحتية لواجهات برمجة التطبيقات.
- زيادة إيرادات الدخل من رسوم البيع المتبادل لجميع المنتجات، وخاصة مبيعات الخزينة والمشتقات المالية، وزيادة دخل الرسوم نتيجة لارتفاع الإقراض وزيادة الأنشطة في أسواق سندات الدين.
- نمو الإيرادات الدولية للمجموعة نتيجة لاستمرارها في اغتنام الفرص المتاحة على امتداد شبكتها.
- انخفاض تكلفة المخاطر نتيجة لعمليات التحصيل القوية وتحسن جودة الائتمان.

الأولويات الاستراتيجية

- تعزيز الحضور في السوق المحلي عبر تحقيق عوائد عالية مع تحسين جودة مزيج التمويل.
- تنمية الميزانية العمومية مع تحسين الربحية من خلال دخل البيع المتبادل والتسعير التنافسي، مع إدارة المخاطر بشكل منضبط.
- تطوير الحلول الرقمية المبتكرة وتحسين تجربة العملاء.
- الاستفادة من الفرص العابرة للحدود في مختلف الأسواق لتنويع مصادر الإيرادات وزيادة حصة المجموعة في الأسواق الدولية.
- تحقيق نمو مستدام للعملاء عبر الاستفادة من شبكة بنك الإمارات دي الوطني من خلال تقديم منتجات مرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في الأسواق التي نعمل فيها.

الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات

مروان هادي
رئيس الأعمال المصرفية للأفراد
وإدارة الثروات للمجموعة

حققت وحدة الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات أداء استثنائياً في عام ٢٠٢٤، مدعومة بالنمو الكبير في الإقراض للعملاء، والودائع، والأصول المُدارة، اعتماداً على قاعدة تمويل قوية ومنخفضة التكلفة. كما ساهم ارتفاع حجم معاملات صرف العملات الأجنبية وإدارة الثروات والبطاقات، إلى جانب تعزيز البيع المتبادل، في تحقيق نمو في الدخل. كذلك تم إحراز تقدم كبير في المجالات الرئيسية ذات الأولوية.

الدخل (درهم)
١٧,٨ مليار
(+١٠% نمو سنوي)

صافي الأرباح قبل الضريبة (درهم)
١٠ مليار
(+٢٥% نمو سنوي)

قروض العملاء (درهم)
١٤٨ مليار
(+٣٠% نمو سنوي)

ودائع العملاء (درهم)
٣٢٧ مليار
(+١٢% نمو سنوي)

لمحة عامة عن القطاع

تُعد الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات الركيزة الأساسية لأداء بنك الإمارات دبي الوطني، حيث تقدم مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات المالية لقاعدة عملاء متنوعة. وتضمن هذه الوحدة سهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية، مع تقديم تجربة شخصية ومتميزة للعملاء، من خلال شبكة واسعة تضم ما يقرب من ٢٠٠ فرع وأكثر من ١٣٠٠ جهاز صراف آلي.

يتجلى التزام الوحدة بالابتكار من خلال منصاتها الرقمية المتطورة، التي تتيح للعملاء تجربة مصرفية سلسة عبر تطبيقات الهواتف الذكية وأدوات إدارة الثروات عبر الإنترنت. وقد أسهم هذا التكامل الاستراتيجي بين الحضور الفعلي والحلول الرقمية في تعزيز المكانة الريادية للوحدة في قطاع الأعمال المصرفية للأفراد في المنطقة.

إنجازات العام ٢٠٢٤

- تحسين خدمة العملاء من خلال عدة مبادرات، شملت تصميمات جديدة للفروع أدت إلى تقليل مدة الانتظار بنسبة ٣٠%، وتحسينات كبيرة في مركز الاتصال، مثل تطوير نظام الاستجابة الصوتية التفاعلية وتحسين سرعة الرد على المكالمات. وقد ارتفع مؤشر رضا العملاء في ديسمبر ٢٠٢٤ إلى ٤٨، مع انخفاض بنسبة ٢٥% في عدد الشكاوى لكل ألف عميل.
- تحقيق نمو قوي في الأعمال الأساسية، كما يتضح من الإنجازات التالية:
- الحفاظ على الريادة كأكبر شبكة ودائع وأبرز مزوّد لخدمات البطاقات الائتمانية في الإمارات ، حيث بلغت الحصة السوقية للبنك ثلث الإنفاق عبر البطاقات الائتمانية في الدولة، الذي شهد نمواً بنسبة ١٨% مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق.
- ارتفعت إيرادات الخدمات المصرفية للأعمال بنسبة ٨٠% منذ عام ٢٠٢٢، مدعومة بتضاعف عدد العملاء الجدد وتحسين الكفاءة التشغيلية، بما في ذلك تقليل وقت فتح الحسابات من أربعة أيام إلى يوم واحد. وحققت الخدمات المصرفية الخاصة نمواً ملحوظاً، حيث ارتفع دخل الرسوم بأكثر من ٥٠%، بينما زادت القروض بنسبة ٥١% والودائع بنسبة ٢٣% نتيجة تحسين نموذج خدمة العملاء وإعادة إطلاق العلامة التجارية.
- نمو أصول الإمارات الإسلامي بنسبة ٢٣%، وزيادة المطلوبات بنسبة ١٦%، مع ارتفاع عدد العملاء النشطين بنسبة ١٣%.
- تعزيز حضورنا في أبوظبي من خلال إضافة أربعة فروع جديدة و١٢٢ جهاز صراف آلي، إلى جانب توسيع فريق مبيعاتنا. كما أطلقنا منتجين جديدين، شمل أحدهما شراكة مع مجموعة ميرال، بالإضافة إلى بطاقة مشتركة مع الاتحاد للطيران. كما عززنا حضورنا الاستراتيجي في مطارات الدولة لمدة عامين عبر حملة إعلانية موسعة.

الأولويات الاستراتيجية

- إبقاء العملاء في صميم عملياتنا مع مواصلة التركيز على تقديم تجربة عملاء سلسة ومتميزة.
- تعزيز الأعمال الأساسية على مستوى فئات العملاء والمنتجات الرئيسية.
- التركيز على الفرص المستقبلية وتعزيز حصّتنا السوقية.
- تعزيز التنويع الدولي في الأسواق الرئيسية.
- جعل الخدمات المصرفية أكثر سهولة في الفضاءات الرقمية ومواصلة تعزيز الكفاءة.
- تحقيق تقدم في مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ذات الأولوية.

شهد قطاع إدارة الثروات نمواً في الأصول المُدارة بنسبة ٥٨% مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق، بينما تضاعفت الأصول الرقمية المُدارة أربع مرات مدعومة بطرح السندات والصكوك الجزئية وصناديق التحوط البريطانية وخدمة الاستشارات الاستثمارية في المملكة العربية السعودية.

- حققت العمليات الدولية نتائج مالية قوية، حيث شهدت الإيرادات نمواً بنسبة ٢٨% مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق. واحرزت المملكة العربية السعودية أداءً استثنائياً مدفوعاً بتوسيع شبكة الفروع. وتكوين فرق متخصصة في الخدمات المصرفية للموظفين واستقطاب ودائع الأفراد، وتحسين منتجات إدارة الثروات. كما سجلت أسواق أخرى، من بينها مصر والمملكة المتحدة وسنغافورة، أداءً قوياً.
- إحراز تقدم كبير ضمن جهودنا لتحقيق هدفنا بأن نكون بنكاً رقمياً بالدرجة الأولى، حيث تبنى العملاء بشكل متزايد الخدمات الرقمية للحصول على تجربة أسرع وأكثر سلاسة. وقد وصل عدد مستخدمي تطبيق ENBD X إلى أكثر من ١,٦ مليون عميل، بنسبة تبني قدرها ٩١%، وحاز تقييماً قدره ٤,٧ على متجر التطبيقات. ويقدّم التطبيق أكثر من ١٩٥ خدمة، وهي الأعلى في السوق، ويستخدمه ٨٨% من العملاء. في عام ٢٠٢٤، قام كل عميل بتسجيل الدخول إلى التطبيق بمعدل ٢٠٠ مرة سنوياً، وتم فتح ٤٠% من الحسابات الجارية الجديدة في الإمارات عبر التطبيق. كذلك سجّلنا أكثر من مليون عميل على تطبيق "واتساب"، حيث نقدّم عبره أكثر من ٣٠ خدمة.
- تحقيق إنجازات رئيسية في مجال الاستدامة، بما في ذلك إطلاق أول وديعة ثابتة مستدامة من بنك الإمارات دبي الوطني، التي استقطبت ١٠٠ مليون دولار أمريكي، ونمو قروض المركبات الكهربائية بنسبة ٥٠%، وإطلاق الموقع الإلكتروني الجديد المخصص للرفاه المالي.

إنجازات العام ٢٠٢٤

- حققت وحدة الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات أداء استثنائياً في عام ٢٠٢٤، مسجلة أعلى إيرادات وربح صافي على الإطلاق، إلى جانب أكبر عدد من القروض الجديدة ونمو قوي في الميزانية العمومية.
- إصدار قروض جديدة بقيمة ٦٧ مليار درهم، بزيادة نسبتها ٤٦% مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق.
- زيادة التسهيلات الائتمانية بمقدار ٣٤ مليار درهم في عام ٢٠٢٤، محقّقةً نمواً بنسبة ٣٠% منذ ديسمبر ٢٠٢٣.
- نمو الودائع بقيمة ٣٤ مليار درهم في عام ٢٠٢٤، مع بلوغ نسبة الحسابات الجارية وحسابات التوفير إلى إجمالي الودائع ٧٤%.
- الحفاظ على حصة سوقية تبلغ الثلث من إجمالي الإنفاق عبر بطاقات الائتمان في دولة الإمارات العربية المتحدة مع نمو هذا الإنفاق بنسبة ١٨% مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق.
- نمو الدخل بنسبة ١٠% مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق، حيث سجل قطاع الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات أعلى دخل صافي ممول وغير ممول في تاريخه.
- تحقيق صافي ربح قياسي تجاوز ١٠ مليار درهم، مدفوعاً بنمو قوي في الدخل، وتحسّن نسبة التكاليف إلى الإيرادات، وتراجع الديون المتعثرة إلى مستويات معتدلة.

الأسواق العالمية والخزينة

عمار الحاج
أمين الخزينة ورئيس
الأسواق العالمية للمجموعة

في عام ٢٠٢٤، حققت وحدة الأسواق العالمية والخزينة نتائج استثنائية، مدفوعة بالأداء القوي لمختلف المنتجات وشرائح العملاء. وقد ساهم إطلاق منتجات جديدة، والإدارة الفعالة للميزانية العمومية، وزيادة نشاط العملاء، وجهود التحول الرقمي المستمرة، في تحقيق صافي دخل بلغ ٢,٧ مليار درهم.

الدخل (درهم)

٢,٧ مليار

صافي الأرباح قبل الضريبة (درهم)

٢,٤ مليار

لمحة عامة عن القطاع

تشمل أنشطة الأسواق العالمية والخزينة إدارة محفظة استثمارات المجموعة، وإدارة الصناديق، وتقديم المنتجات الإسلامية (بما في ذلك الإمارات الإسلامي)، إلى جانب عمليات الخزينة بين البنوك، التي تشمل مبيعات الخزينة وهيكلة المنتجات، والتداول والتمويل العالمي.

تؤدي الأسواق العالمية والخزينة دوراً محورياً كمتعامل رئيسي في سوق السندات السيادية بالدرهم الإماراتي. وقد أكد بنك الإمارات دبي الوطني التزامه بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات عبر إصدار أول قرض مرتبط بالاستدامة في العالم وفق الإرشادات الجديدة الصادرة عن الرابطة الدولية لأسواق المال ورابطة أسواق القروض.

إنجازات العام ٢٠٢٤

- تطوير البنية التحتية لصرف العملات الأجنبية، مما أدى إلى أسعار أكثر تنافسية مع تحسين إدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية.
- إطلاق الودائع المستدامة وبدء تداول أرصدة الكربون الطوعية.
- إصدار سند مرتبط بالاستدامة بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، وهو الأول عالمياً المتوافق مع الإرشادات الجديدة الصادرة عن الرابطة الدولية لأسواق المال ورابطة أسواق القروض.
- طرح منتجات جديدة للعملاء، بما في ذلك السلع والمنتجات المهيكلة.
- مواصلة أداء دور صانع رئيسي للسوق في المنطقة وضمان تقديم أسعار تنافسية للعملاء.

أداؤنا في العام ٢٠٢٤

حققت الأسواق العالمية والخزينة أداء قوياً، حيث سجلت صافي دخل بلغ ٢,٧ مليار درهم.

- حافظ صافي الدخل من الفوائد على مستواه المرتفع، مسجلاً ٢,٨ مليار درهم، على الرغم من ارتفاع تكلفة التمويل المؤسسي والودائع لأجل.
- حققت مبيعات الخزينة نتائج قوية، مدفوعة بتوسيع نطاق المنتجات، وتقديم حلول هيكلية مبتكرة للعملاء.
- سجلت مكاتب تداول الائتمان وصرف العملات الأجنبية أداء قوياً وسط تقلبات في الاقتصاد الكلي، حيث ارتفعت ائتمانات التداول بنسبة ٧٣% في حساب الربح والخسارة مقارنة بالعام الماضي.
- بدأ مكتب تداول السلع في إدارة مخاطر أدوات النفط الخام، مما سمح بتقديم أسعار أكثر تنافسية للعملاء.

الأولويات الاستراتيجية

- تعزيز مجموعة المنتجات.
- تقديم حلول مالية مبتكرة ومهيكلة مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات العملاء.
- تسريع عملية التحول الرقمي لتحسين تجربة العملاء.
- تعزيز التمويل المستدام من خلال إصدارات السندات والصكوك الخضراء والاجتماعية، إلى جانب تقديم ودائع وحلول إقراض مستدامة.
- إدارة الميزانية العمومية بشكل استراتيجي.
- مواصلة لعب دور صانع رئيسي للسوق في المنطقة.

دينيزبنك

هاكان أتيش
الرئيس التنفيذي -
دينيزبنك، تركيا

أثبت دينيزبنك قدرته على التكيف بفاعلية مع البيئة الاقتصادية المعقدة في عام ٢٠٢٤، حيث حافظ على ربحيته القوية. وظل إجمالي الدخل مستقراً في مستوى ١١ مليار درهم، وبلغ صافي الأرباح ١,٢ مليار درهم، على الرغم من تسجيل مبلغ ٣,١ مليار درهم لتصحيح التكاليف بسبب معدل التضخم المرتفع. وباعتباره خامس أكبر بنك في تركيا، واصل دينيزبنك ترسيخ مكانته على أسس مالية قوية، حيث بلغ إجمالي الأصول ١٦٥,٣ مليار درهم، ووصلت محفظة القروض الإجمالية إلى ٨٣,٩ مليار درهم، وسجلت الودائع ٩٧,٤ مليار درهم.

الدخل (درهم)

١١ مليار

(-٢% نمو سنوي)

صافي الأرباح قبل الضريبة (درهم)

٢,٩ مليار

(-١٤% نمو سنوي)

قروض العملاء (درهم)

٨٣,٩ مليار

(+١٣% نمو سنوي)

ودائع العملاء (درهم)

٩٧,٤ مليار

(+٧% نمو سنوي)

لمحة عامة عن القطاع

تأسس دينيزبنك في عام ١٩٩٧، واتسع نطاق أنشطته ليصبح مجموعة خدمات مالية متكاملة في تركيا، حيث يقدم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية، تشمل الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، والخدمات المصرفية الاستثمارية، وإدارة الأصول.

وسّع دينيزبنك نطاق عملياته محلياً ودولياً، بامتلاكه لشركات تابعة في النمسا. وهو يُعرف بريادته في الابتكار التكنولوجي، حيث كان أول بنك ينشئ إدارة للخدمات المصرفية الرقمية في تركيا، وحصل عدة مرات على جائزة "البنك الأكثر ابتكاراً في العالم".

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، أعلن هاكان أتيش تقاعده بعدما شغل منصب الرئيس التنفيذي لدينيزبنك على مدار ٢٧ عاماً تولى خلالها إدارة البنك. لكنه سيواصل مهامه كعضو في مجلس إدارة دينيزبنك، حيث سيوفر الإشراف الاستراتيجي لضمان استمرار البنك في الإسهام بشكل فعال في تحقيق طموحات مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني في النمو عالمياً على المدى الطويل.

وقد تم تعيين رجب باستوغ في منصب الرئيس التنفيذي الجديد لدينيزبنك اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٥.

الأولويات الاستراتيجية

- تعزيز مستويات التواصل مع العملاء الذين تم استقطابهم عبر القنوات الرقمية وتوسيع القنوات الرقمية لتشمل كامل محفظة المنتجات.
- تحسين شبكة الفروع والتركيز على النمو عبر قنوات التوزيع البديلة.
- زيادة التركيز على أعمال إدارة الثروات من خلال تقديم مجموعة متكاملة من المنتجات المالية.
- نمو محفظة القروض من خلال التسعير القائم على المخاطر والتركيز على عمليات التحصيل، وزيادة التركيز على القطاع الزراعي على المدى الطويل لزيادة الحصة السوقية.
- مواصلة التركيز على التمويل المستدام والحد من انبعاثات الكربون.
- الاستمرار بمعالجة التحديات التنظيمية.

إنجازات العام ٢٠٢٤

- إدارة مرنة للميزانية العمومية واستراتيجية تسعير ناجحة أتاحت للبنك تجاوز التحديات التنظيمية بفعالية.
- نمو قوي في محفظة القروض بنسبة ٣٩% بالليرة التركية، مدفوعاً بزيادة القروض الزراعية، وقروض الشركات الصغيرة والمتوسطة، والقروض الاستهلاكية، والقروض التجارية بالعملات الأجنبية.
- إطلاق هيكل فروع ديناميكي جديد لتقديم حلول متكاملة لجميع احتياجات القطاع الزراعي، حيث شمل التحول ٣٠٠ فرعاً، مما أدى إلى نمو القروض الزراعية بنحو ثلاثة أضعاف وزيادة الدخل من الرسوم.
- طرح مجموعة متكاملة من منتجات إدارة الثروات، تشمل الودائع وصناديق الاستثمار المشترك والأدوات الاستثمارية المدرجة وغير المدرجة.
- تعزيز القدرات الرقمية عبر تطبيق الهواتف الذكية والخدمات المصرفية الإلكترونية، مما ساعد على تحسين عملية فتح الحسابات وتوسيع القنوات الرقمية لتشمل كامل محفظة المنتجات. وفيما يتعلق بتمويل الموردين، تم طرح حل جديد يتيح للعملاء تحويل فواتيرهم إلى نقد بسرعة دون الحاجة إلى انتظار مواعيد استحقاقها، مما يسهم في استدامة دورة التجارة.
- إطلاق قروض مشتركة مرتبطة بالاستدامة وقروض مرابحة مشتركة بقيمة ٢,٣ مليون دولار أمريكي. إطلاق "TRUK Accelerator"، وهو برنامج تسريع للشركات الناشئة التي تركز على الاستدامة، ويهدف إلى التوسع في السوق العالمية بالتعاون مع NEOHUB وشركة أوكسفورد جلوبال كونسلتانسي أوكسينشيا.

أداؤنا في العام ٢٠٢٤

- ارتفع إجمالي القروض إلى ٨٣,٩ مليار درهم، بزيادة نسبتها ١٣%، مدفوعاً في المقام الأول بنمو القروض الزراعية، وقروض الشركات الصغيرة والمتوسطة، وقروض الأفراد.
- ارتفع إجمالي الودائع بمقدار ٩٧,٤ مليار درهم، بزيادة نسبتها ٧%، بفضل نمو قاعدة العملاء بنسبة ٢%، مدعومة بشبكة واسعة تضم ٦٤٤ فرعاً في ٨١ ولاية في تركيا.
- ظل إجمالي الدخل قوياً عند مستوى ١١,٠ مليار درهم، بفضل نمو الدخل غير المرتبط بالفوائد، مدفوعاً بنمو قوي في الرسوم والعمولات.
- بلغت نسبة التكلفة إلى الدخل ٤٠,٥%.
- ارتفع إجمالي الأصول بمقدار ١٧,٩ مليار درهم ليصل إلى ١٦٥,٣ مليار درهم.
- بلغ العائد على الأصول ٧,٤% على الرغم من تأثير التضخم.

الإمارات الإسلامي

فريد الملا
الرئيس التنفيذي -
الإمارات الإسلامي

الإمارات الإسلامي هو ذراع الخدمات المصرفية الإسلامية في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني وثالث أكبر مصرف إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث الأصول وشبكة الفروع. وقد بلغ إجمالي ميزانيته العمومية ١١١,١ مليار درهم، وسجل أعلى صافي أرباح في تاريخه بقيمة ٢,٨ مليار درهم في عام ٢٠٢٤، مدفوعاً بنمو إجمالي الدخل بنسبة ١٢,٦% ليصل إلى ٥,٤ مليار درهم.

الدخل (درهم)

٥,٤ مليار

(+١٢,٦% نمو سنوي)

صافي الأرباح قبل الضريبة (درهم)

٣,١ مليار

(+٤٥,٦% نمو سنوي)

قروض المتعاملين (درهم)

٧٠,٥مليار

(+٣١,١% نمو سنوي)

ودائع المتعاملين (درهم)

٧٦,٨ مليار

(+٢٥,٢% نمو سنوي)

لمحة عامة عن القطاع

تأسس الإمارات الإسلامي في عام ٢٠٠٤ لتقديم أعلى معايير الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يقدم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصممة للأفراد والشركات الصغيرة والكبيرة من خلال شبكاته المنتشرة في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة. ويُعد الإمارات الإسلامي ثالث أكبر مصرف إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث إجمالي الأصول، وهو شركة مساهمة عامة.

قطاع الخدمات المصرفية للهيئات والمؤسسات في الإمارات الإسلامي يقدم لعملائه مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة، تشمل تمويل رأس المال العامل، والتمويل التجاري، وتمويل المشاريع، والقروض المشتركة، والخدمات المالية المؤسسية، وإدارة النقد، وخدمات الخزينة.

يقدم قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في الإمارات الإسلامي مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة عبر شبكته المكونة من ٤٠ فرعاً في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة.

الأولويات الاستراتيجية

- ضمان التركيز على العملاء والمحافظة على التزام راسخ بتقديم أفضل تجربة لعملائنا.
- مواصلة نمو الميزانية العمومية بالتوازي مع إدارة المخاطر والحفاظ على جودة التمويل.
- إعطاء الأولوية للاستثمار في التحول الرقمي لتقديم خدمات أكثر كفاءة.
- تبسيط إجراءات فتح الحسابات لمختلف المنتجات، مثل المرابحة، والإجارة، والبطاقات، وغيرها، وتحسين مستوى رضا المتعاملين.
- مواصلة التركيز على مبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والوفاء بالتزامات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي (كوب ٢٨) بصفته جزءاً من مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني.

إنجازات العام ٢٠٢٤

- توسيع الحضور في السوق من خلال زيادة استقطاب العملاء عبر مجموعة من المنتجات (مثل تحويل الراتب)، وتوسيع العلاقات مع شركات السوق المتوسطة، كما تم إطلاق صكوك جزئية للمستثمرين وسجلت قاعدة العملاء نمواً بنسبة ٦,٥% لتصل إلى أكثر من ٧٠٠ ألف عميل، وتجاوز إجمالي الأصول حاجز ١٠٠ مليار درهم للمرة الأولى. بالإضافة إلى ذلك، نجح المصرف في تنفيذ أول تسهيلات تمويلية إسلامية مشتركة بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، وهو الأول من نوعه لمؤسسة متوافقة مع الشريعة الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- تحقيق تقدم ملحوظ في التحول الرقمي، حيث تم تسجيل أكثر من ٤٤٠ ألف عميل في تطبيق EI + للخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية، ما يمثل ١٥% من الحسابات الجديدة. ويلجأ عملاء الخدمات المصرفية للشركات والأعمال بشكل متزايد إلى منصة الأعمال الرقمية (Business Online) لتلبية احتياجاتهم التشغيلية، مما يقلص زمن المعالجة ويحسن تجربة العملاء.
- سجل الإمارات الإسلامي أفضل مستوى له على الإطلاق في رضا العملاء، حيث ارتفع مؤشر رضا العملاء من ٣٧ إلى ٤٣، بفضل تركيزه على تحسين تجربة العملاء، وتعزيز إدارة الاحتيال، وتحسين معدلات حل المشكلات من أول اتصال، وضمان رفع معايير الخدمة عبر جميع قنوات التعامل مع العملاء.
- تعزيز أهداف الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات عبر إصدار تمويل مرتبط بالاستدامة يتجاوز ٣,٥ مليار دولار أمريكي وإصدار أول صكوك استدامة بقيمة ٧٥٠ مليون دولار أمريكي.

أداؤنا في العام ٢٠٢٤

- نمو الإقراض بمستوى قياسي بلغ ١٦,٦ مليار درهم، بزيادة نسبتها ٢٨,٣%.
- نمو الودائع بمقدار ١٥,٥ مليار درهم، مع وصول نسبة الحسابات الجارية وحسابات التوفير إلى إجمالي الودائع إلى ٧٠%، وهي نسبة سليمة.
- ارتفاع الدخل بنسبة ١٢,٦%، حيث سجل الإمارات الإسلامي أعلى دخل له من معدل الربح والرسوم.
- بلغ العائد على الأصول ٢,٨%، وهو أعلى بكثير من متوسط القطاع.

العمليات الدولية

آزار علي خواجة
رئيس العمليات
الدولية للمجموعة

حققت العمليات الدولية نتائج متميزة في مختلف الأسواق الرئيسية في عام ٢٠٢٤، مسجلة نمواً قوياً في مؤشرات الأداء الأساسية. وقد أظهرت المحفظة أداء قوياً في جميع الأسواق، مما يدل على مرونتها وقوتها الاستراتيجية. ونمت إيرادات محفظتنا الدولية بنسبة ١٥% في عام ٢٠٢٤ وحده، ما يمثل نمواً ملحوظاً بنسبة ٤٨% خلال السنوات الثلاث الماضية. وأدى استمرار الزخم التجاري إلى نمو الأصول بنسبة ٢٦% في عام ٢٠٢٤.

الإيرادات (درهم)

٢,٨ مليار

٦% من إيرادات المجموعة
(+١٥% نمو سنوي)

إجمالي الأصول (درهم)

٨١ مليار

٨% من إيرادات المجموعة
(+٢٦% نمو سنوي)

لمحة عامة عن القطاع

تواصل العمليات الدولية التقدم بشكل ملحوظ في توسيع شبكة الفروع وتعزيز التميز التشغيلي والتجاري، محققة إنجازات بارزة في مسيرتها نحو تحقيق الطموحات الاستراتيجية للمجموعة. في إطار استراتيجية التوسع السريع، افتتح بنك الإمارات دبي الوطني ستة فروع جديدة في المملكة العربية السعودية، ليصل إجمالي عدد الفروع فيها إلى ٢١ فرعاً، فيما وصل إجمالي عدد فروع الشبكة الدولية إلى ٩٣ فرعاً موزعة على المملكة العربية السعودية ومصر والمملكة المتحدة وسنغافورة والهند.

وتؤدي العمليات الدولية دوراً أساسياً في توسيع الحضور الجغرافي والاقتصادي للمجموعة، وهي تضم قوى عاملة متنوعة يتجاوز عددها ٤,٦٠٠ موظف.

إنجازات العام ٢٠٢٤

تعزيز المنتجات المبتكرة والحلول الرقمية

- إطلاق خدمات مصرفية متميزة للعملاء من أصحاب الثروات الكبيرة، إلى جانب إنشاء وحدة مخصصة للشركات متعددة الجنسيات في مصر، مما أدى إلى نمو غير مسبوق في عدد العملاء الجدد وتعزيز الشراكات الاستراتيجية في مصر.
- الاستثمار في تعزيز القنوات والخدمات الرقمية في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك تطوير الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية، وإطلاق مجموعة من الحلول المصرفية الإسلامية.
- تسجيل زيادة كبيرة في الميزانية العمومية والأصول الاستثمارية المُدارة في لندن، مدفوعة بخدمات مخصصة للعملاء وإضافة منتجات مالية مهيكلة، وحلول صناديق التحوط المتخصصة، ومنصة مخصصة لتداول الأوراق المالية.
- تحول الخدمات المصرفية الخاصة في سنغافورة نحو إدارة الثروات، مع توسيع البنية التحتية والخدمات المقدمة للمستثمرين المعتمدين في فئات العملاء المؤهلة الأخرى.

توسيع التغطية وزيادة الحصة السوقية

- افتتاح ستة فروع جديدة في المملكة العربية السعودية، ليصل إجمالي الفروع إلى ٢١ فرعاً في ست مدن.
- زيادة ملحوظة في استقطاب عملاء جدد لبطاقات الائتمان في كل من المملكة العربية السعودية ومصر، مع نمو كبير في الحصة السوقية للبطاقات الائتمانية في المملكة العربية السعودية.
- تسارع نمو الميزانية العمومية في لندن في قطاع الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات نتيجة لعدد من الصفقات البارزة التي أبرمتها المجموعة بصفتها مدير سجل الاكتتاب، إلى جانب نمو سليم في الإيرادات خارج الميزانية العمومية شمل إصدار سندات دين لشركات مختارة مدرجة في مؤشر فوتسي ١٠٠، وإتمام معاملات صرف عملات أجنبية ومشتقات مالية للعملاء.
- قام بنك الإمارات دبي الوطني الهند بتسهيل أعمال العديد من الشركات والبنوك وشركات التمويل غير المصرفية في أعمال التجارة عبر الحدود وإصدار سندات الدين.

الأولويات الاستراتيجية

تواصل العمليات الدولية التزامها برؤيتها الاستراتيجية الهادفة إلى ترسيخ مكانة بنك الإمارات دبي الوطني كشريك مصرفي أساسي للعملاء المحليين ومتعددي الجنسيات، والبنك المفضل للعملاء من ذوي الملاءة المالية العالية. وسوف تستمر في سعيها لضمان تطبيق أفضل الممارسات وتقديم حلول مبتكرة في جميع أنحاء الشبكة تساعد على تحقيق نمو الأعمال والتميز في تقديم الخدمات. وهي تهدف تحديداً إلى تعزيز نمو الأعمال المرتبطة بالشبكة عبر الحدود والتركيز على تطوير حلول مصرفية رائدة.

- تعزيز مستويات التفاعل مع العملاء الدوليين، مع الالتزام بتقديم تجربة مصرفية سلسة ومتكاملة.
- التركيز المستمر على الاستثمار في الأنظمة الرقمية وتكنولوجيا المعلومات، مع تقديم حلول ومنتجات مبتكرة للعملاء.
- سيواصل بنك الإمارات دبي الوطني سعيه لتوسيع حضوره عالمياً.
- السعي لتوفير تنويع جغرافي لعملاء المجموعة، حيث سيواصل بنك الإمارات دبي الوطني خدمة العملاء الذين لهم روابط بدول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا بشكل عام.
- التركيز على دمج الممارسات المسؤولة بيئياً واجتماعياً في المنتجات والخدمات، بالإضافة إلى العمليات الداخلية.

التركيز على أنشطة أعمال الشبكة

- تنظيم تفويضات تجارية ناجحة عبر الحدود بين المملكة العربية السعودية ومصر وديتيزبنك، مما أدى إلى كسب عملاء جدد وتقديم تسهيلات مصرفية لهم.
- وسع فرع سنغافورة العمليات الدولية لبنك الإمارات دبي الوطني، مما ساهم في نمو محفظة التجارة، ورأس المال العامل، وتمويل سلسلة التوريد. كما عمل الفرع عن كثب مع شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال لمساعدة العملاء الآسيويين على جمع رأس المال التقليدي والإسلامي من البنوك في الشرق الأوسط.

دمج السياسات والممارسات المستدامة

- إدراج سياسات التمويل المستدام في سياسات الائتمان والاستثمار لبنك الإمارات دبي الوطني مصر، بالإضافة إلى نشر أول تقرير استدامة للبنك التابع له في مصر.
- حصول ستة فروع إضافية لبنك الإمارات دبي الوطني في المملكة العربية السعودية على شهادة الريادة في مجال الطاقة والتصميم البيئي (ليد) في الفئة الذهبية، إلى جانب حصول فرعه في مركز الملك عبدالله المالي على الفئة البلاتينية من الشهادة المذكورة، مما يعكس التزام البنك بكفاءة الطاقة والممارسات الصديقة للبيئة في بناء الفروع.

إنجازات العام ٢٠٢٤

استفاد **بنك الإمارات دبي الوطني السعودية** من توسع حضوره في المملكة، الذي انعكس في نمو قوي في محفظة القروض لكل من الأعمال المصرفية للشركات والأفراد، مسجلاً إيرادات قياسية.

- حيث سجلت الإيرادات نمواً بنسبة ٣٦% مقارنة بالعام السابق، إلى جانب نمو القروض بنسبة ٦٧%، على الرغم من الارتفاع غير المسبوق في معدلات الفائدة المعيارية وما ترتب على ذلك من زيادة في تكلفة التمويل.

مصر: حقق بنك الإمارات دبي الوطني مصر أداء استثنائياً على الرغم من التحديات الاقتصادية الكلية وتراجع قيمة العملة، حيث سجل أعلى إيرادات له على الإطلاق عند احتسابها بالدرهم الإماراتي، مع نمو الإيرادات بنسبة ٣% والقروض بنسبة ٤% بالعملة المحلية.

- كما أسهم اعتماد نظام سعر صرف مرن وارتفاع أسعار الفائدة في تحقيق بنك الإمارات دبي الوطني مصر هامش فائدة صافية غير مسبوق وزيادة دخل التجارة وصرف العملات الأجنبية.
- وحافظ بنك الإمارات دبي الوطني مصر على مستويات منضبطة من التكاليف ومخصصات المخاطر الائتمانية، مما يعكس كفاءة عملياته واتباعه نهجاً حكيماً في إدارة المخاطر الائتمانية.

واصل **بنك الإمارات دبي الوطني لندن** مسار نموه المتسارع، مستفيداً من تنوع مصادر الإيرادات في كل من الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات والخدمات المصرفية الخاصة.

- حقق بنك الإمارات دبي الوطني لندن نمواً بنسبة ٢% في الإيرادات و٢٨% في القروض.

سجل **بنك الإمارات دبي الوطني سنغافورة** أداء ممتازاً.

- حقق بنك الإمارات دبي الوطني سنغافورة نمواً بنسبة ٢٦% في الإيرادات، مدفوعاً بزيادة استثنائية في دخل الرسوم والعمولات، بينما سجلت محفظة القروض نمواً بنسبة ٣٤% لتصل إلى مستويات قياسية.

شهد **بنك الإمارات دبي الوطني الهند** على مر السنين نمواً متسقاً في الميزانية العمومية والإيرادات.

- حقق بنك الإمارات دبي الوطني الهند نمواً بنسبة ١٢% في الإيرادات و١٥% في القروض.

تكنولوجيا المعلومات والمكتب الرقمي

ميجيل ريو تينتو
المسؤول الرئيسي للتكنولوجيا الرقمية والمعلومات للمجموعة

في عام ٢٠٢٤، حققت إدارة تكنولوجيا المعلومات والمكتب الرقمي في المجموعة إنجازات بارزة في دفع مسيرة التحول الرقمي لبنك الإمارات دبي الوطني وترسيخ مكانته كبنك رائد إقليمياً في العمل المصرفي القائم على البيانات والرقمنة والاستدامة. من خلال تحديث البنية التحتية وتعزيز القدرات الداخلية في مجالي الهندسة والابتكار الرقمي، نجحت هاتان الوحدتان في تطوير المنتجات والخدمات الحالية وطرح منتجات وخدمات رقمية جديدة تتمحور حول العميل، مما ساهم في تعزيز نمو الأعمال.

+٢٨٠
مبادرة في مجال التكنولوجيا

%٩٧
اختبارات مؤتمتة

%٢١
نسبة النمو في عدد المعاملات المنفذة يومياً عبر النظام

%٣٠
تحسين إنتاجية الهندسة الداخلية

تضاعف عدد الاتصالات اليومية لتطبيقات واجهة البرمجيات
٦٧ مليار

مراكز بيانات محايدة مناخياً
في دولة الإمارات العربيةالمتحدة

عدد الموظفين المشاركين في شهر التوعية بالأمن السيبراني
+١٩,٠٠٠

عدد الموظفين الذين اكتسبوا مهارات في البرمجة الآمنة والدفاع السيبراني
+٢,٣٥٠

نظرة عامة على القطاع

تُعد إدارة تكنولوجيا المعلومات والمكتب الرقمي في المجموعة عنصرين محوريين في عمليات بنك الإمارات دبي الوطني ومسيرته نحو التحول الرقمي. فهما توفران الأساس المطلوب لتقديم خدمات مصرفية فعالة وعمليات آمنة وحلول مبتكرة تعزز تجربة العملاء وتدعم خطط نمو البنك وأهدافه على المدى الطويل.

تمثل إدارة تكنولوجيا المعلومات القوة الهندسية لبنك الإمارات دبي الوطني، إذ تتولى تطوير التطبيقات والمنتجات المصرفية للعملاء وإدارة المنصات والبنية التحتية التي تستند إليها العمليات والخدمات. وهي تهدف بالأساس إلى تحديث الخدمات المصرفية ورقمنتها، مما يوفر لعملاء بنك الإمارات دبي الوطني حلولاً موثوقة أسرع وأبسط وأكثر أماناً. ويعمل المكتب الرقمي للمجموعة على إعادة صياغة تجربة العملاء والعمليات من أجل تصميم منتجات وخدمات مصرفية فعالة وسهلة الاستخدام، كما أنه يُعزز الابتكار من خلال بناء شراكات مع الجهات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص وشركات التكنولوجيا المالية.

الإنجازات في عام ٢٠٢٤

التحول في المنتجات الرقمية وتجربة العملاء

- أطلقت المجموعة برنامج "آيرونكلاد" Ironclad الذي يضم أكثر من ١٠٠ مبادرة تغطي استثمارات تكنولوجية واسعة على مدى عدة سنوات لجعل المجموعة الأكثر موثوقية ومرونة وأماناً على مستوى العالم. شمل البرنامج تدشين مركز بيانات من الفئة الثالثة في دولة الإمارات العربية المتحدة يعمل دون انبعاثات كربونية لضمان استمرارية الدعم للأنظمة الحيوية. كما تم نقل ٨٥% من منصات البنك وتقنياته في المملكة العربية السعودية إلى نظام الحوسبة السحابية، مما عزّز الخدمات والقدرات التشغيلية على مستوى المنطقة.
- سرّعت المجموعة وتيرة طرح المنتجات والخدمات الجديدة، وعززت كفاءة معالجة الأنظمة الرئيسية، وزادت إنتاجية الفرق الهندسية الداخلية بنسبة ٣٠% عبر اعتماد التكنولوجيا المتقدمة وأتمتة الاختبارات بشكل كامل على امتداد كافة المنصات.

تعزيز مسيرة الابتكار عبر الحدود

- رسّخت المجموعة موقعها كمنصة عالمية للابتكار في القطاع المالي، ودعمت منظومة التكنولوجيا المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة عبر مبادرات استراتيجية، مثل حاضنة المواهب الرقمية الوطنية (NDTI)* التي تمكّن رواد الأعمال الإماراتيين من اكتساب رؤى عالمية وتأسيس شراكات مع مركز "نيو هب" NEOHUB في دينيزبنك بتركيا ومراكز الابتكار في تركيا ومصر.
- أقامت المجموعة شراكات مع مؤسسات التكنولوجيا المالية لمواجهة التحديات الرئيسية عبر حلول مبتكرة، مثل اتخاذ قرارات الائتمان بشكل فوري، وأدوات مراقبة تعاملات العملات المشفرة، وتتبع الاستدامة. كما عززت مختبر الأصول الرقمية من خلال انضمام أعضاء جدد إلى المجلس، وهما مختبرا "تشينياليسيس" Chainlinkg Chainalysis و"تشين لينك" Chainlink، ووسّعت نطاق تعاونها مع الأوساط الأكاديمية في دولة الإمارات العربية المتحدة لتعزيز كفاءات المستقبل في العالم الرقمي ضمن برنامج التواصل مع قادة المستقبل.

إنشاء بنية تحتية حديثة ومرنة

- أطلقت المجموعة برنامج "آيرونكلاد" Ironclad الذي يضم أكثر من ٨٥ مبادرة تغطي استثمارات تكنولوجية واسعة على مدى عدة سنوات لجعل المجموعة الأكثر موثوقية ومرونة وأماناً على مستوى العالم. شمل البرنامج تدشين مركز بيانات من الفئة الثالثة في دولة الإمارات العربية المتحدة يعمل دون انبعاثات كربونية لضمان استمرارية الدعم للأنظمة الحيوية. كما تم نقل ٨٥% من منصات البنك وتقنياته في المملكة العربية السعودية إلى نظام الحوسبة السحابية، مما عزّز الخدمات والقدرات التشغيلية على مستوى المنطقة.
- سرّعت المجموعة وتيرة طرح المنتجات والخدمات الجديدة، وعززت كفاءة معالجة الأنظمة الرئيسية، وزادت إنتاجية الفرق الهندسية الداخلية بنسبة ٣٠% عبر اعتماد التكنولوجيا المتقدمة وأتمتة الاختبارات بشكل كامل على امتداد كافة المنصات.

تعزيز الأمن السيبراني

- نفذت المجموعة إجراءات متطورة تشمل المراقبة الآنية للمخاطر، والتتبع الآلي للامتثال، وفرض ضوابط صارمة للحد من المخاطر الناشئة عن بيئات الحوسبة السحابية والأدوات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي.
- وقد تم توعية أكثر من ١٩ ألف موظف خلال شهر التوعية بالأمن السيبراني حول أحدث التهديدات السيبرانية وسبل الوقاية منها، وذلك عبر أنشطة متنوعة مثل مسابقات المطورين الآمنة وبطولات الألعاب الإلكترونية على الإنترنت، مما أسهم في ترسيخ ثقافة أمن استباقي أكثر فعالية على مستوى المجموعة.

الأولويات الاستراتيجية

- تطوير المنتجات الرقمية وتحسين تجربة العملاء عن طريق توسيع القدرات الرقمية، وابتكار حلول مبتكرة، وإعادة هندسة العمليات بهدف توفير خدمات مصرفية فعالة وسهلة الاستخدام.
- تعزيز الابتكار عبر الحدود من خلال إقامة شراكات استراتيجية والتعاون المشترك مع الجهات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص وشركات التكنولوجيا المالية.
- إنشاء بنية تحتية حديثة ومرنة عبر مواصلة الاستثمار في الحوسبة السحابية وتعزيز القدرات التشغيلية والممارسات المستدامة لتحسين الموثوقية والكفاءة.
- تعزيز حوكمة التكنولوجيا وقدرات الأمن السيبراني لحماية بيانات العملاء والحفاظ على سلامة العمليات.

شركة الإمارات دبي الوطني للخدمات العالمية ذ.م.م.

مريم بحلوق

في السنوات القليلة الماضية، استثمرت شركة الإمارات دبي الوطني للخدمات العالمية ذ.م.م مبالغ كبيرة في أتمتة ورقمنة عملياتها، بما في ذلك المعالجة المباشرة و أتمتة العمليات الروبوتية، من أجل استيعاب الزيادة الملحوظة في حجم المعاملات في كل من بنك الإمارات دبي الوطني والإمارات الإسلامي.

على مدار العام، واصلت شركة الإمارات دبي الوطني للخدمات العالمية ذ.م.م تركيزها على تنفيذ مجموعة من المبادرات الاستراتيجية الهادفة لتحسين سير العمليات التشغيلية وتطوير رحلات العملاء فيما يتعلق بمنتجات محددة تماشياً مع رؤية المجموعة ورسالتها.

معاملات الخدمة الذاتية

٨,٧ مليون

عدد الجنسيات

٥٩

عدد الموظفين

٥,١٩٢

نظرة عامة على القطاع

تُعد شركة الإمارات دبي الوطني للخدمات العالمية ذ.م.م، وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لبنك الإمارات دبي الوطني، من أبرز الشركات التي تقدم خدمات الأعمال على نطاق واسع في دول مجلس التعاون الخليجي. ويعمل لديها ما يزيد على ٥,٠٠٠ موظف ينتمون إلى ٥٩ جنسية مختلفة، حيث تستفيد الشركة من الخبرات العالمية والمواهب الإماراتية. كما أن هذه البيئة المتعددة الثقافات ترسخ ثقافة مؤسسية حيوية وشاملة وتتميز بروح مهنية شابة وديناميكية.

تركز شركة الإمارات دبي الوطني للخدمات العالمية ذ.م.م في عملها على تحقيق النتائج من خلال التعاون والعمل الجماعي. وقد بُنيت هيكلية الشركة بحيث تضع نجاح العملاء في صميم أولوياتها، ويتولى فريق قيادي وفريق خدمات داعمة تقديم المساندة الفورية لكل من العملاء والوحدات التشغيلية.

كما تلتزم الشركة بمعايير سلوكية عالية تستند إلى منظومة ثقافية صارمة تولي النزاهة والقرارات الأخلاقية أهمية قصوى وتشكل دليلاً إرشادياً لجميع الموظفين لضمان توافق كافة الإجراءات والسياسات مع القيم الأساسية للشركة.

إنجازات العام ٢٠٢٤

- حققنا قفزة نوعية في تبني القنوات الرقمية، حيث تم تنفيذ أكثر من ٨.٧ مليون معاملة عبر قنوات رقمية مختلفة (الهاتف الذكي، الإنترنت، واتساب، الموقع الإلكتروني)، ونظام الرد الآلي. وارتفع عدد العملاء النشطين بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ ١٠% في بنك الإمارات دبي الوطني و١٥% في الإمارات الإسلامي، بينما تراجع الطلب العام على خدمات مركز الاتصال بنسبة ١٢% و٦% في البنكين على التوالي نتيجة لزيادة استخدام الخدمات الذاتية عبر القنوات الرقمية.
- أطلقنا مبادرة "حل المشكلة من أول اتصال"، حيث تم دمج ٧٤ حقل بيانات من تطبيقات متعددة في نظام إدارة علاقات العملاء وأتمتة ١٠ عمليات لتبسيط سير العمل وتمكين الموظفين من حل المشكلات بسرعة أكبر.
- عززنا القيمة المضافة بشكل كبير من خلال مبادرات إعادة الهيكلة المالية التي ساهمت في أتمتة العمليات، وتحسين الكفاءة، وتعزيز الامتثال. وعملنا على توافر النظام على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع لأكثر من ١,٤٠٠ مستخدم، مما رفع الإنتاجية. واستكملنا عمليات نقل البيانات الحرجة لضمان استمرارية العمل ودقته، مع تعزيز الكفاءة وتقليل الأخطاء. وقد ساعدت هذه الجهود في تعزيز الاستقرار المالي وتقليل المخاطر، بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية.
- واصلنا تطبيق منهجية التحول التدريجي من أجل تبسيط العمليات المعقدة في وحدات عمل المنتجات. وأشركنا أكثر من ٨٠٠ موظف في المبادرة، حيث تم تحديد وتحسين أكثر من ٤٣٠ عملية لتحسين إدارة الأداء وتعزيز كفاءته.
- أطلقنا منصة الخدمات المصرفية عبر الجهاز اللوحي لتسريع إجراءات فتح الحسابات لجميع العملاء. وتسمح هذه المنصة للعملاء بفتح حسابات جديدة بشكل فوري بمساعدة موظفين من البنك. كما تم ربط هذه المنصة بتطبيق الهوية الرقمية (UAE Pass) للتحقق الفوري من الهوية وفتح الحسابات دون أوراق.
- أنجزنا ثلاثة مشاريع رئيسية في أتمتة العمليات الروبوتية، وهي إنشاء الرهن لمعاملات تمويل المركبات، وبدء إجراء التقييم للقروض السكنية، وأتمتة عملية إدخال بيانات الخدمات المصرفية للموظفين. ونجحنا في توفير وقت كبير وتحسين زمن الاستجابة وضمان توفر الروبوتات على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع لإجراء العمليات في فترات الذروة مع نهاية كل شهر. وقمنا برقمنة عملية صرف القرض العقاري بكاملها، مما أدى إلى تحسين تجربة العملاء وتسهيل تحصيل رسوم القروض عبر رابط دفع بدلاً من زيارة العميل للفروع أو الخصم اليدوي.
- استفدنا من مزايا منصة الخدمات المصرفية الرقمية باستخدام تقنيات السحابة المدمجة لتبسيط رحلة العميل وتسريع إجراءات فتح الحسابات. كما طرحنا باقة الحلول المصرفية (الحسابات، بطاقات الائتمان، القروض) خلال ٧ دقائق عبر نظام آمن وقابل للتوسع مزود بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي. كذلك دمجنا قدرات اتخاذ القرارات المتعلقة بالائتمان بشكل فوري، والتسعير، والكشف عن الاحتيال، وتقييم العملاء لتعزيز التجربة المصرفية.
- أطلقنا حلاً ذكياً للتعرف على الحروف يجمع بين أتمتة العمليات الروبوتية واستخراج البيانات بشكل تلقائي في رحلة صيانة الحساب. وقد قلل هذا الابتكار المهام اليدوية من خلال إدخال البيانات المستخرجة مباشرة في نظام العمل وتحسين عملية فتح الحسابات.
- أطلقنا مبادرة "VEVEN"، وهي مبادرة مبتكرة في وحدات خدمة العملاء والعمليات التشغيلية تهدف لتعزيز الشفافية، والاستجابة السريعة لحل المشكلات، والتنفيذ بشكل مرن.
- طبقنا نظاماً لإدارة القوى العاملة في عمليات المنتجات لتحسين متابعة إنتاجية الموظفين، وتنفيذ وظائف أساسية مثل تحديد أولويات العمل، والجدولة والتوقع، وتخصيص وتوزيع العمل بشكل ذكي. وقمنا بأتمتة توزيع العمل في مجالات تشمل بطاقات الائتمان، وفتح الحسابات، وصيانة الحسابات، والتداول، وخدمة العملاء، ومراكز الخدمة. ولدينا خطط للتوسع في أتمتة عمليات المنتجات في عام ٢٠٢٥، مما سيسهم في تحسين إنتاجية الموظفين وكفاءة الموارد، وإدارة المخاطر.

الأولويات الاستراتيجية

- تعزيز تجربة العملاء من خلال تقديم الخدمات بشكل مبتكر وتبسيط الإجراءات، بما يؤكد على التزامنا بالراحة والكفاءة.
- تحسين خدمة العملاء من خلال تقليل الحاجة لتكرار الاتصالات وزيادة الكفاءة في حل المشكلات.
- العمل بشكل جماعي على تعزيز الاستقرار المالي، وتخفيف المخاطر، وتعزيز التوافق الاستراتيجي، وتحقيق نتائج مؤثرة.
- تبسيط العمليات المعقدة وتحديد الفرص لتحسين طريقة قياس الأداء وإدارته في وحدات عمليات المنتجات.
- تقديم حلول مخصصة للعملاء، وتزويدهم بأفضل الخدمات المصرفية المبتكرة، بما في ذلك فتح الحسابات الجديدة بشكل فوري ومساعدتهم في ذلك.
- تطوير وتنفيذ حلول روبوتية للقضاء على العمليات اليدوية، مما يؤدي إلى تحسين الأتمتة وتعزيز الكفاءة.
- تبسيط الإجراءات وتسريع عمليات فتح الحسابات.
- إيجاد حلول مبتكرة تساعد على تحسين عملية فتح الحسابات وتقليل الحاجة لقيام الموظفين بأداء مهام روتينية.
- تحسين إدارة القوى العاملة لتعزيز الإنتاجية والكفاءة وتجربة العملاء.
- تطوير أسلوب عمل جديد يعزز الشفافية والاستجابة السريعة لحل المشكلات، مع اعتماد نهج مرن في وحدات خدمة العملاء والعمليات التشغيلية.

الصندوق الإستثماري للشركات

نيراج ماكين
رئيس الاستراتيجية والتحليلات
ورأس المال الاستثماري للمجموعة

صندوق بنك الإمارات دبي الوطني للابتكار (الصندوق) حقق أداءً مميزًا في عام ٢٠٢٤، حيث أثبت نفسه كقوة دافعة في تعزيز الابتكار والنمو الاستراتيجي. نجح الصندوق في توسيع نطاقه العالمي، وتعزيز مكانته داخل الأنظمة البيئية الحيوية، والتعاون مع قادة السوق في المناطق الرئيسية. وقد أسفرت هذه الجهود عن مضاعفة الاستثمارات الجديدة مقارنة بالعام السابق، بالإضافة إلى توسيع نطاق مشاركاته وحضوره الاستكشافي في مناطق جغرافية جديدة.

حجم الصندوق (دولار أمريكي)	إجمالي الاستثمارات
١٠٠ مليون	١٠
الصندوق المُستثمر	**الاستثمارات الحالية**
٣٤%	٩
مشاركات الشركات	**الخروج**
٧١	١

نظرة عامة على الصندوق
تم تأسيس الصندوق في بداية عام ٢٠٢٣ كصندوق رأس المال الاستثماري الاستراتيجي للمجموعة، برؤية الاستثمار في الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية والتكنولوجيا التي تتمتع بأهمية استراتيجية لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني عبر نطاقها الجغرافي. تم تصميمه لدعم طموحات المجموعة في أن تكون في طليعة الابتكار، واتجاهات الصناعة الرئيسية، وأفضل التجارب الرقمية. الشركات في محفظة الصندوق تقوم أحيانًا بإطلاق مشاريعها على منصات المجموعة الخاصة أو يتم عرضها على العملاء، مما يعزز الابتكار من الخارج إلى الداخل.

تعترف المجموعة بالتغيرات التكنولوجية السريعة وتأثيرها على الصناعة. وهي تظل ملتزمة بالبحث عن الشركات القادمة ودعمها، التي ستشكل مستقبل القطاع المصرفي والمالي.

أطروحة الاستثمار
مهمة الصندوق هي الاستثمار في مجموعة واسعة من المراحل، من المرحلة المبكرة إلى مرحلة النمو، حسب الملاءمة الاستراتيجية للمجموعة. يقوم الصندوق بالبحث النشط والاستثمار في الشركات على مستوى العالم، مما يبرز قوة البنك وطموحاته في العمل مع أفضل مزودي الحلول عالميًا. فترة الاستثمار في الصندوق مستمرة. لذلك، بينما يعتبر العائد المالي على الاستثمار على المدى الطويل أمرًا مهمًا، إلا أن أولويته الاستراتيجية على المدى القصير إلى المتوسط هي دفع الفوائد التشغيلية والتكنولوجية والإيرادات أو تخفيض التكاليف للمجموعة من خلال كل استثمار.

الإنجازات في عام ٢٠٢٤
- تم الاستثمار في ٧ شركات جديدة، مما رفع إجمالي الاستثمارات الحالية إلى ٩. العديد من هذه الاستثمارات أصبحت حاليًا حية على منصات بنك الإمارات دبي الوطني، بينما البعض الآخر في مرحلة التطوير، مما يُظهر التركيز المزدوج للصندوق على نمو المحفظة وتقديم قيمة ملموسة للمجموعة.
- تم توسيع البحث العالمي ليشمل ٥ دول إضافية، مع إقامة شراكات مع قادة عالميين في مجالات البنوك، التكنولوجيا المالية، التكنولوجيا، الحاضنات، التسريع، وصناديق الاستثمار، مما يعزز نطاق الصندوق وتأثيره عبر جغرافيا جديدة.
- تم تنويع الاستثمارات عبر الجغرافيات والمراحل والقطاعات الصناعية، مع التركيز على التقنيات الناشئة، مما يسرع من تبني المنظمة للابتكار ويدفع الفهم للفرص الجديدة في المجالات الرائدة.

إدارة الامتثال للمجموعة

تؤدي إدارة الامتثال للمجموعة دوراً محورياً في حماية مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني من مخاطر الامتثال، التي تشمل العقوبات التنظيمية، والغرامات المالية، والأضرار التي تلحق بالسمعة، والناجمة عن عدم الامتثال للقوانين أو اللوائح أو السياسات أو أفضل الممارسات. تتعاون هذه الإدارة بشكل وثيق مع الإدارة العليا للمجموعة لإعداد وتنفيذ إطار عام قوي للامتثال يحد من المخاطر في جميع المناطق التي يعمل فيها بنك الإمارات دبي الوطني.

> تقوم المجموعة باعتماد هيكل حوكمة فعال للتعامل مع القضايا المتعلقة بالامتثال بشكل شامل.

يخضع بنك الإمارات دبي الوطني للسلطة التنظيمية للمصرفلمصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي الإماراتي، ويتوجب عليه الامتثال لكافة القوانين والأنظمة المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة وجميع المناطق التي تعمل فيها المجموعة. كما تلتزم المجموعة بمواءمة سياساتها وإجراءاتها مع أفضل الممارسات الدولية، تماشياً مع المعايير التي تتوقعها المصارف المراسلة التي تعمل معها.

تقوم المجموعة باعتماد هيكل حوكمة فعال للتعامل مع القضايا المتعلقة بالامتثال بشكل شامل. وتُعرّض التحديثات التنظيمية ومتطلبات الامتثال دورياً في اجتماعات لجان المجموعة ومجلس الإدارة لمراجعتها. كما تعدتعتبر العلاقات الوثيقة والتعاونية مع الجهات التنظيمية والمصارف المراسلة ركيزة أساسية في استراتيجية الامتثال للمجموعة، حيث يجري التركيز خلال اللقاءات المنتظمة على مقاييسمعايير ومبادرات الامتثال الرئيسية.

شهدت السنوات الأخيرة تركيزاً تنظيمياً متزايداً على جوانب الامتثال المتعلقة بمكافحة الجرائم المالية نتيجة لتقرير التقييم المتبادل لدولة الإمارات العربية المتحدة الصادر عن مجموعة العمل المالي لعام ٢٠٢٠، وكذلك تشديد العقوبات، لا سيما العقوبات التي تفرضها دول مجموعة السبع على روسيا. وقد أدت هذه التطورات إلى زيادة ملحوظة في الإرشادات التنظيمية والإشعارات، فضلاً عن تأسيس شراكات بين القطاعين العام والخاص على المستوى الاتحادي والمستوى المحلي في كل إمارة.

استجابةً لهذا المشهد التنظيمي المتطور، واصلت إدارة الامتثال في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني تعزيز إطار الامتثال وبنيته التحتية عبر تنفيذ تحسينات جوهرية شملت ما يلي:

- تحديث السياسات في المجالات الحيوية، بما فيها مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والعقوبات، وتضارب المصالح، والتواصل التنظيمي، وميثاق الامتثال.
- تطوير أنظمة رصد الامتثال ومراقبته لرفع مستوى الكفاءة والفعالية.
- تصميم نموذج للتعلم الآلي قائم على الذكاء الاصطناعي بالتعاون مع مركز التميز في التحليلات المتقدمة بهدف تصنيف إنذارات مراقبة المعاملات المصرفية وفق درجة الخطورة، مع التركيز على الحالات عالية المخاطر وأتمتة إدارة الإنذارات منخفضة المخاطر.
- تعزيز برامج التدريب الإلزامي في مجال مكافحة الجرائم المالية والامتثال للعقوبات، مع توفير دورات متخصصة للموظفين في القطاعات عالية المخاطر.

تعكس هذه التدابير الالتزام الراسخ لبنك الإمارات دبي الوطني بالحفاظ على أعلى معايير الامتثال وإدارة المخاطر، وضمان وفاء المجموعة بالمتطلبات التنظيمية المتغيرة بالتوازي مع حماية أصحاب المصلحة وسمعة المجموعة.

إدارة المخاطر

يتبع بنك الإمارات دبي الوطني نهجاً استباقياً وشاملاً في تحديد وتقييم المخاطر والتخفيف من آثارها، مما يضمن التوافق التام بين استراتيجيته وأداء أعماله. ولدى المجموعة هيكل حوكمة متين لإدارة المخاطر وأطر إدارة مدمجة على جميع المستويات، مما يتيح لها بناء ثقافة تسمح لكل قسم وكل موظف بأداء دور فعال في تحديد المخاطر والتصدي لها. وتخضع هذه الأطر للتحسين بشكل مستمر لضمان مواكبتها للمخاطر المتغيرة والمحافظة على قدرات المجموعة وحماية مصالح كافة الشركاء الاستراتيجيين.

الإطار العام لإدارة المخاطر

يواجه بنك الإمارات دبي الوطني مجموعة متنوعة من المخاطر في سياق سعيه لتحقيق أهدافه الاستراتيجية. لذلك تطبق المجموعة إطاراً عاماً لإدارة المخاطر يقوم على ثقافة وقيم راسخة ويضمن اتباع نهج متكامل في تحديد ومراقبة وإدارة المخاطر الرئيسية والتخفيف من آثارها على مستوى المجموعة.

يتيح هذا الإطار العام لبنك الإمارات دبي الوطني إدارة المخاطر المالية وغير المالية بشكل فعال، مع مواصلة الامتثال للوائح التنظيمية والمحافظة على التوافق مع أهدافه الاستراتيجية، من خلال تعزيز الحوكمة الرشيدة والتقييم الاستباقي والفهم الواضح لمدى القدرة على تحمل المخاطر.

تخضع هذه الأطر للتحسين بشكل مستمر لضمان مواكبتها للمخاطر المتغيرة والمحافظة على قدرات المجموعة وحماية مصالح كافة الشركاء الاستراتيجيين.

حوكمة المخاطر

لضمان حوكمة المخاطر بشكل شامل وفعال، يؤدي مجلس الإدارة دوراً حاسماً في الإشراف على نهج إدارة المخاطر على مستوى المجموعة. ويتم هذا الإشراف بشكل رئيسي من خلال لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، والتي تشرف على وضع وتنفيذ الإطار العام لإدارة المخاطر. وتدعمها في هذا الدور لجنة المخاطر التابعة للمجموعة، والتي تضم ممثلين عن الوحدات التي تنشأ فيها المخاطر والوحدات المسؤولة عن مراقبة المخاطر للتأكيد على المسؤوليات المشتركة عن إدارة المخاطر.

يطبق بنك الإمارات دبي الوطني في إدارته للمخاطر نموذجاً يقوم على أفضل الممارسات ويتكون من ثلاثة خطوط دفاع على النحو التالي:

١

خط الدفاع الأول

وحدات العمل (المسؤولة عن العلاقات والمنتجات) حيث تنشأ المخاطر. وتكون هذه الوحدات مسؤولة عن الإدارة المستمرة لهذه المخاطر، بما في ذلك تقييمها ومراقبتها والتخفيف من آثارها.

٢

خط الدفاع الثاني

أقسام إدارة المخاطر والتمويل والامتثال، التي يكمل عملها نشاطات إدارة المخاطر في وحدات العمل من خلال مسؤوليات المراقبة وإعداد التقارير. وهي تتولى الإشراف على أنشطة المجموعة التي تنطوي على مخاطر وتقوم بتقييم المخاطر والمشاكل المحتملة بشكل مستقل عن وحدات العمل. وتؤكد هذه الأقسام أهمية دور مدراء وحدات العمل في تحديد وتوثيق المسؤولين عن إدارة المخاطر في إطار الموافقة على المنتجات والعمليات الجديدة وضمان تقييم المخاطر بشكل شامل ودقيق.

٣

خط الدفاع الثالث

تقوم وحدة التدقيق الداخلي المستقل بإجراء مراجعة مستقلة وموضوعية لجودة وفعالية نظام الرقابة الداخلية وخطي الدفاع الأول والثاني في المجموعة.

المخاطر الرئيسية

يحدد الإطار العام لإدارة المخاطر في المجموعة المخاطر الجوهرية التي تواجهها المجموعة في سياق عملياتها اليومية، مما يضمن تقييمها وتحديثها بشكل مستمر لمواكبة التغيرات المستمرة في السوق. ويشكل بيان القدرة على تحمل المخاطر محور هذا الإطار، حيث يحدد مستويات وأنواع المخاطر التي يمكن للمجموعة قبولها أو تحملها أو التعرض لها في سياق سعيها لتحقيق أهداف أعمالها.

يستند بيان القدرة على تحمل المخاطر إلى الأولويات الاستراتيجية للمجموعة ويخضع للمراجعة بشكل سنوي، وهو يرصد بشكل مستمر درجة تعرض المجموعة للمخاطر الرئيسية ويقارنها مع مستويات محددة مسبقاً لمجموعة من مقاييس المخاطر الرئيسية. وتوجه هذه المقاييس عملية ضبط استراتيجية الأعمال والعملاء والمنتجات بما ينسجم مع درجة القدرة على تحمل المخاطر، ويساعد ذلك على اتباع نهج متوازن لتحقيق النمو وتعزيز القدرات.

يشرف قسم إدارة مخاطر الشركات والمخاطر التنظيمية على المخاطر الناشئة ويضمن التنسيق بين وحدات إدارة المخاطر. ويتيح هذا النهج الشامل للمجموعة تحقيق أهدافها الاستراتيجية بشكل فعال مع الالتزام بمدى قدرتها على تحمل المخاطر.

وصف المخاطر	الإشراف على المخاطر	مراقبة المخاطر وإعداد التقارير بشأنها
مخاطر الائتمان		
يُقصد بهذه المخاطر التعرض لخسارة مالية نتيجة لتخلف المقترضين أو الأطراف المقابلة عن الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تجاه المجموعة. ويمكن أن يحدث ذلك في قطاعات الأعمال المختلفة، مثل الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات، والخدمات المصرفية للأعمال، والخدمات المصرفية الخاصة، والأعمال المصرفية للأفراد.	يوجد هيكل حوكمة محدد بشكل واضح لإدارة مخاطر الائتمان، بما في ذلك مخاطر تركيز الائتمان ومخاطر البلدان ومخاطر التحويل. واللجان الرئيسية التي تشرف على مخاطر الائتمان هي لجنة المجلس للمخاطر، ولجنة المجلس للائتمان والاستثمار، ولجنة المخاطر للمجموعة، ولجنة إدارة الائتمان. ويدعمها قسم إدارة المخاطر وقسم الائتمان في المجموعة. هناك كذلك منتديات وأنظمة وسياسات ومعايير وإجراءات وعمليات تدعم عمل هذه اللجان وترسم نهجاً شاملاً لإدارة مخاطر الائتمان في جميع مراحل دورة الائتمان، من مرحلة تقديم طلب القرض وصولاً إلى التسوية النهائية. تتبع المجموعة سياسات إقراض حكيمة وتقوم بإجراء تعديلات وفقاً لأداء المحفظة والبيئة الخارجية. وهناك فريق متخصص للاسترداد من العملاء المتعثرين لضمان فعالية عمليات التحصيل والإجراءات التصحيحية وتقليل تدفق القروض الجديدة المتعثرة من أجل الحد من تأثيرها على أداء المجموعة.	تقوم المجموعة بمراقبة المحافظ بشكل مستمر وتنفيذ استراتيجيات تراعي البيئة الخارجية، مع التركيز على النمو المستدام في جميع قطاعات الأعمال. وتغطي السياسة الائتمانية المدروسة التي وضعتها المجموعة جوانب مختلفة وتتضمن إجراءات للتحذير المبكر، وإجراءات للمراقبة، وقدرة القطاعات المختلفة على تحمل المخاطر. وهناك أطر للحد الائتماني لكل اسم وقطاع ومنطقة جغرافية (من بين أشياء أخرى) تضمن عدم تجاوز المخاطر أو المخاطر المحتملة لدرجة القدرة على تحمل المخاطر أو الحدود التنظيمية. تتبع المجموعة لوائح مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي ومتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، بما يضمن الامتثال لتصنيف التعثر ومتطلبات المخصصات.
مخاطر ائتمان الطرف المقابل		
يُقصد بها مخاطر حدوث إخلال من جانب الطرف المقابل في معاملة معينة قبل التسوية النهائية، حيث تتغير قيمة معاملات المشتقات في ظل التقلبات في عوامل مثل أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية والأسهم والسلع. وتتعرض المجموعة لمخاطر ائتمان الطرف المقابل من خلال أنشطة المبيعات والتداول وإدارة الميزانية العمومية.	تتم إدارة مخاطر ائتمان الطرف المقابل من خلال سياسة مخاطر ائتمان الطرف المقابل تحت إشراف لجنة المجلس للائتمان والاستثمار ولجنة المجلس للمخاطر. وتقع مسؤولية إدارة هذه المخاطر على لجنة إدارة الائتمان، ولجنة الإشراف على النماذج، ولجنة المخاطر للمجموعة، التي تشرف على السياسات والمنهجيات وإطار الحد الائتماني.	تجري مراقبة مخاطر ائتمان الطرف المقابل يومياً مع مقارنتها بالحدود المعتمدة. وتخضع هذه الحدود لمراجعة سنوية وفقاً لسياسات الائتمان والإجراءات المتبعة وتفويض صلاحيات الاعتماد. كما تُنفذ مراجعات مرحلية إذا استدعت الضرورة ذلك نتيجة للتغير في الجدارة الائتمانية للطرف المقابل أو في خطط عمله.

وصف المخاطر	الإشراف على المخاطر	مراقبة المخاطر وإعداد التقارير بشأنها
مخاطر الأسواق		
هي المخاطر التي تنشأ نتيجة للتغيرات في العناصر المتغيرة للسوق، مثل سعر الفائدة، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وهوامش الائتمان، وأسعار الأسهم، وأسعار السلع، وارتباطاتها وتقلباتها الضمنية. وتتعرض المجموعة لمخاطر الأسواق من خلال أنشطة التداول وخدمة العملاء وإدارة الميزانية العمومية.	تقوم لجنة المجلس للمخاطر، ولجنة الأصول والمطلوبات للمجموعة، ولجنة الإشراف على النماذج، ولجنة المخاطر للمجموعة، وكلها من لجان المجلس والإدارة العليا، بدعم المجموعة في إدارة مخاطر الأسواق. وهي تضع سياسة ومنهجية إدارة مخاطر الأسواق وإطار الحد الائتماني الذي يحكم الإقبال بحكمة على مخاطر الأسواق، مع الاعتماد على أنظمة القياس والمراقبة والضوابط الداخلية. وتدعم هذه اللجان في تنفيذ مهامها وحدة إدارة مخاطر ائتمان الأسواق والخزينة في المجموعة، التي تساعد في تفعيل إطار إدارة مخاطر الأسواق لتسهيل مزاولة الأعمال مع ضمان مستوى مناسب من الإشراف والرقابة على المخاطر.	توضعيتم وضع استراتيجية إدارة مخاطر الأسواق وحدود مخاطر الأسواق بناءً على قدرة المجموعة على تحمل المخاطر واستراتيجيات أعمالها (مع مراعاة ظروف الاقتصاد الكلي وأوضاع الأسواق). وتتولى وحدات دعم مستقلة مراقبة مراكز مخاطر الأسواق في محفظة تداول الخزينة يومياً ومقارنتها بحدود مخاطر الأسواق المعتمدة والمخصصة لكل سوق.
مخاطر إدارة الأصول والمطلوبات		
يُقصد بإدارة الأصول والمطلوبات الإدارة الاستراتيجية لهيكل الميزانية العمومية للمجموعة ومتطلبات السيولة، وهي تشمل إدارة مصادر السيولة والتنويع، وسعر الفائدة، والمخاطر الهيكلية المرتبطة بصرف العملات الأجنبية.	تتولى لجنة الأصول والمطلوبات للمجموعة مسؤولية إدارة مخاطر الميزانية العمومية للمجموعة ومخاطر السيولة فيها. وتقوم لجنة المخاطر للمجموعة ولجنة المجلس للمخاطر بوضع سياسة ومنهجية إدارة الأصول والمطلوبات وإطار الحد الائتماني. ويدعم لجنة الأصول والمطلوبات للمجموعة في مهام الإدارة اليومية مكتب إدارة الأصول والمطلوبات، وتخضع لإشراف مستقل من وحدة إدارة مخاطر ائتمان الأسواق والخزينة ووحدات التمويل في المجموعة.	ترفع وحدة إدارة مخاطر ائتمان الأسواق والخزينة ووحدة التمويل تقارير شهرية إلى لجنة الأصول والمطلوبات للمجموعة وتقارير ربع سنوية إلى لجنة المجلس للمخاطر حول معايير إدارة الأصول والمطلوبات، التي تشمل السيولة، ومخاطر سعر الفائدة في السجل المصرفي، والمخاطر الهيكلية المرتبطة بصرف العملات الأجنبية.
مخاطر رأس المال		
هي مخاطر تغير تكوين رأس مال المجموعة أو انخفاض مستواه بشكل يجعله غير كافٍ لدعم استراتيجيتها والوصول إلى الحدود التنظيمية المطلوبة. وتنفذ المجموعة بشكل دوري إجراءات شاملة لتقييم كفاية رأس المال وإعداد التقارير بشأنها بهدف تقدير متطلبات رأس المال الناشئة عن أصولها. وتشمل هذه الإجراءات إعداد تقارير رأس المال وفقاً للمتطلبات التنظيمية (الركيزتان الأولى والثالثة)، وعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، واختبار الجهد (الركيزة الثانية).	تطبق المجموعة سياسة لإدارة رأس المال تتضمن آليات وإجراءات لضمان الحفاظ على مستوى مناسب من رأس المال. وتتولى لجنة المجلس للتدقيق ولجنة المجلس للمخاطر الإشراف على عملية إعداد تقارير رأس المال التنظيمي، وتدعمهما وحدة التمويل ووحدة العمليات التحليلية لرأس المال.	تقوم المجموعة بإعداد تقارير ربع سنوية حول كفاية رأس المال التنظيمي، وتنفذ عملية تقييم داخلي لكفاية رأس المال بشكل سنوي. ويتماشى ذلك مع الإرشادات الصادرة عن المصرفمصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي الإماراتي أو هيئة الرقابة المعنية، حيث تجري مقارنة نتائج المجموعة مع الحدود التنظيمية الدنيا وبيان القدرة على تحمل المخاطر. وإلى جانب بيان القدرة على تحمل المخاطر، نفذت المجموعة خطة للتعافي تتوافق مع لوائح المصرفمصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي الإماراتي ووضعت حدوداً لمؤشرات رأس المال تراقبها بشكل ربع سنوي.

وصف المخاطر	الإشراف على المخاطر	مراقبة المخاطر وإعداد التقارير بشأنها
المخاطر التشغيلية		
هي مخاطر الخسارة نتيجة لعدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو نتيجة لأحداث خارجية.	تتولى لجنة المجلس للمخاطر الإشراف على المخاطر التشغيلية، وتدعمها لجنة المخاطر في الإشراف على مستندات الأطر والسياسات والمنهجية. وتنفذ وحدة إدارة المخاطر التشغيلية في المجموعة الإطار العام لإدارة المخاطر التشغيلية، الذي يشمل إدارة مخاطر الاحتيال، والمخاطر السيبرانية، ومخاطر الاستعانة بمصادر خارجية، وإدارة استمرارية الأعمال. وتعمل الوحدة بشكل وثيق مع وحدات الأعمال في المجموعة لرفع مستوى الوعي بالمخاطر التشغيلية، حيث يجري تحديد المخاطر الرئيسية ومناقشتها في اجتماعات الأقسام المعنية بالمخاطر التشغيلية ولجنة المخاطر للمجموعة. وتشكل هذه الاجتماعات أساس أنشطة إدارة المخاطر التشغيلية في المجموعة.	تقوم وحدة إدارة المخاطر التشغيلية بوضع وتنفيذ آليات لتحديد وتقييم وقياس ورصد المخاطر التشغيلية في جميع إدارات وأقسام المجموعة ورفع تقارير منتظمة وشاملة عن المخاطر التشغيلية إلى الإدارة العليا ولجنة المجلس للمخاطر.
مخاطر السلوك		
يُقصد بها مخاطر قيام المجموعة أو موظفيها أو الأطراف الخارجية المرتبطة بها بمزاولة الأعمال بطريقة غير لائقة أو تنطوي على إهمال بشكل يؤثر سلباً على العميل أو على استقرار السوق أو سمعته أو المنافسة العادلة.	يوضح الإطار العام لإدارة مخاطر السلوك بشكل تفصيلي إجراءات إدارة مخاطر السلوك في بنك الإمارات دبي الوطني. وتتولى تنفيذه وحدة إدارة مخاطر السلوك تحت إشراف لجنة المخاطر للمجموعة ولجنة المجلس للمخاطر.	يتم تقديم تقارير دورية محدثة حول التعرض لمخاطر السلوك إلى لجنة المخاطر للمجموعة ولجنة المجلس للمخاطر للتأكد من أن الإدارة على علم بالمخاطر وضمان قدرتها على اتخاذ قرارات مدروسة وتحديد الإجراءات ذات الأولوية. بالإضافة إلى ذلك، تميتم تحديد مقاييسمعايير القدرة على تحمل المخاطر لمراقبة مخاطر السلوك.
مخاطر السمعة		
هي المخاطر المتعلقة بتضرر سمعة المجموعة نتيجة أي حدث ينشأ عن دعاية سلبية تتعلق بممارساتها التجارية أو سلوكها أو وضعها المالي.	تهدف سياسة إدارة مخاطر السمعة إلى ضمان قيام جميع الوحدات في المجموعة بتحديد وقياس وإدارة ومراقبة مخاطر السمعة الناشئة عن العمليات المستمرة بفعالية. وتشكل إدارة مخاطر السمعة جزءاً من الإطار العام لإدارة المخاطر في المجموعة. وتقع المسؤولية النهائية عن الإشراف على مخاطر السمعة على مجلس الإدارة ولجنة المجلس للمخاطر من خلال الصلاحيات التي يفوضها المجلس للجنة.	يمكن أن تنشأ مخاطر السمعة كنتيجة ثانوية للمخاطر الأخرى المترابطة. لذلك يتم أخذها في الاعتبار عند تقييم المخاطر الرئيسية الأخرى للمجموعة وفقاً للإطار العام لإدارة المخاطر.

وصف المخاطر	الإشراف على المخاطر	مراقبة المخاطر وإعداد التقارير بشأنها
مخاطر الامتثال		
هي مخاطر فرض عقوبات أو غرامات تنظيمية أو حدوث خسائر مرتبطة بتضرر سمعة المجموعة نتيجة لعدم امتثالها للقوانين أو اللوائح أو السياسات أو الممارسات المعتمدة.	الامتثال مسؤولية جميع الموظفين. وتعتبر أنظمة الضوابط الداخلية في المجموعة مهمة جداً لمنع وكشف أي محاولة لإساءة استخدام المجموعة والنظام المالي الدولي بشكل عام لغسل الأموال ودعم الإرهاب والجريمة والأطراف الخاضعة للعقوبات. وتشمل الضوابط الداخلية الرئيسية لدعم هذا الإجراء وعي الموظفين ويقظتهم وأنظمة مراقبة الامتثال. وتتولى لجنة المخاطر للمجموعة ولجنة المجلس للتدقيق ولجنة المجلس للمخاطر مسؤولية الإشراف على مخاطر الامتثال.	تتولى وحدة الامتثال مساعدة الإدارة العليا للمجموعة في تصميم وتنفيذ إطار عام لضمان اتخاذ التدابير المناسبة لإدارة مخاطر الامتثال التي تتعرض لها المجموعة والتخفيف من آثارها في جميع المناطق التي تعمل فيها. وتتم مناقشة جميع المسائل المتعلقة بالامتثال ورفع التقارير بشأنها إلى لجنة المخاطر للمجموعة ولجنة المجلس للتدقيق ولجنة المجلس للمخاطر.
المخاطر القانونية		
هي مخاطر فرض عقوبات أو تعويضات أو غرامات على المجموعة أو تشويه سمعتها أو تضررها نتيجة لعدم وفائها بالتزاماتها القانونية المتعلقة بالترتيبات التنظيمية أو التعاقدية أو العلاقات مع العملاء أو المنتجات أو الخدمات أو فشل العمليات والضوابط التشغيلية.	تقع المسؤولية الشاملة عن المخاطر القانونية على مجلس الإدارة. وتتولى وحدة مستقلة في المجموعة تتبع مباشرة للرئيس التنفيذي للمجموعة إدارة الشؤون القانونية وتعمل بشكل وثيق مع خطي الدفاع الأول والثاني لرصد المخاطر القانونية والتخفيف من آثارها على مستوى جميع إدارات وأقسام المجموعة. تشمل مهام الوحدة إدارة المخاطر القانونية المتعلقة بالمعاملات، وإدارة الأنشطة القضائية للمجموعة، ومراجعة وتحديث الجوانب القانونية لسياسات المجموعة وشروطها وأحكامها وغيرها من الوثائق بشكل مستمر. كما تقدم التعليم والتدريب المستمر لأصحاب المصلحة الداخليين حول التطورات القانونية ذات الصلة والخطوات التي يُتوقع أن تتخذها المجموعة وأصحاب المصلحة للمساهمة في إدارة المخاطر القانونية.	تقوم إدارة الشؤون القانونية في المجموعة بوضع قاعدة بيانات شاملة للدعاوى المدنية المرفوعة من جانب المجموعة أو ضدها. وتجري مناقشة المخاطر المتعلقة بالدعاوى المهمة المرفوعة ضد المجموعة مع الإدارة العليا. وتُقدم تقارير بشأنها إلى لجنة المخاطر للمجموعة ولجنة المجلس للمخاطر.

وصف المخاطر	الإشراف على المخاطر	مراقبة المخاطر وإعداد التقارير بشأنها
المخاطر الاستراتيجية		
يُقصد بها تضرر الأولويات الاستراتيجية المحددة للمجموعة نتيجة لمتغيرات في الافتراضات الأساسية أو تغيرات في المعايير الداخلية أو الخارجية التي تستند إليها الاستراتيجية.	يتم تحديد المخاطر الاستراتيجية وإدارتها ومراقبتها على مستوى المجموعة. وتتولى لجان مختلفة مراقبة التقدم الذي تم تحقيقه في مجالات استراتيجية محددة على مستوى إدارات وأقسام المجموعة من خلال الأنشطة الدورية. وتشمل هذه اللجان اللجنة التنفيذية للمجموعة، ولجنة الأصول والمطلوبات للمجموعة، ولجنة المخاطر للمجموعة، واللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات، ولجنة الحلول الرقمية والعمليات التحليلية والتكنولوجيا المالية.	تخضع المبادرات والأولويات المحددة والمتفق عليها في إطار استراتيجية المجموعة، والخطوات التي تترتب عليها بالنسبة للقطاعات والوحدات والشركات الدولية التابعة، تخضع لمراقبة مستمرة من أجل تحديد أي مخاطر محتملة على الاستراتيجية المحددة في الوقت المناسب وتقديم أي تعديلات مطلوبة إلى اللجان المختلفة.
مخاطر الشريعة		
هي المخاطر الناشئة عن عدم التزام المجموعة في أنشطتها المصرفية الإسلامية بالمبادئ التوجيهية والقرارات والفتاوى والمعايير الشرعية الصادرة عن الهيئة العليا الشرعية في المصرفمصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي الإماراتي ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية بالمجموعة، والتي يمكن أن تؤدي إلى مخاطر على السمعة ومخاطر تنظيمية وخسائر مالية.	تتولى لجنة الرقابة الشرعية الداخلية مسؤولية الإشراف والرقابة الشرعية على العمليات والأعمال وقواعد السلوك في ذراع الخدمات المصرفية الإسلامية التابعة المجموعة.	يتم مراقبة الالتزام بأحكام الشريعة في المجموعة عبر خطوط الدفاع الثلاثة. وتصدر لجنة الرقابة الشرعية الداخلية تقريراً سنوياً يوضح مدى التزام المجموعة بمبادئ الشريعة. ويُقدم هذا التقرير إلى الجمعية العمومية بعد موافقة الهيئة العليا الشرعية.
مخاطر النماذج		
هي احتمال تكبد المجموعة خسارة بسبب اتخاذ القرارات بناءً على مخرجات نماذج غير صحيحة أو خاطئة نتيجة لوجود أخطاء في صياغة تلك النماذج أو تنفيذها أو استخدامها بشكل غير مناسب. وقد تتخذ الخسارة المحتملة شكل خسارة مالية أو مخاطر على السمعة أو فرض عقوبات أو غرامات تنظيمية.	توجد لجنة للإشراف على النماذج في المجموعة تدعم مجلس الإدارة في الإشراف على إدارة النماذج. وهي تشرف على تنفيذ إطار حوكمة وإدارة النماذج في المجموعة، الذي يضع إطاراً تشغيلياً لحوكمة وإدارة كافة المراحل في دورة حياة النموذج، بما في ذلك تطوير النماذج والتحقق من صحتها واعتمادها وتنفيذها ومراقبتها واستخدامها بما يتماشى مع معايير وتوجيهات مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي الخاصة بإدارة النماذج.	تتم مراقبة مخاطر النماذج على مستوى المجموعة، حيث تقوم قائمة النماذج على مستوى المجموعة بتسجيل معلومات شاملة للنماذج التي تستخدمها المجموعة. وتُعتبر وحدة التحقق من النماذج في المجموعة إحدى الوحدات الأساسية للرقابة على مخاطر النماذج، حيث تقود إدارة مخاطر النماذج الخاصة بالمجموعة. وتدعم هذه الوحدة لجنة الإشراف على النماذج لضمان تنفيذ عمليات التحقق من النماذج بقوة وفعالية وتعزيز الحوكمة وتطبيق الضوابط الأخرى.

وصف المخاطر	الإشراف على المخاطر	مراقبة المخاطر وإعداد التقارير بشأنها
المخاطر البيئية والاجتماعية		
المخاطر البيئية والاجتماعية هي المخاطر المحتملة الناشئة عن مجموعة من العوامل البيئية، بما في ذلك التغير المناخي، وإزالة الغابات، وفقدان التنوع البيولوجي، بالإضافة إلى القضايا الاجتماعية مثل انتهاكات حقوق الإنسان والممارسات العمالية غير العادلة، التي تؤدي إلى عواقب مالية أو تنظيمية أو عواقب تتعلق بالسمعة بسبب الارتباط بأنشطة تساهم في الإضرار بالبيئة أو بالظلم الاجتماعي.	وضعت المجموعة إطاراً للمخاطر البيئية والاجتماعية يهدف إلى ضمان اتخاذ قرارات تتوافق مع التزامنا بتقديم خدمات مالية مسؤولة. بينما يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن تنفيذ الإطار، فقد فوّض مهام الحوكمة والإشراف إلى لجنة المجلس للمخاطر. على المستوى التشغيلي، تتولى لجنة المخاطر للمجموعة مسؤولية تطبيق الإطار على جميع المستويات. وتتمتع وحدة المخاطر بالمجموعة بتمثيل دائم في لجنة إطار التمويل المستدام لضمان توافق ملفات العملاء والمعاملات ذات الصلة مع سياسة المخاطر البيئية والاجتماعية، بالإضافة إلى تقييم وإبداء الرأي حول المعاملات المحالة التي قد تحمل، من منظور المخاطر، مخاوف أو انحرافات محتملة تتعلق بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.	يجري العمل على دمج استراتيجية المجموعة المتعلقة بالمخاطر المناخية والمخاطر البيئية والاجتماعية في الإطار العام لإدارة المخاطر في المجموعة مع الاسترشاد بنهج خطوط الدفاع الثلاثة. وقد طبقت المجموعة أدوات تتيح تقييم تعرض العملاء لهذه المخاطر. تُجرى هذه التقييمات باستخدام نموذج تسجيل النقاط (بطاقة قياس المخاطر البيئية والاجتماعية)، ويتواصل مديرو العلاقات مع العملاء لتشجيعهم، عند الضرورة، على اتخاذ إجراءات أو التحول إلى اقتصاد أكثر استدامة. وتُدرج مقاييس المخاطر البيئية والاجتماعية في بيان القدرة على تحمل المخاطر وتُرفع التقارير بشأنها إلى الإدارة العليا ولجنة المجلس للمخاطر بشكل ربع سنوي. وتُدرك المجموعة أن إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية هي مجال دائم التطور، لذلك يتم تحديث الإطار والتقييمات بشكل منتظم لتعكس هذه التغيرات. وتهدف بشكل أساسي إلى التعاون مع العملاء في تنفيذ تحسينات بيئية واجتماعية، مع تجنب المعاملات التجارية التي لا تلبي المعايير الواردة في الإطار. قام بنك الإمارات دبي الوطني أيضاً بتوسيع نطاق تتبع الانبعاثات ليشمل الانبعاثات الممولة، وهو إجراء موصى به من قِبل مجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ. ويهدف هذا الإجراء إلى تقدير كمية الانبعاثات المطلقة المرتبطة بالاستثمارات وإدراجها في التقارير.

المخاطر الناشئة

إلى جانب المخاطر الرئيسية، يواجه بنك الإمارات دي الوطني مجموعة متنوعة من المخاطر الخارجية التي قد تؤثر في حالة تحققها على قدرة المجموعة على تنفيذ خطتها الاستراتيجية. وقد حدد فيما يلي المخاطر الناشئة الرئيسية التي قد تؤثر على أرباح المجموعة وكفاية رأس المال أو قدرتها على مواصلة أعمالها بالوتيرة المعتادة. وبناءً على المعطيات والافتراضات المتاحة حالياً، تم تحديد إجراءات التخفيف المناسبة، ويجري تطبيقها على نحو فعّال عند الحاجة.

* لا يُعَدّ هذا الملخّص قائمة شاملة بجميع المخاطر الناشئة.

المخاطر الناشئة	الوصف والتأثير المحتمل	استراتيجيات التخفيف من الآثار
المخاطر البيئية والاجتماعية	على الرغم من أن بنك الإمارات دي الوطني يدرج المخاطر البيئية والاجتماعية ضمن المخاطر الرئيسية، إلا أنه يعتبرها أيضاً ضمن المخاطر الناشئة نظراً لطبيعة هذه المخاطر المتغيرة فيما يتعلق بالسياسات. وقد تترتب على هذه المخاطر عواقب وخيمة تطال الجميع، بما في ذلك المؤسسات المالية والأسواق المالية. وتنشأ هذه المخاطر من جملة من العوامل البيئية، بما في ذلك التغير المناخي، وإزالة الغابات، وفقدان التنوع البيولوجي، فضلاً عن القضايا الاجتماعية مثل انتهاكات حقوق الإنسان، وممارسات العمل، والعلاقات المجتمعية. مع تزايد الاهتمام العالمي بالاستدامة، تجد المجموعة نفسها أكثر عرضة لمخاطر السمعة والمخاطر المالية والتنظيمية عند ارتباطها بأنشطة تساهم في الإضرار بالبيئة أو إيقاع ظلم اجتماعي. وتشكل المخاطر البيئية والاجتماعية تحدياً لا يقتصر على الالتزام التنظيمي فحسب، بل يمتد إلى ضرورة الحفاظ على ثقة أصحاب المصلحة وضمان الاستدامة طويلة الأجل. ويمكن أيضاً أن تتجلى المخاطر البيئية والاجتماعية من خلال أنواع أخرى من المخاطر الرئيسية، مثل مخاطر الائتمان الناشئة عن عملاء يعملون في قطاعات عالية المخاطر، ومخاطر السيولة، وتعطل العمليات التشغيلية، وتضرر السمعة.	**الدمج في الإطار العام لإدارة المخاطر:** تندرج المخاطر البيئية والاجتماعية، ولا سيّما مخاطر المناخ، ضمن المخاطر الرئيسية. لذلك وضعت المجموعة إطاراً للمخاطر البيئية والاجتماعية يحدّد موقفها من القطاعات الحيوية، إلى جانب سياسة مُعتمدة لمخاطر المناخ. كما قامت بدمج جوانب المخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر المناخ في إطارها العام لإدارة المخاطر، وطبّقت أدوات تتيح لها تقييم مدى تعرض عملائها لهذه المخاطر. **التمويل المستدام:** أدرجت المجموعة في سياسة المخاطر البيئية والاجتماعية إرشادات حول تمويل الأنشطة المرتبطة بالفحم، مبيّنةً موقفها من تمويل القطاعات الحسّاسة. كما تسعى إلى توسيع محفظة استثماراتها الخضراء، وتمويل مشروعات الطاقة المتجددة، إضافةً إلى قياس انبعاثاتها بهدف تقليل أثرها الكربوني بشكل تدريجي. وقام بنك الإمارات دي الوطني بتوسيع نطاق تتبع الانبعاثات ليشمل الانبعاثات الممولة، وهو إجراء موصى به من قِبل مجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ ويهدف لتقدير كمية الانبعاثات المطلقة المرتبطة بالاستثمارات. من خلال تحديد المخاطر البيئية والاجتماعية باعتبارها مجالاً رئيسياً للتركيز، تلتزم المجموعة بتخفيف المخاطر المحتملة والاستفادة من الفرص المتاحة في مجال التمويل المستدام. **الإفصاح وإعداد التقارير:** عزّزت المجموعة تقاريرها الخاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بهدف تعزيز مستوى الشفافية، تماشياً مع المعايير التنظيمية. يدرك بنك الإمارات دي الوطني دوره المحوري في دعم مبادرات تمويل التحول واستراتيجيات الحد من الانبعاثات لتحقيق اقتصاد منخفض الكربون. ويسهم نهجه الاستباقي في تعزيز علاقاته مع العملاء والمجتمعات الملتزمة بالممارسات المسؤولة وتطبيق المعايير التنظيمية الحديثة.

المخاطر الناشئة	الوصف والتأثير المحتمل	استراتيجيات التخفيف من الآثار
المخاطر الجيوسياسية والاقتصادية الكلية	قامت البنوك المركزية حول العالم بخفض أسعار الفائدة مع تراجع معدلات التضخم عالمياً. وظلت الأنشطة الاقتصادية متماسكة في العديد من الدول، الأمر الذي قد يحد من وتيرة خفض أسعار الفائدة، في حين قد تؤدي السياسات الداخلية في الاقتصادات الكبرى إلى زيادة مخاطر ارتفاع الأسعار. ويمكن لحالة عدم اليقين الاقتصادي أن تتسبب في تقلبات ملحوظة في أسعار الفائدة والعملات والسلع، بينما قد تشكّل التوترات الجيوسياسية تهديداً لسلاسل التوريد العالمية والرغبة في الاستثمار. لكن الأحداث الجيوسياسية الإقليمية لم تؤثر بشكل ملموس على أداء الاقتصادات في البلدان التي يعمل فيها بنك الإمارات دي الوطني، وإن كانت المجموعة تتابع بحذر المخاطر المحتملة.	**التخطيط للسيناريوهات:** تستخدم المجموعة اختبارات الضغط وتحليل السيناريوهات لنمذجة الصدمات الاقتصادية المحتملة وقياس تأثيرها على وضع رأس المال لديها. كما تتخذ الإجراءات اللازمة للاستعداد للنتائج غير المتوقعة. **التحوط والتنويع:** تنوّع المجموعة محافظها الاستثمارية وتضع مقاييس واضحة للقدرة على تحمل المخاطر بهدف مراقبة مواضع تركز الأصول. كما تدير التعرض للعملات للحد من المخاطر الناجمة عن التغيرات المفاجئة في الأسواق.
الهجمات الخبيثة المعززة بالذكاء الاصطناعي	يُسهم توافر منصات الذكاء الاصطناعي مفتوحة المصدر، فضلاً عن تعدد الأدوات المتاحة في الشبكة المظلمة، في تسهيل ممارسة أنشطة القرصنة، مما يمكّن المهاجمين من تنفيذ هجمات واسعة النطاق بمهارات تقنية محدودة. كما أن تعزيز القدرات بالذكاء الاصطناعي يُوفّر إمكانات أكثر تطوراً (مثل إنشاء التعليمات البرمجية بشكل آلي وتحديد الأهداف في هجمات التصيّد الاحتيالي)، مما يسمح بتنفيذ اختراق أكثر فاعلية وهجمات أشد ضرراً. ويمكن للبرمجيات الخبيثة المدعومة بالذكاء الاصطناعي التكيف بسرعة فائقة مع أنظمة الأمان وإعادة ضبط تكتيكاتها بناءً على التحليل الآني لوسائل الدفاع في الجهة المستهدفة، متجاوزةً قدرات الرصد البشري والتدابير الأمنية التقليدية.	تتبع المجموعة نموذجاً يتكون من ثلاثة خطوط دفاع لتحديد وتقييم وقياس ومراقبة جميع المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا.

أبرز أحداثنا الرئيسية في عام ٢٠٢٤

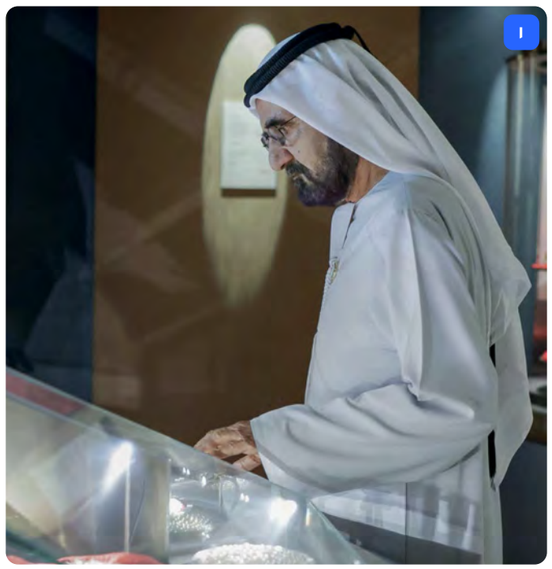

١. صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد يزور مقر بنك الإمارات دبي الوطني بمناسبة الاحتفال بمرور ٦٠ عاماً على تأسيسه

٢ بنك الإمارات دبي الوطني يعقد إجتماع الجمعية العمومية السابع عشر

٣ بنك الإمارات دبي الوطني يحتفل بيوم العلم الإماراتي في مقره الرئيسي

٤ ناسداك دبي ترحّب بإدراج أول صكوك مستدامة من مصرف الإمارات الإسلامي بقيمة ٧٥٠ مليون دولار أمريكي

٥ بنك الإمارات دبي الوطني الأول عالمياً بأكبر عدد من الفروع الحاصلة على شهادة الريادة في تصميم الطاقة والبيئة "ليد" من الفئة البلاتينية

٦ ناسداك دبي ترحّب بإدراج سند تمويل قروض مرتبطة بالاستدامة من بنك الإمارات دبي الوطني بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي

٧ بنك الإمارات دبي الوطني يفتتح فرعاً جديداً ومركز عمليات في "العين سكوير" يضم ١٠٩ موظفاً إماراتياً، ويؤكد التزام البنك بتحقيق نسبة تمثيل تبلغ ٤٥% لمواطني الدولة ضمن القوى العاملة بحلول عام ٢٠٢٦

٨ بنك الإمارات دبي الوطني ينضم إلى قمة دبي للتكنولوجيا المالية بصفته الشريك الرسمي الأول للخدمات المصرفية

٩ مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني تحتفل بعيد الإتحاد الثالث والخمسين في أنحاء الدولة

١٠ بنك الإمارات دبي الوطني يبرم شراكة مع "باين لابس" لتعزيز حلول معالجة المدفوعات

١١ بنك الإمارات دبي الوطني يرحب بانضمام "تشين لينك" إلى مختبر الأصول الرقمية

١٢ بنك الإمارات دبي الوطني يحتفل بيوم العلم الإماراتي في مكاتبه بمنطقة ميدان

١٣ بنك الإمارات دبي الوطني يوسع نطاق مبادرة مختبر الأصول الرقمية من خلال إطلاق "برنامج التواصل مع قادة المستقبل"، وجامعة الشارقة وكليات التقنية العليا أول الشركاء الداعمين

١٤ بنك الإمارات دبي الوطني يتبرع بأكثر من ٥,٠٠٠ جهاز إلكتروني لدعم المتطلبات التعليمية للطلاب المحتاجين

١٥ بنك الإمارات دبي الوطني يواصل تعزيز منظومة الشركات الناشئة في دولة الإمارات العربية المتحدة بالإعلان عن دفعة جديدة من برنامج حاضنة المواهب الرقمية الوطنية

١٦ الخدمات المصرفية للأعمال في بنك الإمارات دبي الوطني تطلق برنامج "VIP بريفيليج" الجديد

١٧ بنك الإمارات دبي الوطني يحتفل بشهر التوعية بالأمن السيبراني

١٨ بنك الإمارات دبي الوطني و"نيوم" يتعاونان لتحويل قطاع المدفوعات العالمية العابرة للحدود في الشرق الأوسط

١٩ بنك الإمارات دبي الوطني يحصد أربع جوائز مرموقة خلال حفل توزيع جوائز يوروموني للتميز ٢٠٢٤

٢٠ البنك الرقمي "لِف" وشركة "كنترول ألت" يوقعان مذكرة تفاهم لاستكشاف فرص تطوير الحلول المتعلقة بترميز الأصول الحقيقية

٢١ بنك الإمارات دبي الوطني يرحب بانضمام "تشينالايسيس" إلى مختبر الأصول الرقمية

٢٢ بنك الإمارات دبي الوطني يوسع برنامج "رؤاد" للمواطنين الخريجين عالمياً بالتعاون مع منصة "أبيكس سنغافورة"

٢٣ بنك الإمارات دبي الوطني يرعى "جولة البادل تنس ٢٠٢٤" للعام الثالث على التوالي

٢٤ بنك الإمارات دبي الوطني وماريوت بونفوي® وماستركارد يطلقون بطاقتَي ائتمان مشتركتين جديدتين في دولة الإمارات العربية المتحدة

٢٥ بنك الإمارات دبي الوطني يوقع اتفاقية مع بلدية رأس الخيمة لتوفير حلول حسابات الضمان العقاري للمطورين

٢٦ بنك الإمارات دبي الوطني يعلن أسماء الفائزين بعرضه الترويجي الضخم لعملاء صرف العملات الأجنبية والتجارة

٢٧ بنك الإمارات دبي الوطني يسهل ترتيب أول تمويل مرتبط بالاستدامة لصالح مجموعة "سيدارا"

٢٨ دعماً لأجندة دبي الاقتصادية ٢٠٣٣، بنك الإمارات دبي الوطني ومجموعة موانئ دبي العالمية "دي بي ورلد" يطلقان بطاقة ماستركارد الائتمانية للشركات ذات العلامة التجارية المشتركة في دولة الإمارات العربية المتحدة

٢٩

٣٠

٢٩ دوكاب الهند توقع أول اتفاقية شراكة ثنائية في قطاع الطاقة مع بنك الإمارات دبي الوطني الهند

٣٠ بنك الإمارات دبي الوطني يطلق بطاقة فيزا الائتمانية لعملائه من أصحاب الثروات الكبيرة

٣١

٣١ بنك الإمارات دبي الوطني يقوم بتشغيل مركز بيانات جديد محايد للكربون بشكل كامل في دولة الإمارات العربية المتحدة

٣٢ فيزا وبنك الإمارات دبي الوطني يتعاونان في رعاية مشاركة صفية الصايغ في أولمبياد باريس ٢٠٢٤

٣٢

٣٣ بنك الإمارات دبي الوطني يكشف عن مجموعة من المبادرات المجتمعية احتفاء بحلول بشهر رمضان المبارك

٣٣

٣٤ ميرال وبنك الإمارات دبي الوطني يعلنان عن شراكة رائدة

٣٤

٣٥

٣٦

٣٥ مسابقة "هاكاثون InnovAlte" التي نظمها الطلاب تحقق نجاحاً كبيراً بدعم بنك الإمارات دبي الوطني و"إنوفيشن هب" في مركز دبي المالي العالمي

٣٦ بنك الإمارات دبي الوطني ينظم فعالية توعوية مجتمعية تركز على الممارسات المصرفية الآمنة للعمال

الجوائز وشهادات التقدير

جوائز أفضل بنك وأفضل بنك إقليمي - بنك الإمارات دبي الوطني

جوائز ذا بانكر
- أفضل بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ٢٠٢٤

جوائز جلوبال فاينانس لأفضل بنوك العالم
- أفضل بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة

فوربس
- المرتبة السادسة بين أفضل ١٠٠ شركة مدرجة في الشرق الأوسط

جوائز إيميا فاينانس الشرق الأوسط المصرفية ٢٠٢٣
- أفضل بنك محلي في دولة الإمارات العربية المتحدة
- أفضل بنك أجنبي في المملكة العربية السعودية

الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والاستدامة

رواد سوق يورومونى
- صنف بنك الإمارات دبي الوطني كرائد في السوق في فئة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

ليد
- حصل البنك على شهادة ليد المرموقة التي تشمل تصنيفات المستوى البلاتيني والذهبي، وهو أعلى تصنيف يمكن تحقيقه دولياً لفروعه الـ ١٤ في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية

جوائز أخبار التمويل الإسلامي
- أفضل بنك من حيث الأثر الاجتماعي
- أس. آر. آي.
- صفقة العام من حيث الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات

جوائز يورومونى للتميز ٢٠٢٤
- أفضل بنك لإدارة الثروات في الشرق الأوسط
- أفضل بنك للشركات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط
- أفضل بنك للشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات العربية المتحدة

جوائز يورومونى العالمية للخدمات المصرفية الخاصة ٢٠٢٤
- أفضل بنك إقليمي للخدمات المصرفية الخاصة في الشرق الأوسط
- أفضل بنك في الشرق الأوسط لأصحاب الثروات الكبيرة
- أفضل بنك محلي للخدمات المصرفية الخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة
- أفضل بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة لأصحاب الثروات الكبيرة

جوائز ذا بانكر العالمية للخدمات المصرفية الخاصة ٢٠٢٤
- أفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة

جوائز فاينانشال تايمز وبي دبليو أم ويلث تك ٢٠٢٤
- أفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة في الشرق الأوسط عن إدارة المحافظ الرقمية

الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات

جوائز يورومونى للتميز ٢٠٢٤
- أفضل بنك للشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة

رواد سوق يورومونى
- تصنيف بنك الإمارات دبي الوطني كرائد في السوق في فئة الخدمات المصرفية للشركات
- تصنيف بنك الإمارات دبي الوطني كرائد في السوق في فئة الخدمات المصرفية الاستثمارية

استطلاع يورومونى للتمويل التجاري
- المرتبة الأولى في فئة أفضل خدمة في أفريقيا

جلوبال فاينانس
- أفضل مزود لتمويل سلسلة التوريد في الشرق الأوسط ٢٠٢٤
- أفضل مزود لتمويل التجارة في دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٢٤

جوائز السندات والقروض والصكوك في الشرق الأوسط ٢٠٢٤
- بنك الإمارات دبي الوطني وشركة الإمارات دبي الوطني كابيتال تحصلان على أعلى درجات التكريم للتمويل الأخضر وريادة الصكوك وحصدت أفضل صفقة سندات للمؤسسات المالية للعام وأفضل شركة لترتيب الصكوك للعام وأفضل شركة للدين عالي العائد للعام

جوائز أخبار التمويل الإسلامي
- أفضل صفقة شاملة للعام
- أفضل صفقة عقارية للعام
- أفضل صفقة تمويل الشركات للعام
- أفضل صفقة تمويل مشترك للعام
- صفقة العام في مصر

جوائز إيميا فاينانس الشرق الأوسط المصرفية ٢٠٢٣
- أفضل بنك استثماري في الشرق الأوسط
أفضل بنك محلي في دولة الإمارات العربية المتحدة
- أفضل بنك استثماري محلي في دولة الإمارات العربية المتحدة

جوائز غرينتش التحالف ٢٠٢٤
- المرتبة الأولى من بين ٥٠ بنكاً في الشرق الأوسط من حيث الحصة السوقية
- المرتبة الأولى من بين ٥٠ بنكاً في الشرق الأوسط من حيث الجودة المصرفية
- المرتبة الأولى من بين ٥٠ بنكاً في الشرق الأوسط من حيث سهولة ممارسة الأعمال التجارية
- المرتبة الأولى من بين ٥٠ بنكاً في الشرق الأوسط من حيث تكرار الاتصال
- المرتبة الأولى من بين ٥٠ بنكاً في الشرق الأوسط من حيث تقديم المشورة الاستباقية

جوائز يورومونى للأوراق المالية ٢٠٢٤
- أفضل بنك للدخل الثابت في دولة الإمارات العربية المتحدة

جوائز يورومونى للتمويل الإسلامي ٢٠٢٤
- أكثر الصفقات الإسلامية ابتكاراً - تركيا

تكنولوجيا المعلومات والحلول الرقمية

رواد سوق ي ورومونى
- صنف بنك الإمارات دبي الوطني كرائد في السوق في فئة الخدمات الرقمية

جوائز يورومونى العالمية للخدمات المصرفية الخاصة ٢٠٢٤
- أفضل بنك في الشرق الأوسط للحلول الرقمية
- أفضل بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة للحلول الرقمية

جوائز قمة الشرق الأوسط للذكاء الاصطناعي والتحليلات المصرفية ٢٠٢٤
- أفضل حالة استخدام للذكاء الاصطناعي والتحليلات في الأمان والامتثال
- أفضل حالة استخدام لتحليل البيانات في مصرف إسلامي

جوائز إم إي ايه فاينانس إنداستري ٢٠٢٤
- جائزة أفضل تحول مصرفي

جوائز بي ام أو جلوبال ٢٠٢٤
- جائزة التميز في حوكمة المشاريع

جوائز فينوفيكس الشرق الأوسط ٢٠٢٤
- جائزة التميز في الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك - ENBD X

جوائز الإمارات الإسلامي

جوائز إم إي ايه فاينانس إنداستري ٢٠٢٤
- أفضل مصرف إسلامي للشركات الصغيرة والمتوسطة
- أفضل إصدار سندات خلال العام

جوائز التمويل الإسلامي العالمية ٢٠٢٤
- أفضل مصرف إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة
- أفضل مصرف للشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات العربية المتحدة
- أفضل مصرف إسلامي في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
- أفضل ابتكار في مجال الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك

جوائز أخبار التمويل الإسلامي ٢٠٢٤
- أفضل مصرف إسلامي بشكل عام
- المصرف الإسلامي الأكثر ابتكاراً

جوائز يورومونى للتمويل الإسلامي ٢٠٢٤
- المصرف الإسلامي الأكثر ابتكاراً

جوائز إنترناشيونال فاينانس
- أفضل مصرف إسلامي للخدمات المصرفية للأفراد
- أفضل مصرف إسلامي للشركات الصغيرة والمتوسطة

جوائز ذا ديجيتال بانكر للتمويل الإسلامي العالمي لعام ٢٠٢٤
- أفضل بطاقة إسلامية - بطاقة الاسترداد النقدي سويتش الائتمانية

جوائز دينيزبنك

جوائز التميز في التسويق والتفاعل في تركيا ٢٠٢٤
- الجائزة الذهبية للتميز في التسويق والتفاعل - إعلانات الفيديو الطويلة

جوائز تجربة العملاء ٢٠٢٤
- الجائزة الخاصة للمسؤولية الاجتماعية
- جائزة الفكرة العظيمة لتجربة الموظف

جوائز الخدمات المصرفية العالمية والأسواق: أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة وتركيا ٢٠٢٤
- أفضل فريق لخدمات الخزينة والتمويل للعام
- جائزتان في فئة التمويل الإسلامي المشترك للعام
- أفضل صفقة اكتتاب خاص للعام

فروع بنك الإمارات دبي الوطني ومكاتبه وشركاته التابعة

المقر الرئيسي لبنك الإمارات دبي الوطني

بنك الإمارات دبي الوطني
المكتب الرئيسي للمجموعة، شارع بني ياس،
ص.ب. ٧٧٧،
ديرة، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: الرقم العام: ٦٢٥٦ ٢٢٥ ٤ ٩٧١+
إدارة الشؤون المؤسسية للمجموعة:
٦٠٩ ٤١١٢ ٤ ٩٧١+
فاكس: إدارة الشؤون المؤسسية للمجموعة:
٣١٠٠ ٢٢٣ ٤ ٩٧١+
رمز السويفت: EBILAEAD
رمز التداول على موقع رويترز: EBIU
الموقع الإلكتروني: www.emiratesnbd.com

فروع بنك الإمارات دبي الوطني في الخارج ومكاتبه التمثيلية

الصين

المكتب التمثيلي لبنك الإمارات دبي الوطني في الصين،
الغرفة ٥١٨، تاوركريست إنترناشونال بلازا،
٣ مايزيديان الطريق الغربي، مقاطعة شاوياغ،
بكين، الصين، ١٠٠٠١٦
هاتف: ٠٥٦ ٦٤٦٥ ١٠ ٨٦+
هاتف متحرك: ١٣٨٠١٢٣٥١٢٠ ٨٦+
بريد إلكتروني: jias@emiratesnbd.com
جيا سو - الممثل الأعلى، الصين

إندونيسيا

المكتب التمثيلي لبنك الإمارات دبي الوطني في إندونيسيا،
WISMA GKBI، طابق ٣٧، جناح ٣٧٠١ جي آي،
جيندرال سودرمان رقم ٢٨، جاكارتا ١٢٩٢٠،
إندونيسيا
هاتف: ٥٣٩٩ ٥٧٩ ٢١ ٦٢+
فاكس: ٠٠٥٤ ٥٧٩ ٢١ ٦٢+
بريد إلكتروني: bambangu@emiratesnbd.com
بومبانغ أ. أودايا - ممثل رئيسي، إندونيسيا

المملكة العربية السعودية

بنك الإمارات دبي الوطني - مكتب الرئيس التنفيذي
قسم الإدارة، بناية برج المدينة، طريق الملك فهد،
حي المحمدية، ص.ب. ٨١٦٦، الرياض ١١٤٨٢،
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٥٥٥١ ٢٨٢ ١١ ٩٦٦+
فاكس: ٥٥٥٤ ٢٨٢ ١١ ٩٦٦+
هاتف متحرك: ٢٥٢ ١٥٠ ٥٠١ ٩٦٦+
بريد إلكتروني: Nasserya@emiratesnbd.com
الموقع الإلكتروني: www.emiratesnbd.com.sa
ناصر يوسف - رئيس تنفيذي، المملكة العربية السعودية

الهند

بنك الإمارات دبي الوطني، فرع مومباي
الطابق الأرضي والأول، ٥ الجادة الشمالية، ميكر ماكسيتي، مجمع باندرا كورلا كومبلكس، باندرا (شرق)،
مومباي ٤٠٠٠٥١، الهند
هاتف: ٦١٥٣٤٣٠٠ ٢٢ ٩١+
فاكس: ٦١٥٣٤٣٢٣ ٢٢ ٩١+
بريد إلكتروني: sharada@emiratesnbd.com
شارد أغاروال - رئيس تنفيذي، الهند

سنغافورة

بنك الإمارات دبي الوطني - فرع سنغافورة، ١٠
كولييركاي #٠٥/١٠-٢٥، مركز أوشن فاينانشل سنتر،
سنغافورة ٠٤٩٣١٥،
هاتف: ٧٨٦٨ ٦٤٣٨ ٦٥+
فاكس: ٧٨٧٠ ٦٤٣٨ ٦٥+
بريد إلكتروني: vanessal@emiratesnbd.com
فانيسا لونغ - رئيسة تنفيذية، سنغافورة

المملكة المتحدة

بنك الإمارات دبي الوطني - فرع لندن، مبنى بنك الإمارات دبي الوطني،
٢٥ نايتس بريدج، لندن، SW1X 7LY
المملكة المتحدة
هاتف: ٢٢٧٧ ٧٨٣٨ ٢٠ ٤٤+
فاكس: ٠٥٧٥ ٧٥٨١ ٢٠ ٤٤+
بريد إلكتروني: raasheda@emiratesnbd.com
راشد أمين - رئيس تنفيذي، المملكة المتحدة

الشركات التابعة لبنك الإمارات دبي الوطني في الخارج

دينيزبنك ش.م. (تركيا)
المكتب الرئيسي، شارع بويوكدير ١٤١، إيستنتيبه - سيسلي،
إسطنبول، تركيا
هاتف: ٠٠ ٢٠ ٣٤٨ ٢١٢ ٩٠+، ٠٨ ٠٠ ٢٢٢ ٨٥٠ ٩٠+
الموقع الإلكتروني: www.denizbank.com
هاكان أتيش - رئيس ومدير تنفيذي أعلى

دينيزبنك ش.م. - فرع البحرين
برج الجسرة، الطابق السادس، رقم ٦٢-٦٣
ص.ب ١٠٣٥٧، المنطقة الدبلوماسية، المنامة، البحرين
هاتف: ١٧٥٤١١٣٧ ٩٧٣+
فاكس: ١٧٥٤١١٣٩ ٩٧٣+
بريد إلكتروني: BahreynSubeGrubu@denizbank.com
أورهان بوكلو - رئيس الفرع

دينيزبنك ش.م. (النمسا)
المكتب الرئيسي، ١٠٣٠ فيينا، توماس-كليستل-بلاتز
هاتف: ٢٠٠٠ ٥٠٥ ٤٣٠+، ٠٠ ٦٦ ٨٨ ٨٠٨٠٠+
فاكس: ١٩ ٣٨ ١٠٥ ٥٠٥ ٠ ٤٣+
بريد إلكتروني: service@denizbank.at
الموقع الإلكتروني: www.denizbank.at
هايري كانسيفير - رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي

جيه اس سي "دينيزبنك موسكو" (روسيا)
المبنى ١٣، الطابق ٤٢، شارع زفينيغورودسكايا الثاني
١٢٣٠٢٢، موسكو، روسيا
هاتف: ٧٢٥١٠٢٠ ٤٩٥ ٧+
فاكس: ٧٢٥١٠٢٥ ٤٩٥ ٧+
بريد إلكتروني: info.ru@denizbank.com
الموقع الإلكتروني: www.denizbank.ru
عثمان أوغوز يالجن - الرئيس والمدير التنفيذي

بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م (مصر)
المكتب الرئيسي، قطعة ٨٥، شارع التسعين،
التجمع الخامس، ص.ب. ٣٩٢، القاهرة الجديدة، مصر
هاتف: ٥٠٠٠/٥١٠ ٢٧٢٦ ٢٠٢+
فاكس: ٥٩٩٣ ٢٧٢٦ ٢٠٢+
بريد إلكتروني: amrelshafei@emiratesnbd.com
عمرو الشافعي - الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب، مصر

الإمارات دبي الوطني كابيتال المملكة العربية السعودية
الإمارات دبي الوطني كابيتال المملكة العربية السعودية، سيغنيتشر سينتر، الطابق الثاني، طريق الأمير تركي الأول، حي حطين، ص.ب. ٣٤١٧٧٧، الرياض ١١٣٣٣، المملكة العربية السعودية
هاتف: ٣٩٣٩ ٢٩٩ ١١ ٩٦٦+
فاكس: ٣٩٥٥ ٢٩٩ ١١ ٩٦٦+
هاتف متحرك: ٥٣٥٠ ٥٦٠٩٩ ٩٦٦+
بريد إلكتروني: JawadKI@emiratesnbd.com
الموقع الإلكتروني:
www.emiratesnbdcapital.com.sa
جواد كيوان - رئيس تنفيذي

شركة ائتمان بنك الإمارات دبي الوطني (جيرسي) المحدودة
فيروي غروب، الطابق الثاني، مبنى لو غاليه، ٥٤، شارع باث ستريت، سينت هيليير، جيرسي،
جزر القنال الإنجليزي، JE1 4FW
هاتف: ٥١١٧٠٠ ١٥٣٤ ٤٤+
فاكس: ٥١١٧٠١ ١٥٣٤ ٤٤+
بريد إلكتروني: a.rothwell@fairwaygroup.com
أليستير روثويل - مدير

الشركات التابعة الأخرى

مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع
المكتب الرئيسي - مدينة دبي الطبية،
المكتب التنفيذي، بناية رقم ١٦، الطابق الثالث
ص.ب ٦٥١٤ دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: الرقم العام: ٣٣٠٠ ٣١٦ ٤ ٩٧١+
الشركة: ٤٩٥٧ ٣٨٣ ٤ ٩٧١+
فاكس: العمليات: ٢٦٥٩ ٣٥٨ ٤ ٩٧١+
تيليكس: MEBNK EM ٤٦٠٧٤
بريد إلكتروني: info@emiratesislamic.ae
الموقع الإلكتروني: www.emiratesislamic.ae

الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية ذ.م.م
مبنى بنك الإمارات دبي الوطني، الطابق الثاني،
شارع الوصل،
جميرا، ص.ب ٩٤٠٩ دبي،
دولة الإمارات العربية المتحدة
مركز خدمة العملاء:
داخل الإمارات: ٦٠٠٠ ٥٢ ٣٤٣٤+
من خارج الإمارات: ٦٠٠٠ ٥٢ ٣٤٣٤ ٩٧١+
فاكس: ٣٣١٤ ٣٩٠ ٤ ٩٧١+
بريد إلكتروني: brokerage@emiratesnbd.com;
enbdsccc@emiratesnbd.com
الموقع الإلكتروني:
www.emiratesnbdsecurities.com

الإمارات دبي الوطني كابيتال ش.م.خ
الطابق الأول، بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع، مبنى المكتب الرئيسي
شارع بني ياس، ديرة، ص.ب ٢٣٣٦، دبي
دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٢٩٤٠ ٢٠١ ٤ ٩٧١+
فاكس: ٤٣٣٢ ٣٢٥ ٤ ٩٧١+
بريد إلكتروني: emcappsc@emiratesnbd.com

الإمارات دبي الوطني كابيتال ليمتد
شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة الإمارات دبي الوطني كابيتال ش.م.خ
مركز دبي المالي العالمي
الإمارات دبي الوطني كابيتال ليمتد، مركز دبي المالي العالمي
آي سي دي بروكفيلد بليس، ال٧-٠٤، الطابق السابع،
ص.ب ٥٠٦٧١٠،
دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٢٨٠٠ ٣٠٣ ٤ ٩٧١+
فاكس: ٤٣٣٢ ٣٢٥ ٤ ٩٧١+
بريد إلكتروني: emcapltd@emiratesnbd.com

الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول المحدودة
مركز دبي المالي العالمي، مبنى البوابة،
الجناح الشرقي، الطابق الثامن، ص.ب ٥٠٦٧٨، دبي
دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٠٠٢٢ ٣٧٠ ٤ ٩٧١+
فاكس: ٠٠٣٤ ٣٧٠ ٤ ٩٧١+
البريد الإلكتروني:
assetmanagement@emiratesnbd.com
الموقع الإلكتروني:
www.emiratesnbd.com/assetmanagement

شركة الإمارات دبي الوطني للخدمات العالمية ذ.م.م (المعروفة سابقاً باسم "تنفيذ")
مبنى Q، ميدان، ند الشبا ١، ص.ب ٧٧٧،
دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة
مكتب الرئيس التنفيذي: ٣٥١٥ ٣٨٤ ٤ ٩٧١+
بريد إلكتروني:
Communications@tanfeeth.ae-Tanfeeth
الموقع الإلكتروني: www.tanfeeth.ae

ملخص الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

٧٨	كلمة رئيس الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمجموعة وكبير مسؤولي الاستدامة
٨٠	ملخص الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

بناء إرث للمستقبل: تحقيق التوازن بين الازدهار والاستدامة

نحن في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني نفخر كثيراً بدورنا في نمو دولة الإمارات العربية المتحدة ودعمنا لها في ترسيخ مكانتها الرائدة في القطاعات المالية والمصرفية في العالم. ويتجلى التزامنا بالأجندة الخضراء لدولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٣٠ من خلال التقدم الكبير الذي حققناه في معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والذي يعكس ريادتنا في التمويل المستدام والاستثمار المسؤول.

فيجاي باينز
رئيس الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمجموعة وكبير مسؤولي الاستدامة

شهد عام ٢٠٢٤ محطة بارزة تمثلت في التحسن الملحوظ في تصنيفنا من حيث مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الصادر عن "ساستينالیتیکس"، حيث حل بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع في المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمرتبة الخامسة عالمياً بين مصارف متعددة في تصنيفات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الصادرة عن مؤسسة "ساستينالیتیکس" في عام ٢٠٢٤، مما يؤكد التزام المجموعة الراسخ بالتميز في ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. هذا الإنجاز واكبته محطات بارزة، منها ما يلي:

- الحصول على علامة غرفة دبي للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بنسبة تقييم بلغت ٩٧,٩٢% تقديراً لأدائنا الاستثنائي في هذا المجال.
- الحصول على وسام الأثر المجتمعي من الفئة الذهبية من الصندوق الوطني للمسؤولية الاجتماعية للشركات "مجرى"، تقديراً لمبادراتنا المؤثرة في خدمة المجتمع.
- تكريم من قبل وزارة التغير المناخي والبيئة، تقديراً لدورنا كشريك رئيسي وجهودنا في زراعة أشجار القرم دعماً للمشروع الوطني لعزل الكربون في دولة الإمارات العربية المتحدة.

- في عام ٢٠٢٤، أكدت المجموعة ريادتها في مجال التمويل المستدام من خلال إصدار صكوك استدامة بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، وهي أول صكوك استدامة تصدر بموجب الأطر الجديدة للرابطة الدولية لأسواق المال ورابطة أسواق القروض، مما يعزز دمج مؤشرات الاستدامة القابلة للقياس في أنشطة التمويل.

هذه الإنجازات ترسخ مكانتنا الرائدة إقليمياً وتعكس تميزنا في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وتؤكد على توافق استراتيجيتنا مع أهداف الاستدامة الوطنية والعالمية.

من المحطات الهامة في عام ٢٠٢٤ استعدادات مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني لأن تصدر في عام ٢٠٢٥ أول تقرير لها وفقاً للمعيارين الأول والثاني من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (تقرير مجلس معايير الاستدامة الدولية). يشمل هذا التقرير التحقق الخارجي من الانبعاثات الممولة، مما يعكس التطور المستمر للمجموعة في مجال تقارير الاستدامة. وسوف يبني التقرير على التزاماتنا بتوصيات مجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ.

> تماشياً مع التزامنا بالتمويل المستدام، قمنا بتأسيس منتدى التمويل المستدام بهدف تعزيز الحوكمة وضمان التوافق مع الإطار العام لسياسة المخاطر البيئية والاجتماعية.

عززنا هذا العام التزاماتنا في مجال الاستدامة عبر التوقيع على مبادئ الأمم المتحدة للخدمات المصرفية المسؤولة، لنوائم بذلك استراتيجياتنا في تقديم الخدمات المصرفية مع اتفاق باريس وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. كما كنا أول بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا ينضم إلى الشراكة من أجل المحاسبة المالية للتنوع البيولوجي، مما يؤكد حرصنا على حماية التنوع البيولوجي من خلال تقييم الآثار والاعتماد على الأنظمة البيئية الطبيعية في عمليات الإقراض والاستثمار.

تماشياً مع التزامنا بالتمويل المستدام، قمنا بتأسيس منتدى التمويل المستدام بهدف تعزيز الحوكمة وضمان التوافق مع الإطار العام لسياسة المخاطر البيئية والاجتماعية. ويدعم هذا المنتدى المجموعة في إدارة المخاطر غير المالية وتعزيز الشفافية والامتثال في مختلف أنشطة التمويل المستدام.

نواصل دورنا القيادي في مجال التمويل المستدام عبر إطلاق منتجات وخدمات مبتكرة. على سبيل المثال، أطلقنا أول قرض لتمويل رأس المال العامل في القطاع الخاص بدولة الإمارات مرتبط بمؤشرات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. كما أطلقنا في شهر أغسطس الودائع الثابتة المستدامة من بنك الإمارات دبي الوطني للعملاء الأفراد. وتعكس هذه المبادرات قدرتنا على الابتكار بالتوازي مع مراعاة الأهداف البيئية والاجتماعية الأساسية.

تظل الشفافية أساس توجهنا نحو الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. ويقدم تقرير المجموعة للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لعام ٢٠٢٤ رؤية شاملة للأثر الإيجابي الذي نحققه لعملائنا وموظفينا ومجتمعنا وبيئتنا.

فيما نواصل مسيرتنا في هذا المجال، تؤكد إنجازاتنا حرصنا على بناء مستقبل أكثر استدامة من خلال الأعمال المصرفية المسؤولة والابتكار.

فيجاي باينز
رئيس الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمجموعة وكبير مسؤولي الاستدامة

ملخص الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

تعزيز الاستدامة من خلال الأعمال المصرفية المسؤولة

يؤكد تقرير المجموعة للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لعام ٢٠٢٤ التزام المجموعة الراسخ بدمج الاستدامة في جميع عملياتها. من خلال مواءمة أنشطتنا مع المعايير الوطنية والدولية، نؤكد التزامنا بتحقيق أثر ملموس في جوانب الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. ويصادف هذا العام الاستثنائي العام الثاني للاستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويتزامن مع الجهود الهادفة لرسم مستقبل مستدام في أعقاب استضافة الإمارات لمؤتمر الأطراف. ويؤكد ذلك مجدداً على الدور المحوري للمجموعة في الدفع نحو مستقبل منخفض الكربون ومستدام في الدولة.

عززنا نهجنا الذي نركز فيه على العملاء عبر دمج الاستدامة في خدماتنا الرئيسية وعمليات اتخاذ القرار. يتجلى التزامنا بالأعمال المصرفية المسؤولة في التطوير المستمر لعملياتنا، بدءاً من ابتكار خدمات رقمية جديدة ووصولاً إلى توسيع نطاق حلول التمويل الفاعلة. من خلال الاستفادة من التحول الرقمي، نرسم ملامح مشهد مصرفي أوسع نطاقاً وأكثر كفاءة يعكس قيمنا ويعزز علاقاتنا مع عملائنا.

أطلق بنك الإمارات دي الوطني هذا العام أول إطار لسندات تمويل القروض المرتبطة بالاستدامة، لنكون بذلك أول بنك في العالم يلتزم تماماً بإرشادات الرابطة الدولية لأسواق المال ورابطة أسواق القروض الصادرة في يونيو ٢٠٢٤. وقد نجح بنك الإمارات دي الوطني بالتعاون مع شركة الإمارات دي الوطني كابيتال في إصدار أول سند تمويل لقرض مرتبط بالاستدامة في المنطقة، استناداً إلى الإطار المذكور، حيث جمعا معاً ٥٠٠ مليون دولار أمريكي وتجاوزت طلبات الاكتتاب في الإصدار أربعة أضعاف الحجم المعروض.

في إطار الجهود التي تبذلها المجموعة للمساهمة في تحقيق الأهداف المناخية العالمية، تسعى لخفض الانبعاثات في النطاقين الأول والثاني بنسبة ٣٠% بحلول عام ٢٠٣٠، مع اعتماد عام ٢٠٢٣ سنة الأساس. كما تعتمد المجموعة إطار حوكمة قوي يدمج أداء الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ضمن مسؤولية فريق الإدارة التنفيذية، مما يعزز الدور القيادي للمجموعة في مجالات المرونة المناخية وحماية التنوع البيولوجي.

مواكبة المستقبل: استراتيجيتنا في الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وتحليل الأهمية النسبية والتواصل مع أصحاب المصلحة

تشمل استراتيجيتنا في الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ما هو أبعد من المخاطر المرتبطة بالمناخ، حيث نركز على تطوير منتجات وخدمات تعود بالنفع على الناس والبيئة على حد سواء. وتحرص المجموعة على إشراك جميع أصحاب المصلحة، من موظفين وعملاء ومستثمرين وموردين وجهات حكومية والمجتمع بشكل عام، في صياغة نهجها. علاوة على ذلك، أصبحت الرقمنة عنصراً هاماً في تخفيف الأثر الكربوني للمجموعة وتحسين كفاءتها التشغيلية لدعم أهداف الاستدامة على المدى الطويل.

تحليل الأهمية النسبية والمواضيع الأساسية

تجري المجموعة تحليلاً سنوياً للأهمية النسبية وفقاً للمعايير العامة للمبادرة العالمية لإعداد التقارير ٢٠٢١، ومجلس معايير محاسبة الاستدامة، مع إشراك أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين لتحديد المواضيع الرئيسية في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. ويستند هذا التحليل إلى مبدأ الأهمية المزدوجة، الذي يقوم بتقييم الآثار التشغيلية والمجتمعية لهذه المواضيع. وبناءً على نتائج هذا التحليل، قمنا بتحديد خمسة مواضيع أساسية على النحو المبيّن أدناه.

- التمويل المستدام
- خصوصية البيانات والأمن السيبراني
- حوكمة الشركات والأخلاق
- المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ
- التنوع والشمول

تتوافق نتائج تحليل الأهمية النسبية لعام ٢٠٢٤ بشكل عام مع التحليل الذي أجريناه في العام السابق، وهي تعكس طموح المجموعة في دعم النمو المستدام مع التخفيف من آثار المخاطر واغتنام الفرص في المجالات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

التواصل مع أصحاب المصلحة

التواصل المستمر مع العملاء والجهات التنظيمية والموظفين والمجتمعات المحلية والمستثمرين يتيح لبنك الإمارات دي الوطني صقل مبادراته الخاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، حيث تضمن آليات جمع الملاحظات والتعاون تحسين هذه المبادرات بشكل مستمر والاستجابة للاحتياجات المتغيرة.

ضمن جهودنا لتعزيز الشفافية، أطلق بنك الإمارات دي الوطني منصات مخصصة للحوار مع أصحاب المصلحة، مما يفتح آفاقاً للتواصل البناء والتعاون في حل المشكلات.

> اعتمدت المجموعة إطاراً شاملاً للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لضمان ترسيخ مبادئ الاستدامة في عملياتها وثقافتها المؤسسية.

نهجنا في الإدارة

اعتمدت المجموعة إطاراً شاملاً للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لضمان ترسيخ مبادئ الاستدامة في عملياتها وثقافتها المؤسسية. ويتولى الإشراف على ذلك عدد من اللجان الرئيسية، بما في ذلك مجلس الإدارة ولجنة المجلس للمخاطر ولجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، مما يضمن توافق تلك المبادئ مع الأهداف الاستراتيجية للمجموعة. علاوة على ذلك، يرتبط أداء الإدارة العليا بتحقيق أهداف الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، مما يعطيها حافزاً لتحقيق تقدم ملموس.

من خلال دمج تدابير مكافحة الفساد وممارسات الأعمال الأخلاقية في هيكل الحوكمة، ترسي المجموعة أساساً قوياً من الثقة والمسؤولية.

إدارة المخاطر

لمواجهة المخاطر المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والتخفيف من آثارها، يعتمد بنك الإمارات دي الوطني نموذج خطوط الدفاع الثلاثة الذي يعزز المرونة والإدارة الفعالة للمخاطر. كما أن تأسيس منتدى التمويل المستدام يضمن الامتثال للمعايير العالمية، مثل مبادئ السندات الخضراء الصادرة عن الرابطة الدولية لأسواق المال، ويحد من مخاطر الغسل الأخضر في العمليات المالية.

أدرجت المجموعة تقييمات المخاطر المرتبطة بالمناخ في الإطار العام لإدارة المخاطر المؤسسية لضمان مراعاة اعتبارات الاستدامة في جميع عمليات اتخاذ القرار. وتشكل هذه الجهود أساساً قوياً لمواجهة التحديات الناشئة في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

التمويل المستدام

بعد نجاح أكبر إصدار سندات خضراء في المنطقة في عام ٢٠٢٣، والذي جمع ٧٥٠ مليون دولار أمريكي لتمويل مشروعات ذات أثر كبير مثل الطاقة المتجددة والمباني الخضراء، عززت المجموعة التزامها بالتمويل المستدام في عام ٢٠٢٤ من خلال وضع أول إطار لسندات تمويل القروض المرتبطة بالاستدامة في العالم، وهو متوافق مع أحدث المعايير العالمية الصادرة عن الرابطة الدولية لأسواق المال ورابطة أسواق القروض. يجمع هذا الإطار الجديد بين مزايا السندات المخصصة لاستخدام العائدات ونهج السندات المرتبطة بالاستدامة، ويدرج في الشروط المالية أهدافاً طموحة للأداء في مجال الاستدامة. وقد نال تقييماً إيجابياً من مؤسسة "آي اس اس للحلول المؤسسية" لتوافقه مع المعايير الدولية والأهداف الطموحة لمؤشرات أدائه الرئيسية، من خلال تعزيز المساءلة وتحفيز المقترضين على تبني ممارسات متطورة في الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، يعكس هذا الإطار التزام المجموعة بالاستثمار المسؤول ودعم هدف دولة الإمارات العربية المتحدة المتمثل في توفير تمويل مستدام بقيمة تريليون درهم بحلول عام ٢٠٣٠.

يشمل إطار التمويل المستدام لبنك الإمارات دي الوطني معايير صارمة لتمويل المشروعات الخضراء والاجتماعية، مما يضمن تحقيق أقصى أثر ممكن وتوافقاً كاملاً مع المعايير العالمية. ويدفع هذا النهج الاستثمارات تحويلية في مختلف القطاعات.

بفضل هذه الإنجازات، تواصل قيادة مسار التحول نحو اقتصاد مستدام ومنخفض الكربون في المنطقة، بما يتماشى مع اتفاق باريس وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ومبادرات الاستدامة الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

شركة الإمارات دي الوطني كابيتال

عززت شركة الإمارات دي الوطني كابيتال مكانتها الريادية في مجال التمويل المستدام خلال عام ٢٠٢٤، حيث سهلت تقديم تمويل مستدامة بقيمة تجاوزت ٣٤.٣ مليار دولار أمريكي في جميع القطاعات. من خلال طرح هياكل مبتكرة من السندات والقروض والصكوك الخضراء والاجتماعية والمرتبطة بالاستدامة، قدم بنك الاستثمار حلولاً مصممة خصيصاً لتلبية الأهداف المالية للعملاء وتلك المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، مما يساهم في تحقيق أهداف الاستدامة بشكل عام في دولة الإمارات العربية المتحدة وهدفنا في تقديم تمويل مستدام بقيمة ٣٠ مليار درهم بحلول عام ٢٠٣٠.

حصدت شركة الإمارات دي الوطني كابيتال العديد من الجوائز، من بينها جائزة أفضل بنك للسندات المستدامة في الشرق الأوسط، وجائزة أفضل شركة لترتيب الصكوك للعام، لتثبت بذلك ريادتها في تعزيز الابتكار في سوق رأس المال. وتشمل الخدمات والحلول التي تقدمها الشركة هيكلة أدوات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، ووضع خطط التحول، وتقديم الاستشارات المرتبطة بالتصنيفات، ومساعدة العملاء على دمج الاستدامة في إطار استراتيجياتهم، فضلاً عن دعم التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون تماشياً مع الالتزامات المناخية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

تعزيز المسؤولية البيئية

نحن ملتزمون بخفض استهلاك المياه وتقليل الانبعاثات بنسبة ٥% سنوياً حتى عام ٢٠٢٧، تأكيداً لدورنا الريادي في الإشراف البيئي. في هذا السياق، نعمل حالياً على تنفيذ خطط لتحويل أسطول مركباته إلى طرازات كهربائية وهجينة. كما حصل بنك الإمارات دي الوطني على ٣٥ شهادة LEED للريادة في مجال الطاقة والتصميم البيئي لفروعه المنتشرة في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والهند، مما يؤكد على التزامه باعتماد بنى تحتية موفرة للطاقة.

علاوة على ذلك، يطبق البنك مبادئ الاقتصاد الدائري في عملياته من خلال إعطاء الأولوية لتقليل النفايات وتحسين استخدام الموارد. من خلال دمج هذه الممارسات، تسهم المجموعة في بناء نموذج تشغيلي أكثر استدامة ومرونة.

دراسة حالة:
جلسات "كلايمت فريسك" للتوعية البيئية

أقامت المجموعة شراكة مع منظمة "كلايمت فريسك" الدولية المرموقة بهدف تعزيز الوعي بقضايا المناخ من خلال ورش عمل تفاعلية تستند إلى تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، حيث تسهم هذه الجلسات في تبسيط العلوم المناخية المعقدة، وتساعد المشاركين على فهم القضايا المناخية بشكل أعمق وتمكينهم من اتخاذ قرارات مدروسة.

في عام ٢٠٢٤، شارك أكثر من ٢٠٠ موظف في تسع جلسات "كلايمت فريسك" على مستوى المجموعة أدارها تسعة مدربين داخليين معتمدين. وتمثل هذه المبادرة خطوة أساسية في تعزيز الوعي المناخي لدى موظفي المجموعة، بما يتماشى مع أهدافها طويلة الأجل في تقليل انبعاثات الكربون ودعم التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون. وسوف تواصل المجموعة التزامها بتوسيع هذه الورشات في المستقبل، وتعزيز دورها في إعداد كوادر قيادية واعية بالقضايا المناخية.

التنوع البيولوجي والممارسات المستدامة

يؤكد انضمامنا إلى الشراكة من أجل المحاسبة المالية للتنوع البيولوجي على التزام المجموعة بالحفاظ على النظم البيئية. وتشمل جهودنا في هذا الصدد زراعة ٦٠ ألف شجرة قرم في محمية جبل علي للحياة البرية، وتعد هذه إحدى مبادراتنا الفاعلة لاستعادة التنوع البيولوجي.

استكمالاً لهذه الجهود، تستعرض مبادرة "الريادة البيئية" قصص نجاح لموظفين في مجال الاستدامة، بما في ذلك مشاريع إعادة التحريج باستخدام أسلوب مياواكي والزراعة العضوية، والتي تسهم مجتمعة في تعزيز التنوع البيولوجي وتقليل الأثر الكربوني. كما تتيح مبادرة "أنصار البيئة" للموظفين طرح أفكار مبتكرة للحد من الانبعاثات، وقد أثمرت عن أكثر من ٤٠ توصية قابلة للتنفيذ لتحسين الأثر البيئي للمجموعة. وتؤكد هذه المبادرات ريادة المجموعة في الحفاظ على التنوع البيولوجي ومكافحة تغير المناخ.

تتعاون المجموعة كذلك مع منظمات بيئية لطرح مبادرات جديدة تستهدف حماية الأنواع المهددة بالانقراض وتشجيع استعادة الموائل الطبيعية، مما يعزز دورها الرائد في مجال حفظ التنوع البيولوجي.

المسؤولية الاجتماعية

إشراك الموظفين وتنمية مهاراتهم

تقدم المجموعة برامج مبتكرة، مثل جلسات "كلايمت فريسك" للتوعية البيئية، التي تزود الموظفين بالمهارات والمعرفة الضرورية لدعم الاستدامة. كما يعمل البنك على تعزيز التنوع بين الجنسين، مستهدفاً تحقيق تمثيل للمرأة بنسبة ٢٥% في مناصب الإدارة العليا بحلول عام ٢٠٢٧. وهناك مبادرات داخلية مثل برنامج "أنصار البيئة" تشجع الموظفين على المشاركة في ممارسات الاستدامة.

ضمن جهودنا لتعزيز صحة الموظفين وعافيتهم، أتاح بنك الإمارات دي الوطني موارد خاصة بالصحة النفسية، واعتمد ترتيبات عمل مرنة، وبرامج للتنمية المهنية تهدف لتحقيق نمو شامل للموظفين.

المبادرات المجتمعية

نحن ملتزمون بإحداث أثر إيجابي حقيقي في مجتمعاتنا من خلال توفير منتجات مالية مصممة خصيصاً لأصحاب الهمم والفئات المهمشة تعزيزاً لمبدأ الشمول وإتاحة الخدمات للجميع. كما تدعم برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات، بما في ذلك أنشطة التطوع والعمل الخيري، بناء علاقات قوية مع المجتمعات المحلية.

علاوة على ذلك، يقدم بنك الإمارات دي الوطني ورش عمل في الثقافة المالية وبرامج إرشاد مصممة خصيصاً لأصحاب الشركات الصغيرة ورواد الأعمال لدعم نموهم المستدام وتعزيز مرونة الاقتصاد المحلي.

االخدمات المصرفية الشاملة

يشكل الاحتفاء بالتنوع وإتاحة الخدمات للجميع جوهر عملنا، حيث تنظم مجموعة بنك الإمارات دي الوطني فعاليات مثل سباق الوحدة للجري الذي يجمع أشخاصاً من فئات متنوعة، فيما تسهم منتجات مثل الودائع الثابتة المستدامة في تمكين العملاء من مواءمة خياراتهم المالية مع قيم الاستدامة.

كذلك نواصل توسيع نطاق خدماتنا المصرفية الشاملة لضمان حصول جميع العملاء، بغض النظر عن قدراتهم أو حالتهم الاقتصادية، على منتجات مالية مبتكرة ومسؤولة تلبي احتياجاتهم المختلفة.

الخاتمة

يؤكد تقرير المجموعة للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لعام ٢٠٢٤ المكانة الرائدة للمجموعة في مجال الأعمال المصرفية المستدامة على مستوى المنطقة، من خلال دمج التمويل المبتكر والحوكمة الرشيدة والمبادرات المجتمعية المؤثرة. يمهد بنك الإمارات دي الوطني الطريق نحو مستقبل منخفض الكربون وأكثر مرونة وشمولاً. كما أن دمج مبادئ الاستدامة في عملياتنا وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية الشاملة يساعد على مواجهة التحديات الراهنة، كما يعزز مسار التغيير لما فيه مصلحة الأجيال القادمة.

يمكن قراءة التقرير الكامل على موقعنا الإلكتروني.

> برامج المجموعة المبتكرة تزود الموظفين بالمهارات والمعرفة اللازمة ليكونوا رواداً في مجال الاستدامة.

الحوكمة المؤسسية

٨٦	لَمْحَةٌ عَنْ الحَوْكَمةِ
٨٨	كلمة سمو رئيس مجلس الإدارة
٩٠	أهم إنجازات الحوكمة المؤسسية في عام ٢٠٢٤
٩٢	لمحة عن أعضاء مجلس الإدارة
٩٨	لمحة عن أعضاء فريق الإدارة العليا
١٠٤	إطار عمل الحوكمة المؤسسية للمجموعة
١٠٦	إطار الصلاحيات
١٠٧	تشكيل مجلس الإدارة
١٠٨	مسؤوليات مجلس الإدارة
١١٠	تعيينات مجلس الإدارة
١١١	البرنامج التعريفي وبرنامج التوعية المستمرة لمجلس الإدارة
١١٢	عملية تقييم مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني
١١٤	إدارة تضارب المصالح ومعاملات الأطراف ذات العلاقة
١١٥	المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة
١١٦	ملكية أعضاء مجلس الإدارة في الأسهم والأوراق المالية
١١٧	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
١١٨	دور مجلس الإدارة القيادي
١١٩	بنود جدول أعمال المجلس الرئيسية خلال عام ٢٠٢٤
١٢٠	تقارير لجان مجلس الإدارة
١٢٢	المدقق الخارجي
١٣٤	التنوع في الإدارة العليا
١٣٥	تعويضات الإدارة العليا
١٣٨	لجان الإدارة
١٣٩	إدارة المخاطر والضوابط الداخلية
١٤١	الإخلالات وأسبابها وتجنبها
١٤٢	الخدمات المصرفية الإسلامية
١٤٤	إشراف المجموعة على الشركات التابعة الدولية والمحلية
١٤٥	التوطين
١٤٦	اجتماعات الجمعية العمومية
١٤٧	بيان المساهمات النقدية والعينية المقدمة للمجتمع المحلي والبيئة
١٤٨	علاقات المستثمرين وأداء الشركة
١٥٠	التعاريف

لمحة عن الحوكمة

على مدى عام ٢٠٢٤، واصلت المجموعة رحلتها لتعزيز الحوكمة المؤسسية، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية والمتطلبات التشريعية المحلية.

ومن خلال تعزيز ثقافة قائمة على المسؤولية والمسائلة والشفافية والإنصاف، تواصل المجموعة حماية مصالح أعمالها وتمكين التنفيذ الفعال لاستراتيجيتها التجارية.

ويُرسخ هذا النهج، الذي يدعمه إطار شامل لإدارة المخاطر، قدرة المجموعة على خلق قيمة دائمة لمساهميها ولأصحاب المصلحة.

فترة عضوية أعضاء مجلس الإدارة
(عدد أعضاء مجلس الإدارة)

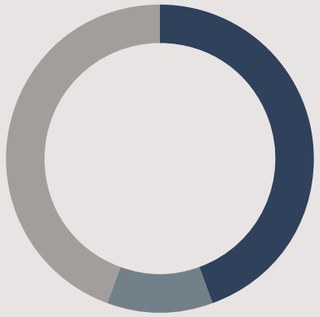

- ٥٠- سنوات ٤
- ٦-١٢ سنوات ١
- ١٢+ سنوات ٤

التوطين
(نسبة مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة)

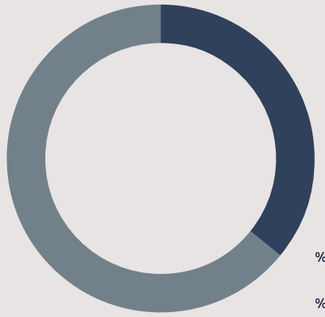

- مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة ٣٦%
- الأخرى الجنسيات ٦٤%

التنوع بين الجنسين لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة

- العنصر الرجالي ٢٦%
- العنصر النسائي ٧٤%

التنوع بين الجنسين على مستوى مجلس الإدارة

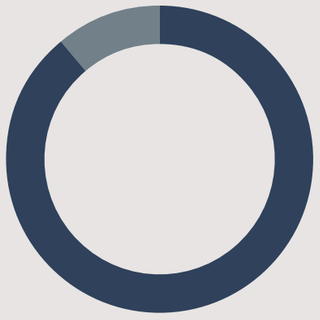

- العنصر الرجالي ٨٩%
- العنصر النسائي ١١%

تنوع الجنسين بين الموظفين

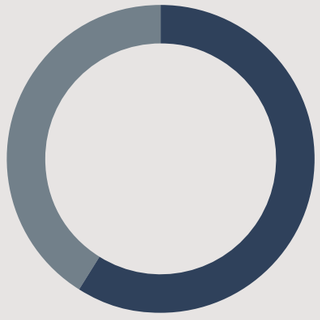

- العنصر الرجالي ٥٩%
- العنصر النسائي ٤١%

الامتثال التنظيمي

تمتثل جميع كيانات المجموعة لمبادئ الحوكمة المنصوص عليها في إطار الحوكمة الخاص ببنك الإمارات دبي الوطني والمتطلبات التنظيمية المحلية ذات الصلة، بما في ذلك تلك الصادرة عن الجهات التنظيمية التالية:

- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
- هيئة الأوراق المالية والسلع
- سوق دبي المالي

أمين سر مجلس إدارة المجموعة:
د. أحمد الخلفاوي

حضور اجتماع مجلس الإدارة

%٩٨

أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين

%١٠٠

استقلالية مجلس الإدارة

%٤٤

عدد اجتماعات مجلس الإدارة ولجان المجلس

١٠٧

كلمة سمو رئيس مجلس الإدارة

على مدار عام ٢٠٢٤، مَكَّنَ إطار الحوكمة المؤسسية للمجموعة مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني والإدارة العليا من تنفيذ مهامهما بفعالية، وضمان إدارة المخاطر بحكمة وفقًا لإطار عمل راسخ خاص بإدارة المخاطر، بالتزامن مع تنفيذ استراتيجية أعمال المجموعة بمنهجية ريادية ومبتكرة.

ولضمان تنفيذ مهامه بفعالية عالية، واصل مجلس الإدارة متابعته الدقيقة للتحديثات التنظيمية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. كما حرص مجلس الإدارة على تنفيذ الإجراءات الضرورية على مستوى المجموعة، لضمان الامتثال التام لهذه المتطلبات. وقد واصل بنك الإمارات دبي مراجعة سياساته بشكل منتظم، وخاصة في مجالات الحوكمة المؤسسية، وإدارة المخاطر، والضوابط الداخلية، والامتثال، والتدقيق الداخلي، وإعداد التقارير المالية، والتدقيق الخارجي، والاستعانة بمصادر خارجية لضمان استمراره في تلبية جميع المتطلبات التنظيمية ذات الصلة.

وخلال عام ٢٠٢٤، أحرز بنك الإمارات دبي تقدمًا كبيرًا في تعزيز الحوكمة على مستوى جميع المجالات الرئيسية التي شملت إدارة المخاطر، والامتثال، والاستدامة، والموظفين، والثقافة، وحماية المستهلك، والحوكمة العامة. أنشأت المجموعة إطارًا شاملاً للإشراف على مجلس الإدارة لضمان التطبيق الموحد لأعلى معايير الحوكمة المؤسسية في جميع الكيانات التابعة المملوكة بالكامل للمجموعة، بالإضافة إلى تعزيز أطُر العمل الخاصة بإدارة المخاطر والحوكمة المثلى وتدعيم قدرات مكافحة الاحتيال. وساهمت إجراءات الحوكمة المحدثة في تعميق التوافق مع المعايير التنظيمية المتطورة وأفضل ممارسات القطاع. بينما شهدت جهود الامتثال المزيد من التحسين في مجال مكافحة غسل الأموال وإجراءات "اعرف عميلك" والوقاية من الجرائم المالية من خلال النماذج المدارة بالذكاء الاصطناعي والبرامج التدريبية المتطورة.

كما واصلت المجموعة إعطاء الأولوية للعُنصر البشري والثقافي، مع التركيز على التوطين والتنوع ورفاهية الموظفين من خلال مبادرات مستهدفة بعناية مثل مبادرة "سياسة الصحة الذهنية"، ومبادرة برنامج "حرية التحدث" ومبادرة "مستقبل العمل". ظلت حماية المستهلك أولوية رئيسية، إلى جانب التدريب المتجدد، وتقوية أطُر العمل الخاصة بالسلوك، والمشاركة الاستباقية من جانب القيادات لضمان الامتثال التنظيمي وتنمية الثقة.
تم تعزيز تدابير خصوصية البيانات من خلال التقييمات الدقيقة وأطُر العمل القوية وحملات التوعية.
وشملت التطورات في حوكمة الأمن السيبراني أتمتة مراقبة المخاطر، وتحسين حماية البنية التحتية السحابية، والتكامل الاستباقي للأدوات القائمة على الذكاء الاصطناعي.

وتماشيًا مع التزاماتها تجاه الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والاستدامة، شكلت المجموعة منتدى التمويل المستدام، ودمجت مؤشرات الأداء الرئيسية للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في آلية تقييم وقياس الأداء للإدارة التنفيذية لدعم حوكمة الاستدامة والمسائلة.
تم خلال العام الإقرار بالتزام البنك بمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات من الطراز العالمي، حيث صنفت شركة (ساستينالیتكس) بنك الإمارات دبي الوطني كأفضل بنك في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بين بنوك دول مجلس التعاون الخليجي، والخامس عالميًا بين ٣١١ بنكًا متنوعًا.

وحصل بنك الإمارات دبي الوطني أيضًا على أعلى عدد من شهادات (ليد) البلاتينية والذهبية لفروعه في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والهند، مما يوضح تركيزه على ممارسات البناء المستدام.

ويواصل مجلس الإدارة التزامه بالتحسين المستمر من خلال التدريبات المنتظمة والتقييمات السنوية لضمان الفعالية والامتثال بأفضل الممارسات.
وقد أكد أول تقييم خارجي مستقل أن مجلس الإدارة ولجانه ومديريه يزاولون مهامهم وفق أعلى قيم العناية الواجبة والمهارة والاجتهاد.

وقد ركزت العملية على الحوكمة الفعالة وقوة الهيكل التنظيمي، الأمر الذي أكد التزام مجلس الإدارة بالتميز.
ويظل بنك الإمارات دبي الوطني ملتزمًا بالتواصل المستمر مع أصحاب المصلحة الرئيسية، من المساهمين والمؤسسين والموظفين والجهات التنظيمية، لدفع عجلة النمو وضمان الاستقرار على مستوى المجموعة. ومن خلال الاستفادة من الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، يقدم البنك رؤى سريعة حول سلوك العملاء، ويقوي إدارة المخاطر، ويوسع نطاق إسهاماته من خلال المنصات والشراكات الرقمية المبتكرة. وباعتبارها مؤسسة مالية رائدة، تلتزم مجموعة الإمارات دبي الوطني بتبني ممارسات مثالية في مجال الامتثال وإدارة المخاطر، وتعمل بشكل وثيق مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لدعم التغييرات الهيكلية التي تعزز الاستقرار وتعود بالنفع على جميع أصحاب المصلحة.
وانطلاقًا من عامنا الاستثنائي الحافل بالتقدم وتميز الأداء، سيركز بنك الإمارات دبي الوطني على تعزيز ممارسات الحوكمة الخاصة به بشكل أكبر في عام ٢٠٢٥.

ويضمن ذلك أن إجراءات الترشيح والانتخاب التي من المقرر أن تتم أثناء اجتماع الجمعية العمومية ستتم بالتوافق مع سياسة الجدارة والنزاهة لأعضاء مجلس الإدارة، وأنظمة الحوكمة المؤسسية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع، وأنظمة ومعايير الجدارة والنزاهة الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

ويتضمن ذلك أيضًا مراجعة تشكيل مجلس الإدارة ولجانه لتتفق مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات، ولتعزيز الرقابة والتكامل بين الشركات التابعة المحلية والدولية، وضمان التحديث المستمر لسياسات الحوكمة المؤسسية. ستمنح المجموعة الأولوية لتدريب أعضاء مجلس الإدارة والموظفين على الأنظمة المستجدة وأفضل الممارسات، مع دمج عمليات التوكيل والتفويض في عمليات الأعمال الأساسية لترسيخ مبادئ الكفاءة والمسائلة. وأود أن أعرب عن امتناني لزملائي أعضاء مجلس الإدارة، وفريق الإدارة العليا المتميز، وجميع موظفينا لتفانيهم و التزامهم بتحقيق أهداف حوكمة البنك على مدار عام ٢٠٢٤. وفي عامه القادم سيبذل بنك الإمارات دبي الوطني قصارى جهده للاستفادة من الأساس الراسخ الحالي للدفع إلى أبعد مدى بمبدأ خلق القيمة لجميع أصحاب المصلحة.

سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم
رئيس مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني

> ويظل بنك الامارات دبي الوطني ملتزما بالتواصل المستمر مع اصحاب المصلحة الرئيسية، من المساهمين والمؤسسين والموظفين والجهات التنظيمية، لدفع عجلة النمو وضمان الاستقرار على مستوى المجموعة.

أبرز ملامح الحوكمة الرئيسية في عام ٢٠٢٤

الحوكمة المؤسسية

- تم تحديث دور ومهام وصلاحيات لجان مجلس الإدارة، ومن ضمنها لجنة المجلس للائتمان والاستثمار، ولجنة معادلة الأرباح للمجلس، ولجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، لضمان التوافق مع الأنظمة الحالية وأفضل الممارسات.
- تمت مراجعة التحديثات الخاصة بأنظمة الحوكمة المؤسسية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع وأنظمة معايير الجدارة والنزاهة الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- إقامة مبادئ الرقابة على مجلس إدارة المجموعة لضمان تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة المؤسسية بشكل متسق عبر المجموعة.
- إجراء تقييم خارجي مستقل لمجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة، بما يتماشى مع أنظمة الحوكمة المؤسسية المعمول بها.
- إنشاء "سياسة التوكيل الرسمي" لتعزيز الحوكمة فيما يتعلق بتفويض الصلاحية.
- تحسين إجراءات وعمليات مجلس الإدارة والحوكمة المؤسسية.

الاستدامة (الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات)

- إحراز تقدم مهم في تصنيفات عام ٢٠٢٤ التي قدمتها وكالات التصنيف البيئية والاجتماعية والحوكمة الدولية راجع إلى التحسينات والتعزيزات التي تم إجراؤها على مبادرات وإفصاحات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.
- إنشاء منتدى التمويل المستدام لتعزيز الحوكمة وضمان التوافق مع البيئة وسياسة إطار المخاطر الاجتماعية بالإضافة إلى دعم المجموعة في إدارة المخاطر غير المالية وتعزيز الشفافية وترسيخ الامتثال عبر أنشطة التمويل المستدام.
- تعزيز الرقابة على الاستدامة من خلال تحديث اختصاصات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بهدف مراجعة استراتيجية الاستدامة والإفصاحات والسياسات والإجراءات، والإشراف على تحقيق أهداف الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات المحددة، بما في ذلك مستهدفات التمويل المستدام.
- تضمين مؤشرات الأداء الرئيسية للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في آلية تقييم وقياس أداء الإدارة التنفيذية، لتعزيز التزامنا بدفع مبادرات الاستدامة عبر المجموعة ودعم التقدم القابل للقياس نحو تحقيق أهداف الاستدامة.
- تم اعتماد سياسة مخاطر المناخ وسياسة مخاطر السمعة،للتكيف مع المتطلبات التنظيمية المتطورة، وتعزيز القدرة على التكيف وإدارة المخاطر المناخية من خلال الممارسات السليمة لإدارة المخاطر.

إدارة المخاطر

- المراجعة المستمرة لأُطُر عمل وسياسات المخاطر الجديدة والحالية لضمان حماية المجموعة، لمواكبة التطور المستمر في مشهد المخاطر.
- اعتماد نهج حوكمة نموذجي معزز يتماشى مع الأنظمة المعمول بها وأفضل ممارسات القطاع.
- تعزيز القدرة على الوقاية والكشف من خلال الإمكانيات الجديدة لتحليلات للكشف عن الاحتيال وأساليب الوقاية المتطورة من الاحتيال في مجال العمليات، وخاصة عبر قنوات الإنترنت والهواتف المحمولة.

مكافحة غسل الأموال، ومعرفة العميل والامتثال

- مُراجعة سياسات الامتثال للمجموعة والتي تتضمن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والعقوبات، وتضارب المصالح، والاتصالات التنظيمية وميثاق الامتثال.
- تواصلت جهود تعزيز فعالية وكفاءة أنظمة فحص ومراقبة الامتثال للمجموعة.
- تم تطوير نموذج التعلم الآلي للذكاء الاصطناعي بالشراكة مع "مركز التميز للتحليلات المتقدمة" لتقييم المخاطر، ومواجهة غسل الأموال، والتنبيهات الخاصة بمراقبة التعاملات.
- استمر تحسين برامج التدريب الإلزامية للمجموعة فيما يتعلق بالامتثال لأنظمة الجرائم المالية والعقوبات، ومنها برامج التدريب المتخصص للموظفين العاملين في القطاعات عالية المخاطر.
- تمديد غطاء عمليات التأكيد لتغطية المتطلبات التنظيمية الجديدة.

الموظفون والبيئة الثقافية

- إجراء مراجعة مستقلة لنظام التعويضات وفقًا للمتطلبات التنظيمية.
- ضمان استمرار التنوع والشمول كمجالات رئيسية يتم التركيز عليها وأخذها في الاعتبار لكل من الموظفين والعملاء.
- تعزيز الدور الريادي لبنك الإمارات دبي الوطني في مجال التوطين، من خلال إطلاق مبادرات جديدة لجذب واستبقاء المواهب الإماراتية داخل بنك الإمارات دبي الوطني وأيضاً لصالح القطاع المصرفي على نطاق أوسع.
- الاستمرار في دعم التوطين وتمكين الإماراتيين من خلال توفير التدريب والخبرة العملية على المهارات الوظيفية والقيادية الهامة.
- الاستمرار في رصد التطور الشامل لثقافة المجموعة لتعزيز بيئة صحية ومشاركة الموظفين للإسهام في نجاح المنظومة من خلال مبادرات عديدة، تشمل مبادرة سياسة الصحة الذهنية، برنامج "حرية التحدث"، ويوم إحضار الأطفال إلى العمل، وأنشطة اليوم العالمي للمرأة، وورش العمل وجلسات النقاش غير الرسمية، والطرح الدولي لمبادرات مستقبل العمل

حماية المستهلك

- إدراج أنظمة حماية المستهلك المتكاملة في إطار عمل مخاطر السلوك، واعتماد المنتجات والعمليات الجديدة، وتقييمات المخاطر التشغيلية لضمان الامتثال لمعايير حماية المستهلك.
- إجراء تدريب شامل على أنظمة حماية المستهلك لجميع أعضاء اللجنة التنفيذية، مع التركيز على دور القيادة في تعزيز ثقافة التركيز على المستهلك والتوافق مع متطلبات أنظمة حماية المستهلك لتعزيز الامتثال والممارسات الأخلاقية عبر بنك الإمارات دبي الوطني.
- تعزيز خصوصية وحماية البيانات، والتعليم الإلكتروني لمدونة قواعد المعاملة العادلة لجميع الموظفين، وتحقيق معدلات مشاركة وإكمال عالية لتعزيز الالتزام بالامتثال التنظيمي وثقة المستهلك.
- تحديث جميع مواد التدريب التي تحتوي على مستجدات أنظمة حماية المستهلك بنجاح وتم إطلاقها لجميع الموظفين.

خصوصية البيانات

- تم دمج تقييم الخصوصية ضمن عملية تصميم المشاريع والمبادرات الجديدة بهدف الإدارة الاستباقية لمخاطر الخصوصية.
- إجراء أكثر من ٦٠٠ تقييم للخصوصية خلال العام، للتحقق من صحة الضوابط القوية للبيانات للمجموعة
- إقرار أربع سياسات جديدة لتعزيز إطار عمل الخصوصية عبر المجموعة.
- تقوية إطار عمل العناية الواجبة للموردين لضمان امتثال الجهات الخارجية لمتطلبات خصوصية البيانات.
- دعم جهود التوعية بالخصوصية من خلال برامج التدريب والاتصالات المستهدفة، وتعزيز ثقافة الوعي بالخصوصية عبر المجموعة.
- رفع مستوى التدريب الإلزامي على حماية البيانات لجميع الموظفين، وتم إجراء أكثر من ٣٥ جلسة تدريبية عبر البث المباشر من خلال الإنترنت بنجاح شملت مناهج الخصوصية والتي استفاد منها أكثر من ٢,٠٠٠ موظف.

حوكمة الأمن السيبراني

- تقوية الالتزام بحوكمة الأمن السيبراني من خلال التوافق مع المعايير العالمية الرائدة، والإدارة الاستباقية للمخاطر، وإثراء ثقافة الوعي والثبات الأمني.
- تطوير حلول الحوكمة والمخاطر والامتثال عن طريق الأتمتة لتبسيط إجراءات رصد مخاطر الأمن السيبراني ومراقبة الامتثال التنظيمي وإدارة الضوابط.
- تنفيذ ضوابط أمنية هادفة لحماية البنية التحتية السحابية وضمان تكامل الأدوات القائمة على الذكاء الاصطناعي.

حوكمة التكنولوجيا والتحول الرقمي

- تنفيذ منهجيات متطورة لتطبيق التكنولوجيا بالتوازي مع أفضل الممارسات وأحدث عمليات التشغيل القياسية.
- زيادة الأتمتة في عمليات الحوكمة، وتبسيط حوكمة الاستثمارات ذات القيمة الأصغر، وتحسين نموذج التنبؤ بقدرات الموظفين.
- زيادة شفافية التكاليف من خلال تجديد برامج إعادة الشحن لخدمات أمن المعلومات
- تحسين لوحات المعلومات الخاصة بمتطلبات التكنولوجيا، وجودة المحفظة، وقدرات الموظفين، والإنفاق على التكنولوجيا، لإتاحة رؤية أكثر ذكاءً تدعم عملية صنع القرار.
- توسيع نطاق إدارة التمويل السحابي بإضافة المزيد من مزودي الخدمات السحابية العامة.
- استمرار حملة التوعية لتطوير قدرات حوكمة تكنولوجيا المعلومات.

مجلس الإدارة

يتمتع مجلس الإدارة بثروة من الخبرة والمعرفة والالتزام المشترك بالتميز، مما يعزز النجاح المستمر للمجموعة.

سمو الشيخ/ أحمد بن سعيد آل مكتوم
رئيس مجلس الإدارة، عضو غير مستقل، غير تنفيذي

تاريخ التعيين: ٢٥ يونيو ٢٠١١

السيرة الذاتية والخبرة المهنية

يأتي سمو الشيخ/ أحمد في طليعة المساهمين البارزين في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في دبي منذ ما يقرب من أربعة عقود، حيث يتولى صياغة السياسات الاقتصادية والاستثمارية والمالية لدعم الرؤية الشاملة لدولة الإمارات العربية المتحدة

وهو رئيس هيئة دبي للطيران المدني، ورئيس مجلس إدارة مطارات دبي، ورئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة طيران الإمارات ودبي القابضة ومجموعة الإمارات

وإلى جانب مجال الطيران، يشغل سموه العديد من المناصب الحكومية البارزة ويلعب دوراً متزايد الأهمية في قيادة القطاع المالي وقطاع الطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة

سمو الشيخ/ أحمد حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة دنفر بولاية كولورادو بالولايات المتحدة الأمريكية، كما حصل سموه على العديد من الأوسمة الدولية منها زمالة الجمعية الملكية البريطانية للطيران

العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- لا يوجد

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى

- رئيس هيئة الطيران المدني
- رئيس مجلس إدارة مطارات دبي
- رئيس اللجنة المالية العليا
- رئيس المجلس الأعلى للطاقة
- عضو مجلس إدارة مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية
- رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة طيران الإمارات ومجموعة الإمارات
- رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة دبي القابضة

السيد/ هشام عبد الله القاسم
نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، عضو مجلس إدارة غير مستقل، غير تنفيذي

تاريخ التعيين: ٢٥ يونيو ٢٠١١

السيرة الذاتية والخبرة المهنية

يتمتع السيد/ هشام عبد الله القاسم "السيد/ القاسم" بخبرة تزيد عن ٢٠ عاماً في القطاع المصرفي. ويشغل حالياً منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع.)، ورئيس مجلس إدارة مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع. ورئيس مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني مصر، ودينيزبنك تركيا

يشغل السيد/ القاسم منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة "وصل" لإدارة الأصول، وهو المسؤول عن قيادة تحولها إلى شركة عالمية لإدارة الأصول

كما يشغل السيد/ القاسم منصب نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة دبي العقارية.

تشمل مؤهلاته التخصصية والمهنية درجة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال الدولية وتطوير القيادة التنفيذية

العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- رئيس مجلس إدارة مصرف الإمارات الإسلامي
- عضو مجلس إدارة شركة مجموعة الإمارات للاتصالات (اتصالات)

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى

- رئيس مجلس إدارة مؤسسة دبي الرياضية
- نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة دبي العقارية
- نائب رئيس مجلس إدارة مركز دبي للتوحد
- عضو مجلس إدارة شركة مركز دبي المالي العالمي للاستثمارات ذ.م.م.
- عضو مجلس إدارة سلطة مركز دبي المالي العالمي
- عضو مجلس إدارة اتصالات المغرب

معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني
عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين: ٢٥ يونيو ٢٠١١

السيرة الذاتية والخبرة المهنية

معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني "معالي/ الحسيني" هو وزير دولة للشؤون المالية، ويتولى معاليه إدارة التوجه الاستراتيجي والسياسات المالية للحفاظ على مصالح دولة الإمارات العربية المتحدة على المستويين المحلي والدولي

يتمتع بأكثر من ٢٥ عاماً من الخبرة المهنية في القطاعات المصرفية والمالية والتأمين والعقارات والاتصالات وتجارة التجزئة والاستثمار

كما يشغل معاليه مناصب قيادية تدعم الحكومة الاتحادية والمحلية في تنويع الثروة السيادية وإدارة محافظ استثمارية كبيرة، على المستويين الإقليمي والدولي، كما تولى معاليه مهام القيادة والإشراف على عدد من عمليات الدمج والاستحواذ وغيرها من معاملات التمويل للقطاعين العام والخاص

وحصل معاليه على درجة الماجستير في إدارة الأعمال الدولية من جامعة ويبستر في جنيف، سويسرا

العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- عضو مجلس الإدارة، مصرف الإمارات الإسلامي

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى

- رئيس مجلس إدارة شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية
- رئيس مجلس الإدارة بالإنابة، مؤسسة الإمارات العقارية
- نائب رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للاستثمار
- نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للضرائب
- عضو مجلس إدارة مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية
- عضو مجلس إدارة مؤسسة دبي العقارية

السيد/ بطي عبيد بطي الملا
عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين: ١٨ يوليو ٢٠٠٧

السيرة الذاتية والخبرة المهنية

يتمتع السيد/ بطي عبيد بطي الملا ("السيد/ الملا") بأكثر من ٣٤ عاماً من الخبرة المهنية تغطي قطاعات البنوك والتمويل والعقارات والضيافة والاستثمار

وهو رئيس مجلس إدارة مجموعة محمد وعبيد الملا التي تتخذ من دبي مقراً لها، وهي شركة رائدة في السوق في القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية الرئيسية بما في ذلك الضيافة والرعاية الصحية والمستحضرات الصيدلانية والعقارات والسفر والسياحة والاستثمارات

بفضل أدواره كرئيس وعضو مجلس إدارة في العديد من الشركات، فهو يتمتع بخبرة واسعة في تطوير الأعمال والتخطيط الاستراتيجي، والموارد البشرية، والمكافآت، والحوكمة المؤسسية، والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والخدمات المصرفية التجارية والإسلامية

وهو حاصل على دبلوم في إدارة الأعمال من كلية نيوبيري، بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية

العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى
- نائب رئيس مجلس الإدارة، مصرف الإمارات الإسلامي
- عضو مجلس إدارة شركة إعمار العقارية
- عضو مجلس إدارة شركة دبي للمرطبات

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى
- رئيس مجلس إدارة مجموعة محمد وعبيد الملا
- رئيس مجلس إدارة شركة دبي للتأمين

السيد/ علي حميد علي العويس
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين: ٢٧ مارس ٢٠١٣

السيرة الذاتية والخبرة المهنية

السيد/ علي حميد علي العويس "السيد/ العويس" هو رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس إدارة العديد من الشركات، وله دور فعال في إحداث تغييرات كبيرة من خلال مهاراته في تنظيم المشاريع واتصالاته التجارية. وتمتد خبرته إلى قطاعات العقارات والاستثمار وإنتاج وتوزيع الأغذية

ويتميز بفهمه العميق للقطاع المالي والحوكمة المؤسسية والتخطيط الاستراتيجي، والذي ينبع من خبرته القيادية الواسعة كرئيس لمجلس إدارة مجموعة العويس وقدرته على دمج إدارة المخاطر والامتثال التنظيمي ومبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في نمو الأعمال المستدام

والسيد/ العويس حاصل على درجة البكالوريوس في التجارة الإلكترونية من كليات التقنية العليا، دولة الإمارات العربية المتحدة

العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى
- رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة للأغذية
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة دبي للمرطبات
- عضو مجلس إدارة شركة عمان للمرطبات
- عضو مجلس إدارة مصرف الإمارات الإسلامي

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى
- رئيس مجلس إدارة مجموعة العويس
- نائب رئيس مجلس إدارة "المخبز الحديث"

السيد/ سالم محمد عبيد الله
عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين: ٢٠ فبراير ٢٠١٩

السيرة الذاتية والخبرة المهنية

يشغل السيد/ سالم محمد عبيد الله "السيد/ عبيد الله" منصب نائب الرئيس الأول لتطوير العلاقات والشؤون المحلية في الأمريكتين لشركة طيران الإمارات

يتمتع بخبرة مهنية واسعة في إدارة العمليات التجارية في طيران الإمارات وساهم في نجاح إطلاق وجهات مختلفة مثل أمستردام وبراغ ومدريد وجنيف وكوبنهاجن وسانت بطرسبرغ ودبلن وبرشلونة والمكسيك ولشبونة. قبل توليه هذا المنصب، كان السيد/ عبيد الله نائب أول للرئيس للشؤون الجوية والسياسية والدولية

لدى السيد/ عبيد الله سجل حافل من التميز التشغيلي والإشراف المالي والائتماني والتخطيط الاستراتيجي

والسيد/ عبيد الله حاصل على شهادة في إدارة الأعمال من معهد وينتورث للتكنولوجيا في بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية

العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى
- عضو مجلس الإدارة، مصرف الإمارات الإسلامي

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى
- لا يوجد

سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي
عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين: ٢٣ فبراير ٢٠٢٢

السيرة الذاتية والخبرة المهنية

سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي ("سعادة/ الهاشمي") هي نائب وزير شؤون مجلس الوزراء للشؤون الاستراتيجية

وكجزء من مسؤوليات منصبها، تتولى سعادة/ الهاشمي قيادة عملية بلورة رؤية القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة، ووضع استراتيجية طموحة طويلة الأجل لتنفيذ مبادرة "نحن الإمارات ٢٠٣١"، وتقديم المشورة بشأن جميع استراتيجيات الحكومة والبرامج التحويلية قبل الموافقة عليها في مجلس الوزراء. سعادة/ الهاشمي عضو في مجلس مستقبل سياسة التكنولوجيا في المنتدى الاقتصادي العالمي

تولت قيادة عمليات الإعداد وقيادة عمليات مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي

كما تتولى سعادة/الهاشمي قيادة مركز مسرعات الحكومة وبرنامج القضاء على البيروقراطية الحكومية في مكتب رئيس الوزراء، وهي مسؤولة عن الحوكمة وإعادة هيكلة المؤسسات

حصلت سعادة/ الهاشمي على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من كليات التقنية العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي أيضا خريجة كلية لندن للأعمال، وزميلة سياسات في مركز العلوم والسياسات في جامعة كامبريدج

أكملت سعادة/ الهاشمي برنامج مركز محمد بن راشد لإعداد القادة وحصلت على شهادة من المعهد الدولي للتنمية الإدارية لحوكمة مجلس الإدارة

العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى
- عضو مجلس إدارة مصرف الإمارات الإسلامي

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى
- وكيل وزارة شؤون مجلس الوزراء للشؤون الاستراتيجية، عضو وزارة شؤون مجلس الوزراء.
- عضو مجلس إدارة المدرسة الرقمية
- عضو مجلس إدارة مجلس التوازن بين الجنسين في الإمارات العربية المتحدة
- عضو مجلس إدارة مؤسسة دبي للمرأة
- عضو مجلس إدارة مدرسة راشد ولطيفة
- عضو مجلس إدارة جامعة حمدان بن محمد الذكية

السيد/ جاسم محمد
عبد الرحيم العلي
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين: ٢٣ فبراير ٢٠٢٢

السيرة الذاتية والخبرة المهنية

يشغل السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي "السيد/ العلي" منصب العضو المنتدب لشركة العلي للاستثمارات العقارية، حيث يتولى مسؤولية الاستراتيجية الشاملة والتخطيط المؤسسي، بما في ذلك تخطيط السياسات والميزانية والتقارير السنوية وتخصيص الموارد وإدارة الجودة.

يتمتع بخبرة مهنية واسعة، لا سيما في إدارة ومراقبة عمليات الشركة والتوجيه الاستراتيجي عبر أقسام الشركة، ومنها أقسام العقارات والضيافة والصيانة.

السيد/ العلي حاصل على شهادة في إدارة الأعمال في الإدارة العامة من الجامعة الأمريكية في الشارقة.

العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- لا يوجد

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى

- العضو المنتدب لشركة العلي للاستثمارات العقارية
- عضو مجلس إدارة مصنع جبل علي للأسمنت
- عضو مجلس شركة الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول

سعادة/ خالد جمعة الماجد
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين: ٢٣ فبراير ٢٠٢٢

السيرة الذاتية والخبرة المهنية

يشغل سعادة/ خالد جمعة الماجد "سعادة/الماجد" منصب نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات جمعة الماجد، وهي واحدة من أكثر التكتلات العائلية شهرة في دولة الإمارات العربية المتحدة ذات الحضور المحلي والإقليمي والعالمي. يتميز دوره بالشمول وقد تطور ذلك الدور على مدار السنين من المشاركة العملية المباشرة إلى المشاركة الاستراتيجية والتوجيهية.

شغل سعادة/ الماجد منصب نائب رئيس مجلس إدارة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٩، وكان عضواً في مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٧. تميزت الأدوار التي شغلها خلال مسيرته المهنية بأهميتها الإستراتيجية حيث شملت قيادة مجالس الإدارة مع الحفاظ على الاستقرار والحكومة الرشيدة.

.وسعادة/ الماجد حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة أريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٩. ثم شارك بعد ذلك في العديد من الدورات التدريبية القصيرة، وخاصة في مجالات المحاسبة والمبيعات.

العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- لا يوجد

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى

- عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة دبي

الدكتور أحمد الخلفاوي
أمين سر مجلس إدارة المجموعة

تاريخ التعيين: ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٢

السيرة الذاتية والخبرة المهنية

تم تعيين الدكتور/ أحمد محمد سعيد محمد الخلفاوي "د. الخلفاوي" بمنصب أمين سر مجلس إدارة مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني في أكتوبر ٢٠٢٢.

د. الخلفاوي هو من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، ولديه أكثر من ١٧ عاماً من الخبرة في المناصب القانونية والقيادية والإدارية إضافة إلى الحوكمة المؤسسية.

بصفته أمين سر مجلس إدارة المجموعة، يتولى د. الخلفاوي، من بين أمور أخرى، المسؤولية عن ضمان امتثال بنك الإمارات دبي الوطني لجميع القوانين والأنظمة ذات الصلة واتباع عمليات حوكمة فعالة.

شغل د./ الخلفاوي سابقاً مناصب قانونية عليا في كيانات حكومية وشبه حكومية، بما في ذلك موانئ دبي العالمية، والمنطقة الحرة لجبل علي، وسلطة جبل علي، وبنك دبي الإسلامي، وبنك إتش إس بي سي.

د. الخلفاوي حاصل على درجة الماجستير في القانون الخاص ودرجة الدكتوراه في الشريعة والقانون القضائي من جامعة العلوم الإسلامية في ماليزيا.

الإدارة العليا

السيد/ شاين نيلسون
الرئيس التنفيذي للمجموعة
سنة الانضمام: ٢٠١٣

المسؤوليات الرئيسية

يتولى السيد/ نيلسون القيادة التنفيذية عبر المجموعة.

يتولى مسؤولية تطوير وتنفيذ استراتيجية المجموعة وأهدافها، بالإضافة إلى تطبيق الثقافة المؤسسية والإشراف عليها.

وهو المسؤول أيضاً عن إطلاع مجلس الإدارة بشأن حالة التقدم الاستراتيجي وترجمة القرارات التي يتخذها مجلس الإدارة ولجانه إلى إجراءات، عبر المجموعة.

المهارات والخبرة المهنية

السيد/ نيلسون مصرفي متمرس يتمتع بخبرة واسعة في مختلف وحدات الأعمال والمناطق الجغرافية.

خلال فترة ولايته التي استمرت ١١ عاماً، ارتفعت القيمة السوقية لبنك الإمارات دي الوطني من ١٦ مليار درهم إلى حوالي ١٣٥ مليار درهم، كما نمت الأصول من ٣٠٨ مليار درهم إلى ٩٩٧ مليار درهم، بما في ذلك التنفيذ الناجح لعملية الاستحواذ على دينيزبنك في تركيا.

الخبرة المهنية

قبل انضمامه إلى بنك الإمارات دبي الوطني، شغل منصب الرئيس التنفيذي لبنك ستاندرد تشارترد الخاص في سنغافورة، ورئيس المجلس الاستشاري لبنك ستاندرد تشارترد صادق، وعضو مجلس إدارة بنك ستاندرد تشارترد (الصين) المحدود.

وشملت المناصب البارزة الأخرى التي شغلها سابقًا، منصب الرئيس التنفيذي الإقليمي لبنك ستاندرد تشارترد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورئيس مجلس إدارة شركة ستاندرد تشارترد (باكستان) المحدودة، ورئيس المجلس الاستشاري المصرفي لمجلس إدارة مركز دبي المالي العالمي، والرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك ستاندرد تشارترد، ماليزيا بيرهاد.

يشغل السيد/ نيلسون عضوية مجلس إدارة الإمارات الإسلامي، وشركة الإمارات دبي الوطني كابيتال المحدودة، وشركة الإمارات دبي الوطني كابيتال ش.م.خ.، وشركة الإمارات دبي الوطني للخدمات العالمية (المعروفة سابقاً باسم "تنفيذ")، دينيزبنك إيه. إس. (تركيا)، وشركة مارش الإمارات لوساطة التأمين، وعضو المجلس الاستشاري لجامعة ولونغونغ في دبي، و مجلس التعاون الفرنسي الدولي الإماراتي.

التعليم والمؤهلات

- عضو خريج بالمعهد الأسترالي لمديري الشركات
- زميل مشارك في المعهد الأسترالي للمديرين
- دورة مديري الشركات، المعهد الأسترالي لمديري الشركات

السيد/ باتريك سوليفان
المسؤول الرئيسي للشؤون المالية للمجموعة
سنة الانضمام: ٢٠٢٠

المسؤوليات الرئيسية

يتولى السيد/ سوليفان مسؤولية الإشراف على السلامة المالية للمجموعة، وضمان توفير بيئة قوية للرقابة المالية وتقديم معلومات مالية متعمقة لاتخاذ القرارات الإدارية الرئيسية. وهو يقود فريقًا من المتخصصين في التمويل والمشتريات، ويغطي كافة عمليات إعداد التقارير المالية، والتمويل التجاري، والتخطيط المالي، والميزانية، والتوقعات، وإدارة السيولة ورأس المال، والحسابات الدائنة، والمشتريات. وهو مسؤولٌ أيضًا عن توصيل النتائج المالية واستراتيجيات المجموعة إلى سوق المستثمرين.

المهارات والخبرة المهنية

السيد/ سوليفان هو محاسب قانوني معتمد يتمتع بخبرة تفوق ٣٠ عاماً في مجال الخدمات المصرفية والمالية في المملكة المتحدة وهونج كونج والصين ونيوزيلندا، إضافة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة التي يعمل بها منذ عام ٢٠٢٠.

الخبرة المهنية

انضم السيد/ سوليفان إلى بنك الإمارات دبي الوطني قادماً من ستاندرد تشارترد حيث شغل عدداً من المناصب المالية العليا، منها المراقب المالي للمجموعة، والمدير المالي الرئيس في ستاندرد تشارترد الصين، ورئيس الشؤون المالية للخدمات المصرفية للشركات في الصين الكبرى. وعمل قبل ذلك مع برايس ووترهاوس كوبرز في القطاع المصرفي وأسواق رأس المال في بلدان متعددة.

التعليم والمؤهلات

- محاسب قانوني معتمد من تشارترد أكونتانتس أستراليا ونيوزيلندا
- بكالوريوس في الدراسات التجارية، جامعة ماسي، نيوزيلندا

السيد/ أحمد القاسم
رئيس الخدمات المصرفية للأعمال للمجموعة
سنة الانضمام: ٢٠١٣

المسؤوليات الرئيسية

يتولى السيد/ القاسم قيادة وحدة الخدمات المصرفية للأعمال في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني، مع دور موسع يغطي الأسواق العالمية والخزينة والأبحاث منذ عام ٢٠٢٣. وهو يدعم تبني نهج الابتكار الرقمي والذكاء الاصطناعي والتحليلات المتقدمة وتجربة العملاء لتعزيز العروض المصرفية للشركات للمجموعة.

المهارات والخبرة المهنية

يتمتع السيد/ القاسم بخبرة مصرفية وإدارية ولديه أكثر من ١٩ عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية التجارية والاستثمارية. وقد تولى قيادة تطوير المنتجات وتنفيذ التمويل التجاري وتمويل سلاسل التوريد وإدارة النقد والحلول المصرفية الإسلامية، مع دفع مستويات أعلى من الإقراض لقاعدة عملاء الخدمات المصرفية للشركات للمجموعة في تسع دول. تولى قيادة تطوير وتنفيذ حلول حائزة على جوائز في مجالات تمويل الشركات وسلاسل التوريد، وإدارة النقد، والخدمات المصرفية الإسلامية، بالتزامن مع إعلاء مستويات الإقراض لقاعدة عملاء المجموعة في القطاع المصرفي للشركات عبر تسع دول.

الخبرة المهنية

شغل سابقاً منصب الرئيس التنفيذي لشركة الإمارات دبي الوطني كابيتال، ذراع الخدمات المصرفية الاستثمارية لبنك الإمارات دبي الوطني، والمدير العام للخدمات المصرفية للشركات في بنك الإمارات دبي الوطني، حيث أدار التحول الناجح لوحدات الأعمال، وبناء القدرات، وخلق التآزر في فرق متعددة المهام وإدارة المخاطر الرئيسية، وغرس مبادئ إدارة المخاطر مع الحفاظ على ملاءمتها لقاعدتها المستهدفة من العملاء.

التعليم والمؤهلات

- درجة البكالوريوس في الإدارة الهندسية من كليات التقنية العليا، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة فيكتوريا، كندا.
- شهادة برنامج الإدارة المتقدمة من وارتون، جامعة بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية

السيد/ مروان هادي
رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات
سنة الانضمام: ٢٠١٩

المسؤوليات الرئيسية

يشمل نطاق مسؤوليات السيد/ هادي جميع جوانب أعمال بنك الإمارات دبي الوطني في مجالات الخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية للأعمال، والخدمات المصرفية الخاصة، وتمويل الأفراد، وإدارة الأصول، والوساطة، بما في ذلك وضع معايير جديدة للابتكار في المنتجات وتحسين تجربة العملاء في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة وسنغافورة.

المهارات والخبرة المهنية

يمتلك السيد/ هادي خبرة واسعة تزيد عن ١٩ عاماً في القطاع المصرفي، تشمل مجالات الخدمات المصرفية للأفراد، وإدارة الثروات، والخدمات المصرفية التجارية. إن بصمة السيد/ هادي الواضحُ أثرُها في مجال الخدمات المصرفية تبرهن على قدراته القيادية وكفاءته في قيادة التغيير.

الخبرة المهنية

انضم السيد/ هادي إلى بنك الإمارات دبي الوطني كرئيس للخدمات المصرفية للأفراد في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث قاد النجاح غير المسبوق لأعمال التجزئة. قبل انضمامه إلى بنك الإمارات دبي الوطني، شغل السيد/ هادي عدداً من المناصب العليا خلال فترة عمله التي استمرت ١٥ عاماً في بنك إتش إس بي سي، أغلبها في مجالات الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات والخدمات المصرفية التجارية. ومن هذه المناصب منصب رئيس الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات في دولة الإمارات العربية المتحدة، والعضو المنتدب لشركة إتش إس بي سي الشرق الأوسط للتمويل، ورئيس إدارة الأعمال للخدمات المصرفية التجارية.

التعليم والمؤهلات

- ماجستير في إدارة الأعمال الدولية من جامعة ولونغونغ، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

السيد/ آزار علي خواجه
رئيس العمليات الدولية ومستشار الرئيس التنفيذي لمجموعة دينيزبنك
سنة الانضمام: ٢٠١٢

المسؤوليات الرئيسية

يتولى السيد/ خواجة مسؤولية إدارة التواجد الدولي للمجموعة وتنفيذ استراتيجية البنك في أسواقه الدولية. ويشمل هذا الدور الإدارة المباشرة والإشراف على نمو الأعمال والمبادرات، ودعم الكفاءة التشغيلية، والحوكمة والرقابة بالتعاون مع الجهات المعنية في المجموعة، لتحقيق أهداف نمو الأعمال والربحية التي وضعتها المجموعة لأعمالها الدولية.

كما يمثل مصالح المجموعة في شركتها التابعة، دينيزبنك، حيث يشغل عضوية مجلس إدارة دينيزبنك إيه إس في تركيا ودينيزبنك إيه جي في النمسا. وهو أيضًا مشارك بشكل وثيق في تسهيل تحسين التكامل وتحقيق مستويات أعلى من التعاون بين كيانات دينيزبنك والشبكة الأوسع لبنك الإمارات دبي الوطني.

المهارات والخبرة المهنية

يتمتع السيد/ خواجة بأكثر من ٣٠ عاماً من الخبرة المصرفية الدولية في عدد من المناطق الجغرافية تشمل أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا. وقبل توليه منصبه الحالي، كان مسؤولاً عن مجموعة الأسواق العالمية والخزينة في بنك الإمارات دبي الوطني، بصفته نائب الرئيس التنفيذي الأول وأمين خزينة المجموعة.

الخبرة المهنية

قبل انضمامه إلى بنك الإمارات دبي الوطني، عمل السيد خواجة مع بنك باركليز كأمين خزينة إقليمي للأسواق الناشئة وأفريقيا حيث يغطي نطاق عمله ١٥ سوقاً. كما كان عضواً في اللجنة التنفيذية للأسواق الناشئة وترأس لجنة الأصول والمطلوبات في الأسواق الناشئة. وشغل قبل ذلك عددًا من المناصب العليا في مجموعة سيتي جروب وبنك إيه بي إن آمرو في مختلف المناطق الجغرافية في مجال الأسواق المالية.

التعليم والمؤهلات

- برنامج المدراء الدوليين من إنسياد فرنسا
- ماجستير إدارة الأعمال في التمويل من معهد إدارة الأعمال، كراتشي، باكستان
- بكالوريوس تجارة من جامعة كراتشي، باكستان

السيد/ عمار الحاج
أمين الخزينة ورئيس الأسواق العالمية للمجموعة
سنة الانضمام: ٢٠٠٧

المسؤوليات الرئيسية

يتولى السيد/ الحاج مسؤولية قيادة خدمات المبيعات والتداول والأبحاث المخصصة في العملات الأجنبية، والأسعار، والدخل الثابت، والأسهم، والسلع داخل المجموعة.

وتمتد مسؤولياته أيضًا إلى إدارة أصول المجموعة والتزاماتها.

المهارات والخبرة المهنية

السيد/ الحاج مصرفي متمرّس يتمتع بخبرة تزيد عن ١٥ عاماً في الأسواق العالمية والخزينة.

ويتميز بفكره الشامل وقيادته الاستراتيجية في المجالات المالية، كما يتمتع أيضًا بكفاءة مميزة في مجالات المنتجات والهياكل الإسلامية.

الخبرة المهنية

تجدر الإشارة إلى أن السيد/ عمار قد شغل منصب رئيس الخزينة والأسواق العالمية في مصرف الإمارات الإسلامي، حيث كان لقيادته الحكيمة أبلغ الأثر على الاستراتيجيات المالية لبنك الإمارات دبي الوطني .

التعليم والمؤهلات

- شهادة العلوم المالية من كلية لندن للأعما
- ماجستير إدارة الأعمال في العلوم المالية من الجامعة الكندية في دبي

السيد/ مانوج تشاولا
المسؤول الرئيسي للمخاطر للمجموعة
سنة الانضمام: ٢٠١٣

المسؤوليات الرئيسية

يتولى السيد/ تشاولا المسؤولية عن الحوكمة الشاملة لجميع جوانب المخاطر التي تشمل الموظفين والسياسة والمحافظ والعمليات وأنظمة المخاطر. ويشمل دوره إدارة المخاطر المؤسسية على مستوى المجموعة، والمخاطر البيئية والاجتماعية، وضمان مواءمة أنشطة المخاطر ضمن حدود القدرة على تحمل المخاطر عبر جميع خطوط الأعمال والمناطق الجغرافية، وتعظيم قيمة الأصول المتعثرة، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية والسيبرانية، ومخاطر النماذج وتحليلات المخاطر.

المهارات والخبرة المهنية

السيد/ تشاولا هو مصرفي أول يتمتع بخبرة تزيد على ٢٥ عاماً في إدارة المخاطر، بما في ذلك المخاطر المؤسسية والتنظيمية، وتطوير النماذج والتحقق من صحتها، وائتمان الشركات والأفراد، والأسواق العالمية، والخدمات المصرفية الخاصة وإدارة المخاطر التشغيلية.

الخبرة المهنية

كان السيد/ تشاولا مساهما رئيسياً في تنفيذ إطار عمل لإدارة المخاطر على مستوى المجموعة في جميع مسارات المخاطر، وتوفير القيادة الاستراتيجية للمخاطر وإضفاء الطابع المؤسسي على ثقافة المخاطر السليمة التي تضمن مواءمة أنشطة المخاطر مع القدرة على تحمل المخاطر لدى بنك الإمارات دبي الوطني.

يرأس السيد/ تشاولا كلاً من لجنة مخاطر المجموعة، ولجنة الإشراف على النماذج اللتان تمارسان الإشراف على المخاطر والحوكمة على أعلى مستويات الإدارة وتغطيان جميع جوانب إدارة المخاطر النموذجية عبر أقسام البنك.

كما أنه عضوٌ في جميع لجان الإدارة الرئيسية التي تشرف على استراتيجية البنك والرقمنة وأجندة التحول بما في ذلك لجنة الإدارة للائتمان.

التعليم والمؤهلات

- محاسب قانوني متخرج من معهد المحاسبين القانونيين في الهند
- أمانة الشركات من معهد أمناء الشركات في الهند
- بكالوريوس في القانون من جامعة دلهي، الهند
- بكالوريوس العلوم (مع مرتبة الشرف في الفيزياء) من كلية سانت ستيفن، جامعة دلهي، الهند

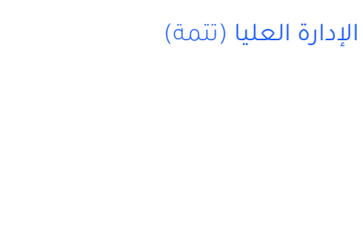

السيدة/ إيمان عبدالرزاق
المسؤول الرئيسي لإدارة العمليات للمجموعة والمسؤول الرئيسي للموارد البشرية للمجموعة
سنة الانضمام: ٢٠٢٠

المسؤوليات الرئيسية

تتولى السيدة/ عبدالرزاق مسؤولية قيادة ثقافة العمل الديناميكية والاستباقية ودفع تطوير المهارات المستقبلية لبناء قوة عاملة مرنة قادرة على تبني المشهد الرقمي دائم التطور.

كما أنها مسؤولة عن قيادة التحول التشغيلي إلى صافي الصفر وجهود التحول على مستوى المؤسسة لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني لتعزيز العمليات الإدارية ورقمنة وتحديث البنية التحتية وتبسيط نموذج التشغيل مع التركيز على تجربة العملاء والتميز التشغيلي والنمو المستدام وكفاءة القوى العاملة.

المهارات والخبرة المهنية

تمتلك السيدة/ عبدالرزاق سنوات عديدة من الخبرة في مجال الموارد البشرية الاستراتيجية، وساهمت بدور فعال في قيادة ممارسة عمل ديناميكية واستباقية وتغيير ثقافي في بنك الإمارات دبي الوطني، بالإضافة إلى قيادة تطوير مهارات المستقبل لإعادة صقل وبناء قوة عاملة مرنة قادرة على مواكبة المشهد الرقمي دائم التطور.

الخبرة المهنية

قبل انضمامها إلى بنك الإمارات دبي الوطني، عملت السيدة/ عبدالرزاق في بنك "إتش إس بي سي" الشرق الأوسط المحدود كرئيس إقليمي للموارد البشرية والاستراتيجية والتخطيط ورئيس الموظفين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا، حيث عملت على عدد من المشاريع الاستراتيجية للمساعدة في دفع نمو الأعمال والإيرادات.

وهي أيضاً عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة الترشيحات والمكافآت في إعمار العقارية، وعضو مجلس إدارة معهد الإمارات للتمويل. وعضو لجنة الموارد البشرية في اتحاد مصارف الإمارات.

التعليم والمؤهلات

- بكالوريوس في إدارة الأعمال من كليات التقنية العليا دبي للطالبات، دولة الإمارات العربية المتحدة

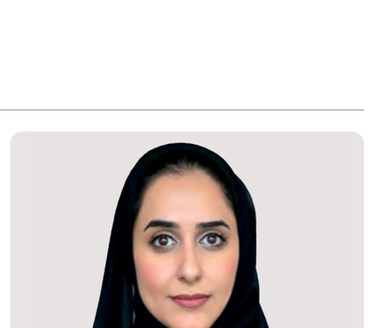

السيد/ فريد الملا
الرئيس التنفيذي - مصرف الإمارات الإسلامي
سنة الانضمام: ١٩٩١

المسؤوليات الرئيسية

تتمثل المهمة الرئيسية للسيد/ الملا في تحقيق رؤية مصرف الإمارات الإسلامي ليكون المصرف الأكثر ابتكاراً المتوافق مع الشريعة الإسلامية لعملائه وأفراده ومجتمعاته. يساهم السيد/ الملا في المبادرات الرئيسية التي جعلت مصرف الإمارات الإسلامي واحداً من أسرع المصارف الإسلامية نمواً في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث ساهم في تأسيس "الإمارات الإسلامي" باعتباره الذراع المصرفية الإسلامية الرائدة لمجموعة الإمارات دبي الوطني.

المهارات والخبرة المهنية

بصفته مصرفياً متمرساً يتمتع بخبرة واسعة، عزز السيد/الملا مكانة الإمارات الإسلامي في السوق من خلال التركيز على الخدمات المصرفية التي تركز على العملاء وتقديم العديد من المنتجات والخدمات الأولى من نوعها في السوق. كما تولى قيادة جهود التحول الرقمي في الإمارات الإسلامي، مما ساهم في تحقيق زيادة كبيرة في المعاملات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المتحرك. وتشكل مساهماته في استراتيجية التوطين طويلة الأمد التي يتبعها الإمارات الإسلامي لتطوير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة لتولي مناصب تنفيذية رئيسية والتخطيط لتعاقب الموظفين، محركاً رئيسياً في تحقيق نجاح الإمارات الإسلامي.

الخبرة المهنية

قبل توليه منصب الرئيس التنفيذي، شغل السيد/ الملا منصب رئيس الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات في الإمارات الإسلامي، حيث كان مسؤولاً عن قطاعات الخدمات المصرفية الشخصية والتجارية والفروع وشبكة أجهزة الصراف الآلي والمنتجات وتجربة العملاء وإدارة الثروات والخدمات المصرفية الرقمية للإمارات الإسلامي.

وقد شغل العديد من المناصب الأخرى في الإمارات الإسلامي، بما في ذلك منصب نائب الرئيس للخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات، ورئيس التمويل العقاري ورئيس التوزيع.

السيد/ هاكان أتيش
الرئيس التنفيذي - دينيزبنك، تركيا.
سنة الانضمام: ١٩٩٧

المسؤوليات الرئيسية

يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة في شركات "دينيزبنك" التابعة: "دينيز ياتيرم مينكول كيميتلر أ.ش."، و "إنترتك أ.ش."، و "نيوهوب تكنولوجي يازيلما بازارلما ودانيشمانليك أ.ش."، و "دينيزبنك موسكو" و"دينيزبنك إيه جي فيينا". وهو أيضًا عضو في مجلسي إدارة كل من "بنك الإمارات دبي الوطني مصر" و "ميت لايف إيميكليك وهايات أ.ش.".

المهارات والخبرة المهنية

لدى السيد/ أتيش خبرة ٤٤ عامًا في قطاع البنوك، حيث قاد استراتيجيات النمو من خلال عمليات الاستحواذ الداخلية والخارجية. تولى بنجاح قيادة الفريق وإدارة العمليات خلال عملية الاستحواذ على دينيزبنك. وأشرف على مبادرات إدارة الأزمات خلال الفترات الحاسمة في تاريخ دينيزبنك. والسيد/ أتيش خبير متمرّس في تحديد القطاعات المتخصصة المربحة والاستثمار فيها. وتشمل البنية التحتية، والطاقة، والزراعة، والقطاع البحري، والسياحة، والرعاية الصحية، والتعليم، والأندية الرياضية، والبلديات، مما يؤدي إلى دفع النمو المربح لدينيزبنك.

الخبرة المهنية

عمل السيد/ أتيش مع مساهمي البنك من أربع دول مختلفة، منها "زورلو القابضة (تركيا)"، و "دينكسيا إس.إيه. (شراكة فرنسية / بلجيكية)"، و "سبيربنك (روسيا)"، و "بنك الإمارات دبي الوطني (دولة الإمارات العربية المتحدة)". وخلال فترة عمله في دينيزبنك، تم تحقيق فائض اكتتاب على الطرح العام للبنك في عام ٢٠٠٤ بما يقارب ٥،٥ مرة. وبالإضافة إلى ذلك، أشرف على نقل شركة دينيز إمكليليك مقابل ٢٥٦ مليون يورو بما يعادل ١٠ أضعاف قيمتها الدفترية مع اتفاقية بيع مدتها ١٥ عامًا في عام ٢٠١١. كما تم الاستحواذ على عمليات الخدمات المصرفية للأفراد في "سيتي تركيا" التي تضم حوالي ١٥٠٠ موظف في عام ٢٠١٣.

التعليم والمؤهلات

- بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الشرق الأوسط التقنية، تركيا

السيد/ نيراج ماكين
رئيس الاستراتيجية والتحليلات ورأس المال الاستثماري للمجموعة
سنة الانضمام: ٢٠٠٨

المسؤوليات الرئيسية

يدعم السيد/ ماكين الرئيس التنفيذي للمجموعة ومجلس الإدارة في تطوير الاستراتيجية على مستوى المجموعة وتطوير وتنفيذ الرؤية والتطلعات الاستراتيجية لبنك الإمارات دبي الوطني وكياناته وأعماله، إلى جانب إدارة عمليات الاستحواذ الاستراتيجية وخطط النمو الدولية. كما يشرف على التحليلات المتقدمة ويدير صندوق المشاريع المؤسسية للبنك.

المهارات والخبرة المهنية

تشمل خبرة السيد/ ماكين مجالات تطوير الاستراتيجيات، وعمليات الدمج والاستحواذ والاستثمارات، والمفاوضات، وتطوير الأعمال، والخدمات المصرفية الدولية، ورأس المال الاستثماري، والخدمات المصرفية الرقمية، والتحليلات، والتحول المؤسسي.

الخبرة المهنية

تولى السيد/ ماكين سابقاً إدارة أعمال العمليات الدولية للمجموعة إضافة إلى مسؤولية إدارة الأعمال الشاملة للشركات التابعة والفروع الدولية لبنك الإمارات دبي الوطني. وقد لعب دوراً محورياً في قيادة التوسع الدولي لبنك الإمارات دبي الوطني، بما في ذلك الاستحواذ الناجح على بنك "بي إن بي باريبا" مصر و "دينيزبنك" في تركيا، بالإضافة إلى تراخيص الفروع في الهند والمملكة العربية السعودية.

وهو عضو في اللجنة التنفيذية للمجموعة ويرأس مركز التحليلات المتقدمة للتميز لبنك الإمارات دبي الوطني، والذي يقود الجهود على مستوى المجموعة للاستفادة من البيانات والتحليلات. كما أنه يرأس صندوق رأس المال الاستثماري للشركات الذي تم إنشاؤه حديثًا لبنك الإمارات دبي الوطني للاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية وشركات التكنولوجيا بوجه عام، لتمكين الابتكار على مستوى البنك.

قبل انضمامه إلى بنك الإمارات دبي الوطني، أمضى السيد/ ماكين ثمانية أعوام مع شركة ماكنزي وشركاه في استشارات الاستراتيجيات، ومع إرنست ويونج في دولة الإمارات العربية المتحدة، قسم خدمات الاستشارات الخاصة بالصفقات وعمليات الدمج والاستحواذ.

التعليم والمؤهلات

- بكالوريوس في الفيزياء والرياضيات من جامعة هيمواتي ناندان باهوجونا جارهوال، الهند
- ماجستير إدارة الأعمال في المالية من معهد الإدارة الدولي في الهند
- برنامج رأس المال الاستثماري وبرنامج الأسهم الخاصة، من كلية كولومبيا للأعمال، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

السيد/ فيكتور ماتافونوف
المسؤول الرئيسي للامتثال للمجموعة
سنة الانضمام: ٢٠١٤

المسؤوليات الرئيسية

يتولى السيد/ ماتافونوف قيادة وحدة الامتثال في المجموعة ومسؤولية إطار الامتثال التنظيمي لضمان امتثال البنك لجميع الأنظمة المعمول بها. يشمل ذلك الأنظمة ذات الصلة في جميع البلدان التي تعمل فيها المجموعة ومتطلبات الدول التي تستخدم العملات العالمية الرئيسية التي يتعامل بها البنك على الصعيد الدولي.

كما يشمل الإرشادات المتعلقة بأفضل الممارسات التي تصدرها منظمات مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية، وفريق العمل المعني بالإجراءات المالية، ومجموعة وولفسبيرغ. بالإضافة إلى الإشراف على الامتثال للالتزامات التنظيمية من قبل جميع الأقسام. يؤدي قسم الامتثال للمجموعة دورًا هامًا في إدارة الامتثال لمكافحة الجرائم المالية بما في ذلك مكافحة غسيل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب، والامتثال للعقوبات.

المهارات والخبرة المهنية

يمتلك السيد/ ماتافونوف أكثر من ٣٧ عاماً من الخبرة المصرفية الدولية عبر أستراليا وأوروبا والأميركتين والشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا مع بنك الإمارات دبي الوطني، وستاندرد تشارترد، وجرينديلز وإيه إن زد. وتشمل تلك المدة ٢٥ عاما في مجال الامتثال المتعلق بالجرائم التنظيمية والمالية، حيث تعامل مع الجهات التنظيمية والهيئات القطاعية والبنوك المراسلة وموردي الأنظمة.

الخبرة المهنية

السيد/ ماتافونوف عضو في لجنة الامتثال في اتحاد مصارف الإمارات، وعضو مؤسس في مجموعة الامتثال الخاصة بالجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وعضو في التحالف العالمي لمواجهة الجرائم المالية.

التعليم والمؤهلات

- درجة البكالوريوس في التجارة من جامعة ديكين في أستراليا

الإدارة العليا (تتمة)

السيد/ سايمون كوبلستون
المستشار العام للمجموعة.

سنة الانضمام: ٢٠٢١

المسؤوليات الرئيسية

يتولى السيد/ كوبلستون المسؤولية العامة عن إدارة المخاطر القانونية، فضلاً عن جودة الخدمات القانونية وتقديم الخدمات على مستوى مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني.

المهارات والخبرة المهنية

يتمتع السيد/ كوبلستون بخبرة تزيد عن ٢٥ عاماً في مجال المحاماة وأكثر من ١٩ عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي المحلي وقطاع الاستثمار الحكومي. كما أن خبرته الواسعة تشمل القطاعات والمناطق الجغرافية عالية التنظيم وخبرة والأسواق الدولية والعابرة للحدود والناشئة.

الخبرة المهنية

عمل السيد/ كوبلستون في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام ٢٠٠٦، حيث بدأ بالعمل في صندوق ثروة سيادي ثم في بنك محلي بارز. تمتد خبرته إلى القطاعات المصرفية وإدارة الأصول، والخدمات المالية، وتمويل الشركات، والمشتريات، وتكنولوجيا المعلومات، والعقارات، والخزينة، وخصوصية البيانات، والتنظيم والحوكمة.

شغل مناصب في مجالس إدارة العديد من الكيانات المحلية والدولية منها مجوهرات داماس ومُضدِر سندات ومدير أصول محلي وبنك إسلامي مرخص.

وكان السيد/ كوبلستون في السابق رئيساً للجنة القانونية في اتحاد مصارف الإمارات العربية المتحدة ولا يزال عضواً فيها. يعد السيد/ كوبلستون مديراً متمرساً في برامج التغيير في تقديم الخدمات القانونية، سواء من خلال برامج الأفراد أو التكنولوجيا، فضلاً عن تطوير ثقافة وبيئات عمل إيجابية وناجحة.

التعليم والمؤهلات

- دبلوم الدراسات العليا في الممارسة القانونية من كلية القانون، المملكة المتحدة
- دبلوم في القانون من كلية القانون، المملكة المتحدة
- محامي مؤهل في المملكة المتحدة

السيد/ عامر كاظم
المسؤول الرئيسي للتدقيق للمجموعة.

سنة الانضمام: ٢٠١٩

المسؤوليات الرئيسية

يتبع السيد/ كاظم مباشرة لإدارة لجنة المجلس للتدقيق. وهو مسؤول عن تقديم ضمانات مستقلة لمجلس الإدارة والإدارة العليا بشأن جودة وفعالية بيئة الرقابة الداخلية لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني، بما في ذلك أنظمتها وعملياتها وإدارة المخاطر والامتثال وإطار الحوكمة المؤسسية.

المهارات والخبرة المهنية

السيد/ كاظم مدير تنفيذي أول يمتلك أكثر من ٢٧ عاماً من الخبرة المهنية، حيث شغل عدة مناصب في مجالات المالية والتدقيق وعمل في عدة قطاعات، بما في ذلك الطيران، والاتصالات، والعقارات.

الخبرة المهنية

قبل انضمامه إلى بنك الإمارات دبي الوطني، شغل السيد/ كاظم منصب المدير المالي في شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة (دو). شغل مناصب عليا في مجال المالية في عدد من المؤسسات الرائدة، منها مجموعة الإمارات، ومراس، ومطارات دبي.

وهو حالياً عضو في مجلس إدارة شركة الاتحاد لائتمان الصادرات. وعضو لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال في مصرف الإمارات للتنمية، وعضو لجنة التدقيق في اتحاد مصارف الإمارات.

التعليم والمؤهلات

- بكالوريوس العلوم في المحاسبة من جامعة دنفر بالولايات المتحدة الأمريكية
- عضو المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين

السيد/ فينود رامابهادران
المسؤول الرئيسي للائتمان للمجموعة.

سنة الانضمام: ٢٠٢٢

المسؤوليات الرئيسية

السيد رامابادران هو رئيس لجنة إدارة الائتمان لبنك الإمارات دبي الوطني، وهو المسؤول عن الاكتتاب الائتماني الشامل.

وتشمل المسؤوليات الإضافية الإدارة الديناميكية لمحفظة الائتمان الخاصة بالبنك، واتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب لضمان قوة المحفظة بحيث يتم الحفاظ على معادلات المخاطر والمكافأة المثلى بما يتماشى مع قدرة البنك المحددة لتحمل المخاطر.

المهارات والخبرة المهنية

يمتلك السيد/ رامابادران خبره تزيد على ٣٥ عاماً تمتد إلى مجالات متنوعة من الخدمات المصرفية مثل إدارة علاقات الشركات والتدقيق، والخزينة، والحوكمة المؤسسية على مستوى المجموعة إضافة إلى جميع مجالات إدارة المخاطر.

الخبرة المهنية

كانت معظم الخبرة المصرفية للسيد/ رامابادران مع بنك ستاندرد تشارترد الذي شغل فيه مناصب قيادية عليا، منها الرئيس الإقليمي للائتمان، والرئيس الإقليمي للمخاطر، والرئيس الإقليمي للعمليات في أفريقيا والشرق الأوسط.

قبل التحاقه بمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني كان عضو مجلس إدارة في بنك ستاندرد تشارترد، باكستان، وشغل أيضاً منصب رئيس مجلس إدارة شركة خدمات الأعمال العالمية، ومجموعة بنك ستاندرد تشارترد، حيث أشرف على فريق مكون من حوالي ٤٠،٠٠٠ موظفاً.

التعليم والمؤهلات

- ماجستير في القانون من كلية كينجز، لندن، المملكة المتحدة
- محاسب قانوني متخرج من معهد المحاسبين القانونيين في الهند
- محلل مالي معتمد من جمعية إدارة الاستثمار والبحوث، الولايات المتحدة الأمريكية
- مدير مخاطر مالية معتمد من الرابطة العالمية لمحترفي إدارة المخاطر، الولايات المتحدة الأمريكية

الأعضاء الرئيسيون الآخرون في الإدارة

السيد ميجيل ريو تينتو
المسؤول الرئيسي للمعلومات والرقمية للمجموعة

سنة الانضمام: ٢٠١٧

المسؤوليات الرئيسية

يتولى السيد/ ريو تينتو قيادة التطورات التكنولوجية والرقمية في بنك الإمارات دبي الوطني، مما يضمن حفاظ البنك على مكانته كمؤسسة رائدة في مجال الابتكار الرقمي ضمن القطاع المصرفي.

المهارات والخبرة المهنية

بفضل خبرته التي تزيد عن ٢٥ عاماً في قيادة التحول الرقمي والابتكار عبر مختلف القطاعات، نجح السيد/ ريو تينتو في قيادة التحول الشامل لتكنولوجيا المعلومات في البنك، وإحداث تغييرٍ جذري في منصات التكنولوجيا والبنية التحتية الخاصة به. وقد حققت رؤيته الاستراتيجية العديد من الأرقام القياسية في القطاع وأرست معيارًا جديدًا للتكنولوجيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا.

الخبرة المهنية

ترأس السيد/ ريو تينتو مكتب شركة ديجيتال ماكنزي في شبه الجزيرة الأيبيرية، حيث قدم المشورة للمؤسسات المالية الكبرى في أوروبا وأمريكا اللاتينية بشأن التحولات الرقمية واسعة النطاق، والتي شملت استراتيجية تكنولوجيا المعلومات، ونماذج التشغيل، والهندسة التكنولوجية، وكفاءة التكلفة، والأمن السيبراني. شغل منصب المدير التنفيذي للعمليات، والمدير التنفيذي للتكنولوجيا، في نوفو بانكو إس إيه، وهو أحد أكبر البنوك في منطقة إيبيريا، كما تولى أيضًا منصب المدير التنفيذي للتكنولوجيا في بنك إسبيريتو سانتو في البرتغال. وتشمل خبرته التنفيذية أيضًا أدوارًا في العديد من مجالس الإدارة، منها مجموعة "ترانكويلاديد للتأمين" في البرتغال، إلى جانب مناصب استشارية مختلفة في المجال الرقمي والتكنولوجيا.

التعليم والمؤهلات

- ماجستير في إدارة الأعمال من "إنسياد"، فرنسا
- ماجستير العلوم في تكنولوجيا المعلومات من المعهد العالي للتكنولوجيا، البرتغال

السيد فيجاي بينز
كبير مسؤولي الاستدامة ورئيس الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

سنة الانضمام: ٢٠٢٢

المسؤوليات الرئيسية

يتولى المسؤولية عن استراتيجية وتنفيذ التمويل المستدام والانتقالي لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني، بالإضافة إلى تنفيذ البرامج البيئية والاجتماعية والحوكمة.

المهارات والخبرة المهنية

عمل السيد/ بينز في مجال الاستدامة لمدة ٢٠ عاماً في كافة الخدمات المصرفية. يمتلك خبرة واسعة في تصميم إطار عمل التمويل المستدام، والعناية الواجبة، وممارسات إدارة مخاطر الاستدامة.

الخبرة المهنية

عمل السيد/ بينز في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والبنك الدولي، ومجموعة لويدز المصرفية، وكذلك العمل في الاستشارات لشركة كيه بي إم جي المملكة المتحدة في التمويل المستدام واستراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

عضو في المنتدى الاقتصادي العالمي لقادة الاستدامة. وعضو في مجلس قيادة الاستدامة في إس آند بي جلوبال. عضو في لجنة التمويل المستدام لاتحاد مصارف الإمارات، ولجنة التمويل المستدام في مركز دبي المالي العالمي ولجنة التمويل المستدام في سوق أبوظبي العالمي.

التعليم والمؤهلات

- خبير بيئي معتمد
- خبير جغرافي معتمد من الجمعية الجغرافية الملكية
- شهادة القيادة في مجال الاستدامة من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة

السيد/ إبراهيم سويدان
رئيس الشؤون المؤسسية للمجموعة.

سنة الانضمام: ١٩٩٩

المسؤوليات الرئيسية

يتولى السيد/ سويدان مجموعة واسعة من المسؤوليات عبر المجموعة والتي تركز في المقام الأول على الاتصالات وحملات العلاقات العامة للمجموعة، وإدارة المكتب الصحفي، وأنشطة رعاية المجتمع، وأحداث المجموعة، والإعلانات المالية. ويتطلب دوره مشاركةً هامة وتنسيقاً حساساً مع صانعي القرار الداخليين الرئيسيين ووسائل الإعلام رفيعة المستوى والجهات الفاعلة الخارجية الأخرى.

المهارات والخبرة المهنية

يمتاز السيد/ سويدان في عمله على المستوى الاستراتيجي، مع الأخذ في الاعتبار تنفيذ الإجراءات التكتيكية. ويتمتع بشبكة واسعة من الاتصالات المحلية في وسائل الإعلام وكذلك كبار صناع القرار في القطاعين الخاص والعام. يتميز بمهارات تعدد اللغات والمعرفة الممتازة بالثقافات المحلية والدولية.

الخبرة المهنية

السيد/ سويدان هو من أحد كبار المتخصصين في الشؤون المؤسسية والاتصالات ولديه خبرة تزيد عن ٢٥ عامًا في مجال الإعلام والإعلان والعلاقات العامة في مجال الخدمات المالية في منطقة الخليج العربي.

التعليم والمؤهلات

- بكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية في بيروت في لبنان
- ماجستير في إدارة الأعمال من كلية برادفورد للإدارة في المملكة المتحدة

إطار عمل الحوكمة المؤسسية للمجموعة

تلتزم المجموعة بالحوكمة المؤسسية الرشيدة التي تشكل أساساً صلباً لتطوره المستقبلي وأدائه المؤسسي، وتعزز الثقة في أنشطته كمتلقٍ لأموال المودعين ورؤوس أموال المساهمين وتمكنه من المساهمة في التطوير الناجح للنظام المالي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

نموذج الحوكمة للمجموعة

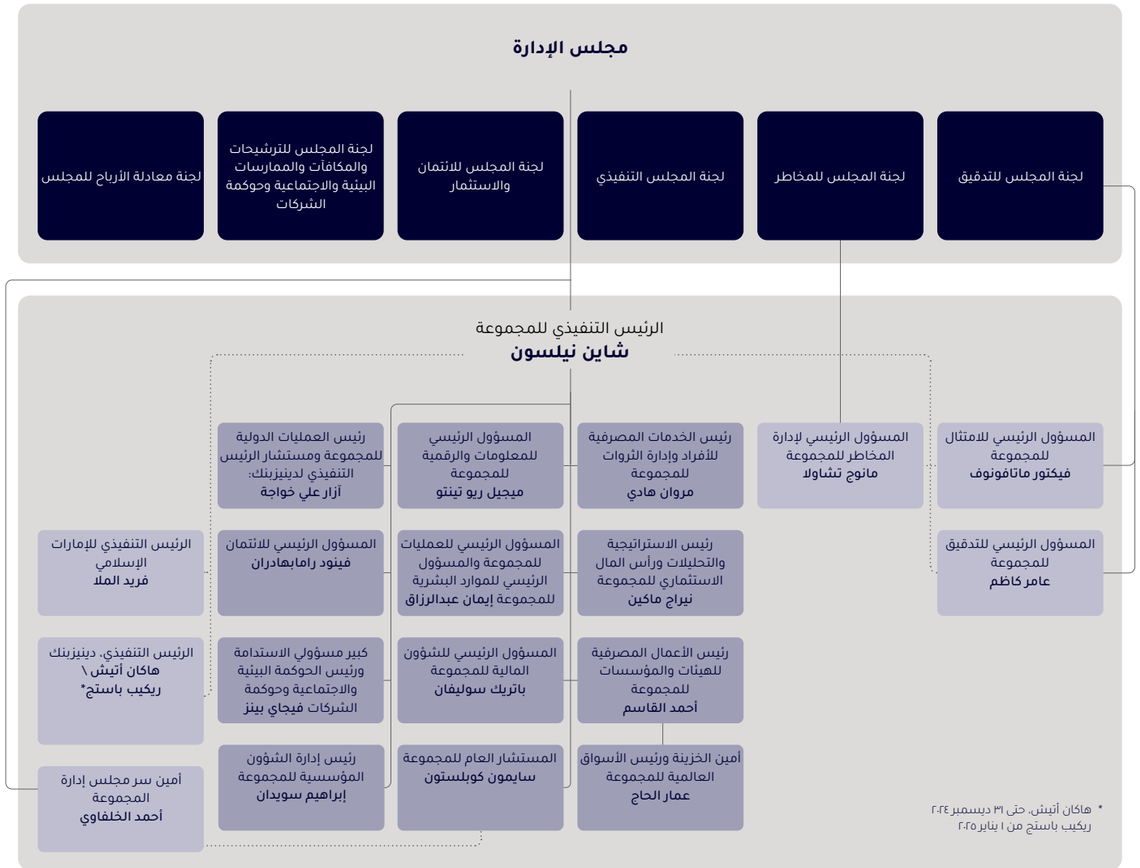

يلتزم بنك الإمارات دبي الوطني بمبادئ الحوكمة المؤسسية

الحوكمة المؤسسية

المسؤولية
التقسيم الواضح وتفويض الصلاحيات

المساءلة
في العلاقات بين مجلس إدارة البنك والإدارة والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين

الشفافية
لتمكين أصحاب المصلحة من تقييم الأداء المالي والوضع المالي للبنك

العدالة
في معاملة جميع أصحاب المصلحة

الأركان الأساسية للحوكمة المؤسسية

ويستند إطار الحوكمة المؤسسية للمجموعة لبنك الإمارات دبي الوطني إلى مبادئ المسؤولية والمساءلة والشفافية والعدالة لدعم اتخاذ القرارات السليمة والحكيمة.

يتكون إطار الحوكمة المؤسسية من دليل الحوكمة المؤسسية الخاص ببنك "الإمارات دبي الوطني"، وميثاق مجلس الإدارة، وسلسلة من سياسات مجلس الإدارة، وجميعها منشورة على الموقع الإلكتروني لبنك الإمارات دبي الوطني.

يحدد دليل الحوكمة المؤسسية المسؤوليات والمساءلات الخاصة بمجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة ووحدات الأعمال المساندة. كما يقدم لمحة عامة عن مجمل منهج الحوكمة في بنك الإمارات دبي الوطني. ويفصل ميثاق مجلس الإدارة بروتوكولات وسياسات مجلس الإدارة ويتم استكماله بسياسات محددة لمجلس الإدارة تتعلق بتضارب المصالح والجدارة والنزاهة والمكافآت وتقييم الأداء.

يحدد دليل الحوكمة المؤسسية أربعة طبقات أو مستويات واسعة من الأدوار:

(١) مجلس الإدارة: يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن ضمان إنشاء إطار عمل للحوكمة مناسبٍ وفعال والحفاظ عليه لإدارة أنشطة المجموعة والتحكم فيها.

(٢) اللجان على مستوى مجلس الإدارة ولجان الإدارة العليا: يفوض مجلس الإدارة الصلاحية للجان ويضع المعايير لمراقبة وحوكمة المجموعة. ولِّجان مسؤوليات وصلاحيات على النحو المحدد في دورها ومهامها وصلاحيتها.

(٣) وحدات الأعمال: تؤدي وحدات الأعمال الفردية أنشطة الأعمال والرقابة، والتي تتوافق مع جميع السياسات والإجراءات والمبادئ التوجيهية والقوانين والأنظمة الخارجية.

(٤) الأفراد: يتم تفويض رؤساء الأعمال ووحدات الأعمال بالصلاحيات المطلوبة لضمان الحوكمة الفعالة والامتثال.

وعلى هذا النحو، يوجه إطار الحوكمة المؤسسية مجلس الإدارة والإدارة العليا في أداء واجباتهم، ويوائم مصالحهم مع مصالح المساهمين والأطراف المعنيين الرئيسيين الآخرين، ويضمن إدارة المخاطر بحكمة. تمتثل جميع كيانات المجموعة لإطار العمل هذا، مع تعديلها بشكل مناسب وفقا لأنظمة المحلية.

أهم المبادرات الرئيسية في عام ٢٠٢٤

توافقاً مع التزام المجموعة بالتحسين المستمر، تم تنفيذ مجموعة من المبادرات الرئيسية خلال عام ٢٠٢٤ لتعزيز الحوكمة المؤسسية، ومنها:

- تحديث اختصاصات لجان مجلس الإدارة لضمان توافقها مع الأنظمة وأفضل الممارسات.
- مراجعة السياسات وأُطُر العمل الداخلية لتتوافق مع تحديثات لائحة الحوكمة المؤسسية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع ولائحة الجدارة والنزاهة الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- إقرار مبادئ الرقابة على مجلس إدارة المجموعة لضمان تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة المؤسسية بشكل متسق عبر المجموعة.
- إجراء تقييم خارجي مستقل لمجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة، بما يتوافق مع لائحة الحوكمة المؤسسية المعمول بها.
- وضع سياسة لسندات التوكيل لتعزيز حوكمة تفويض الصلاحيات.
- المراجعة المستمرة لأطر العمل والسياسات الحالية للمخاطر لضمان استمرار حماية المجموعة في ظل المشهد دائم التغير للمخاطر.
- إجراء مراجعة مستقلة لنظام التعويضات، وفقاً لأنظمة الحوكمة المؤسسية المعمول بها.
- تضمين مؤشرات الأداء الرئيسية للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في آلية تقييم وقياس أداء الإدارة العليا.
- إنشاء منتدى للتمويل المستدام لتعزيز أعمال التمويل المستدام للمجموعة.

إطار الصلاحيات

تصدر جميع الصلاحيات عبر كافة أنحاء بنك الإمارات دبي الوطني في نهاية المطاف عن مجلس الإدارة الذي يضمن وجود نظام فعال للرقابة الداخلية.

مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن المجموعة، بما في ذلك الموافقة والإشراف على تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمجموعة، والامتثال لجميع القوانين والأنظمة المطبقة على المجلس، وإطار الحوكمة والثقافة المؤسسية. ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية عن التوجيه العام والإدارة والإشراف والرقابة على شؤون الأعمال في المجموعة ويتولى قيادة وضع وتنفيذ رؤية ورسالة المجموعة. كما أن المجلس هو المسؤول كذلك عن الإشراف على الإدارة العليا.

.

رئيس مجلس الإدارة

يمنح عقد تأسيس المجموعة رئيس مجلس الإدارة صلاحية التصرف نيابة عن المجموعة. ويتولى رئيس مجلس الإدارة مسؤولية قيادة مجلس الإدارة وتوجيه تركيزه إلى المسائل الاستراتيجية، والإشراف على أعمال بنك الإمارات دبي الوطني، ووضع معايير حوكمة عالية. يؤدي رئيس مجلس الإدارة دوراً محورياً في تعزيز فعالية مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة الأفراد. يفوض رئيس مجلس الإدارة، نيابة عن مجلس الإدارة، صلاحيات ومسؤوليات محددة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة بموجب توكيل رسمي موثق حسب الأصول، والذي بدوره يفوض صلاحيات محددة لأعضاء الإدارة العليا للمجموعة.

.

لجان مجلس الإدارة

في حين أن مجلس الإدارة هو المسؤول في نهاية المطاف عن إدارة شؤون بنك الإمارات دبي الوطني، إلا أنه من أجل زيادة الكفاءة ومساعدته في تنفيذ مسؤولياته فقد تم إنشاء لجان مجلس الإدارة مع تفويض الأهداف والصلاحيات والمسؤوليات والشروط لها بشكل رسمي.

أنشأ المجلس ست (٦) لجان دائمة للمجلس. ولكل لجنة دورها ومهامها وصلاحيتها المعتمدة من مجلس الإدارة، والتي تحدد مسؤوليات اللجنة كيفية رفع تقاريرها إلى المجلس. ويحدد رئيس كل لجنة من لجان مجلس الإدارة وتيرة انعقاد اجتماعات اللجنة، بما يتفق مع دور ومهام وصلاحيات اللجنة ومتطلبات بنك الإمارات دبي الوطني.

ويراجع مجلس الإدارة بانتظام تشكيل لجان المجلس. خلال عام ٢٠٢٤، استمرت لجنة المجلس للتدقيق ولجنة المجلس للمخاطر في تعيين عضو مجلس إدارة مستقل كرئيس لها، وكانت لجنة المجلس للمخاطر تضم أغلبية من الأعضاء المستقلين، كما هو مطلوب بموجب أنظمة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وللمزيد من التفاصيل حول لجان مجلس الإدارة يرجى الرجوع إلى قسم تقارير لجان مجلس الإدارة في الصفحات ١٢٠ إلى ١٣٣.

لجان الإدارة

أنشأ مجلس الإدارة العديد من اللجان الإدارية للمساعدة في الإدارة اليومية لأنشطة المجموعة. ولهذه اللجان اختصاصات معتمدة حسب الأصول، تحدد مسؤوليات اللجنة والأطراف التي ترفع إليها تقاريرها. ويمكن الحصول على مزيد من التفاصيل حول لجان الإدارة الرئيسية في قسم لجنة الإدارة على الصفحات ١٣٨.

الإدارة العليا

أنشأ بنك الإمارات دبي الوطني جداول صلاحيات داخلية لتفويض الصلاحيات لأعضاء الإدارة العليا والموظفين. وخلال عام ٢٠٢٤، اعتمد مجلس الإدارة أيضًا سياسة لسندات التوكيل الرسمي ("سياسة التوكيل الرسمي") لتحديد مبادئ وشروط إدارة التوكيلات الرسمية، ومنها إصدار صلاحيات محددة بوضوح للإدارة العليا لإدارة وحدات الأعمال والدعم الخاصة بهم نيابة عن المجموعة. ويمكن للإدارة العليا تفويض صلاحيات فرعية بالقدر اللازم للموظفين أو الممثلين الخارجيين المعتمدين وذلك لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات.

*يعكس الرسم البياني التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة على مقياس يتراوح من ١ إلى ١٠.

تشكيل مجلس الإدارة

يتوافق تشكيل مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني مع كافة الأنظمة ذات الصلة، ويتم مراجعته بشكل متكرر لمواكبة أي تغييرات جديدة في الأنظمة، ويتضمن المجالات التالية:.

التنوع بين الجنسين في مجالس الإدارة

تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة تعزيز التنوع بين الجنسين من خلال أنظمة حوكمة الشركات، بما في ذلك تلك التي وضعها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع. وتنص الأنظمة الحالية على أن ٣٠% على الأقل من المرشحين الذين يتم النظر في تعيينهم في مجلس إدارة شركة مدرجة يجب أن يكونوا من العنصر النسائي. وقد تم أخذ ذلك بعين الاعتبار في الانتخابات الأخيرة التي جرت في عام ٢٠٢٢، عندما كان هناك ثلاث (٣) مرشحين من الإناث، وهو ما يتجاوز نسبة ترشيح الإناث البالغة ٣٠% التي حددها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

تم تعيين سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي كأول امرأة عضوة في مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني في أوائل عام ٢٠٢٢. ويضم مجلس الإدارة حالياً نسبة تمثيل نسائي قدرها ١١% بما يتوافق مع ميثاق مجلس إدارته والمتطلبات التنظيمية.

وتدعم لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ترشيح السيدات. وسوف تستمر في مراجعة الفرص لتضمين التنوع بين الجنسين كجزء من عملية التعاقب الوظيفي لمجلس الإدارة. كما تلتزم المجموعة بالقيام بدور تقدمي في تعزيز التنوع بين الجنسين في جميع أنحاء المجموعة. ويشكّل العنصر النسائي حالياً ٤١% من القوى العاملة في بنك الإمارات دبي الوطني، مما يظهر حرص البنك والتزامه بدعم التنوع.

مواطنو دولة الإمارات العربية المتحدة

وفقاً لأنظمة دولة الإمارات العربية المتحدة، يجب أن تكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة. وفي الوقت الحالي، فإن جميع أعضاء مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني هم من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك رئيس مجلس الإدارة.

استقلالية مجلس الإدارة

وفقًا لأنظمة دولة الإمارات العربية المتحدة، يجب أن يكون ما لا يقل عن ثلث أعضاء مجلس الإدارة مستقلين. ويتم حاليًا، تقييم أربعة (٤) من أصل تسعة (٩) من أعضاء مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني على أنهم مستقلون، وفقًا للمعايير التي يحددها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أدناه:

- إذا كانت مدة خدمة عضو مجلس الإدارة تتجاوز اثني عشر (١٢) سنة متتالية من تاريخ توليه منصبه / منصبها. وينطبق هذا الحكم بالتساوي على الأشخاص الذين يعينهم مساهم حكومي:
- إذا كان عضو مجلس الإدارة، أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى، موظفًا لدى مجموعة الإمارات دبي الوطني أو الشركات التابعة لها خلال العامين (٢) الماضيين:
- إذا كان عضو مجلس الإدارة موظفاً أو شريكاً في شركة تقوم بأعمال استشارية لصالح بنك الإمارات دبي الوطني أو المجموعة، أو أنه تصرف بهذه الصفة خلال العامين (٢) الماضيين؛ إذا كان لدى عضو مجلس الإدارة أي عقود خدمات شخصية مع بنك الإمارات دبي الوطني أو المجموعة خلال العامين (٢) الماضيين؛ إذا كان عضو مجلس الإدارة منتمياً إلى أي منظمة غير ربحية تتلقى تمويلاً كبيراً من بنك الإمارات دبي الوطني أو المجموعة؛
- إذا كان عضو مجلس الإدارة، أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى، شريكاً أو موظفاً لدى مدققي حسابات بنك الإمارات دبي الوطني خلال العامين (٢) الماضيين:
- إذا كان لعضو مجلس الإدارة أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في عقود ومشاريع بنك الإمارات دبي الوطني أو الشركات التابعة له خلال العامين (٢) الماضيين، وتجاوز مجموع هذه المعاملات الحد الأدنى من ٥% من رأس مال بنك الإمارات دبي الوطني المدفوع أو خمسة ملايين درهم أو ما يعادلها من العملات الأجنبية، ما لم تكن هذه العلاقة جزءاً من طبيعة أعمال بنك الإمارات دبي الوطني ولا تنطوي على شروط تفضيلية؛ و
- إذا كان عضو مجلس الإدارة و/أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى (منفردين أو مجتمعين) يمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر ١٠% أو أكثر من رأس مال بنك الإمارات دبي الوطني أو كان ممثلاً لمساهم يمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر أكثر من ١٠% من رأس مال بنك الإمارات دبي الوطني.

مهارات مجلس الإدارة

يضم مجلس الإدارة (٩) تسعة أعضاء غير تنفيذيين يساهمون بمجموعة واسعة من المهارات والكفاءات والتنوع والخبرات والتجارب المكونة من مجموعة من الخبرات السابقة في مجالات تتضمن الخدمات المصرفية، والتمويل، والتدقيق، والتخطيط الاستراتيجي، تطوير الأعمال، والامتثال التنظيمي، والموارد البشرية، والتعويضات المالية، والحوكمة المؤسسية، والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وإدارة المخاطر، والتكنولوجيا، والخدمات المصرفية الرقمية والخدمات المصرفية الإسلامية، ومن شأن ذلك ضمان أن تكون معرفتهم وفهمهم الجماعي متوافقين مع احتياجات الحوكمة والاستراتيجيات والتشغيل للمجموعة.

المهارات والخبرات*

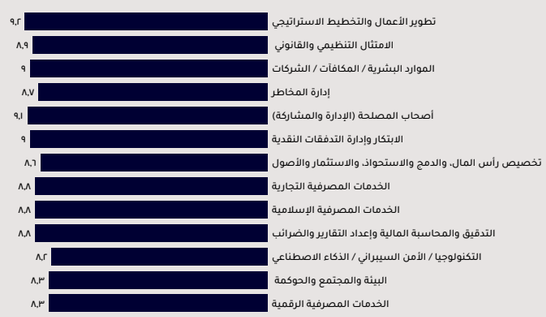

مسؤوليات مجلس الإدارة

تتمثل المهمة الأساسية لمجلس الإدارة في الإشراف على تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للبنك؛ وتحديد الاتجاه العام والإدارة والإشراف والضوابط للشؤون التجارية للمجموعة؛ وقيادة عملية وضع وتنفيذ رؤيتها ورسالتها.

كما يتولى مجلس الإدارة الإشراف على الإدارة العليا مع الالتزام بجميع المتطلبات المتعلقة بالقوانين والأنظمة، وإطار الحوكمة، والثقافة المؤسسية. تشمل المسؤوليات الرئيسية لمجلس الإدارة، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

الاستراتيجية والإدارة

الإشراف الاستراتيجي

صياغة ومتابعة أهداف الأعمال والخطط الاستراتيجية للمجموعة، مع التخفيف من المخاطر المالية والقانونية والمخاطر المتعلقة بالسمعة وغيرها من المخاطر التي تتعرض لها المجموعة، اعتماد الاستثمارات الكبرى والتخارجات والالتزامات الاستراتيجية والمبادرات التشغيلية والميزانية السنوية للمجموعة ومراقبتها.

الإشراف الإداري

إنشاء عملية مناسبة وملائمة لاختيار الإدارة العليا، فضلاً عن مراقبة ومراجعة تخطيط التعاقب الوظيفي التنفيذي، بما في ذلك الرئيس التنفيذي للمجموعة، متابعة تصرفات الإدارة العليا للتأكد من أنها تتوافق مع الأهداف الاستراتيجية والسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وأنها تتوافق مع قيم المجموعة ومدى تحملها للمخاطرة وثقافتها الخاصة بالمخاطر.

مراجعة الأداء

مراجعة نتائج الأعمال ومتابعة الرقابة على الميزانية والإبلاغ عن الخروقات وحالات عدم الامتثال، وضع معايير الأداء المناسبة للإدارة العليا.

.

إدارة الشؤون المالية

كفاية رأس المال

اتخاذ القرارات المتعلقة بهيكل رأس مال المجموعة وسياسة توزيع الأرباح والإشراف على تنفيذ عملية تقييم كفاية رأس مال المجموعة وخطط رأس المال والسيولة والسياسات والالتزامات ذات الصلة.

مسؤوليات الائتمان

تنفيذ السياسات الرئيسية الخاصة بالائتمان والسيولة، واعتماد التزامات الائتمان، وفقاً لمتطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بما في ذلك التسهيلات المقدمة للأطراف ذات الصلة.

الإشراف المالي

وضع السياسات والعمليات والضوابط والإجراءات التجارية والمالية للحفاظ على سلامة السجلات والبيانات المحاسبية والمالية للمجموعة واعتماد البيانات المالية السنوية والمؤقتة.

التقارير الخارجية

مراقبة التقارير المقدمة إلى المساهمين للتأكد من أنها موضوعية وشاملة وواقعية وفي الوقت المناسب، ووضع سياسات الإفصاح لإجراء الإفصاح العام العادل وفي الوقت المناسب عن المعلومات الجوهرية والدقيقة والحقيقية والكاملة والمتوافقة مع المتطلبات التنظيمية.

.

إدارة المخاطر والضوابط

إدارة المخاطر والضوابط

إنشاء والإشراف على تنفيذ إطار فعال لحوكمة المخاطر وبيان القدرة على تحمل المخاطر وعمليات وثقافة إدارة المخاطر عبر المجموعة وتحديد طبيعة ومدى المخاطر التي تقبل المجموعة تحملها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

الضوابط الداخلية والامتثال

إنشاء إطار فعال للرقابة الداخلية عبر المجموعة، مع الأخذ في الاعتبار ملف المخاطر الخاص بالمجموعة، وضمان كفاءة الضوابط الداخلية عبر المجموعة، بما في ذلك إدارة الشؤون المالية والعمليات.

ضمان وجود برامج فعالة للامتثال التنظيمي (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، مكافحة غسل الأموال وإجراءات "إعرف عميلك"، وخصوصية البيانات)، والتعبير بوضوح عن التوقعات فيما يتعلق بمسؤوليات ومساءلة جميع الموظفين بشأن هذه البرامج.

.

الثقافة والتعويضات

الثقافة المؤسسية

تحديد قيم المجموعة وإنشاء وتنفيذ إطار الحوكمة المؤسسية للمجموعة ومدونة قواعد السلوك والسياسات والعمليات الرسمية المكتوبة وفقًا للمتطلبات التنظيمية المعمول بها وأفضل الممارسات، مع مراعاة أصحاب المصلحة والعملاء في بنك الإمارات دبي الوطني والدور المجتمعي للمجموعة.

الأخلاقيات والقيم

التصرف دائماً بنزاهة، وبذل العناية الواجبة والحفاظ على السرية والولاء. تقديم إرشادات واضحة حول غرض المجموعة وتوضيح قيمها ومعاييرها الأخلاقية وضمان تصرف الإدارة والموظفين طبقاً لمقتضيات النزاهة والأخلاق، وأن يؤدوا وظائفهم بمطلق المهارة والعناية والاجتهاد.

إطار العمل الخاص بالتعويضات

الإشراف على تصميم وتشغيل نظام التعويضات ومكافآت المديرين التنفيذيين للمجموعة لضمان التوافق مع المصالح طويلة الأجل للمجموعة وثقافة المخاطر والقدرة على تحمل المخاطر والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة.

الحوكمة المؤسسية

حوكمة المجموعة

ضمان الرقابة الفعالة على كامل أعمال المجموعة، مع احترام المسؤوليات القانونية والحوكمة المستقلة التي تنطبق على الكيانات الفردية والتأكد من أن الإدارة توازن بين الفرص والمخاطر المتعلقة بأعمال المجموعة.

فعالية مجلس الإدارة

تقييم أداء مجلس الإدارة ولجان المجلس وكل عضو من أعضاء المجلس، والتأكد من أن أعضاء مجلس الإدارة لديهم الوقت الكافي لتكريسه لمسائل مجلس الإدارة للقيام بواجباتهم بشكل فعال.

تفويض الصلاحيات

اعتماد سياسات واضحة لتفويض الصلاحيات والتفويضات الفعلية للإدارة العليا، وخاصة فيما يتعلق بالشؤون المالية والإدارية للمجموعة.

إدارة المجلس للثقافة المؤسسية

واصل بنك الإمارات دبي الوطني تبني ثقافة مؤسسية قوية خلال العام، والتي تدعم القيمة المستدامة للمساهمين على المدى الطويل.
حيث واصل كل من مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية للمجموعة ("اللجنة التنفيذية للمجموعة")، خلال عام ٢٠٢٤، تعزيز وترسيخ ثقافة مؤسسية قوية بعدد من الطرق ومنها:

- تنفيذ سياسة "التطبيق من الأعلى"، وذلك من خلال لعب دور قيادي في إنشاء وتعزيز وتضمين ومراقبة ثقافة وقيم المجموعة لضمان إجراء جميع الأعمال بطريقة قانونية وأخلاقية.
- مراقبة ثقافة المجموعة وسمعتها ومعاييرها الأخلاقية وحالات التأثير عليها.
- ضمان المشاركة القوية مع الموظفين والتأكيد على درايتهم بأن الإجراءات التأديبية المناسبة أو غيرها ستنتج عن السلوكيات غير المقبولة والتجاوزات التي لا تلتزم بهدف المجموعة وقيمها.
- تضمين درجات مشاركة الموظفين في بطاقات أداء الإدارة العليا.
- الاستمرار في تطبيق مدونة قواعد السلوك المكتوبة، وسياسة تضارب المصالح، وآلية سياسة الإبلاغ عن المخالفات، وبرامج الثقافة والقيم (تطبيق قيم التعاون والملكية والدافع والريادة)، والدفاع عن حماية المستهلك.
- الاستمرار في متابعة التطوير الشامل لثقافة المجموعة لتعزيز البيئة الصحية ومشاركة الموظفين التي تؤدي إلى النجاح المؤسسي من خلال مبادرات مثل:
  - سياسة الصحة الذهنية لدعم صحة الموظفين وضمان الوصول إلى موارد الصحة العقلية.
  - توسيع مبادرات مستقبل العمل على الصعيد الدولي، مع تنفيذ هيكلة المسارات الوظيفية عبر المواقع العالمية خلال عام ٢٠٢٤.
  - برنامج "حرية التحدث" يوفر قناة سرية للإبلاغ عن سوء السلوك في مكان العمل ويعزز بيئة آمنة وشاملة.
  - يوم "اصطحب أطفالك إلى العمل" ويهدف إلى تعزيز ثقافة صديقة للأسرة من خلال الأنشطة والألعاب وتفاعل القيادة.
  - جلسات الدردشة الثقافية للموظفين للتواصل مع كبار القادة واستكشاف ثقافة المنظومة ومناقشة الأفكار والممارسات الرئيسية.
  - فعاليات اليوم العالمي للمرأة تتضمن حلقة نقاشية مع سعادة/ هدى الهاشمي تسلط الضوء على القيادة وتمكين المرأة.

تعيينات مجلس الإدارة

يدرك بنك الإمارات دبي الوطني أن وجود مجلس إدارة فعال يأتي نتيجة لتعيين أعضاء مجلس إدارة مؤهلين تأهيلاً جيداً وذوي خبرة، وهو أمر بالغ الأهمية لضمان وفاء مجلس الإدارة بمسؤوليته الأساسية المتمثلة في ترسيخ نجاح المجموعة.

تتماشى عملية تعيين أعضاء مجلس الإدارة في المجموعة مع أنظمة ومعايير اللياقة والملاءمة، وأنظمة الحوكمة المؤسسية الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وأنظمة مجلس الإدارة المعتمدة من قبل المجموعة، وسياسة الجدارة والنزاهة، مما يضمن أن أعضاء مجلس الإدارة المعينين:

أ. يمتلكون المعرفة والمهارات والخبرة اللازمة؛
ب. لديهم سجل يتميز بالنزاهة والسمعة الحسنة؛
ج. لديهم الوقت الكافي للقيام بمسؤولياتهم بشكل كامل؛
د. يحققون الملاءمة الجماعية والقيمة المضافة إلى مجلس الإدارة.
هـ. لا يوجد أي تعارض لديهم مع المصالح المالية أو غير المالية؛ و
ف. لديهم سجل من السلامة المالية.

وتؤدي لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات دوراً مهماً في اختيار والتوصية بأعضاء مجلس الإدارة المحتملين لتعيينهم في مجلس الإدارة، مما يضمن أن مجلس الإدارة يضم أعضاء يتمتعون بقدر متوازن من المهارات والتنوع والخبرة، والذين يمتلكون مجتمعين المؤهلات المناسبة المطلوبة لحجم المجموعة وتعقيدها وموجز بيان المخاطر الخاص بها. كما تعمل لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على ضمان أن يضم مجلس الإدارة ثلث أعضاء مستقلين على الأقل وعضوة واحدة من الإناث، بما يتوافق مع أنظمة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع.

يتم إجراء تعيينات مجلس الإدارة بما يتوافق مع متطلبات التصويت التراكمية بموجب قانون الشركات التجارية الإماراتي والنظام الأساسي لبنك الإمارات دبي الوطني. ويتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بموجب قرار عادي يصدره المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية بالمجموعة. ويخضع تعيينهم لموافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

قبل إصدار عدم ممانعته على الترشيحات أو التعيينات أو التجديدات، يجوز لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي إجراء مقابلات إضافية و/أو فحوصات خلفية للتأكد من جدارة ونزاهة المرشحين، بما في ذلك قدرتهم على إدارة الالتزامات الزمنية المطلوبة لدورهم في مجلس إدارة المجموعة، والتأكد من دقة واكتمال المعلومات والمستندات المقدمة من قبل بنك الإمارات دبي الوطني.

في حالة وجود شاغر يجوز للمجلس، بمساعدة لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، تحديد المرشحين ذوي الخبرة والتجربة المناسبة، باستخدام مستشارين خارجيين و/أو وضع إعلانات، حسب مقتضى الحال. سيتم تعيين المرشح الأنسب من قبل مجلس الإدارة في غضون فترة أقصاها ٣٠ يوماً، ولكن يجب أن يترشح للانتخاب من قبل المساهمين في الجمعية العمومية المقبلة لتأكيد تعيين هذا المرشح أو تعيين آخر بدلا منه.

كما هو منصوص عليه في النظام الأساسي لبنك الإمارات دبي الوطني، يشغل جميع أعضاء مجلس الإدارة مناصبهم لمدة ثلاث (٣) سنوات ويحق لهم إعادة التعيين بعد ذلك. يكمل مجلس الإدارة الحالي فترته الممتدة لثلاث سنوات، وسيتم تعيين مجلس إدارة جديد في اجتماع الجمعية العمومية المقبل المقرر عقده في فبراير ٢٠٢٥.

خطط تعاقب أعضاء مجلس الإدارة

يراجع بنك الإمارات دبي الوطني تشكيل مجلس إدارته بانتظام للحفاظ على توافقه مع المتطلبات التنظيمية ولدعم مبادئ استقلالية مجلس الإدارة وتنوعه وفعاليته. وتأخذ مراجعات المجموعة المستمرة النواحي التالية في الاعتبار:

- المهارات المطلوبة من مجلس الإدارة في الإجمال، ومن كل لجنة من لجانه.
- مهارات ومدة عمل كل عضو من أعضاء المجلس.
- التنوع في المجلس.
- استقلالية مجلس الإدارة، و
- المتطلبات التنظيمية الأخرى.

البرنامج التعريفي وبرنامج التوعية المستمرة لمجلس الإدارة

يعد البرنامج التعريفي لمجلس الإدارة وبرامج التوعية المستمرة لمجلس الإدارة أمراً حيوياً لضمان مواكبة أعضاء مجلس الإدارة للمسائل الرئيسية.

البرنامج التعريفي لمجلس الإدارة

يعد البرنامج التعريفي لمجلس الإدارة وبرامج التوعية المستمرة لمجلس الإدارة أمراً حيوياً لضمان مواكبة أعضاء مجلس الإدارة للمسائل الرئيسية.
وذلك لضمان أن أعضاء مجلس الإدارة لديهم المهارات والمعرفة اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتهم الائتمانية بفعالية ولتوفير التحدي البناء والاستفسار عن أعمال مجلس الإدارة.

لذلك، توفر لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، من خلال العمل مع الإدارة العليا، برنامجاً تعريفياً مخصصاً لأعضاء مجلس الإدارة الجدد الذين ينضمون إلى مجلس الإدارة، من أجل ضمان توجيههم بشكل صحيح وتجهيزهم بشكل كافٍ للوفاء بواجباتهم ومسؤولياتهم الائتمانية. ويتضمن البرنامج التعريفي ما يلي:

- معلومات حول حقوق أعضاء مجلس الإدارة وواجباتهم ومسؤولياتهم، والخطط الاستراتيجية للمجموعة، وقضاياها الهامة المالية والمحاسبية وتلك الخاصة بإدارة المخاطر، وبرامج الامتثال، ودليل وإطار الحوكمة المؤسسية، ومدونة قواعد السلوك، وهيكلها الإداري، ونظرة عامة على البيئة التنظيمية السارية على المجموعة، بما في ذلك أنظمة الحوكمة المؤسسية.
- مناقشات مع الرئيس التنفيذي للمجموعة، والإدارة العليا، وأمين سر مجلس إدارة المجموعة، والمدققين الداخليين، والمدققين الخارجيين (حسب مقتضى الحال أو عندما يكون ذلك مناسباً).
- المواد المقروءة المناسبة، والبرامج التعليمية، وورش العمل.
- يخصص مجلس الإدارة ما يكفي من الوقت والميزانية والموارد الأخرى لبرنامجه التعريفي ويراجعه بانتظام لضمان اكتساب أعضاء مجلس الإدارة للمعرفة والمهارات ذات الصلة بواجباتهم ومسؤولياتهم الائتمانية والحفاظ عليها وتعزيزها.

برامج توعية مجلس الإدارة

يقدم بنك الإمارات دبي الوطني برامج توعية مستمرة لمجلس الإدارة خلال العام حول مجموعة متنوعة من الموضوعات ذات الصلة بالأعمال.

ويتم إعداد هذه الموضوعات التوعوية بالتشاور مع مجلس الإدارة. وهي تغطي القضايا الرئيسية التي تعتبر ذات صلة ومناسبة للتحديات والمخاطر الجارية أو الناشئة على الأعمال، إضافة إلى أي متطلبات تنظيمية.

بناء على طلب من لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، ستقدم الإدارة العليا عروضاً إضافية لأعضاء مجلس الإدارة، حول أي أمور قد تساعدهم على اكتساب فهم ومعرفة أعمق بالمجموعة.

يخصص مجلس الإدارة ما يكفي من الوقت والميزانية والموارد الأخرى لبرامج التوعية الخاصة به ويراجعها بانتظام لضمان اكتساب أعضاء مجلس الإدارة للمعرفة والمهارات ذات الصلة بواجباتهم ومسؤولياتهم الائتمانية والحفاظ عليها وتعزيزها.

برامج توعية

خلال عام ٢٠٢٤، تم تقديم برامج توعية مجلس الإدارة التالية، ومنها برامج حول الأنظمة والحوكمة والتقنيات الناشئة، إلى المجلس:

الأصول الرقمية
- أنواع الأصول الرقمية
- دورة تحول رأس المال الرقمي
- المنظور العالمي والإقليمي للقطاع

الحوكمة المؤسسية
- الركائز الأساسية للحوكمة المؤسسية
- أفضل الممارسات والاتجاهات الرائدة في مجال الحوكمة المؤسسية في دولة الإمارات العربية المتحدة
- التطورات الأخيرة في أنظمة الحوكمة المؤسسية في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- التطورات الناشئة في أنظمة الحوكمة المؤسسية في دولة الإمارات العربية المتحدة

مواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- البيئة التنظيمية
- مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا
- التهديدات الناشئة

عملية تقييم مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني

يلتزم مجلس الإدارة بمراقبة أدائه وتحسينه وتنفيذ أفضل الممارسات الدولية من خلال تقييمات مجلس الإدارة السنوية.

أ. التقييم الداخلي

يراجع مجلس الإدارة ويقيم أدائه وأداء كل لجنة من لجانه وكل عضو من أعضائه بشكل سنوي طبقاً لسياسة تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة في بنك الإمارات دبي الوطني. ومن خلال هذه العملية يتفهم مجلس الإدارة كيفية رؤية أعضاء مجلس الإدارة لفعاليتهم، ويبرز مجالات القوة ومجالات التحسين ومن ثم يقدم صورة متكاملة لأداء مجلس الإدارة ولجانه.

.

تتضمن هذه التقييمات السنوية للمجلس ما يلي على سبيل المثال لا الحصر:

- **هيكل وتشكيل مجلس الإدارة:** مراجعة هيكل وحجم وتشكيل المجلس ككل ولجانه.
- **حوكمة مجلس الإدارة:** مراجعة فعالية إجراءات حوكمة مجلس الإدارة. وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسينات وإجراء أي تغييرات ضرورية.
- **أداء أعضاء مجلس الإدارة:** تقييم مدى ملاءمة كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة، مع الأخذ بعين الاعتبار معايير الجدارة والنزاهة وأدائه في مجلس الإدارة.

Emirates NBD Internal Board Evaluation Process

١. نهج المراجعة لتقييم الأداء

٢. تحسين أسئلة تقييم الأداء (حسب الحاجة)

٣. يتم إكمال استبيان من قبل أعضاء مجلس الإدارة

٤. يسلط رئيس لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الضوء على المجالات الرئيسية التي تحتاج إلى تدخل (إن وجدت) لرئيس مجلس الإدارة

٥. يتم تقديم التقرير إلى لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للتوصية بالإجراءات المناسبة

٦. يتم تجميع النتائج مع الحفاظ على سرية الأسماء وتقديمها حسب موضوعاتها

٧. يقوم أمين سر مجلس إدارة المجموعة بمتابعة خطة العمل المتفق عليها

٨. يتم تقديم التوصيات التي أقرها مجلس الإدارة لوضع خطة العمل

ب. التقييم الخارجي

يتم إجراء تقييم مستقل لمجلس الإدارة، وكل لجنة من لجان المجلس، ولأعضاء مجلس الإدارة الفرديين، مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات من خلال مستشار خارجي مستقل، بالتوافق مع أنظمة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

خلال عام ٢٠٢٤، قام بنك الإمارات دبي الوطني بتعيين شركة ناسداك للحلول المؤسسية كخبير خارجي مستقل لإجراء التقييم الخارجي لما يلي:

- مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني؛
- لجان مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني؛ و
- أعضاء مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني.

تضمنت العملية قيام أعضاء مجلس الإدارة بالرد على الاستبيانات من خلال منصة رقمية آمنة، مصحوبة بمقابلات فردية مع أعضاء مجلس الإدارة المختارين لتوفير فهم أكثر عمقًا لأداء مجلس الإدارة.
وقد تم تقديم النتائج إلى لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في شكل تقرير يحتوي على معلومات بدون أسماء وبدون ترتيب للموضوعات بما يتوافق مع أفضل الممارسات في مجال الحوكمة المؤسسية.
وبعد هذه العملية، تم عرض التوصيات على المجلس.

وتضمنت التقييمات الخارجية مراجعة ما يلي:

- أهداف أداء مجلس الإدارة وكيفية أدائه وفقًا لتلك الأهداف؛
- فعالية عملية تطوير الإستراتيجية؛
- مساهمة مجلس الإدارة في إدارة المخاطر بفعالية؛
- مزيج من المهارات والمعرفة التي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة؛
- الهيكل التنظيمي والتفاعل بين مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة والإدارة العليا؛
- كفاءة المجلس في الاستجابة للمشاكل والتحديات؛
- فعالية العلاقة بين مجلس الإدارة ولجانه؛
- فهم مجلس الإدارة لأحدث التطورات التنظيمية والسوقية؛
- دور ومهام وصلاحيات لجان مجلس الإدارة وكيفية أدائها وفقًا لهذا الدور والمهام والصلاحيات؛ و
- استمرار جدارة ونزاهة واستقلال أعضاء مجلس الإدارة.

نتائج عملية التقييم الخارجي لعام ٢٠٢٤

بشكل عام، خلص تقييم مجلس الإدارة الخارجي لعام ٢٠٢٤ إلى أن أعضاء مجلس الإدارة يتصرفون بالعناية الواجبة ومهارة واجتهاد، وأن مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة حققوا أداءً جيدًا في عام ٢٠٢٤ وفق هيكلٍ فعّال.

إدارة تضارب المصالح ومعاملات الأطراف ذات العلاقة

تضارب المصالح

تبنت المجموعة "سياسة تضارب المصالح" لضمان تقديم تفاصيل جميع المعاملات التي قد يكون للمدير فيها مصالح محتملة إلى مجلس الإدارة لمراجعتها والموافقة عليها.

- يجب على كل عضو منتدب، بمجرد تعيينه وعلى أساس ربع سنوي بعد ذلك، الإفصاح للمجموعة عن جميع حالات تضارب المصالح الفعلية أو المحتملة، يتم تسجيل هذه الحالات في سجل المصالح الذي يحتفظ به أمين سر مجلس إدارة المجموعة وتراجعه لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على أساس ربع سنوي.
- وعلى أساس الإفصاحات المكتوبة المقدمة من كل عضو مجلس إدارة، يتوصل مجلس الإدارة إلى قناعة بأن الالتزامات الأخرى لأعضاء مجلس الإدارة لا تتعارض مع واجباتهم، أو في حالة نشوء تعارض، فإن مجلس الإدارة يكون على دراية كافية بذلك، وبأنه توجد سياسات مطبقة لتقليل المخاطر.
- يجب على عضو مجلس الإدارة الذي لديه أي شكل من أشكال التضارب في المصالح فيما تعلق بعقد أو عرض أو ترتيب مقترح مع المجموعة أن يعلن عن طبيعة تلك المصلحة في اجتماع المجلس وأن يسجل طبيعة هذه المصلحة في محضر الاجتماع. ولا يجوز لعضو مجلس الإدارة التصويت على أي قرار متعلق بهذا العقد أو الترتيب.

ولا يجوز لعضو مجلس الإدارة التصويت على أي قرار متعلق بهذا العقد أو الترتيب.

يلتزم جميع الموظفين وأعضاء الإدارة العليا أيضًا بسياسة تضارب المصالح وقواعد السلوك الخاصة بالمجموعة والتي بموجبها:

- يجب على جميع الموظفين، عند الانضمام للمجموعة، الكشف عن أي مناصب خارجية أو عضوية مجالس إدارة و/أو حصص في الأسهم والموافقة على التزامات معينة لضمان عدم تضارب هذه المناصب مع مصالح بنك الإمارات دي الوطني أو عملائه كما هو موضح في أنظمة الحوكمة المؤسسية.
- يُطلب أيضاً من الموظفين الذين يتولون أو يضيفون لاحقًا مناصب خارجية إضافية أو عضويات مجلس إدارة و/أو حصص ملكية، بالإضافة إلى الموظفين الحاليين الذين أعلنوا سابقًا عن مناصب خارجية أو عضويات مجلس إدارة و/أو حصص ملكية تنتقل من مناصبهم الحالية داخل المجموعة إلى منصب جديد داخل المجموعة، تقديم مثل هذه الإفصاحات.
- يقع على عاتق جميع موظفي بنك الإمارات دي الوطني مسؤولية تحديد تضارب المصالح المحتمل، سواء كان متصوراً أو محتملاً أو فعلياً.
- ويتم الاحتفاظ بسجل مركزي لجميع حالات تضارب المصالح التي تم تحديدها، إلى جانب الإجراءات المتخذة للتخفيف من مثل هذه التعارضات. وفي كل عام، يطلب قسم الامتثال في المجموعة إفصاحاً سنوياً من الإدارة العليا، حيث يقوم بمراجعته للتأكد من أن التعيينات الخارجية لكل عضو من أعضاء الإدارة العليا تتوافق مع لائحة الحوكمة المؤسسية وسياسات وإجراءات المجموعة.

عضويات مجالس الإدارة الخارجية

من خلال تطبيق سياسة تضارب المصالح وسياسة الجدارة والنزاهة، يضمن مجلس الإدارة أن أي مناصب إدارية خارجية أو مصالح أخرى يملكها أي عضو في مجلس الإدارة:

- ليست مفرطة في العدد، كما هو مطلوب بموجب الأنظمة ذات الصلة؛
- لا تستغرق فترة زمنية غير معقولة، بما يخل بواجبات مجلس إدارة بنك الإمارات دي الوطني؛ و
- لا تُشكِّل أي تضارب في المصالح.

يلتزم بنك الإمارات دي الوطني بجميع المتطلبات التنظيمية فيما يتعلق بزيادة الارتباطات الخارجية، بما في ذلك:

- يجوز لعضو مجلس الإدارة أن يشغل عضوية مجالس إدارة ما يصل إلى خمس (٥) شركات مساهمة عامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، لتشمل الشركات المساهمة العامة داخل مجموعة بنك الإمارات دي الوطني.

ولا يجوز لأي عضو مجلس إدارة أن يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر في دولة الإمارات العربية المتحدة.

- يجوز لأي عضو مجلس إدارة أن يكون عضواً في مجلس إدارة ما يصل إلى أربعة (٤) بنوك خارج دولة الإمارات العربية المتحدة.
- يجب على عضو مجلس الإدارة الحصول على إذن من مجلس الإدارة قبل قبول الترشيح للعمل في مجلس إدارة آخر ويجب ألا يكون هناك تضارب في المصالح.
- يجب على كل عضو مجلس إدارة أن يؤكد في وقت ترشيحه وسنوياً أن لديه الوقت الكافي المتاح لإدارة الالتزامات الزمنية المطلوبة بموجب وظيفته في المجموعة.

يوضح الجدول التالي تفويضات الشركات المساهمة العامة التي يحملها كل عضو مجلس إدارة وامتثالها لأنظمة:

أعضاء مجلس الإدارة	عدد التعيينات في الشركات المساهمة العامة*	عدد التعيينات في بنوك تقع خارج دولة الإمارات العربية المتحدة**	متوافق مع الأنظمة	يتوفر الوقت الكافي المتاح لبنك الإمارات دي الوطني
سمو الشيخ/ أحمد بن سعيد آل مكتوم	١	لا يوجد	✓	✓
السيد/ هشام عبد الله القاسم	٣	٢	✓	✓
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	٤	لا يوجد	✓	✓
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	٢	لا يوجد	✓	✓
السيد/ علي حميد علي العويس	٥	لا يوجد	✓	✓
السيد/ سالم محمد عبيد الله	٢	لا يوجد	✓	✓
سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي	٢	لا يوجد	✓	✓
السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي	١	لا يوجد	✓	✓
سعادة/ خالد جمعة الماجد	١	لا يوجد	✓	✓

* بما في ذلك بنك الإمارات دي الوطني
** بما فيها الشركات المصرفية التابعة لمجموعة بنك الإمارات دي الوطني

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

وفقا لأنظمة الحوكمة المؤسسية الصادرة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يجب تعريف معاملات الأطراف ذات العلاقة وتحديدها، لمنع أي تضارب محتمل أو فعلي في المصالح قد ينشأ.

وقد قام بنك الإمارات دي الوطني بتطوير إطار العمل والإرشادات الخاصة بمعاملات الأطراف ذات العلاقة، والتي تورد بالتفصيل العمليات المطبقة لتحديد وتقييم ومراقبة والإبلاغ عن تعرض المجموعة للأطراف ذات العلاقة. وتبرم معاملات الأطراف ذات العلاقة على أساس مستقل وتجاري صرف، وبالشروط التجارية العادية، ويستمر رصدها من قبل المجلس أو نيابة عنه. يحتفظ بنك الإمارات دي الوطني بسجل للأطراف ذات الصلة وتفاصيل كل طرف ذي صلة.

يتم تحديد النتائج المالية والأرصدة لعامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٣ في الجدول التالي:

الرقم	توضيح طبيعة العلاقة	نوع المعاملة والأرصدة	القيمة (مليون درهم) ٢٠٢٤	القيمة (مليون درهم) ٢٠٢٣
١	المساهم الأكبر في الشركة الأم	القروض والذمم المدينة	٥٧,٣٣٣	٧٦,٠٢٨
٢	المساهم الأكبر في الشركة الأم	ودائع العملاء والودائع الإسلامية	٨,٠٥٦	٨,٢٩٧
٣	الشركة الأم	القروض والذمم المدينة	٢,٢٦٢	٢,٢٧٨
٤	الشركة الأم	الاستثمارات	٦,٣٧٠	٦,٣٧٧
٥	الشركة الأم	ودائع العملاء والودائع الإسلامية	٢,٢٧٨	٥٥٣
٦	الصناديق التي يديرها بنك الإمارات دي الوطني	الرسوم المستلمة	٢٤	٢٣
٧	الأطراف الأخرى ذات العلاقة	المدفوعات التي تمت	١٧	١٧
٨	أعضاء مجلس الإدارة	رسوم حضور جلسات مجلس الإدارة والرسوم الأخرى	٢٨	١٨
٩	أعضاء مجلس الإدارة والشركات ذات الصلة	القروض والذمم المدينة	١,٩٤٩	١,٦٥٨
١٠	مسؤولي الإدارة الرئيسيّون	تعويضات الإدارة العليا	١١٤	١٠٦

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغت الودائع من والقروض إلى الكيانات المرتبطة بحكومة دبي ٣٠٪ (٢٠٢٣: ٣٠ %) و٤٪ (٢٠٢٣: ٤ %) على التوالي. من إجمالي الودائع والقروض للمجموعة. وهذه الكيانات هي كيانات تجارية تدار بشكل مستقل وجميع التعاملات المالية مع المجموعة مطابقة للشروط التجارية العادية.

ملكية أعضاء مجلس الإدارة في الأسهم والسندات المالية

بيان الملكية والمعاملات (الشراء والبيع) لأعضاء مجلس الإدارة

يوضح الجدول التالي ملكية ومعاملات (الشراء والبيع) للأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة، في السندات المالية لبنك الإمارات دبي الوطني خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

أعضاء مجلس الإدارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المنصب	الأسهم/الأوراق المالية المملوكة اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٤	مجموع الأسهم المشتراة خلال ٢٠٢٤	إجمالي الأسهم المباعة خلال ٢٠٢٤	الأسهم المملوكة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
سمو الشيخ/ أحمد بن سعيد آل مكتوم	رئيس مجلس الإدارة	٦٥٥,٥٩٨	لا يوجد	لا يوجد	٦٥٥,٥٩٨
السيد/ هشام عبد الله القاسم	نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب.	١٣٥,٢٠٠	لا يوجد	لا يوجد	١٣٥,٢٠٠
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	عضو مجلس الإدارة	٧,٣٩٥,٤٣	لا يوجد	لا يوجد	٧,٣٩٥,٤٣
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	عضو مجلس الإدارة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد/ علي حميد علي العويس	عضو مجلس الإدارة	٢٩٦,٤٧٩	لا يوجد	لا يوجد	٢٩٦,٤٧٩
السيد/ سالم محمد عبيد الله.	عضو مجلس الإدارة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي	عضو مجلس الإدارة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي	عضو مجلس الإدارة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
سعادة/ خالد جمعة الماجد	عضو مجلس الإدارة	١,٤٠٤,٧٨١	لا يوجد	لا يوجد	١,٤٠٤,٧٨١

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

تتوافق سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة مع ثقافة بنك الإمارات دبي الوطني وبيئته الرقابية وأهدافه طويلة المدى. تقوم لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بمراجعة شكل ومقدار مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتقديم توصيات سنوية إلى مجلس الإدارة، مع الأخذ في الاعتبار المدة التي يمنحونها للتعامل مع شؤون بنك الإمارات دبي الوطني، بالإضافة إلى نطاق وتعقيد مسؤولياتهم، ومن بينها العمل في لجان المجلس. وقد حصل أعضاء اللجنة على بدل قدره ٢٠,٠٠٠ درهم عن كل اجتماع حضروه أثناء عام ٢٠٢٤. ويقترح مجلس الإدارة مبلغ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على المساهمين.

يوضح الجدول التالي إجمالي الأتعاب الثابتة لمجلس الإدارة المدفوعة لكل عضو من أعضاء مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

أعضاء مجلس الإدارة	المنصب	الأجر المدفوع في عام ٢٠٢٤ (درهم)
سمو الشيخ/ أحمد بن سعيد آل مكتوم	رئيس مجلس الإدارة	٥,٠٠,٠٠٠
السيد/ هشام عبد الله القاسم	نائب رئيس مجلس الإدارة	٥,٠٠,٠٠٠
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	عضو مجلس الإدارة	٢,٠٠,٠٠٠
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	عضو مجلس الإدارة	٢,٠٠,٠٠٠
السيد/ علي حميد علي العويس	عضو مجلس الإدارة	٢,٠٠,٠٠٠
السيد/ سالم محمد عبيد الله.	عضو مجلس الإدارة	٢,٠٠,٠٠٠
سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي	عضو مجلس الإدارة	٢,٠٠,٠٠٠
السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي	عضو مجلس الإدارة	٢,٠٠,٠٠٠
سعادة/ خالد جمعة الماجد	عضو مجلس الإدارة	٢,٠٠,٠٠٠

وافق المساهمون على مبلغ إجمالي كلي قدره ٢٤ مليون درهم لأعضاء مجلس الإدارة عن كل من السنة المالية ٢٠٢٢ و٢٠٢٣.
ويقترح أن يتم رفع توصية بأن يكون مبلغ المكافأة عن السنة المالية ٢٠٢٤ على نفس مستوى مبلغ ٢٤ مليون درهم، للموافقة عليها من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية لعام ٢٠٢٥، إلى جانب أتعاب حضور جلسات مجلس الإدارة وغيرها من الأتعاب أو التعويضات الإضافية التي تدفع للمجلس، طبقاً لسياسة تعويضات أعضاء مجلس الإدارة.

دور مجلس الإدارة القيادي

اجتماعات مجلس الإدارة المنعقدة خلال عام ٢٠٢٤

- تعقد اجتماعات مجلس الإدارة بانتظام، ست (٦) مرات على الأقل في السنة، أو أكثر إذا لزم الأمر.
- وكما هو موضح أعلاه، ومن أجل ضمان طرح جميع بنود جدول الأعمال ذات الصلة والمناسبة للمراجعة / الإحاطة بها والموافقة عليها خلال العام، فإن المجموعة تضع جدول أعمال سنوي دائم رئيسي، يحدد بنود جدول الأعمال الدائمة التي سيتم طرحها خلال العام.
- تتلخص سياسة المجموعة في أن أعضاء مجلس الإدارة لابد وأن يظهروا "التحدي البناء والاستفسار"، وأن يتحلوا أيضاً "بالاستقلال العقلي والروحي". كما يتأكد رئيس مجلس الإدارة من إجراء مناقشةٍ فعالة، والتشجيع على طرح طيف واسع من الآراء، وإتاحة الفرصة لكل عضو مجلس إدارة للمساهمة الكاملة. وذلك للتأكد من أن جميع القرارات تأخذ جميع المسائل الرئيسية في الاعتبار، وذلك بهدف وحيد ألا وهو مصلحة المجموعة.

تتم صياغة جداول أعمال مجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة من قبل مكتب أمين سر مجلس إدارة المجموعة ومشاركتها مع رئيس مجلس الإدارة للمراجعة والموافقة، وكذلك مع الرئيس التنفيذي للمجموعة.

يتمتع مجلس الإدارة بعلاقة عمل إيجابية وبناءة مع الإدارة، ويتم تقديم جدول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة وأوراقه إلى أعضاء مجلس الإدارة مسبقًا لضمان اتخاذ قرارات مستنيرة.

يتم تسجيل حضور أعضاء مجلس الإدارة الفرديين في كل اجتماع لمجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة.

وخلال عام ٢٠٢٤، تم عقد (٦) ستة اجتماعات مقررة لمجلس الإدارة لمناقشة الأعمال الأساسية للمجموعة، بما في ذلك مراجعة واعتماد الأداء الاستراتيجي وأداء الأعمال والمسائل الرئيسية الأخرى على النحو المبين في الصفحة ١١٩ أدناه.

حضور مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٤

يوضح الجدول التالي اجتماعات مجلس الإدارة التي حضرها كل عضو مجلس إدارة خلال عام ٢٠٢٤.

إذا اضطر عضو مجلس الإدارة للتغيب عن اجتماع مجلس الإدارة أو لجنة مجلس الإدارة، فإنه يتلقى ويراجع جدول الأعمال والأوراق الخاصة بذلك الاجتماع. وفي جميع الأحوال، يجب على عضو مجلس الإدارة في حال عدم قدرته على الحضور التواصل الشفهي أو الكتابي قبل الاجتماع، ويكون ذلك عادة من خلال رئيس مجلس الإدارة أو أمين سر مجلس إدارة المجموعة. وذلك لضمان النظر في آرائه في الاجتماع.

مواعيد اجتماعات مجلس الإدارة وحضورها في عام ٢٠٢٤

مجلس الإدارة	المنصب	٢٤ يناير	٢٤ أبريل	١٧ يوليو	١٦ أكتوبر	٢٠ نوفمبر	١١ ديسمبر
سمو الشيخ/ أحمد بن سعيد آل مكتوم	رئيس مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ هشام عبد الله القاسم	نائب رئيس مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ سالم محمد عبيد الله	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ علي حميد علي العويس	عضو مجلس الإدارة	-	✓	✓	✓	✓	✓
سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
سعادة/ خالد جمعة الماجد	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	-

بنود جدول أعمال المجلس الرئيسية خلال عام ٢٠٢٤

في عام ٢٠٢٤، عقدت (٦) ستة اجتماعات لمجلس الإدارة وتم النظر في المسائل الاستراتيجية الرئيسية التالية. بالإضافة إلى ذلك، أصدر مجلس الإدارة (١٠) عشرة قرارات من خلال المداولات في عام ٢٠٢٤.

	يناير	أبريل	يوليو	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
الأداء المالي والنتائج						
استعراض النتائج المالية للمجموعة وتقرير المدققين الخارجيين.	•	•	•	•		
توصية بتعيين مدققي الحسابات الخارجيين للمجموعة للسنة المالية ٢٠٢٤	•					
مراجعة مقترح توزيع الأرباح للسنة المالية ٢٠٢٤	•					
تدوير المدققين الخارجيين			•			
التوقعات المالية لعام ٢٠٢٤			•			
الميزانية ٢٠٢٥					•	
الأداء الاستراتيجي						
الأولويات الاستراتيجية لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني					•	
الحوكمة المؤسسية	•					
مراجعة التقرير السنوي الموحّد لعام ٢٠٢٣، بما في ذلك التقرير الاستراتيجي، وموجز الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وتقرير الحوكمة المؤسسية، والتقرير الشرعي السنوي، وتقرير مجلس الإدارة، وتقرير المدقق، والبيانات المالية	•					
مراجعة الدعوة لاجتماع الجمعية العمومية لعام ٢٠٢٤	•					
مراجعة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	•					
مراجعة مبادئ الرقابة لمجلس الإدارة	•					
مراجعة الهيكل التنظيمي للمجموعة					•	
إعادة تعيين أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية				•		
تحديث لائحة الدور والمهام والصلاحية للجان مجلس الإدارة				•	•	•
تقويم عام ٢٠٢٥ وجداول الأعمال المؤقتة لاجتماعات مجلس الإدارة ولجانه.						•
عضوية مجالس إدارة الشركات التابعة						•
مستجدات الحوكمة والأعمال						
تقارير لجان مجلس الإدارة ومستجداتها.	•	•	•	•		•
مستجدات مجالس إدارة الشركات التابعة الدولية		•	•	•	•	
بيان القدرة على تحمل المخاطر للمجموعة للسنة المالية ٢٠٢٤.		•				
مراجعة معاملات الأطراف ذات العلاقة.		•	•	•	•	
مستجدات أنظمة ومعايير إدارة مخاطر الائتمان لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي			•			
المراجعة المرحلية لبيان القدرة على تحمل المخاطر لعام ٢٠٢٤				•		

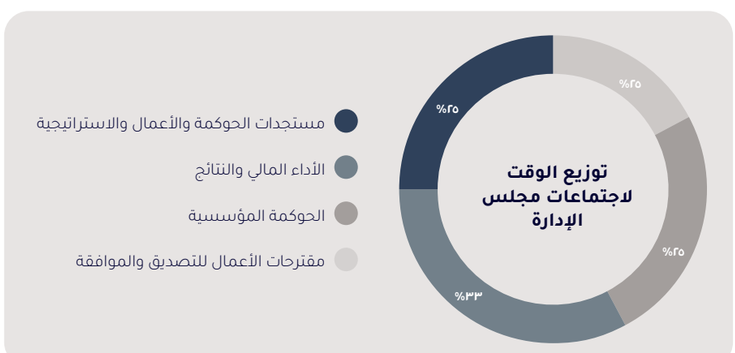

لجنة المجلس للتدقيق

السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي
رئيس لجنة المجلس للتدقيق

الصلاحيات

تشمل المسؤوليات الأساسية للجنة المجلس للتدقيق الإشراف على:

- مؤهلات واستقلالية وأداء المدققين الخارجيين للمجموعة؛
- سلامة البيانات المالية للمجموعة، والتقارير، وضوابط التدقيق؛
- مؤهلات واستقلالية وأداء إدارات التدقيق الداخلي على مستوى المجموعة الخاصة، والامتثال على مستوى المجموعة، وإدارات التدقيق الشرعي الداخلي؛
- نظام الرقابة الداخلية للمجموعة للتأكد من كفايته لتغطية تسيير أعمال المجموعة، مع الأخذ في الاعتبار الضوابط الداخلية للمجموعة على إعداد التقارير المالية والإفصاح؛
- مدى كفاية وفعالية بيئة الحوكمة المؤسسية،
- التدقيق والامتثال الشرعي؛ و
- امتثال المجموعة للمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها (بما في ذلك الأنظمة الشرعية)، ولسياسات المجموعة (ما لم يتم تفويضها على وجه التحديد إلى لجان مجلس الإدارة الأخرى).

تشكيل اللجنة

تم تعيين رئيس وأعضاء لجنة المجلس للتدقيق من قبل مجلس الإدارة، بعد النظر على النحو الواجب في توصيات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. ويتوافق تشكيل لجنة المجلس للتدقيق مع المتطلبات التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي حيث يتطلب ثلاثة (٣) من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، من بينهم رئيس مستقل متميز عن رئيس مجلس الإدارة واللجان الأخرى، والذين يتمتعون مجتمعين بخبرة في ممارسات التدقيق وإعداد التقارير المالية والمحاسبة والامتثال.

.

السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي
رئيس اللجنة
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

السيد/ هشام عبد الله القاسم
عضواً
عضو مجلس إدارة غير مستقل، غير تنفيذي

السيد/ سالم محمد عبيد الله
عضواً
عضو مجلس إدارة غير مستقل، غير تنفيذي

حضور اجتماع لجنة المجلس للتدقيق ٢٠٢٤

أعضاء لجنة المجلس للتدقيق	حضور الاجتماعات في عام ٢٠٢٤
السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي	٥/٥
السيد/ هشام عبد الله القاسم	٥/٥
السيد/ سالم محمد عبيد الله.	٥/٥

بيان من رئيس لجنة المجلس للتدقيق

بصفتي رئيساً للجنة، يسعدني أن أقدم التقرير السنوي عن أنشطة لجنة المجلس للتدقيق لعام ٢٠٢٤. عقدت لجنة المجلس للتدقيق خمسة (٥) اجتماعات في عام ٢٠٢٤ للقيام بمسؤولياتها بشكل فعال وفقًا لدورها ومهامها وصلاحيتها والتزاماتها التنظيمية.

وفي إطار التزاماتها الأساسية، قامت لجنة المجلس للتدقيق بمراجعة النتائج المالية للمجموعة إلى جانب تقارير التدقيق الخارجي للسنة المنتهية في عام ٢٠٢٣ والنتائج المالية ربع السنوية لعام ٢٠٢٤.

عملت لجنة المجلس للتدقيق على ضمان استقلالية المدقق الخارجي وفعالية عملية التدقيق. تمت مراجعة أتعاب التدقيق الخارجي من قبل لجنة المجلس للتدقيق، وفقًا للعملية السنوية، وتم تقديم التوصيات لموافقة مجلس الإدارة. كما قدمت لجنة المجلس للتدقيق توصياتها بشأن تدوير المدقق الخارجي الحالي بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية، إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها، وسيتم تقديمها إلى المساهمين للموافقة عليها في اجتماع الجمعية العمومية المقبل.

واصلت لجنة المجلس للتدقيق العمل على ضمان استقلالية وحدة أعمال التدقيق الداخلي. تم اعتماد خطة التدقيق الداخلي وخطة التدقيق الشرعي الداخلي لعام ٢٠٢٤ لضمان بقاء الحوكمة والضوابط الداخلية لبنك الإمارات دبي الوطني قوية. قامت لجنة المجلس للتدقيق بمراقبة التقدم المحرز في تنفيذ خطط التدقيق والقضايا الهامة التي أثارتها إدارة التدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي الداخلي بشكل منتظم خلال العام.

قامت لجنة المجلس للتدقيق بمراجعة الاختبارات الأساسية ونتائج التقارير الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وتلقت تحديثات منتظمة حول الخطوات التي يتم اتخاذها لمعالجة هذه النتائج. وافقت لجنة المجلس للتدقيق على خطة مراقبة الامتثال لعام ٢٠٢٤، وخطاب التصديق السنوي لبنك الإمارات دبي الوطني لعام ٢٠٢٣، واستمرت في تلقي تحديثات منتظمة من المسؤول الرئيسي للامتثال للمجموعة فيما يتعلق بقضايا الامتثال التي تشمل التغييرات التنظيمية، وفحص العملاء والدفع، ومراقبة المعاملات، والمدفوعات الروسية والعلاقات مع البنوك المراسلة، وتعزيز مراجعات العناية الواجبة للعملاء.

وتأكدت لجنة المجلس للتدقيق من دعوة ممثل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لحضور اجتماع لجنة المجلس للتدقيق، في حال كان هناك بند يتطلب حضور ممثل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، وتأكدت من حضور ممثل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية اجتماع واحد على الأقل في السنة للجنة المجلس للتدقيق. كما توقفت أيضًا عن مراجعة التقارير الصادرة عن قسم الرقابة الشرعية الداخلية التي انتقلت تبعيتها من لجنة المجلس للتدقيق إلى لجنة المجلس للمخاطر. تمت مراجعة فعالية وأداء لجنة المجلس للتدقيق في إطار عملية التقييم السنوية، التي أجرتها جهة خارجية مستقلة هذا العام، وفقًا للمتطلبات التنظيمية. وقد بينت النتائج أن لجنة المجلس للتدقيق قد قامت بمسؤولياتها بطريقة فعالة وعالية الكفاءة.

أولويات عام ٢٠٢٥

يتضمن جدول أعمال لجنة المجلس للتدقيق في عام ٢٠٢٤ أربعة (٤) اجتماعات على الأقل تركز على سلامة البيانات المالية لبنك الإمارات دبي الوطني، وممارسات الحوكمة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٩، والمخاطر الناشئة، وتقييم أنشطة وأداء إدارات التدقيق الداخلي للمجموعة، وإدارات التدقيق الشرعي الداخلي والامتثال للمجموعة، بالإضافة إلى أداء المدقق الخارجي لبنك الإمارات دبي الوطني.

أقر بموجبه بمسؤوليتي عن أداء مهام لجنة المجلس للتدقيق وضمان فعاليتها بموجب الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها.

السيد/ جاسم محمد
عبد الرحيم العلي
رئيس لجنة المجلس للتدقيق

أهم الأمور التي تم النظر فيها خلال عام ٢٠٢٤

	يناير	أبريل	مايو	يوليو	أكتوبر
الأداء المالي والنتائج والتدقيق الخارجي					
استعراض النتائج المالية للمجموعة وتقرير المدققين الخارجيين.	•	•		•	•
استعراض أتعاب التدقيق الخارجي.	•				
تدوير المراجعين الخارجيين				•	
تقرير التدقيق المطول لمدقق الحسابات في شركة ديلويت عن الشركات التابعة المختارة لمجموعة الإمارات دبي الوطني لعام ٢٠٢٢	•	•		•	
التقارير التنظيمية					
مراجعة وتحديث تقارير مفتشي مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	•	•		•	•
مراجعة وتحديث تقارير مفتشي هيئة الرقابة المالية	•	•		•	•
مراجعة تقرير هيئة الرقابة المالية لعامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤			•		
التدقيق الداخلي					
استقلالية وحدة أعمال التدقيق الداخلي	•				
تقرير التدقيق الداخلي ربع السنوي	•	•		•	•
مستجدات التقييم الخارجي للجودة لوحدة التدقيق الداخلي.	•	•		•	•
الإقرارات السنوية للتدقيق الداخلي للمجموعة	•				
مستجدات ميثاق التدقيق الداخلي للمجموعة	•				
مستجدات الأمن السيبراني لدينيزبنك	•	•		•	•
التعديلات على خطة التدقيق لعام ٢٠٢٤					•
مستجدات منهجية الرقابة		•			•
التدقيق الشرعي الداخلي					
تقرير التدقيق الشرعي الداخلي ربع السنوي	•	•		•	•
مراجعة حالة التدقيق الداخلي وخطة التدقيق الشرعي الداخلي لعام ٢٠٢٣.	•				
الامتثال					
تقرير الامتثال للمجموعة.	•	•		•	•
خطة متابعة الامتثال	•	•		•	•
خطاب التصديق السنوي لبنك الإمارات دبي الوطني لعام ٢٠٢٣	•				

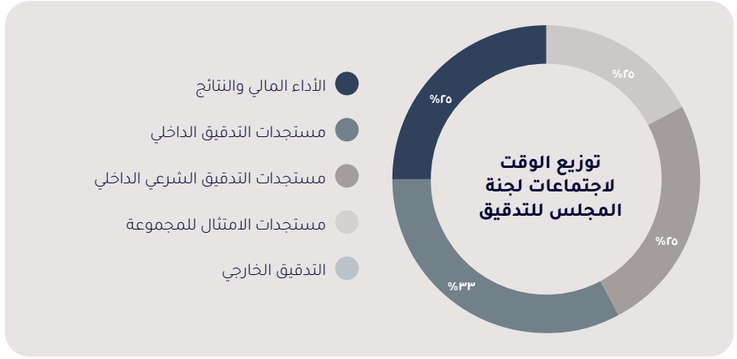

المدقق الخارجي

لجنة المجلس للتدقيق والمدققون الخارجيون

فوض مجلس الإدارة إلى لجنة المجلس للتدقيق مسؤولياته المتعلقة بالإشراف على مؤهلات واستقلال وأداء المدقق الخارجي للمجموعة. وفقًا لدور ومهام وصلاحيات لجنة المجلس للتدقيق، فإن مسؤولياتها فيما يتعلق بالمدقق الخارجي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- وضع سياسات المجموعة لاختيار وتدوير المدقق الخارجي؛
- تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن تعيين أو إعادة تعيين أو إقالة المدقق الخارجي؛
- مراجعة شروط التعاقد والأتعاب التي يجب دفعها للمدقق الخارجي ورفعها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها؛
- ضمان ومراقبة استقلالية المدقق الخارجي وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن تدور المدقق الخارجي والشريك المسؤول، بما يتوافق مع أنظمة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي؛
- مراقبة استقلالية وموضوعية المدقق الخارجي وتقييم فعاليته على أساس سنوي؛
- عقد الاجتماعات مع المدقق الخارجي في غياب الإدارة العليا؛
- مراجعة خطة التدقيق ونطاق التدقيق للتأكد من أنهما تعكسان التغييرات في الحجم أو مزيج الأعمال أو تعقيد المجموعة، أو تعليمات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي؛ و
- مراقبة تقديم الخدمات غير ذات الصلة بالتدقيق من قبل المدقق الخارجي والتأكد من أن المدقق الخارجي لا يقوم بأي عمل إضافي لا يشكل جزءًا من برنامج التدقيق، إذا كان من الممكن أن يؤثر على نزاهته واستقلاليته.

اختيار المدقق الخارجي

كان المدقق الخارجي المعين من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية ٢٠٢٤ للسنة المالية ٢٠٢٤ هو ديلويت وتوش (إم.إي). قدمت ديلويت آند توش (إم. إي) خدماتها لمدة (٣) ثلاث سنوات كمدقق خارجي لبنك الإمارات دبي الوطني. تتم عملية تدوير شريك التدقيق لدى ديلويت آند توش (إم.إي) المسؤول عن التدقيق الخارجي كل (٣) ثلاث سنوات. لا يجوز تعيين شركات تدقيق خارجية إلا لمدة أقصاها (٦)ست سنوات متتالية. يتعين على المجموعة تدوير مدققها الخارجي للسنة المالية ٢٠٢٥.

معايير الاختيار

بالإضافة إلى المسؤوليات الرئيسية للجنة المجلس للتدقيق المشار إليها أعلاه، تقوم اللجنة أيضاً بمراجعة واعتماد نهج التدقيق الخارجي، بما في ذلك التقييم والتعيين المستقل أو إعادة التعيين، وشروط التعاقد وتدوير شركة التدقيق و/أو الشريك الرئيسي المسؤول عن التدقيق.

وفي إطار التقييم يتم تقييم استقلالية المدقق الخارجي وموضوعيته والشك المهني والضمانات ذات الصلة بالاستقلالية التي ينفذها المدقق الخارجي.

وتشمل معايير الاختيار، ضمان قدرة شركة التدقيق على إدارة التدقيق بفعالية وكفاءة، مع الأخذ في الاعتبار حجم وتعقيد المجموعة، وكذلك ضمان الاستقلالية، وعدم تضارب المصالح، ووجود شريك وفريق تدقيق يتميز بالقوة والخبرة.

تتأكد لجنة المجلس للتدقيق من استيفاء المدقق الخارجي المعايير التالية:

- يمتلك المعرفة والكفاءة في مجال القطاع المصرفي الكافية للاستجابة بشكل مناسب لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية وتلبية أي متطلبات تنظيمية إضافية قد تكون جزءًا من التدقيق الخارجي؛
- موضوعي ومستقل من حيث الواقع والمظهر فيما يتعلق بالمجموعة؛
- يمارس الشك المهني عند التخطيط للتدقيق وتنفيذه، مع مراعاة التحديات المحددة في تدقيق المجموعة؛
- يتوافق مع المعايير المعمول بها في مجال ضبط الجودة؛
- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية للمجموعة، مع الأخذ في الاعتبار تعقيدات أنشطة المجموعة وفعالية بيئة الرقابة الداخلية لديها؛
- يقدم ضمانًا بأن أعضاء فريق التدقيق ليس لديهم علاقات شخصية أو عائلية أو تجارية أو مالية أو غيرها من العلاقات مع المجموعة والتي قد تؤثر سلبًا على استقلالية وموضوعية المدقق الخارجي الفعلية أو المتصورة؛
- لم يقم بشراء أو بيع الأوراق المالية للمجموعة بشكل مباشر أو غير مباشر أو تقديم أي استشارات لأي شخص فيما يتعلق بهذه الأوراق المالية خلال فترة الحظر؛ و
- لا يجوز له أن يخدم في مجلس الإدارة أو يشغل منصباً في الإدارة العليا قبل مرور عامين من تاريخ مشاركته في تدقيق المجموعة.

تقوم لجنة التدقيق أيضًا بمراجعة نطاق التدقيق ومنهجيته للسنة المقترحة من قبل المدقق الخارجي. تتواصل لجنة المجلس للتدقيق مع فريق التدقيق الخارجي في عدد من المناسبات خلال العام، دون حضور أي من الإدارة العليا، لمناقشة التقارير الدورية والسنوية، ونتائج التدقيق، والتغييرات في معايير المحاسبة وإعداد التقارير، وغيرها من الأعمال الضرورية. وتراجع لجنة المجلس للتدقيق أداء واستقلالية وجودة المدقق الخارجي سنوياً، بما في ذلك أي شروط وحدود تنظيمية تتعلق باستقلالية وتدوير ومؤهلات شركة التدقيق وموظفيها.

الأتعاب

توافق لجنة المجلس للتدقيق على أتعاب خدمات التدقيق الخارجي ضمن النطاق في بداية كل عام، وتشمل قائمة الخدمات، خدمات التدقيق والخدمات المتعلقة بالتدقيق وأي خدمات أخرى ذات صلة. ويمكن للجنة المجلس للتدقيق اعتماد رسوم إضافية لخدمات المدققين الخارجيين التي قد تنشأ على مدار العام أو عندما تتجاوز الأتعاب المبلغ المعتمد مسبقاً.

الخدمات الخاصة (غير ذات الصلة بالتدقيق)

تتولى لجنة المجلس للتدقيق مسؤولية مراقبة استقلالية المدقق الخارجي لضمان موضوعيته في البيانات المالية، ومراجعة نطاق التدقيق القانوني والخدمات غير التدقيقية، واعتماد أتعابه. أنشأ بنك الإمارات دبي الوطني سياسة للخدمات غير ذات الصلة بالتدقيق لضمان اتباع الإجراءات القانونية الواجبة لتقديم الخدمات غير غير ذات الصلة بالتدقيق من قبل المدقق الخارجي والتي لا تخضع للقيود، وفقًا لأنظمة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

لم تكن هناك خدمات خاصة (غير ذات الصلة بالتدقيق) قدمها المدقق الخارجي خلال عام ٢٠٢٤، وبالتالي، لم يتم تقديم أي أتعاب مقابل الخدمات غير ذات الصلة بالتدقيق.

التدقيق خلال عام ٢٠٢٤

لم يبد المدقق الخارجي أي تحفظات فيما يتعلق بالسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

اسم مكتب التدقيق وشريك التدقيق	ديلويت وتوش (إم.إي) السيد/ يحيى شاتيلا
عدد السنوات المتتالية التي خدمها المدقق الشريك	٣ years
إجمالي أتعاب تدقيق البيانات المالية الموحدة لبنك الإمارات دبي الوطني لعام ٢٠٢٤	٢.٤ مليون درهم
أتعاب تقرير التدقيق المطول	٠.٧ مليون درهم
أتعاب التقارير الأخرى التنظيمية والخاصة بالمجموعة	٠.٦ مليون درهم
أتعاب أي خدمات غير التدقيق	لا يوجد

لجنة المجلس للمخاطر

السيد/ علي حميد علي العويس
رئيس لجنة المجلس للمخاطر

الصلاحيات

تتولى لجنة المجلس للمخاطر الإشراف على إدارة المخاطر ضمن مسؤوليتها لتقديم المشورة لمجلس الإدارة بشأن استراتيجية المخاطر الشاملة، والقدرة على تحمل المخاطر بالنسبة للمجموعة.

تساعد لجنة المجلس للمخاطر مجلس الإدارة على الوفاء بواجباته من خلال الإشراف على:

- مواءمة الأهداف الاستراتيجية للمجموعة مع ملف بنك الإمارات دبي الوطني للمخاطر والقدرة على تحمل المخاطر؛
- وضع واعتماد وتنفيذ إطار إدارة المخاطر للمجموعة والسياسات والإجراءات والعمليات والأنظمة والضوابط المناسبة.
- منهج المجموعة لإدارة النموذج عبر دورة حياة النموذج؛
- الحفاظ على الحوكمة الفعالة والإشراف على إدارة مخاطر السلوك والامتثال؛
- الامتثال للمتطلبات التنظيمية المتعلقة بإدارة المخاطر؛
- التقارير العامة للمجموعة حول مسائل إدارة المخاطر؛ و
- استقلالية وفعالية إدارات إدارة المخاطر على مستوى المجموعة.

تشكيل اللجنة

تم تعيين رئيس وأعضاء لجنة المجلس للمخاطر من قبل مجلس الإدارة، بعد النظر على النحو الواجب في توصيات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. ويتوافق تشكيل لجنة المجلس للمخاطر مع المتطلبات التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وتتطلب (٣) ثلاثة أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين، بما في ذلك أغلبية من الأعضاء المستقلين ورئيس مستقل يختلف عن رئيس مجلس الإدارة واللجان الأخرى. يتمتع الأعضاء مجتمعين بالخبرة في قضايا وممارسات إدارة المخاطر.

السيد/ علي حميد علي العويس
رئيس اللجنة
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

السيد/ هشام عبد الله القاسم
عضواً
عضو مجلس إدارة غير مستقل، غير تنفيذي.

السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي
عضواً
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

حضور اجتماعات لجنة المجلس للمخاطر ٢٠٢٤

أعضاء لجنة المجلس للمخاطر	حضور الاجتماعات في عام ٢٠٢٤
السيد/ علي حميد علي العويس.	٤/٤
السيد/ هشام عبد الله القاسم	٤/٤
السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي	٤/٤

بيان رئيس لجنة المجلس للمخاطر

خلال عام ٢٠٢٤، عقدت لجنة المجلس للمخاطر (٤) أربعة اجتماعات، أدت خلالها مهامها وفقا لدورها ومهامها وصلاحياتها وامتثالاً لها.

واصلت لجنة المجلس للمخاطر تطبيق إطار إدارة المخاطر في عام ٢٠٢٤، وأوصت مجلس الإدارة بالموافقة على بيان القدرة على تحمل المخاطر ومراقبة الالتزام به من خلال التحديثات المنتظمة.

كانت مراقبة المخاطر المالية بمثابة محور التركيز الأساسي للجنة المجلس للمخاطر خلال العام. قامت لجنة المخاطر المصرفية بمراقبة المخاطر المالية بشكل فعال ومنها مخاطر الائتمان، ومخاطر الدولة والتحويل، ومخاطر ائتمان الطرف المقابل، ومخاطر السوق، ومخاطر إدارة الأصول، والالتزامات ومخاطر رأس المال من خلال تحديثات مختلفة، بما في ذلك مراجعة التقارير الإدارية ومراجعة واعتماد عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وعملية اختبار الإجهاد لضمان أن يكون مستوى رأس مال المجموعة كافياً لتلبية الحدود التنظيمية ودعم استراتيجيتها، حتى في ظل ظروف السوق الصعبة.

تلقت لجنة المجلس للمخاطر تحديثات منتظمة من المسؤول الرئيسي للامتثال للمجموعة فيما يتعلق بالتغييرات التنظيمية، وفحص العملاء والمدفوعات، ومراقبة المعاملات، والمدفوعات الروسية والعلاقات المصرفية بالمراسلة، وتعزيز مراجعات العناية الواجبة بالعملاء.

كما تم اعتماد إطار عمل حماية المستهلك من قبل لجنة المجلس للمخاطر، وتم تلقي تحديثاً سنوياً بشأن أنظمة حماية المستهلك. بالإضافة إلى ذلك، قامت لجنة المجلس للمخاطر بمراجعة والموافقة على ترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية للمواد الخاصة بالمجموعة.

وشكلت المخاطر غير المالية أيضًا محورًا رئيسيًا لاهتمام لجنة المجلس للمخاطر في عام ٢٠٢٤. وقد قامت لجنة المجلس للمخاطر بدراسة المخاطر غير المالية بعناية بما في ذلك المخاطر التشغيلية، ومخاطر النماذج، والمخاطر القانونية، ومخاطر السمعة، والمخاطر البيئية والاجتماعية. كما أشرفت على قسم الرقابة الشرعية الداخلية، التي تحولت تبعيتها إلى لجنة المجلس للمخاطر بدلاً من لجنة المجلس للتدقيق في عام ٢٠٢٤.

تمت مراجعة فعالية وأداء لجنة المجلس للمخاطر كجزء من عملية التقييم السنوية، التي أجرتها جهة خارجية مستقلة هذا العام، وفقًا للمتطلبات التنظيمية. وقد أظهرت النتائج أن لجنة المجلس للمخاطر قد قامت بمسؤولياتها بفعالية وكفاءة.

أولويات عام ٢٠٢٥

خلال عام ٢٠٢٥، من المقرر أن تجتمع لجنة المجلس للمخاطر (٤) أربع مرات على الأقل للوفاء بمسؤولياتها وإحالة الأمور الهامة إلى مجلس الإدارة. وسيكون من أهم بنود جدول أعمالها تعزيز إطار عمل إدارة المخاطر للمجموعة بشكل مستمر ليتماشى مع أفضل ممارسات القطاع دائمة التطور وتوقعات الجهات التنظيمية، وضمان ملاءمته لحجم المجموعة وتعقيدها. وتتضمن مجالات التركيز الرئيسية الأخرى مراجعة سياسات المخاطر وبيان القدرة على تحمل المخاطر والموافقة عليها، فضلاً عن الإشراف على تنفيذ الإدارة لاستراتيجيات المخاطر للحفاظ على ملف مخاطر متوازن.

وعلاوة على ذلك، ستشرف اللجنة على استكمال العمليات الرئيسية، مثل عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، واختبار الإجهاد، وتخطيط التعافي، والتي تلعب جميعها دورًا أساسيًا في قياس وإدارة قدرة المجموعة على تحمل الظروف المعاكسة. كما ستشرف اللجنة على المراقبة الاستباقية ومواكبة التغييرات التنظيمية، وضمان قدرة المجموعة على التكيف مع المتطلبات الجديدة بطريقة مرنة وفعالة ومتوافقة.

بصفتي رئيس لجنة المجلس للمخاطر، أقر بموجبه بمسؤوليتي عن أداء مهام لجنة المجلس للمخاطر وضمان فعاليتها بموجب الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها.

السيد/ علي حميد علي العويس
رئيس لجنة المجلس للمخاطر

أهم الأمور التي تم النظر فيها خلال عام ٢٠٢٤

	مارس	يونيو	أكتوبر	ديسمبر
القدرة على تحمل المخاطر للمجموعة	•		•	
تقرير المخاطر الربع سنوي للمجموعة	•	•	•	•
خطة تعافي المجموعة		•		
لوحة معلومات خطة تعافي المجموعة		•	•	•
استعراض إطار عمل وأنظمة حماية المستهلك.	•		•	
تقرير المخاطر السلوكية السنوي	•			
تقرير حوادث الاحتيال ربع السنوي.	•	•	•	•
تقارير الامتثال.	•	•	•	•
مستجدات المخاطر البيئية والاجتماعية	•	•	•	•
تقرير عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال للمجموعة.	•			
تقرير اختبار الإجهاد للمجموعة	•			
مستجدات المحفظة.	•	•	•	•
مستجدات مخاطر السيولة.	•	•	•	•
ترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية للمواد.	•	•	•	
التقارير والتحديثات التنظيمية.	•	•	•	•
مراجعة واعتماد السياسات ودور ومهام وصلاحيات اللجنة	•	•	•	•

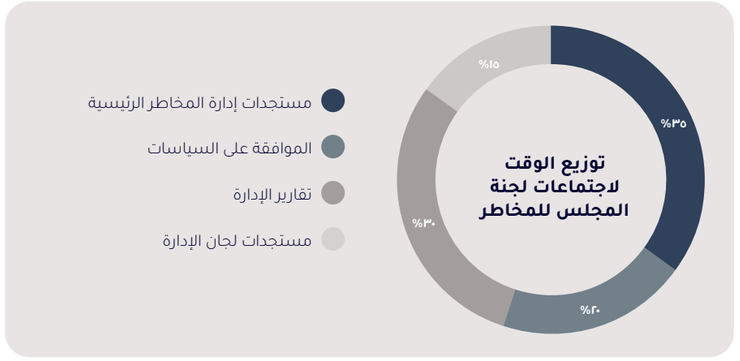

لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

السيد/ بطي عبيد بطي الملا
رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

الصلاحيات

تشمل مسؤوليات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ما يلي:

- الأمور المتعلقة بمجلس الإدارة، بما في ذلك تشكيل أعضاء مجلس الإدارة وترشيحهم وتقييمهم وخطط التعاقب الوظيفي وسياسات المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة؛ والبرنامج التعريفي لمجلس الإدارة.
- مراجعة استقلالية واهتمامات أعضاء مجلس الإدارة وأن يظل أعضاء مجلس الإدارة المستقلون مستقلين على أساس مستمر؛
- إعداد التقارير عن الحوكمة المؤسسية والأمور المتعلقة بالمكافآت، وتطوير إطار الحوكمة المؤسسية وأنظمتها وضوابطها؛
- ثقافة المؤسسة وقيمها، بما في ذلك ثقافة الحوكمة الخاصة بالمجموعة؛
- سياسات الاختيار والتقييم والتعاقب الوظيفي والمكافآت للإدارة العليا؛
- استراتيجية الموارد البشرية بما في ذلك استراتيجيات التوطين واكتساب المواهب والتنوع الاحتفاظ بالقوى العاملة؛
- تخطيط القوى العاملة ومواءمتها مع الأهداف والاستراتيجيات.
- مراجعة واعتماد وتقييم تقدم استراتيجية الاستدامة وضمان التوافق بين جهود المجموعة في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ورسالتها وقيمها وأهداف الاستدامة طويلة الأجل؛ الإشراف على أهداف التمويل المستدام، وسياسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والإجراءات، والإفصاحات، ومدى تقدم مسار صافي الانبعاثات الصفري للمجموعة والتطورات التنظيمية واتجاهات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الناشئة.

تشكيل اللجنة

يتوافق تشكيل لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات مع المتطلبات التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وتتكون من ثلاثة (٣) أعضاء غير تنفيذيين، بما في ذلك أغلبية الأعضاء المستقلين ورئيس مستقل يتمايز عن رئيس مجلس الإدارة واللجان الأخرى.

السيد/ بطي عبيد بطي الملا
رئيس اللجنة
عضو مجلس إدارة غير مستقل، غير تنفيذي.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
عضواً
عضو مجلس إدارة غير مستقل، غير تنفيذي.

السيد/ علي حميد علي العويس
عضواً
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

حضور اجتماعات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ٢٠٢٤

أعضاء لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات	حضور الاجتماعات في عام ٢٠٢٤
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	٥/٥
السيد/ هشام عبد الله القاسم	٥/٥
السيد/ علي حميد علي العويس	٥/٥

بيان رئيس لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

خلال عام ٢٠٢٤، عقدت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (٥) خمسة اجتماعات وأدت خلالها مهامها وفقا لدورها ومهامها وصلاحياتها وامتثالا لها.

عينت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات خبيرًا خارجيًا مستقلاً لإجراء التقييم الخارجي لمجلس الإدارة، والذي تضمن تقييم المجلس ولجانه وكل عضو في مجلس الإدارة. وشمل ذلك أيضًا تقييم لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، الذي خلص إلى أن اللجنة كانت تؤدي مسؤولياتها بفعالية وكفاءة.

خلال العام، واصلت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات مراقبة ومراجعة أداء ومكافآت الإدارة العليا وتحليل المكافآت للمجموعة. ووفقاً لمسؤولياتها، قامت أيضاً بمراجعة قائمة الجهات التي تتحمل المخاطر المادية لعام ٢٠٢٤. عملت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على ضمان تنفيذ استراتيجية التوطين في بنك الإمارات دبي الوطني، بما يتوافق مع المبادئ التوجيهية الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، من خلال مراجعة التحديثات الدورية. ارتفعت نسبة الموظفين الإماراتيين إلى ٣٦% من إجمالي موظفي المجموعة، من بينهم ٧٤% من الموظفات (الإماراتيات). وظف بنك الإمارات دبي الوطني ٦٣١ موظفًا إماراتيًا في عام ٢٠٢٤ على كافة المستويات وفي كافة الأقسام. قامت اللجنة بمراجعة وإقرار الهيكل التنظيمي للمجموعة، ومتابعة تنفيذ مشاريع الموارد البشرية الرئيسية، وإقرار سياسات الموارد البشرية ذات الصلة. كما عملت على ضمان إجراء تقييم مستقل لإطار عمل وأنظمة التعويضات، وفقًا للمتطلبات التنظيمية ووفقاً لدورها ومهامها وصلاحياتها.

كما استمرت في متابعة التطوير الشامل لثقافة بنك الإمارات دبي الوطني لتعزيز البيئة الصحية ومشاركة الموظفين التي تؤدي إلى النجاح المؤسسي. تم إطلاق برنامج "حرية التحدث" لتعزيز بيئة يسودها الاحترام والثقة والشفافية بين جميع موظفي مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني من خلال ضمان قدرة أي موظف على الإبلاغ عن السلوك غير الأخلاقي بشكل سري وحمايته عبر المجموعة، وبالتالي خلق بيئة آمنة وشاملة.

وفي إطار إشرافها على مسائل الحوكمة، قامت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بمراجعة سجل مصالح أعضاء مجلس الإدارة على أساس ربع سنوي، بما يتوافق مع سياسة تضارب المصالح لدى أعضاء مجلس الإدارة، كما راجعت التحديثات التي قدمتها لجان المكافآت في الشركات التابعة الدولية، بما يتوافق مع مبادئ الرقابة على مجلس الإدارة في المجموعة. كما اطلعت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على أنظمة ومعايير الجدارة والنزاهة التي أصدرها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ونظرت في الترشيحات التي تلقتها لانتخاب مجلس الإدارة المقبلة.

قامت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بتحديث لائحة الدور والمهام والصلاحيات بما يتوافق مع التحديثات التنظيمية، وأضافت مسؤوليات محددة تتعلق بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. وتماشياً مع هذه الالتزامات، تلقت الشركة تحديثات منتظمة بشأن المسائل المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على مدار العام، واعتمدت السياسات والإفصاحات الخاصة بها. ظهر تحسن كبير في تصنيفات عام ٢٠٢٤ التي قدمتها وكالات التصنيف البيئية والاجتماعية والحوكمة الدولية بسبب التحسينات والتعزيزات التي تم إجراؤها فيما يتعلق بمبادرات وإفصاحات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

أولويات عام ٢٠٢٥

من المقرر أن تجتمع لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في عام ٢٠٢٥ أربع (٤) مرات على الأقل من أجل أداء واجباتها في مجموعة من المجالات. وستشرف لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على عملية انتخاب مجلس الإدارة للفترة المقبلة الممتدة لثلاث سنوات، والتي سيتم إجراؤها في الجمعية العمومية العادية لعام ٢٠٢٥، وضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية بما في ذلك أنظمة ومعايير الجدارة والنزاهة التي أصدرها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مؤخراً. وستشرف على إجراءات انتخاب رئيس مجلس الإدارة ونائبه، واستقطاب وتدريب أعضاء مجلس الإدارة، وتشكيل لجان مجلس الإدارة، وفقاً لقواعد الحوكمة المؤسسية. ومن المقرر أن تواصل اللجنة إعطاء الأولوية لتطوير استراتيجية التوطين في بنك الإمارات دبي الوطني، مع التركيز على تحسين آلية التوظيف، والاحتفاظ بالمواهب الإماراتية، والتنوع والشمول، من أجل ضمان بقاء بنك الإمارات دبي الوطني وجهةً عملٍ مفضلة. كما ستواصل اللجنة الإشراف على سياسات وآليات المكافآت لضمان بقائها مناسبة لمجموعة المواهب في بنك الإمارات دبي الوطني والمساهمة في النجاح والتقدم في المستقبل، وفقا للمتطلبات التنظيمية.

ومن منظور الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، ستواصل لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التركيز على المجالات التي من شأنها رفع درجة تصنيفات وإفصاحات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للبنك، بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية ومتطلبات السوق. كما ستشرف على تنفيذ إطار التمويل المستدام للمجموعة.

بصفتي رئيسا للجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، أقر بموجبه بمسؤوليتي عن أداء مهام لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وفقًا لدورها ومهامها وصلاحياتها، وضمان فعاليتها.

السيد/ بطي عبيد بطي الملا
رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

أهم الأمور التي تم النظر فيها خلال عام ٢٠٢٤

	فبراير	مايو	سبتمبر	نوفمبر	ديسمبر
أجور وأداء الإدارة العليا.					
أجور وأداء الإدارة العليا.	•				
تعيين الإدارة العليا وتوسيع الأدوار	•				
تحليل مكافآت الأداء لعامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤	•				
معايير القدرة على تحمل المخاطر المادية والأدوار المحددة	•			•	
مستجدات المشاريع والأنشطة المتعلقة بالموارد البشرية	•		•		
مستجدات مشاركة الموظفين		•			
تحليل القوى العاملة	•	•	•	•	
مستجدات التوطين	•	•	•	•	
التقييم المستقل لنظام التعويضات			•		
مراجعة الهيكل التنظيمي للمجموعة.			•		
مراجعة السياسات					
مراجعة سياسة الموارد البشرية	•	•	•	•	
سياسة إدارة مخاطر السمعة			•		
التعديلات على المزايا	•	•	•	•	
الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.					
مستجدات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.		•	•	•	
التقييمات والإفصاحات المتعلقة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.		•			
مستجدات التمويل المستدام		•	•	•	
الحوكمة المؤسسية					
سجل اهتمامات المديرين		•	•	•	
تقييم مجلس الإدارة الخارجي المستقل			•		
تحديث اختصاصات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.				•	
ترشيح أعضاء مجلس الإدارة وتقييم مدى ملاءمتهم					•
المستجدات التنظيمية					
مستجدات الأنظمة المناخية		•		•	
لجان التمويل المستدام				•	
أنظمة الجدارة والنزاهة				•	

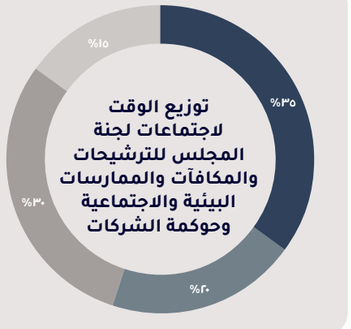

لجنة المجلس التنفيذي

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس اللجنة
عضو مجلس إدارة غير مستقل، غير تنفيذي.

الصلاحيات

تعمل لجنة المجلس التنفيذي كمجموعة فرعية لأعضاء مجلس الإدارة الذين يتم اختيارهم وتعيينهم من قبل مجلس الإدارة للتعامل مع مهام محددة للحوكمة واتخاذ القرار عند الضرورة أثناء الفترات الواقعة بين اجتماعات مجلس الإدارة العادية، خاصة في المسائل العاجلة أو الحساسة للوقت في الحالات التي يتعذر فيها عقد اجتماع لمجلس الإدارة، وإدارة المسائل الأخرى المفوضة من قبل المجلس.

تمارس لجنة المجلس التنفيذي صلاحيات مجلس الإدارة في الإشراف والرقابة على شؤون المجموعة. تلعب لجنة المجلس التنفيذي دوراً محورياً في ضمان الشفافية والحوكمة السليمة والتوجيه المالي السديد.

تشكيل اللجنة

تم تعيين رئيس وأعضاء لجنة المجلس التنفيذي من قبل مجلس الإدارة، بعد النظر على النحو الواجب في توصيات للجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. يتوافق تشكيل لجنة المجلس التنفيذي مع المتطلبات التنظيمية ذات الصلة، وتتكون من أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس اللجنة
عضو مجلس إدارة غير مستقل، غير تنفيذي

معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني
عضواً
عضو مجلس إدارة غير مستقل، غير تنفيذي

السيد/ علي حميد علي العويس
عضواً
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

السيد/ سالم محمد عبيد الله.
عضواً
عضو مجلس إدارة غير مستقل، غير تنفيذي

حضور اجتماع لجنة المجلس التنفيذي ٢٠٢٤

أعضاء لجنة المجلس التنفيذي	حضور الاجتماعات في عام ٢٠٢٤
السيد/ هشام عبد الله القاسم	٣٣/٣٣
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	٣٣/٣٣
السيد/ علي حميد علي العويس	٣٣/٢٥
السيد/ سالم محمد عبيد الله	٣٣/٣٣

بيان من رئيس لجنة المجلس التنفيذي

خلال عام ٢٠٢٤، عقدت لجنة المجلس التنفيذي ٣٣ اجتماعاً قامت خلالها لجنة المجلس التنفيذي بتنفيذ مسؤولياتها وفقًا لدورها ومهامها وصلاحياتها.

واستعرضت لجنة المجلس التنفيذي عدداً من الأمور العاجلة نيابة عن مجلس الإدارة، مما مكن من إنجاز أعمال بنك الإمارات دي الوطني بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب. وتضمن ذلك النظر في مجموعة واسعة من الأمور التي شملت مراجعة الاستثمارات الاستراتيجية ومقترحات الأعمال.

وتلقت اللجنة تحديثات منتظمة لمراقبة حالة هذه المقترحات. كما قامت اللجنة بمراجعة العديد من العقود التي كان من المقرر أن ينفذها بنك الإمارات دي الوطني والتي تتعلق بأمور مثل أنظمة تكنولوجيا المعلومات والتراخيص والمشتريات، واعتمدت النفقات التي سيتم تحملها على مستوى المجموعة مثل تلك المتعلقة بتجديد التأمين الضروري لموظفي المجموعة.

استعرضت لجنة المجلس التنفيذي المقترحات المتعلقة بالاستحواذ والتصرف في العقارات المملوكة للمجموعة داخل وخارج دولة الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى مراجعة فعالية وأداء اللجنة كجزء من عملية التقييم السنوية التي أجرتها جهة خارجية مستقلة هذا العام وفقًا للمتطلبات التنظيمية. وأظهرت النتائج أن لجنة المجلس التنفيذي تقوم بمسؤولياتها بطريقة فعالة وكفؤة.

أولويات عام ٢٠٢٥

خلال عام ٢٠٢٥، ستواصل لجنة المجلس التنفيذي عملها لتوفير مراجعة فعالة للمسائل العاجلة نيابة عن مجلس الإدارة، مما يضمن الإكمال الفعال وفي الوقت المناسب للمسائل الاستراتيجية والأعمال الرئيسية.

بصفتي رئيساً، للجنة المجلس التنفيذي أقر بموجبه بمسؤوليتي عن أداء مهام لجنة المجلس التنفيذي وضمان فعاليتها بموجب الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس لجنة المجلس التنفيذي

أهم الأمور التي تم النظر فيها خلال عام ٢٠٢٤

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
مراجعة مقترحات الاستثمار الاستراتيجي والتصرف في الأصول.	•	•	•	•
مراجعة مقترحات بيع أو الاستحواذ على العقارات	•	•	•	•
تجديدات التأمين الضرورية		•	•	
العقود والمعاملات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات			•	
الرقابة الدولية	•	•	•	
الشراكات الاستراتيجية		•	•	•
اعتماد المشتريات	•	•		•
اعتماد اتفاقية الترخيص	•	•		•
Approval of license agreement	•	•	•	•

لجنة المجلس للائتمان والاستثمار

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس لجنة المجلس للائتمان والاستثمار

الصلاحيات

تتضمن مسؤوليات لجنة المجلس للائتمان والاستثمار الإشراف على:

- إدارة التركزات الائتمانية والمحافظ الاستثمارية.
- اعتماد المنتجات والخدمات الجديدة ومن بينها خطوط المجموعة والبلدان، والتسهيلات الائتمانية والاستثمارات؛ و
- تفويض صلاحيات الإقراض إلى لجان الإدارة ومعتمدي الائتمان والأعمال ومعايير الاكتتاب الائتماني.

تشكيل اللجنة

تم تعيين رئيس وأعضاء لجنة المجلس للائتمان والاستثمار من قبل مجلس الإدارة، بعد النظر على النحو الواجب في توصيات للجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.
يتوافق تشكيل الجنة المجلس للائتمان والاستثمار مع المتطلبات التنظيمية ويتكون من أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس اللجنة
عضو مجلس إدارة غير مستقل، غير تنفيذي.

معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني
عضواً
عضو مجلس إدارة غير مستقل، غير تنفيذي

السيد/ علي حميد علي العويس
عضواً
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

السيد/ سالم محمد عبيد الله
عضواً
عضو مجلس إدارة غير مستقل، غير تنفيذي

حضور اجتماعات لجنة المجلس للائتمان والاستثمار ٢٠٢٤

أعضاء لجنة المجلس للائتمان والاستثمار	حضور الاجتماعات في عام ٢٠٢٤
السيد/ هشام عبد الله القاسم	٥/٥.
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني.	٥/٥.
السيد/ علي حميد علي العويس.	٥/٤٥
السيد/ سالم محمد عبيد الله.	٥/٥.

بيان رئيس لجنة المجلس للائتمان والاستثمار

خلال عام ٢٠٢٤، عقدت لجنة المجلس للائتمان والاستثمار ٤٨ اجتماعاً قامت خلالها بمسؤولياتها وفقاً لدورها ومهامها وصلاحياتها.

واصلت لجنة المجلس للائتمان والاستثمار في عام ٢٠٢٤ إمداد الإدارة بالإرشادات المتعلقة باستراتيجيات الأعمال وسياسات الاستثمار. قامت بمراجعة ودعم اعتماد تفويض صلاحية الإقراض لجميع لجان الائتمان والاستثمار والإدارة والموظفين عبر المجموعة.

قامت بمراجعة واعتماد المنتجات والخدمات الجديدة، وخطوط المجموعة والبلدان، ومقترحات التسهيلات الائتمانية، والاستثمارات، وإدارة الأصول، وإعادة الهيكلة المالية، ووحدة الإجراءات التصحيحية، وفقا لإطار الصلاحيات القانونية المفوضة.

قامت لجنة المجلس للائتمان والاستثمار بالإشراف على تكوين تكوين وجودة المحفظة والأداء والامتثال، بما في ذلك الموافقة على التركزات الائتمانية عالية القيمة واستثناءات السياسة. وحرصت على ضمان أن أي قرار تتخذه من شأنه أن يؤثر على المجموعة سيعتمد بالتالي من قبل شركات المجموعة حسبما هو مطلوب للأغراض التنظيمية.

خلال العام، قامت اللجنة بتحديث دورها ومهامها وصلاحياتها لتتوافق مع المتطلبات التنظيمية الجديدة التي تم تقديمها بموجب أنظمة ومعايير إدارة مخاطر الائتمان الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وأنظمة الحوكمة المؤسسية.

كما قامت اللجنة بمراجعة فعالية وأداء لجنة المجلس للائتمان والاستثمار كجزء من عملية التقييم السنوية التي أجرتها جهة خارجية مستقلة هذا العام وفقًا للمتطلبات التنظيمية. وقد أظهرت النتائج أن لجنة المجلس للائتمان والاستثمار كانت تقوم بمسؤولياتها بطريقة فعالة ومستوى عال من الكفاءة.

وقد أظهرت النتائج أن لجنة المجلس للائتمان والاستثمار كانت تقوم بمسؤولياتها بطريقة فعالة ومستوى عال من الكفاءة.

أولويات عام ٢٠٢٥

سوف يتضمن جدول أعمال لجنة المجلس للائتمان والاستثمار خلال عام ٢٠٢٥ اجتماعات أسبوعية تركز على استراتيجية بنك الإمارات دبي الوطني ومتابعة مدى فعالية سياسات الائتمان والاستثمار.

على وجه التحديد، ستقوم لجنة المجلس للائتمان والاستثمار بتقييم التدابير الإجرائية وقصيرة الأجل المتعلقة بكفاءة محافظ الائتمان والاستثمار، الراجعة إلى التغيرات في ظروف السوق وتحسين كفاءة التكاليف، والتعديلات على نماذج التشغيل، والرقمنة، وذلك على خلفية ظروف السوق المتغيرة.

كما ستقوم اللجنة باعتماد وإجازة خطوط العمل الخاصة بالمجموعة والبلدان، إلى جانب مقترحات الائتمان، وتقارير المحافظ، وإطار صلاحيات الإقراض المفوّضة، بالإضافة إلى المنتجات والخدمات الجديدة.

بصفتي رئيساً، للجنة المجلس للائتمان والاستثمار أقر بموجبه بمسؤوليتي عن أداء مهام لجنة المجلس للائتمان والاستثمار وضمان فعاليتها بموجب الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس لجنة المجلس للائتمان والاستثمار

أهم الأمور التي تم النظر فيها خلال عام ٢٠٢٤

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
التسهيلات الائتمانية	•	•	•	•
سياسات الاستثمار		•	•	•
أداء الأعمال	•		•	•
استراتيجية مخاطر الائتمان والاستثمار	•	•	•	•
الالتزام بقواعد مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والأنظمة الأخرى ذات الصلة	•	•	•	•
مراجعة تشكيل المحفظة وجودتها وأدائها وامتثالها.		•		•

لجنة معادلة الأرباح للمجلس

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس لجنة معادلة الأرباح للمجلس

الصلاحيات

تتضمن المسؤوليات الرئيسية للجنة معادلة الأرباح للمجلس الإشراف على:

- الامتثال لمتطلبات معايير معادلة الأرباح؛
- ضمان إدارة حسابات الاستثمار بما يحقق أفضل مصالح أصحاب حسابات الاستثمار؛
- تطوير وتحديث دوري للسياسات والإجراءات والضوابط الداخلية لمعادلة الأرباح، وذلك لضمان معادلة الأرباح بشكل مناسب ورشيد؛
- ضمان موافقة لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في بنك الإمارات دبي الوطني على السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية.

تشكيل اللجنة

تم تعيين رئيس وأعضاء لجنة المجلس لمعادلة الأرباح من قبل مجلس الإدارة، بعد النظر على النحو الواجب في توصيات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

تتكون اللجنة من ثلاثة (٣) أعضاء، بما في ذلك عضو من لجنة الرقابة الشرعية الداخلية وفقًا لمتطلبات معايير معادلة الأرباح.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس اللجنة
عضو مجلس إدارة غير مستقل، غير تنفيذي

السيد/ بطي عبيد بطي الملا
عضواً
عضو مجلس إدارة غير مستقل، غير تنفيذي

د. سالم علي العلي
عضو خارجي
ممثل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

حضور اجتماع لجنة معادلة الأرباح للمجلس ٢٠٢٤

أعضاء لجنة معادلة الأرباح للمجلس	حضور الاجتماعات في عام ٢٠٢٤
السيد/ هشام عبد الله القاسم	٤/٤
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	٤/٤
د. سالم العلي	٤/٤

بيان رئيس لجنة معادلة الأرباح للمجلس

خلال عام ٢٠٢٤، اجتمعت لجنة معادلة الأرباح للمجلس (٤) أربع مرات وواصلت عملها بما يتوافق مع الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها، بهدف أساسي هو حماية مصالح الأطراف المعنية بخلاف المساهمين، بما يتوافق مع قرارات الهيئة الشرعية العليا للمصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية.

خلال عام ٢٠٢٤، نفذت لجنة معادلة الأرباح للمجلس رقابة قوية ومراقبة سليمة لضمان إدارة حسابات الاستثمار بما يخدم مصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية على أفضل وجه.

حيث قامت لجنة معادلة الأرباح للمجلس لبنك الإمارات دبي الوطني بمراجعة حالة المخاطر التجارية المنقولة على أساس ربع سنوي والخطوات التي يتم اتخاذها للتخفيف من هذه المخاطر من قبل بنك الإمارات دبي الوطني. كما دققت النظر في استخدام الاحتياطيات مثل احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار، وقدمت التوصيات المناسبة إلى مجلس الإدارة.

وبموجب مسؤولياتها، واصلت اللجنة الإشراف على السياسات والعمليات والإجراءات المتعلقة بأنشطة التمويل والاستثمار التي تقوم بها المجموعة، باستخدام أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية، فضلاً عن الواجبات الائتمانية التي تقوم بها المجموعة واعتماد البنود الرئيسية المتعلقة بالامتثال للمتطلبات التنظيمية بشأن معادلة الأرباح.

تم تحديث دور ومهام وصلاحيات لجنة معادلة الأرباح للمجلس وفقاً لمتطلبات معايير معادلة الأرباح الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وقواعد الحوكمة المؤسسية. تمت إضافة أقسام جديدة مختلفة لضمان تغطية المسائل الإجرائية والتنظيمية المتعلقة بالحوكمة المؤسسية، وأن تكون جميع المسؤوليات وفقًا لمعايير معادلة الأرباح في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

تمت مراجعة فعالية وأداء لجنة معادلة الأرباح للمجلس كجزء من عملية التقييم السنوية، والتي أجرتها جهة خارجية مستقلة هذا العام وفقًا للمتطلبات التنظيمية. وقد أظهرت النتائج أن لجنة معادلة الأرباح للمجلس تقوم بمسؤولياتها بفعالية وكفاءة.

أولويات عام ٢٠٢٥

سيتضمن جدول أعمال لجنة معادلة الأرباح للمجلس في عام ٢٠٢٥ أربعة (٤) اجتماعات على الأقل تركز على ضمان الامتثال لجميع متطلبات دورها ومهامها وصلاحياتها والأنظمة المعمول بها.

بصفتي رئيساً للجنة معادلة الأرباح للمجلس، أقر بموجبه بمسؤوليتي عن أداء مهام لجنة معادلة الأرباح للمجلس وضمان فعاليتها بموجب الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس لجنة معادلة الأرباح للمجلس

أهم الأمور التي تم النظر فيها خلال عام ٢٠٢٤

	فبراير	مايو	سبتمبر	نوفمبر
مراجعة المخاطر التجارية المنقولة	•	•	•	•
مراجعة الاحتياطيات المقترحة	•	•	•	•
اعتماد لائحة الدور والمهام والصلاحية المحدثة للجنة معادلة الأرباح للمجلس				•

التنوع في الإدارة العليا

"يلتزم بنك الإمارات دبي الوطني ببناء فريق قيادي متنوع وشامل، مع التزام استراتيجي بزيادة التنوع بين الجنسين على مستوى الإدارة العليا. ويتعزز هذا الالتزام من خلال التعهد بتحقيق تمثيل النساء بنسبة ٢٥% في الوظائف العليا بحلول عام ٢٠٢٧، وهو ما يدفع التقدم نحو القيادة المتميزة بالشمول والإنصاف.

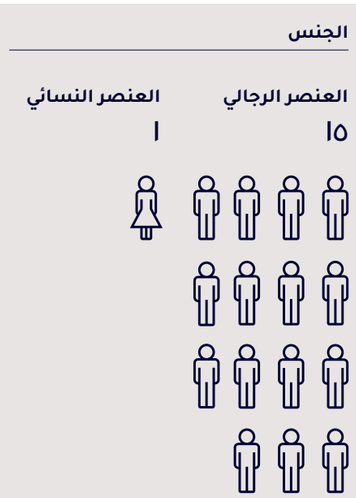

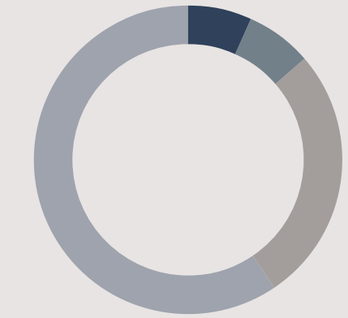

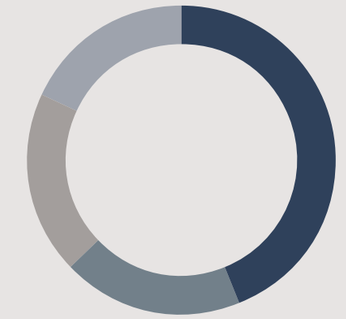

تعويضات الإدارة العليا

يمتلك بنك الإمارات دبي الوطني آلية لضمان الامتثال الفعال لأنظمة ذات الصلة والإبلاغ عن أي انتهاكات أو مسائل ذات أهمية.

تصميم وهيكلة عمليات المكافآت

تهدف السياسات والممارسات العامة للمكافآت في المجموعة إلى تقديم حزمة مكافآت شاملة تُقدّر وتكافئ الأداء بما يتوافق مع استراتيجية أعمال المجموعة، وذلك ضمن إطار عمل راسخ لإدارة المخاطر والحوكمة يُؤكّد بوضوح على "كيف" يتم تحقيق الأهداف بالإضافة إلى "ماذا" يتم تحقيقه. وقد حددت سياسات وآليات المكافآت للمجموعة الأهداف التالية:

- جذب المواهب والاحتفاظ بها وتحفيزها من خلال مكافآت عادلة ومنصفة على أساس الدور الوظيفي، مع حزمة تعويضات واضحة وسهلة الفهم ومتوازنة بشكل متناسب بين التعويضات الثابتة والمتغيرة؛
- تعزيز ثقافة الربط بين الأجر والأداء، مع التمييز المناسب بناءً على الأداء والمساهمة، بما يتماشى مع تحقيق الأهداف التجارية؛
- دعم ثقافة تعمل على تحقيق النمو المستدام والقيمة على المدى الطويل لأصحاب المصلحة في المجموعة والعملاء والموظفين والمجتمعات؛
- مواءمة ودفع، وتعزيز ثقافة المجموعة وقيمها والسلوكيات المرغوبة التي تعد أساساً لتحقيق نتائج الأفراد وفرق العمل وتحقيق الأهداف التنظيمية.
- دمج إدارة المخاطر والتعويضات، وتعزيز السلوك القائم على اتخاذ القرارات الحكيمة وأعلى المعايير الأخلاقية، مع الاسترشاد بالضوابط الداخلية والامتثال التنظيمي؛ و
- غرس الشعور بالتملك لدى الموظفين من خلال تزويدهم بالفرص للمشاركة في نجاح المجموعة من خلال عرض مكافآت إجمالية تنافسية مرتبطة بالأداء الاستثنائي والنتائج المالية.

تعتبر لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمجموعة هي الجهة الرئيسية التي تتمتع بإشراف مستقل على المكافآت في المجموعة، نيابة عن مجلس الإدارة.

هيكل المكافآت "الثابتة والمتغيرة"

يتم تحديد الأجر الثابت للموظفين بشكل مناسب بناءً على مستويات الأجور في السوق والأجر الداخلي بالنسبة للدور الوظيفي ضمن القطاع حسب الموقع، وخبرة الفرد، والخبرة المهنية، ومسؤوليات الدور الوظيفي وأقدمية الموظف، والمتطلبات التنظيمية والحوكمة.

يعتمد الأجر المتغير على مبدأ الدفع مقابل الأداء ويتم منحه في شكل مكافأة تقديرية سنوية أو دفعات تحفيزية استناداً إلى الدور الوظيفي.

ويتميز نظام المكافآت السنوية التقديرية بالمرونة التامة، مما يسمح بإمكانية أن تكون قيم منح التعويض المتغيرة صفراً.

يتم تحديد تخصيص المكافآت للموظفين المؤهلين على أساس الأداء الإجمالي للمجموعة المعدل طبقاً للمخاطر، وأداء الأعمال والأداء الفردي، ودور الموظف ومسؤولياته، وتقييم الأداء على أساس المعايير المالية وغير المالية، بما في ذلك السلوك والتصرف. ويتم الحفاظ على توازن مناسب بين الأجر الثابت والمتغير.

لن تتجاوز مستويات الأجور المتغيرة ١٠٠% من التعويض الثابت ما لم يكن، في ظروف معينة، قد يسعى بنك الإمارات دبي الوطني إلى زيادة هذه المستويات إما إلى ١٥٠ % من التعويضات الثابتة، بموافقة مجلس لإدارة أو ٢٠٠ % من التعويض الثابت، بموافقة الجمعية العمومية للمجموعة.

مكافآت موظفي وحدات الرقابة

يتم تحديد مكافآت موظفي المخاطر والتدقيق والامتثال لدى المجموعة على مستوى يحقق الجذب والاحتفاظ بالموظفين المؤهلين وذوي الخبرة المناسبة، وتكون في الغالب مكافأة ثابتة (عند النظر في نسبة المكافأة الثابتة إلى المتغيرة).
يتم تقييم الأداء على أساس أهداف الوظائف الخاصة بكل موظف وليس على أساس أداء وحدات الأعمال التي يشرفون عليها / يدعمونها.

يتم تخصيص مكافآت الأداء السنوي لوحدات أعمال المخاطر والتدقيق والامتثال لدى المجموعة بشكل مستقل عن الأداء المالي الإجمالي لوحدات الأعمال التي تدعمها وتستند إلى أداء الوظيفة والقدرة الإجمالية للمجموعة على تحمل التكاليف.
يتم تحديد قرارات المكافآت المتغيرة الفردية لموظفي وحدات أعمال التحكم بشكل مستقل عن مجالات الأعمال التي يشرفون عليها / يدعمونها.

يتم الإشراف على المكافآت المتغيرة للمسؤول التنفيذي لإدارة المخاطر للمجموعة وللمسؤول التنفيذي للتدقيق للمجموعة وللمسؤول التنفيذي للامتثال للمجموعة من قبل لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بشكل مباشر، باعتبارهم من كبار مديري المجموعة.

تعويضات الإدارة العليا (تتمة)

مكافآت الإدارة العليا

من منظور المجموعة، بالنسبة لسنة الأداء ٢٠٢٤، تم تحديد ١٧ من الإدارة العليا (بما في ذلك الحاليين والسابقين) باعتبارهم المسؤولين والخاضعين للمساءلة أمام مجلس الإدارة عن الإدارة اليومية السليمة والحكيمة للمجموعة وكموظفين رئيسيين مسؤولين عن الإشراف على خطوط الأعمال الرئيسية لبنك الإمارات دي الوطني. أي الرئيس التنفيذي للمجموعة، واللجنة التنفيذية للمجموعة، ورؤساء ووحدات أعمال الرقابة في المجموعة (أي المخاطر والامتثال والتدقيق) ورئيس الشؤون القانونية للمجموعة.

تماشيًا مع المتطلبات التنظيمية لدولة الإمارات، يتكون التعويض المتغير الممنوح للإدارة العليا بموجب خطة المكافآت السنوية التقديرية من المكافآت النقدية المدفوعة بعد نهاية سنة الأداء، والمكافآت المؤجلة الممنوحة وفقًا للشروط والأحكام الخاصة بقواعد الخطة ذات الصلة. يتم توزيع الجوائز المؤجلة على دفعات على مدى فترة ثلاث سنوات.

بالنسبة لعام ٢٠٢٤، بلغ إجمالي المكافآت الممنوحة للإدارة العليا ١٢١ مليون درهم. يتكون إجمالي الأجر من الأجر الثابت (بما في ذلك مساهمات صاحب العمل في المعاش التقاعدي والمزايا المتراكمة بعد التوظيف) والتعويضات المتغيرة الممنوحة في عام ٢٠٢٤.

يتضمن الجدول التالي معلومات حول المكافآت الثابتة والمتغيرة للسنة المالية:

درهم بالملايين		٢٠٢٤ الإدارة العليا.
المكافآت الثابتة*		
١	عدد الموظفين	١٧
٢	إجمالي المكافآت (٣ + ٥ + ٧)	٦٦
٣	منها: يعتمد على النقد	٦٥
٤	منها: مؤجل	
٥	منها: الأسهم أو غيرها من الأدوات المرتبطة بالأسهم	
٦	منها: مؤجل	
٧	منها: أشكال أخرى	١
٨	منها: مؤجل	
مكافآت متغيرة		
٩	عدد الموظفين	١٦
١٠	إجمالي المكافآت المتغيرة (١١ + ١٣ + ١٥)	٥٥
١١	منها: يعتمد على النقد	٥٥
١٢	منها: مؤجل	١٥
١٣	منها: الأسهم أو غيرها من الأدوات المرتبطة بالأسهم	
١٤	منها: مؤجل	
١٥	منها: صيغ أخرى	
١٦	منها: مؤجل	
١٧	إجمالي الأجر (٢ + ١٠)	١٢١

- تم رفع تقرير عن الأجر الثابت (الذي يشكل بعد ذلك جزءًا من إجمالي الأجر) على أساس أنه مكافأة . ويستبعد المكافآت المتراكمة بعد انتهاء الخدمة والمزايا طويلة الأجل والمستحقات الآجلة التي منحت في السنوات السابقة ولكن تم دفعها في عام ٢٠٢٤.
- يشمل عدد الموظفين الذين تم تحديدهم كإدارة عليا في أي وقت خلال سنة الأداء ٢٠٢٤، بما في ذلك أولئك الذين خرجوا من الإدارة العليا اعتبارًا من نهاية العام (أي الإدارة العليا السابقة)

مدفوعات خاصة للإدارة العليا

لم يتم منح مدفوعات خاصة للإدارة العليا عن العام ٢٠٢٤.

سياسة ومعايير تعديل المكافآت المتغيرة:

وتخضع التعويضات المتغيرة لتسوية المخاطر اللاحقة، تحت ظروف وأحداث معينة، على هيئة تسويات أثناء السنة، من خلال تطبيق نظام الحسم واسترداد المكافآت. ويمكن تطبيق تعديل المخاطر اللاحق على أساس فردي أو جماعي، اعتماداً على ظروف الحدث وضمن مجموعة من الظروف، منها على سبيل المثال لا الحصر، إعادة صياغة المواد أو تراجع النتائج المالية للفترة ذات الصلة، أو الاحتيال أو الإهمال الجسيم من قبل فرد أو مجموعة من الموظفين، أو الخطأ المادي أو فشل ضوابط إدارة المخاطر. وتبلغ فترة الاسترداد ثلاث سنوات بعد تاريخ دفع المكافأة ذات الصلة.

تراجع لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات المعايير المحددة لتعديل المخاطر اللاحقة سنويًا وتطبيقها في كل حالة وفقًا لما تحدده اللجنة وفقًا لتقديرها الخاص. تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع العوامل ذات الصلة (بما في ذلك، في حالة نشوء أي من الظروف الموضحة أعلاه، مدى علاقة الموظف بفشل إدارة المخاطر المعنية ومستوى مسؤولية الموظف) عند تحديد ما إذا كان من المعقول السعي إلى استرداد جزء أو كل المكافأة المتغيرة ومقدار ذلك الاسترداد.

ويتضمن الجدول التالي معلومات كَمِيّة عن مكافآت الإدارة العليا المؤجلة الخاضعة لتعديل المخاطر اللاحقة للسنة المالية.

التعويضات المؤجلة والمحتفظ بها ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ درهم بالملايين	إجمالي مبلغ المكافأة المؤجلة المستحقة	ومنها: إجمالي المبلغ المتبقي من التعويضات المؤجلة والمحتفظ بها المعرضة للتعديل الصريح و/ أو الضمني بعد وقوع الحدث.	إجمالي مبلغ التعديل خلال العام بسبب التعديلات الصريحة اللاحقة	إجمالي مبلغ التعديل خلال العام بسبب التعديلات الضمنية اللاحقة	إجمالي مبلغ المكافآت المؤجلة المدفوعة في السنة المالية
نقدي	٢٥	٢٥	-	-	٦
أسهم	-	-	-	-	-
الأدوات المرتبطة بالنقد	-	-	-	-	-
أخرى	-	-	-	-	-

ولمزيد من التفاصيل حول سياسة المكافآت وتصميم وهيكل عمليات المكافآت، يرجى الرجوع إلى تقرير الركيزة ٣.

لجان الإدارة

لدى بنك الإمارات دبي الوطني ست (٦) لجان إدارية تتبع لمجلس الإدارة / لجان مجلس الإدارة، بما في ذلك اللجنة التنفيذية للمجموعة. تساعد اللجان الإدارية في تنفيذ أهداف المجموعة والمساعدة في كفاءة وفعالية الإدارة والمتابعة والتحكم والمراقبة لأعمال بنك الإمارات دبي الوطني.

ولكل لجنة من لجان الإدارة لديها دور ومهام وصلاحيات معتمدة تحدد صلاحيتها ومسؤولياتها وعدد مرات انعقاد اجتماعاتها وممارساتها.
وتساعد لجان الإدارة في دفع عملية صنع القرار عبر عدد من مجالات الأعمال، منها إدارة الأصول والمخاطر والائتمان والاستثمار والمشتريات وأمن المعلومات.

اللجنة التنفيذية للمجموعة	الإدارة اللجنة	عدد الاجتماعات المنعقدة في عام ٢٠٢٤	مسئوليات اللجنة
تشمل المسؤوليات الرئيسية للجنة التنفيذية للمجموعة ما يلي: • المراقبة الجماعية لأداء المجموعة (التي تتكون من الشركات ووحدات أعمال الدعم والشركات التابعة) واتخاذ قرارات على مستوى المجموعة ضمن حدود السلطة المفوضة من قبل مجلس الإدارة؛ • تقديم توصيات محددة إلى مجلس الإدارة بشأن القرارات التي تقع خارج حدود الصلاحيات المفوضة له؛ • مراجعة المقترحات / الأوراق (بخلاف تلك التي تمت مراجعتها من قبل لجان الأصول والمطلوبات، والتدقيق والائتمان، والاستثمار) قبل تعميمها على المجلس؛ • مراقبة الأداء المالي الشهري لأقسام الأعمال في المجموعة؛ • التحقق من صحة المنتج الجديد ومقترح المشروع والموافقة عليه أو رفضه وفقا لحدود صلاحيات اللجنة التنفيذية للمجموعة؛ • تحديد المبادئ التوجيهية للخطط / الميزانيات الاستراتيجية والتجارية قبل عرضها على مجلس الإدارة؛ • التحقق من صحة أي تغييرات شاملة في السياسة والعمليات والتنظيم (ضمن الميزانية) يمكن أن تؤثر بشكل كبير على أداء المجموعة والموافقة عليها أو رفضها؛ • التحقق من صحة عضوية مجموعة المواهب ومقترحات مكافآت الموظفين واتخاذ قرار بشأنها (في حدود الميزانية)؛ • مراقبة التقدم المحرز ونتائج التنفيذ للمشاريع الكبيرة والتحقق من صحتها؛ • وضع سياسة الاتصال الداخلي والخارجي.	لجنة الإدارة للاستثمار	٢	تضمن توافق المحافظ الاستثمارية للمجموعة مع الرؤية الاستراتيجية للمجموعة وتراقب أداء هذه المحافظ ويقدم تقارير بذلك إلى مجلس الإدارة.
	لجنة الإدارة للائتمان	٩٨	تدير الموافقات وفقًا لتفويض تسهيلات الائتمان، وتسوية الديون، وإقرار المخصصات وشطب الديون، وتعديلات التسعير، والتصنيفات، والاستثناءات.".
	لجنة الأصول والمطلوبات	١٢	تشرف على تقييم كفاية رأس المال للمجموعة، ومراجعة مستوى تحمل مخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة في الدفاتر البنكية، وتحمل المخاطر في دفاتر التداول والرقابة عليها، بالإضافة إلى إدارة فجوات الاستحقاق وخطط التمويل. تدير استراتيجية الاقتراض والإقراض للمجموعة وتمويل الاستحواذ.
	لجنة المخاطر للمجموعة	٥	تضمن الإدارة الفعالة لجميع أنواع المخاطر عبر مجموعة الإمارات دبي الوطني بما يدعم ويتماشى مع استراتيجية أعمال المجموعة ومستوى القدرة على تحمل المخاطر المعتمد من قبل مجلس الإدارة.
	لجنة المشتريات للمجموعة	١٢	توفر الإشراف وتراجع نفقات الموظفين من غير العاملين بدوام كامل على مستوى المجموعة، بهدف تحديد فرص التآزر والكفاءات التشغيلية.
	اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات	٨	تضمن التطبيق الفعال والاقتصادي لتكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية ذات الصلة والتمويل لتلبية أهداف واحتياجات المجموعة.

عقدت اللجنة التنفيذية ١٢ اجتماعاً خلال عام ٢٠٢٤.

إدارة المخاطر والضوابط الداخلية

وضعت المجموعة إطارَ عملٍ شاملٍ لإدارة المخاطر. تتم إدارة المخاطر على مستوى المجموعة بشكل استباقي من خلال مجموعة راسخةٍ من المبادئ والمعايير والسياسات والهياكل التنظيمية وصلاحيات الموافقة وعمليات القياس والمراقبة والتحكم.

يُمَكِّن إطار إدارة المخاطر المجموعة من تحديد المخاطر الرئيسية وقياسها ومراقبتها والتخفيف من حدتها والإبلاغ عنها.
ويتم تصنيف أنواع المخاطر الرئيسية إلى "المخاطر المالية" و"المخاطر غير المالية".
ذلك أن المخاطرَ الماليةَ تُحركها أحداثُ الأسواقِ الماليةِ، بينما تكونُ المخاطرُ غير المالية مدفوعةً بأحداثٍ مُختلفةٍ مُتعلقةٍ بالسوق.
وفقاً لأطر العمل التنظيمية المتطورة وديناميكيات السوق وعروض المنتجات، يسعى بنك الإمارات دبي الوطني إلى دمج أفضل تقنيات إدارة المخاطر الرائدة من خلال المراجعة المستمرة للسياسات وأُطر العمل وتقنيات قياس المخاطر الحالية، وتحديد الضوابط الكافية بما في ذلك تلك الناشئة عن الدروس المستفادة.

تدير المجموعة نموذجاً لإدارة مخاطر قائمٌ على ثلاثِ خطوطِ دفاع، يشملُ الفصل بين المسؤوليات، والضوابط، والمراقبة، ورفع التقارير، بما يتناسب مع حجم وطبيعة أعمال المجموعة والبيئة التنظيمية التي تعمل ضمنها:

- يتكون خط الدفاع الأول من وحدات الأعمال (إدارة العلاقات والمنتجات). وتنشأ بعض المخاطرُ عن هذه الوحدات التي تكون أيضاً مسؤولةً ومُساءَلةً عن إدارة مثل هذه المخاطر بشكل مستمر. ويشمل ذلك التقييم المباشر للمخاطر ومراقبتها والتخفيف من حدتها.

إدارة المخاطر والضوابط الداخلية (تتمة)

- يشمل خط الدفاع الثاني وحدات عمل إدارة المخاطر والتمويل والامتثال. حيث تُكمِل هذه الوحدات أنشطة المخاطر المتعلقة بخطوط الأعمال من خلال مسؤولياتها الخاصة بالمراقبة ورفع التقارير. كما تتحمل المسؤولية عن الإشراف على أنشطة المخاطر للمجموعة وتقييم المخاطر والمشاكل بشكل مستقل عن خطوط الأعمال. وتؤكد وحدات العمل هذه أهمية دور الإدارة العليا ومديري الأعمال التنفيذيين في تحديد وتوثيق ملاك المخاطر كجزء من إجراءات الموافقة على المنتجات والعمليات الجديدة، مما يضمن إجراء تقييم شامل ودقيق للمخاطر.
- يتألف خط الدفاع الثالث من وحدة عمل مستقلة وفعّالة للتدقيق الداخلي. ويوفر هذا الخط مُراجَعَةً مُحايدة وتأكيداً موضوعياً على جودة وفعالية نظام التحكم الداخلي للمجموعة إضافة إلى خطّيّ حمايتها الأول والثاني.

استجابة للنمو والتوسع المستمر في العروض خلال عام ٢٠٢٤، رسخت المجموعة أُسُس عملها على زيادة كفاءة الحوكمة والضوابط من خلال إنشاء وحدات عمل جديدة للمخاطر وإعادة تنظيم الوحدات القائمة. وإضافة إلى ذلك عزز بنك الإمارات دبي الوطني عمليات القياس والمراقبة والتحكم في المخاطر المحددة، وذلك لتلبية متطلبات الأنظمة التنظيمية الجديدة والتنوع المتزايد للمنتجات التي تقدمها المجموعة.

ويعد بيان القدرة على تحمل المخاطر المعتمد من مجلس إدارة المجموعة أحد المكونات المحورية لإطار عمل إدارة المخاطر، حيث ينشئ الحدود المناسبة التي تكفل عملها ضمن مستويات مقبولة من المخاطر، ومواصلة الامتثال لالتزاماتها والوفاء بتعهداتها. احتوى بيان القدرة على تحمل المخاطر للمجموعة على المخاطر الرئيسية وحدد العتبات المناسبة لقبولها.

تم تعزيز حوكمة نموذج مخاطر المجموعة بشكل أكبر لضمان استمرار توافق النموذج مع الأنظمة المعمول بها وأفضل الممارسات في الصناعة.

خلال عام ٢٠٢٤، كان أحد مجالات التركيز الرئيسية هو مخاطر المناخ وما يرتبط بها من تأثير على محفظة أعمال المجموعة. وقد حققت المجموعة خطوات كبيرة في تعزيز أجندة المناخ. حيث قدمت تقارير عن انبعاثاتها الممولة لعام ٢٠٢٣ وهي في طور إجراء اختبارات التحمل لمخاطر التحول المناخي.

وإضافة إلى ذلك، ظلت إدارة مخاطر الاحتيال تشكل حجر الزاوية في إطار إدارة المخاطر في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني، إلى جانب المخاطر السيبرانية، ومخاطر الاستعانة بمصادر خارجية، ومخاطر السلوك. وقد تم استثمار مبالغ كبيرة في قدرات منع الاحتيال واكتشافه، بما في ذلك تحليلات الاحتيال المتقدمة وتعزيز الضمانات للقنوات عبر الإنترنت والهواتف المحمولة، وهو ما يؤكد النهج الاستباقي للمجموعة لمكافحة تهديدات الاحتيال المتطورة للمجموعة وعملائها. أصبح المحتالون أكثر تطوراً وأفضل مواراداً، وقد أدركت المجموعة هذا الخطر واستجابت له من خلال تحديد الاتجاهات الناشئة في وقت مبكر وزيادة تركيزها على الأمن من خلال التصميم، وتماشياً مع زيادة رقمنة العمليات، تم الانتقال إلى ضوابط يتم فرضها آلياً بدلا من الضوابط اليدوية.

وفي مجال إدارة المخاطر السيبرانية، عملت المجموعة على ضمان خضوع جميع مبادرات التحول الرقمي لمراجعات صارمة على مستوى خط الدفاع الأول والثاني من قبل فرق الأمن والمخاطر السيبرانية. وخضعت الشراكات مع مقدمي الخدمات لتقييم وإشراف صارمين لتتوافق مع متطلبات البنك المركزي الإماراتي. بالإضافة إلى ذلك، تواصل المجموعة تعزيز قدراتها في إدارة مخاطر السلوك، وضمان المعاملة العادلة للعملاء بما يتوافق مع أنظمة حماية المستهلك.

كما يتم دعم مجلس الإدارة من خلال إطار عمل مُحْكَمٌ للرقابة الداخلية، يمثل ضماناً للعمليات المالية وغير المالية لبنك الإمارات دبي الوطني، بما في ذلك عمليات التدقيق الداخلية والخارجية. وقد صُمِّمَ نظام الرقابة الداخلية بحيث يتبع منهجاً متعدد المستويات ويُنَفَّذ على مختلف درجات الحوكمة عبر أنحاء المجموعة. ويعتمد هذا النظام على المساءلة والتفويض والتعاون داخل مختلف الإدارات ووظائف الأعمال، مما يشجع على مواءمة الأهداف والموارد والآليات المنفذة على مستوى المجموعة بأكملها. ويقوم على أساس التحديد الواضح لأفضل ممارسات المعايير وتأكيد المسؤوليات الخاصة بالحوكمة؛ ويتم تنفيذ السياسات والإجراءات المناسبة لخدمة كل إدارة ووحدة أعمال على مستوى المجموعة. وتشمل الدوائر التي تساهم في نظام الرقابة الداخلية دوائر التدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي، والمخاطر، والامتثال والمالية، والقانونية، ودوائر الحوكمة المؤسسية.

وترفع دوائر التدقيق الداخلي، والامتثال، والمخاطر تقارير ربع سنوية إلى لجان مجلس الإدارة، بما في ذلك لجنة المجلس للمخاطر ولجنة المجلس للتدقيق. وخلال عام ٢٠٢٤، أصدرت كل من دوائر التدقيق الداخلي والامتثال ٤٧ و١٠ تقارير على التوالي للجنة المجلس للتدقيق.

وتبلغ كل من لجنة المجلس للمخاطر ولجنة المجلس للتدقيق، مجلس الإدارة بشأن أي أمور مهمة، عند الاقتضاء.

- تحدد لجنة المجلس للمخاطر استراتيجية المخاطر الشاملة وتعتمد جميع أُطُر العمل المتعلقة بالمخاطر، كما تراجع بانتظام، حالات التعرض للمخاطر، وبيان القدرة على تحمل المخاطر، وتقارير تركز المخاطر، من خلال رصد المخاطر بشكل ربع سنوي وبدعم من إدارة المخاطر. وتشرف لجنة المجلس للمخاطر على إنشاء وتشغيل أنظمة إدارة المخاطر وتتلقى المستجدات على نحوٍ منتظمٍ بشأنِ فعاليتها. وتقوم اللجنة أيضًا بمراجعة فعالية وظيفة الرقابة الشرعية الداخلية.
- تقوم لجنة المجلس للتدقيق بمراجعة فعالية الضوابط الداخلية للمجموعة وبيئة الحوكمة المؤسسية وتوفر الرقابة على وظائف التدقيق الداخلي والخارجي والامتثال، بالإضافة إلى وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي بالتنسيق مع لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة.
- وتشرف لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على الحوافز والمكافآت الأخرى، التي تشمل النظر في هياكل المخاطر لملاءمة أداء الشركات، والمخاطر والمسؤولية، والثقافة المؤسسية.
- وتنظر لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، مع أعضاء معينين من قبل المساهمين، في المخاطر والضوابط الشرعية.

وفي العام المقبل، سيواصل بنك الإمارات دبي الوطني إعطاء الأولوية لأهداف إدارة المخاطر التي تعالج المخاطر الناشئة وتضمن الامتثال للمتطلبات التنظيمية المتطورة. وتتضمن مجالات التركيز الرئيسية تعزيز الوقاية من الاحتيال واكتشافه لمواجهة التهديدات المتطورة بشكل متزايد وتعزيز الدفاعات السيبرانية بقدرات مراقبة متقدمة للتخفيف من المخاطر السيبرانية. وستكون المرونة التشغيلية أيضًا من الأولويات، مع التركيز المتزايد على الحفاظ على تقديم الخدمات الحيوية أثناء الاضطرابات غير المخطط لها.

وستتوافق هذه الجهود مع الأهداف الاستراتيجية للمجموعة وتتكيف مع تعقيدات مشهد المخاطر المتطور. ومن خلال اتباع نهج استباقي لإدارة المخاطر وتعزيز الضوابط الداخلية، يهدف بنك الإمارات دبي الوطني إلى حماية استقراره ونجاحه على المدى الطويل.

وتتوفر المزيد من التفاصيل عن هاتين اللجنتين في أقسام لاحقة متصلة بنفس الموضوع من هذا التقرير.

الإخلالات وأسبابها وتجنبها

يمتلك بنك الإمارات دبي الوطني آلية لضمان الامتثال الفعال لأنظمة ذات الصلة والإبلاغ عن أي انتهاكات أو مسائل ذات أهمية.

وخلال عام ٢٠٢٤، لم تتواجد أي انتهاكات مادية أو الإبلاغ عنها. وقد تم تحديد كافة المسائل الجوهرية ورفع التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة و/ أو لجانه من قبل المسؤول التنفيذي للتدقيق للمجموعة والمسؤول التنفيذي للامتثال للمجموعة المسؤول التنفيذي لإدارة المخاطر للمجموعة. ولم يسجل المدقق الخارجي أي تحفظات للسنة المالية ٢٠٢٤.

الخدمات المصرفية الإسلامية

يقدم بنك الإمارات دبي الوطني منتجات وخدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال بنك الإمارات دبي الوطني الإسلامي، وهي نافذة إسلامية مرخصة من قبل البنك المركزي الإماراتي. وتطبق وحدة الأعمال هذه آلية قوية للحوكمة الشرعية لضمان اعتماد جميع المنتجات والخدمات حسب الأصول وبما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وإرشادات وأنظمة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وتماشياً مع إطار الحوكمة الشرعية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وضعت النافذة الإسلامية "نهجا دفاعيا ثلاثيا" يضم فريق أعمال النوافذ الإسلامية، وإدارة الرقابة الشرعية، وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي، على التوالي. وتدعم هذه الوحدات أنشطة الحوكمة الإسلامية والرقابة وإعداد التقارير في بنك الإمارات دبي الوطني.

وتخضع النافذة الإسلامية للجنة الرقابة الشرعية الداخلية التي تضم علماء شريعة مستقلين. ويتم تعيين أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية، بناء على ترشيح من مجلس الإدارة وموافقة الهيئة الشرعية العليا. ويمتلك بنك الإمارات دبي الوطني سياسات وإجراءات وضوابط راسخة معتمدة من قبل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لتيسير الأنشطة التجارية بطريقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وتعمل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية وفقا للقرارات والمعايير والمبادئ التوجيهية الصادرة عن الهيئة الشرعية العليا وتشرف على جميع الأعمال والأنشطة والمنتجات والخدمات والعقود والمستندات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ولدى لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ميثاق معتمد يتضمن إطار العمل الخاص بإحالة الأمور إلى اللجنة وإصدار الفتاوى، وعملية اتخاذ القرار. وتعتبر الفتاوى والقرارات الصادرة من قبل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ملزمة لبنك الإمارات دبي الوطني.

تصدر الهيئة تقريراً سنوياً عن أنشطتها، يتضمن التأكد من التزام بنك الإمارات دبي الوطني الإسلامي بشكل مستمر بمبادئ الشريعة الإسلامية والفتاوى المتفق عليها، وتحديد أي حالات عدم امتثال. وتعتمد التقرير الهيئة الشرعية العليا للمصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة وكذلك يتم عرضه على مساهمي المجموعة في اجتماع الجمعية العمومية. وقد عقدت لجنة الرقابة الشرعية الداخلية (١٥) خمسة عشر اجتماعاً خلال عام ٢٠٢٤.

أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الرحيم سلطان العلماء رئيس اللجنة (عين في ١٠ مايو ٢٠٢٠)	الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الرحيم سلطان العلماء ("د. العلماء") هو أستاذ الفقه وأصوله في كلية القانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة في العين، بالإضافة إلى كونه خبيراً معتمداً في الشؤون المالية المتعلقة بالامتثال لمبادئ الشريعة الإسلامية. والأستاذ الدكتور/ العلماء حاصل على درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي المقارن من جامعة أم القرى في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية و: • يقود اللجنة الشرعية في صندوق الزكاة في دولة الإمارات العربية المتحدة. • عضو في عدد من مجالس الفتوى والشريعة الإسلامية للمؤسسات المالية الإسلامية وشركات تكافل.
أ.د. محمد علي القري نائب الرئيس عُيّن في ١٠ مايو ٢٠٢١	يتميز الأستاذ الدكتور/ محمد علي القرّي (د. القرّي) بكونه أستاذاً سابقاً للاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، والمدير السابق لمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، في نفس الجامعة. ألّف الدكتور القري العديد من الكتب حول التمويل الإسلامي، باللغتين العربية والإنجليزية، وهو حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة كاليفورنيا، و: • خبير في مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي ومجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي. • عضو في مجلس أمناء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وكذلك مجلسها الشرعي. • كما يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة وهو عضو في العديد من الهيئات الشرعية للبنوك الإسلامية وشركات التكافل عبرالعالم، بما في ذلك هيئات الشريعة في مصرف البحرين المركزي ومؤشر داو جونز للأسواق الإسلامية.
د. سالم علي العلي عضواً عُيّن في ١٨ يوليو ٢٠١١	الدكتور/ سالم علي آل علي ("د. آل علي") هو أستاذ مساعد في قسم الشريعة والدراسات الإسلامية في كلية القانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة، حيث يقوم بتدريس مجموعة متنوعة من المقررات المتعلقة بالشريعة الإسلامية والصيرفة الإسلامية و: • تلقى تعليمه في المملكة المتحدة، حيث حصل على درجة الدكتوراه في القانون المالي من جامعة لندن. • حاصل على درجة البكالوريوس في الشريعة (الفقه وأصوله) ودرجة الماجستير في الصيرفة والتمويل الإسلامي. • كان محاضراً غير متفرغ لبرنامج الماجستير في القانون في كلية حقوق بي بي بي، جامعة بي بي بي، ومقرها لندن، حيث حاضر في مجموعة واسعة من المسائل الفقهية، بما في ذلك القوانين الإسلامية والإنجليزية والمقارنة. • عضو في لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لعدد من المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية.
د. محمد قاسم عضواً عُيّن في ١ أغسطس ٢٠٢١	الدكتور/ محمد قاسم ("د. قاسم") هو عالم شرعي معروف وخبير في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية، و: • عضو في لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لعدد من المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية. • حاضر في الجامعة الإسلامية العالمية في إسلام أباد لأكثر من عقدين. • ساهم بشكل كبير في نمو وتنظيم الصناعة المصرفية الإسلامية في مناصب مختلفة.
د. أمين فاتح عضواً عُيّن في ١ يوليو ٢٠٢١	حصل الدكتور/ أمين فاتح ("د. فاتح") على درجتي البكالوريوس والماجستير في الحديث الشريف، ودرجة الدكتوراه في الدراسات الإسلامية و: • شارك في الصناعة المصرفية الإسلامية منذ عام ١٩٨٨. • عضو في لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لعدد من المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية. • حاضر في العديد من الجامعات وهو مدرب ثنائي اللغة في مجال التمويل الإسلامي، حيث قدم فيه العديد من الدورات التدريبية في أنحاء العالم.

إشراف المجموعة على الشركات التابعة الدولية والمحلية

تمتلك مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني ما مجموعه ٨٤٨ فرعا و٣٩٥ جهاز صراف آلي في مختلف مناطق تواجدها الدولي. ولها عمليات في الإمارات العربية المتحدة وتركيا والمملكة العربية السعودية ومصر والهند وسنغافورة والمملكة المتحدة والنمسا وألمانيا والبحرين، بالإضافة إلى مكاتب تمثيل في الصين وإندونيسيا.

ويوضح مخطط الكيانات التالي الشركات التابعة الرئيسية للمجموعة:

وبصفته الشركة الأم الرئيسية، فإن بنك الإمارات دبي الوطني مسؤولٌ عن عمليات المجموعة وضمان إدارة المخاطر بشكل فعال للمجموعة والتي تشمل شركاتها التابعة المحلية والدولية.

وفقاً لأنظمة المحلية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع، فإن مجلس الإدارة مسؤولٌ عن وضع إطار واضح للحوكمة وممارسة الرقابة الكافية على المجموعة، وضمان تنفيذ الإدارة العليا للأهداف الاستراتيجية للبنك والثقافة المؤسسية على جميع المستويات.

وتماشياً مع ذلك، وضع بنك الإمارات دبي الوطني سياساته وإجراءاته الداخلية الخاصة، بما في ذلك مبادئ الإشراف على مجلس إدارة المجموعة التي أنشئت في عام ٢٠٢٤ للإشراف على ضمان اتباع معايير عالية للحوكمة المؤسسية عبر المجموعة.

وفي حين يحتفظ مجلس الإدارة بالمسؤولية الشاملة عن ممارسة الرقابة الكافية على المجموعة، فإنه يحق له تفويض المسؤولية عن هذه الرقابة، أو عناصر منها، حسبما يراه مناسباً، بما في ذلك تفويض الرقابة على أي شركة تابعة إلى أي لجنة مجلس إدارة أو اي لجنة إدارة يراها مناسبة.يتم تطبيق ترتيبات حوكمة مناسبة وفعالة في كافة قطاعات أعمال المجموعة، بما في ذلك مجالس الإدارة والفروع التابعة على المستويين المحلي والدولي، وهي ترتيبات تتوافق مع جميع القوانين والأنظمة المحلية.

وللقيام بالرقابة الفعالة عبر المجموعة، يتبع بنك الإمارات دبي الوطني مبادئ رفيعة المستوى لأفضل ممارسات الحوكمة، حيث يتم تطبيقها بشكل متسق عبر المجموعة.وعليه، يجب على كل كيان تابع للمجموعة ما يلي:

- الامتثال لجميع المتطلبات القانونية والتنظيمية والحوكمة المحلية.في حالة وجود تعارض بين مبادئ المجموعة والمتطلبات التنظيمية المحلية، يتم تطبيق المتطلبات الأكثر صرامة؛
- العمل ضمن استراتيجية وثقافة وقيم المجموعة وإدارة أعمالها بما يتوافق مع إطار إدارة المخاطر الخاص بالمجموعة؛
- أن يكون تحت قيادة مجلس إدارة فعال، مع التوازن المناسب بين المهارات والتنوع والخبرة والمعرفة، والتأكد من وجود عدد مناسب من المديرين المستقلين، كما تقتضي الأنظمة المحلية، لتوفير توازن فعال ورؤى حول السوق وتوقعات الصناعة؛
- تعزيز التواصل والعلاقات المفتوحة والفعالة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني، حيث يتم إبلاغ مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني بأي تغييرات في مجلس الإدارة أو اللجان؛ و
- تقديم تحديثات منتظمة لمجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني حول أداء الأعمال، استراتيجية العمل، المخاطر المادية، التحديات وأي مسائل جوهرية أخرى.

التوطين

تبوأ بنك الإمارات دبي الوطني مكانته على مدار ٦٠ عاما، ضمن أكبر الشركات في البلاد التي تحرص على توظيف مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة. نقدم للإماراتيين فرصاً وظيفية متسارعة الارتقاء، وتطويراً مهنياً عالمي المستوى، كما نعطيهم الفرصة لدعم التنمية الاقتصادية المستمرة في دولتنا بشكل مباشر من خلال برامج التطوير الوظيفي المصممة بعناية.

	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢
% من الإماراتيين (بنك الإمارات دبي الوطني)	%٣٦	%٣٣	%٣٤
% من الإناث الإماراتيات (بنك الإمارات دبي الوطني)	%٧٤	%٧٤	%٧٥

كما في نهاية عام ٢٠٢٤، يوجد لدينا ٥٦ إماراتيًا يشغلون مناصب قيادية عليا في بنك الإمارات دبي الوطني إضافة إلى ٢،١٥٥ موظفًا إماراتيًا في بنك الإمارات دبي الوطني، الذين يؤدون أدوارًا حاسمة في كل مستوى من مستويات المنظومة. ويهدف بنك الإمارات دبي الوطني إلى جذب وتطوير وإشراك واستبقاء المواهب الإماراتية على كل مستوى وظيفي من مستويات شركتنا.

وقد تم تصميم مبادراتنا الرائدة لتحديد الإمكانات وتوفير التدريب والدعم المطلوبين اللذين يحتاجهما موظفونا الإماراتيون لتولي مناصب قيادية ذات متطلبات حيويّة، ومساعدة بنك الإمارات دبي الوطني على بناء مستقبل المجموعة ودولة الإمارات العربية المتحدة.

اجتماعات الجمعية العمومية

ترأس اجتماع الجمعية العمومية لعام ٢٠٢٤ رئيس مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني. وحضر الاجتماع، سواء شخصياً أو عبر الإنترنت، أعضاء مجلس الإدارة ومدقق الحسابات الخارجي وممثل عن هيئة الأوراق المالية والسلع والمساهمين.

وسجل محضر الاجتماع أمين سر مجلس إدارة المجموعة ومن ثم أتيحت إمكانية الإطلاع على قرارات الجمعية العمومية لهيئة الأوراق المالية والسلع والمساهمين من خلال الإعلان عنها في السوق قبل افتتاح يوم التداول التالي في السوق. وتضمنت أعمال اجتماع الجمعية العمومية ٢٠٢٤، العديد من بنود اجتماع الجمعية العمومية الأساسية الخاضعة للقرار العادي (كونها أغلبية بسيطة من الأصوات المؤهلة)، وعدد من الأمور التي تطلبت قرارات خاصة بنسبة ٧٥ % من الأصوات المؤهلة. وقد تمت الموافقة على جميع القرارات المطروحة للموافقة عليها حسب الأصول في اجتماع الجمعية العمومية لعام ٢٠٢٤، مدرج في الجدول التالي ملخص للقرارات التي قدمها المساهمون وأقروها (تمت الموافقة عليها):

Emirates NBD's share price in the market (closing price, highest and lowest price) at the end of each month during ٢٠٢٤.

المسائل المطروحة للموافقة عليها في اجتماع الجمعية العمومية للعام ٢٠٢٤	نوع القرار
البيانات المالية وتقرير مجلس الإدارة • اعتماد تقرير مجلس الإدارة عن أنشطة المجموعة والبيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.	عادي
تقرير المدقق الخارجي • اعتماد تقرير المدقق الخارجي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م.	عادي
تقرير لجنة الرقابة الشرعية الداخلية • اعتماد تقرير لجنة الرقابة الشرعية الداخلية بشأن نافذة الخدمات المصرفية الإسلامية لبنك الإمارات دبي الوطني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.	عادي
الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر • اعتماد الميزانية العمومية المدققة وحساب الأرباح والخسائر لبنك الإمارات دبي الوطني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.	عادي
توزيع الأرباح • اعتماد مقترح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.	عادي
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة • اعتماد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	عادي
إبراء ذمة مجلس الإدارة • إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.	عادي
إبراء الذمة أو الفصل أو رفع دعاوى المسؤولية ضد مدقق الحسابات حسب مقتضى الحال • إبراء ذمة المدقق الخارجي من المسؤولية عن الأعمال التي تمت خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ، أو إقالة مدقق الحسابات وملاحقته، بحسب مقتضى الحال.	عادي
تعيين المدقق الخارجي • اعتماد تعيين مدقق الحسابات الخارجي للسنة المالية ٢٠٢٤ وتحديد أتعابه عن تلك السنة.	عادي
اعتماد مقترحات برامج السندات المالية غير القابلة للتحويل إلى أسهم • اعتماد مقترحات مجلس الإدارة بشأن السندات المالية غير القابلة للتحويل إلى أسهم والتي سيصدرها بنك الإمارات دبي الوطني بعد الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية ذات الصلة.	خاص
تفويض مجلس الإدارة • تفويض مجلس إدارة المجموعة و/أو أي شخص مفوض من قبل مجلس الإدارة، باعتماد أي قرار أو اتخاذ أي إجراء قد يكون ضرورياً لتنفيذ القرارات العادية والخاصة التي ستعتمدها الجمعية العمومية في اجتماع الجمعية العمومية ٢٠٢٤. GAM ٢٠٢٤.	خاص

بيان المساهمات النقدية والعينية للمجتمع المحلي والحفاظ على البيئة.

يعمل بنك الإمارات دبي الوطني وفق مبدأ "خلق قيمة مشتركة"، من خلال إطار عمل قوي يؤكد التزامنا تجاه المجتمعات المحيطة. تؤدي المجموعة دورًا فعالاً في تعزيز الرفاهة الاجتماعية والبيئية في المناطق التي تعمل فيها، بهدف تحسين حياة القاطنين والعاملين في تلك المناطق. ويعزز هذا النهج الخيري مكانة المجموعة كجهة تتحمل المسؤولية الاجتماعية، ويرسخ التزامها بالنمو بالتوازي مع مجتمعاتها، ويضمن الوفاء بمسؤولياتها العامة.

وقد تم توثيق التقدم الذي أحرزه بنك الإمارات دبي الوطني في هذه القطاعات لغرض الشفافية حيث تتوفر المزيد من المعلومات في تقرير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لعام ٢٠٢٤ الصادر عن المجموعة.

البيئة

تهدف المجموعة إلى التعامل مع المشهد البيئي المتغير بمرونة وسلاسة، وتحويل المخاطر والتحديات إلى فرص للتغيير الإيجابي.

كفاءة الطاقة: أثبت البنك مكانته باعتباره البنك الرائد في منطقة الشرق الأوسط في مجال تصميم المباني المستدامة، وحقق رقماً قياسياً من خلال حصوله على ٣٥ شهادة (ليد)، من بينها ١٦ شهادة (ليد) بلاتينية، و١٩ شهادة (ليد) ذهبية عبر فروعه في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والهند، إضافة إلى شهادة (باركسمارت) ذهبية.

إحياء التنوع البيولوجي: تمت زراعة ٦٠ ألف شجرة مانجروف بنجاح في محمية جبل علي للحياة البرية بالشراكة مع مجموعة الإمارات للبيئة البحرية.

مبادرات بقيادة الموظفين: تم إطلاق العديد من المبادرات لإشراك الموظفين في جهود الاستدامة، ومنها برامج "دعم البيئة"، و"أبطال البيئة"، و"نصائح بيئية". تحتفل مبادرة "أبطال البيئة" بقصص نجاح الاستدامة التي يقودها الموظفون، في حين تدعو مبادرة "دعم البيئة" جميع الموظفين من جميع أنحاء المجموعة لمشاركة أفكار مبتكرة للحد من الانبعاثات داخل مكاتبنا وفروعنا، وخاصة في مجالات مثل خفض الكهرباء، والحفاظ على المياه، والحد من استخدام الورق والبلاستيك. وقد أدى ذلك إلى تقديم أكثر من ١١٠ اقتراحاً قابلاً للتنفيذ لتعزيز التأثير البيئي للمجموعة إلى مدى أبعد. تشجع سلسلة "نصائح بيئية" الموظفين على تبني ممارسات بسيطة صديقة للبيئة. ورغم بساطتها إلا أنها ذات أثر في حياتهم اليومية، في العمل والمنزل على حد سواء.

المبادرات المجتمعية

في عام ٢٠٢٤، بلغ إجمالي المساهمات الاجتماعية للمجموعة ٥١ مليون درهم، لدعم قطاعات مختلفة بما في ذلك المساهمات الإسلامية والتعليمية والمساعدات الإنسانية والصحية والوقائية والهادفة لتنمية المجتمع.

برنامج الثقافة المالية والإرشاد: إطلاق مبادرة الرفاهية المالية مع بنك الإمارات دبي الوطني، وهي بوابة مخصصة تقدم المعرفة والنصائح حول إدارة الأمور المالية بكفاءة. عقد ورش عمل خاصة بالثقافة المالية وإطلاق مبادرات إرشادية مصممة لتمكين أصحاب الأعمال الصغيرة وراثدات الأعمال، بالإضافة إلى جلسات توعية للموظفين.

التبرع من قبل العملاء: جمعت التبرعات من خلال تطبيق (إي إن بي دي إكس) ومنصة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت للبنك مبالغ معتبرة للجمعيات الخيرية المسجلة. وبلغ إجمالي التبرعات المرسلة من العملاء إلى الجمعيات الخيرية في الإمارات عبر تلك القنوات ٢.٧ مليون درهم.

فروع مناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة: اعتبارًا من عام ٢٠٢٤، تم تجهيز ٣١٣ فرعًا لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني حول العالم بميزات مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات أصحاب الهمم، تتضمن هذه الفروع البنية التحتية الشاملة والتكنولوجيا والخدمات لتحسين إمكانية الوصول للخدمات. يتم أيضًا توفير التدريب على خدمة العملاء ذوي الاحتياجات الخاصة لجميع الموظفين المتفاعلين شخصياً مع العملاء.

سباق الوحدة: أقيمت النسخة السابعة من سباق الوحدة السنوي، الحدث المجتمعي الرائد في دولة الإمارات العربية المتحدة الذي يحتفل بالشمول وتيسير الوصول للخدمات لأصحاب الهمم، في حضور أكثر من ٢٨٠٠ مُشَارِكٍ على جميع مستويات القدرة البدنية.

التخلص من النفايات الإلكترونية وإعادة تدويرها: تم التبرع بأكثر من ٥٣٠٠ جهاز تكنولوجيا معلومات قديم، بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر المحمولة والطابعات والأجهزة اللوحية المستعملة، للطلاب المحتاجين. تم التبرع بإجمالي ١،٨٦٨ كيلوغرامًا من النفايات الإلكترونية إلى شركة (إي سايكلكس) لتجديد وتحديث كل هذه الأصول والتبرع بها إلى المدرسة الرقمية. ودعمت هذه المبادرة ما يقرب من ٨،٥١٢ طالبًا من المجتمعات الأقل رفاهية.

التمويل المستدام

يؤمن بنك الإمارات دبي الوطني إيماناً راسخاً بأن التمويل المستدام هو المستقبل، ويلتزم بريادة الطريق لدفع عجلة الاقتصاد منخفض الكربون. وتم اتخاذ المبادرات التالية تماشيا مع رؤية المجموعة:

- إصدار سندات تمويل قرض مرتبط بالاستدامة بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤، مما يدل على ريادتها في مجال التمويل المستدام. وهي أول سندات تمويل قرض مرتبط بالاستدامة في العالم توافق بشكل كامل مع إطار عمل جمعية أسواق رأس المال الدولية ورابطة أسواق القروض.
- وقد أصدر "الإمارات الإسلامي" أول صكوكه المستدامة في العالم بقيمة ٧٥٠ مليون دولار أميركي وكانت هذه هي أول صكوك استدامة تصدرها دولة الإمارات العربية المتحدة بعد إصدار هيئة أسواق المال الإسلامية والبنك الإسلامي للتنمية ومجموعة بورصة لندن للأوراق المالية إرشادات حول المبادرات البيئية والاجتماعية وصكوك الاستدامة.
- تم إطلاق وديعة ثابتة مستدامة تركز على الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، مما يسمح للعملاء بالحصول على أسعار فائدة جذابة إضافة إلى دعمهم المشاريع المسؤولة بيئيًا واجتماعيًا.
- تقديم خدمات تداول الكربون، ليصبح البنك الأول في دولة الإمارات العربية المتحدة الذي يمكّن العملاء من تعويض الانبعاثات، وهي خطوة تتماشى مع استراتيجية الإمارات العربية المتحدة للوصول إلى صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام ٢٠٥٠.

منذ السنة المالية ٢٠٢١، أظهرت المجموعة التزامها الأوسع بالتمويل المستدام من خلال تسهيل ما مجموعه ٢٨.٤ مليار دولار أمريكي في المعاملات البيئية والاجتماعية والمرتبطة بالاستدامة.

علاقات المستثمرين وأداء الشركة

تتولى إدارة علاقات المستثمرين في بنك الإمارات دبي الوطني، والتي تتبع لإدارة المسؤول الرئيسي للشؤون المالية للمجموعة، مسؤولية التعامل مع مجموعة واسعة من الأطراف المعنيين الرئيسيين الخارجيين، بما في ذلك المساهمين وأصحاب الديون ووكالات التصنيف ومجتمع المستثمرين المحترفين.

وتنسق إدارة علاقات المستثمرين عملية إصدار نتائج المجموعة ربع السنوية للجمهور وإطلاع الأطراف المعنيين على الأداء والتوقعات.
ووفقاً للنظام الأساسي للمجموعة، يحق للمستثمرين الأجانب امتلاك ما يصل إلى ٤٠ % من أسهم المجموعة.

وقد نظمت إدارة علاقات المستثمرين ثمانية عشر (١٨) مؤتمراً وجولةً على مستوى العالم في عام ٢٠٢٤ ورحبت بالعديد من المستثمرين لحضور الاجتماعات في المقر الرئيسي لبنك الإمارات دبي الوطني في دبي.
وخلال عام ٢٠٢٤، اجتمعت علاقات المستثمرين والإدارة العليا مع أكثر من ٤٠٠ مستثمر في الديون والأسهم وحضروا أكثر من ٢٠٠ اجتماع فردي.

كما يقوم قسم علاقات المستثمرين بالتنسيق مع إدارة الشؤون المؤسسية للمجموعة وأقسام سكرتارية شركات المجموعة لنشر معلومات الأداء الفصلية لأصحاب المصلحة بطريقة تتوافق مع التزامات المجموعة التنظيمية. ويتضمن ذلك إصدار البيانات المالية والبيان الصحفي وعرض النتائج من خلال الموقع الإلكتروني لسوق دبي المالي.
ويقوم قسم علاقات المستثمرين أيضًا بتنسيق مكالمة بين المحللين والمستثمرين في فترة ما بعد الظهر من يوم الإعلان عن النتائج، حيث يقدم الرئيس التنفيذي للمجموعة والمسؤول الرئيسي للشؤون المالية للمجموعة النتائج ويجيبان على أسئلة مجتمع الاستثمار. يتم نشر تفاصيل المكالمة مع المحللين والمستثمرين على موقع المجموعة على الإنترنت، إلى جانب الروابط الخاصة بالمكالمة، والبث على شبكة الإنترنت والمستندات ذات الصلة التي يتم إرسالها أيضًا إلى المتابعين المسجلين لتلقي التحديثات.

يتلقى الموظفون إشعارات عبر البريد الإلكتروني في صباح يوم الإعلان عن نتائج المجموعة الفصلية، لإبلاغهم بالنتائج وأهم النقاط. كما يتم إجراء مكالمة للإدارة في صباح يوم الإعلان عن النتائج، حيث يتفاعل الرئيس التنفيذي للمجموعة والمسؤول الرئيسي للشؤون المالية للمجموعة مع إدارة المجموعة لمناقشة نتائج المجموعة وأدائها.

تداولات المطلعين

لدى بنك الإمارات دبي الوطني سياسة تخص التعامل بالحسابات الشخصية تفرض على قسم الامتثال بالمجموعة وضع قائمة بأعضاء مجلس الإدارة، والإدارة العليا، والموظفين الذين يُعتبرون مطلعين داخليين، وتحديثها بشكل ربع سنوي.

وفقًا لهذه السياسة، يُطلب من هؤلاء المطلعين تقديم إقرار سنوي، ويحظر عليهم الشراء أو البيع المباشر أو غير المباشر للأوراق المالية أثناء حيازتهم لمعلومات سرية أو داخلية.

يتم الإعلان عن فترة مغلقة قبل إعلان النتائج المالية. يُحظر خلالها على الموظفين شراء أو بيع الأوراق المالية الخاصة ببنك الإمارات الإسلامي الوطني.

يقوم قسم الامتثال بالمجموعة بمشاركة سجل المطلعين سنويًا مع قسم علاقات المستثمرين بالمجموعة، الذي يقوم بدوره برفع السجل إلى هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق دبي المالي وفقًا للقوانين واللوائح السارية.

ويقود وظيفة علاقات المستثمرين كل من:
السيد/ باتريك كليركين
رئيس - التمويل وعلاقات المستثمرين للمجموعة
بريد إلكتروني: IR@EmiratesNBD.com
Patricke@emiratesnbd.com
رقم الهاتف: ٩٠٣٠ ٦٠٩ ٤ ٩٧١+
relations/-www.emiratesnbd.com/en/investor/team-the-meet

ويحتوي الجدول التالي على توزيع أنواع المساهمين كما في ديسمبر ٢٠٢٤:

تصنيف المساهمين	نسبة الأسهم المملوكة			
	الأفراد	شركات	الحكومة	المجموع
وطني	%١١.٣٥	%٣٤.٤	%٤١.١٣	%٨٦.٥٢
عرب	%١.٣١	%٠.٨٢	%٠	%٢.١٣
أجانب	%٠.٧٣	%١٠.٠٩	%٠.٥٣	%١١.٣٥
المجموع	%١٣.٣٩	%٤٤.٩٥	%٤١.٦٦	%١٠٠

ويوضح الجدول التالي بيان المساهمين الذين امتلكوا ٥% أو أكثر من أسهم بنك الإمارات دبي الوطني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

الاسم	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة من رأس مال الشركة
مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية	٢,٥٨٤,٤٩٩,٦٤٠	%٤٠.٩٢
شركة دي إتش ٧ (ذ.م.م.)	٩٣٧,٥٠٠,٠٠٠	%١٤.٨٤
شركة كابيتال أسيتس (ذ.م.م.)	٣٣٦,٦١٤,١٢١	%٥.٣٣

ويبين الجدول التالي بيان توزيع المساهمين حسب حجم حقوق الملكية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

ملكية الأسهم	عدد مالكي الأسهم	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة من رأس مال الشركة
أقل من ٥٠,٠٠٠	٢,٧٩٠	١٥,٧٠٣,٤٥٩	%٠.٢٥
من ٥٠,٠٠٠ إلى أقل من ٥٠٠,٠٠٠	٨٢١	١٤٨,٧٣٢,٦٣٧	%٢.٣٥
من ٥٠٠,٠٠٠ إلى أقل من ٥,٠٠٠,٠٠٠	٤٢٠	٦٣٨,٢٩١,٨٣٣	%١٠.١١
٥,٠٠٠,٠٠٠ أو أكثر	٨١	٥,٥١٣,٨٧٠,٣٢٤	%٨٧.٢٩

إجمالي عدد أسهم بنك الإمارات دبي الوطني المصدرة خلال عام ٢٠٢٤: = **٦,٣١٦,٥٩٨,٢٥٣**.

سعر سهم بنك الإمارات دبي الوطني في السوق (سعر الإغلاق، أعلى وأدنى سعر) في نهاية كل شهر خلال عام ٢٠٢٤.

شهر(٢٠٢٤)	أعلى سعر شهري (درهم)	أدنى سعر شهري (درهم)	الإغلاق الشهري
يناير	١٨.٥٥	١٧.٢٠	١٧.٧٠
فبراير	١٨.٦٠	١٧.٢٥	١٨.٣٠
مارس	١٧.٨٠	١٦.٩٥	١٧.٥٠
أبريل	١٧.٥٥	١٥.٦٥	١٧.٠٠
مايو	١٦.٩٥	١٥.٤٥	١٥.٥٥
يونيو	١٦.٥٠	١٥.٧٠	١٦.٥٠
يوليو	١٩.١٠	١٦.٤٠	١٩.١٠
أغسطس	١٩.٩٠	١٨.٣٥	١٩.٧٠
سبتمبر	٢٠.٩٠	١٩.٦٥	٢٠.٣٠
أكتوبر	٢٠.٣٠	١٩.٠٠	١٩.٠٠
نوفمبر	٢٠.٥٠	١٩.١٠	٢٠.٠٠
ديسمبر	٢١.٦٥	١٩.٤٠	٢١.٤٥

بيان أداء بنك الإمارات دبي الوطني بالمقارنة مع السوق العام خلال عام ٢٠٢٤.

شهر(٢٠٢٤)	الإغلاق الشهري	المؤشر العام لسوق دبي المالي	البيانات المالية
يناير	١٧.٧٠	٤,١٦٩.٠٨	٢,٩٩٤.٦٤
فبراير	١٨.٣٠	٤,٣٠٨.٧٧	٣,١٧٧.٦١
مارس	١٧.٥٠	٤,٢٤٦.٢٧	٢,٩٩٦.٠٤
أبريل	١٧.٠٠	٤,١٥٥.٧٧	٢,٩٠٤.٣٧
مايو	١٥.٥٥	٣,٩٧٧.٩٣	٢,٨٠٦.٣٧
يونيو	١٦.٥٠	٤,٠٣٠.٠٠	٢,٨٩٢.٠٢
يوليو	١٩.١٠	٤,٢٦٨.٠٥	٣,١٢٣.٤٩
أغسطس	١٩.٧٠	٤,٣٢٥.٤٥	٣,١٧٠.٤٢
سبتمبر	٢٠.٣٠	٤,٥٠٣.٤٨	٣,٢٨٥.٢٨
أكتوبر	١٩.٠٠	٤,٥٩١.٠٥	٣,٢٧٨.١٣
نوفمبر	٢٠.٠٠	٤,٨٤٧.٣٤	٣,٣٥٨.٨٧
ديسمبر	٢١.٤٥	٥,٥١٨.٦٧	٣,٤٥٧.٩٨

التعاريف

يكون للتعبيرات التالية، ضمن سياق تقرير الحوكمة المؤسسية هذا، المعاني الموضحة أدناه:

ALCO: لجنة الأصول والمطلوبات

Board: مجلس الإدارة

BAC: لجنة المجلس للتدقيق

BRC: لجنة المجلس للمخاطر

BEC: لجنة المجلس التنفيذي

BCIC: لجنة معادلة الأرباح للمجلس

BNRESGC: ولجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

BPEC: لجنة معادلة الأرباح للمجلس

CBUAE: مصرف الإمارات العربية المتحدة المَرْكَزِيّ

لوائح الحوكمة المؤسسية: تشمل لائحة الحوكمة المؤسسية للبنوك الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي) تعميم رقم ٨٣ / ٢٠١٩ بتاريخ ١٨ يوليو ٢٠١٩ (وقرار رئيس هيئة الأوراق المالية والسلع رقم ٣. / ر.م لسنة ٢٠٢٠ بشأن اعتماد دليل الحوكمة لشركات المساهمة العامة، بالإضافة إلى القوانين والقواعد والأنظمة الأخرى ذات الصلة السارية على البنوك والشركات المدرجة في سوق دبي المالي.

DFM: سوق دبي المالي

Emirates NBD / Group:
بنك الإمارات دبي الوطني/ المجموعة: يشير إلى مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني والشركات التابعة لها

ESG: الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

EXCO: اللجنة التنفيذية لبنك الإمارات دبي الوطني

GAM: اجتماعات الجمعية العمومية

GRC: لجنة المخاطر للمجموعة

HSA: الهيئة الشرعية العليا

ICAAP: عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال

ISCD: قسم الرقابة الشرعية الداخلية

ISSC: لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

ITSC: اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات

MIC: لجنة الإدارة للاستثمار

MCC: لجنة إدارة الائتمان

P.J.S.C.: شركة مساهمة عامة

POA: سند توكيل

RPT: معاملات الأطراف ذات العلاقة

SCA: هيئة الأوراق المالية والسلع

تقرير مجلس الإدارة والتقرير الشرعي السنوي

١٥٤	تقرير مجلس الإدارة
١٥٨	التقرير الشرعي السنوي

تقرير مجلس الإدارة

يسر مجلس الإدارة أن يقدم تقريره مع البيانات المالية الموحدة المدققة الخاصة ببنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع ("البنك") وشركاته التابعة (ويشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

تأسس البنك في دولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٧ بموجب موافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بتاريخ ٣ يوليو ٢٠٠٧ على منح ترخيص مزاولة أعمال مصرفية للبنك.

أساس إعداد البيانات المالية

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ومتطلبات قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة المعمول بها.

ملاحظات مالية

حققت المجموعة أرباحاً موحدة (عائدة إلى حاملي الأسهم) بلغت ٢٣ مليار درهما في عام ٢٠٢٤ والتي تمثل زيادة بنسبة ٧ بالمئة عن عام ٢٠٢٣ ويعود السبب في ذلك إلى للنمو الكبير في القروض، وقاعدة التمويل المستقرة منخفضة التكلفة، وزيادة حجم المعاملات، وعمليات التحصيل الكبيرة. كما واصلت المجموعة التركيز على:

- تقديم تجربة عملاء متميّزة
- تحفيز نمو الأعمال الأساسية
- التركيز على الفرص المستقبلية
- تبني وتطوير نهج التنويع الدولي
- تطوير وإرساء دعائم مؤسسة ديناميكية
- تأسيس وترسيخ بنية أساسية رائدة في السوق

حققت المجموعة أعلى أرباح لها على الإطلاق ونمواً قياسياً في القروض [مما ساعد في تحسين الميزانية العمومية إلى ما يتخطى نطاق التريليون درهم]. وبدعم من النمو الاقتصادي القوي وثقة المستهلك القوية والاستثمار المستمر في البنية التحتية في دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة، تمكّنا من ترسيخ مكانتنا كواحد من أكثر البنوك ربحية وقوة تمويلية ورؤية بعيدة المدى في المنطقة.

ارتفعت قاعدة ودائع المجموعة بمقدار ٨٢ مليار درهم، بزيادة قدرها ١٤% عن الأشهر الاثني عشر السابقة، بما في ذلك ٤٥ مليار درهم على الحسابات الجارية وحسابات التوفير. وقد أتاح ذلك تحقيق زيادة قدرها ٤٨ مليار درهم في حجم الإقراض حيث نما دفتر القروض بنسبة ١٠%. وتأكيداً على قدرة المجموعة على لعب دور فاعل في دفع عجلة النمو الاقتصادي الإقليمي، قدمت مجموعة الإمارات دبي الوطني أكثر من ١٥٠ مليار درهم من القروض الجديدة في جميع القطاعات.

وسّع بنك الإمارات دبي الوطني حضوره في المملكة العربية السعودية إلى أكثر من الضعف، حيث بلغ عدد فروعه ٢١ فرعاً، مما ساهم في تحقيق زيادة بنسبة ٥٨% في القروض لتصل إلى ٢٨ مليار.

ساهمت جميع وحدات الأعمال لدينا في تحقيق هذه النتائج الاستثنائية لهذا العام. وأحرزت الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات نجاحاً غير مسبوق، وذلك من حيث مستويات الإقراض المرتفعة والتمكّن من كسب حصة سوقية تمثل ثلث إنفاق بطاقات الائتمان في دولة الإمارات العربية المتحدة. وشكلت منصة الثروات الرقمية المطورة قوة دافعة للأصول المدارة في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني والتي تخطّت حاجز ٤٠ مليار دولار أمريكي، مما يُبرز العروض الموسعة مثل السندات الجزئية والصكوك والأسهم وصناديق الاستثمار المشتركة. وهذا يؤكد تركيزنا الاستراتيجي على الأفراد ذوي الثروات العالية جداً وتكوين الثروة، بدعم من التدفقات الهائلة ومحفظة المنتجات المبتكرة الأوسع نطاقاً.

أظهرت الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات قوتها من خلال منح قروض جديدة بلغت قيمتها الإجمالية [٧٠] مليار درهم، وتحقيق نمو قوي في تدفقات التجارة، مستفيدة من الحضور الإقليمي لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني لاغتنام الفرص السانحة عبر الأسواق الرئيسية. وفي الوقت ذاته، حقق مصرف الإمارات الإسلامي أعلى ربح على الإطلاق بلغ ٢،٨ مليار درهم، ويعود السبب في ذلك إلى النمو الاستثنائي في تمويل المتعاملين بنسبة ٢٨%، مما عزز مكانته كمصرف ريادي مبتكر في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

طرحت الأسواق العالمية والخزينة مزيداً من المنتجات المبتكرة، على غرار طرح السندات الجزئية والصكوك، ومجموعة واسعة من السلع الأساسية وحل صرف العملات الأجنبية الأحدث من نوعه. كما شهد قسم الخدمات المصرفية الاستثمارية لدينا انتعاشاً غير مسبوق، حيث أبرم أكثر من ١٠٠ صفقة ولعب دوراً رئيسياً في عمليات طرح الأسهم للاكتتاب العام الرائدة في المنطقة، مما عزز مكانته القيادية كشريك موثوق به في أسواق رأس المال والخدمات الاستشارية.

تظهر هذه النتائج القوية المرونة المالية التي تتمتع بها المجموعة، مما يشير إلى أن نموذج الأعمال المتنوع للمجموعة مستمر في تحقيق أفضل النتائج، وحققت جميع وحدات الأعمال زيادة في الأرباح. اكتسبت الميزانية العمومية للمجموعة مزيداً من الزخم من خلال إجراء تحسينات في مزيج الودائع وجودة الائتمان ورأس المال الأساسي والسيولة. يواصل بنك الإمارات دبي الوطني دعم الشركات والعملاء بالتوازي مع الاستثمار في منصته الرقمية وشبكته الدولية لدفع عجلة النمو في المستقبل.

بلغت ربحية السهم للمجموعة ٣،٥٦ درهم (٢٠٢٣: ٣،٣٢ درهماً) وبلغت ربحية السهم المعدّلة للمجموعة (باستثناء تأثير التضخم) ٤،٠٦ درهم (٢٠٢٣: ٣،٩٩ درهم).

حققت المجموعة عائداً على متوسط حقوق المساهمين الملموسة بنسبة ٢١،٨ في المائة (٢٠٢٣: ٢٤،٣ في المائة) وعائداً على متوسط إجمالي الموجودات بنسبة ٢،٥ في المائة (٢٠٢٣: ٢،٧ في المائة).

حقوق المساهمين وتمويلات حاملي السندات

بلغ إجمالي حقوق المساهمين وتمويلات حاملي السندات كما بنهاية عام ٢٠٢٤ مبلغ ١٢٥،٩٩٠ مليون درهم (٢٠٢٣: ١٠٩،٧٩٩ مليون درهم).

التخصيصات المقترحة

كما يقترح مجلس الإدارة التخصيصات التالية من الأرباح المحتجزة:

	مليون درهم
الأرباح المحتجزة كما في ١ يناير ٢٠٢٤	٧٩،٣٧٣
أرباح المجموعة للسنة (عائدة إلى حاملي الأسهم)	٢٢،٩٧٣
دخل/ (خسارة) شامل آخر للسنة	(٤٨٠)
أرباح محتجزة متوفرة للتخصيص	١٠١،٨٦٦
(ا) أرباح نقدية عن عام ٢٠٢٣ مدفوعة خلال عام ٢٠٢٤	(٧،٥٧٣)
(ب) الفائدة على سندات الشق الأول من رأس المال	(٥١١)
(ج) مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن عام ٢٠٢٤	(٣١)
(د) الزكاة	(١٥)
رصيد الأرباح المحتجزة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**٩٣،٧٣٦**

حضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات مجلس الإدارة/لجان مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٤

يتكون مجلس الإدارة من الأعضاء التالية:

سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم	رئيس مجلس الإدارة
السيد/ هشام عبد الله القاسم	نائب رئيس مجلس الإدارة
معالي/ محمد هادي الحسيني	عضو مجلس إدارة
سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي	عضو مجلس إدارة
سعادة/ خالد جمعة الماجد	عضو مجلس إدارة
السيد/ بطي عبيد الملا	عضو مجلس إدارة
السيد/ سالم محمد عبيد الله	عضو مجلس إدارة
السيد/ علي حميد علي العويس	عضو مجلس إدارة
السيد/ جاسم محمد العلي	عضو مجلس إدارة

إجمالي عدد الاجتماعات: ٦

لجنة المجلس التنفيذي لبنك الإمارات دبي الوطني

السيد/ هشام عبد الله القاسم	رئيس اللجنة
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	عضواً
السيد/ علي حميد علي العويس	عضواً
السيد/ سالم محمد عبيد الله	عضواً

إجمالي عدد الاجتماعات: ٣٣

تقرير مجلس الإدارة تابع

حضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات مجلس الإدارة/لجان مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٤ (تتمة)

لجنة المجلس للتدقيق لبنك الإمارات دبي الوطني

السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي	رئيس اللجنة
السيد/ هشام عبد الله القاسم	عضواً
السيد/ سالم محمد عبيد الله	عضواً

إجمالي عدد الاجتماعات: ٥

لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لبنك الإمارات دبي الوطني

السيد/ بطي عبيد بطي الملا	رئيس اللجنة
السيد/ هشام عبد الله القاسم	عضواً
السيد/ علي حميد علي العويس	عضواً

إجمالي عدد الاجتماعات: ٥

لجنة المجلس للمخاطر لبنك الإمارات دبي الوطني

السيد/ علي حميد علي العويس	رئيس اللجنة
السيد/ هشام عبد الله القاسم	عضواً
السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي	عضواً

إجمالي عدد الاجتماعات: ٤

لجنة المجلس للإئتمان والاستثمار لبنك الإمارات دبي الوطني

السيد/ هشام عبد الله القاسم	رئيس اللجنة
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	عضواً
السيد/ علي حميد علي العويس	عضواً
السيد/ سالم محمد عبيد الله	عضواً

إجمالي عدد الاجتماعات: ٥٠

لجنة معادلة الأرباح للمجلس

السيد/ هشام عبد الله القاسم	رئيس اللجنة
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	عضواً
د. سالم آل علي (ممثل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية)	عضواً

إجمالي عدد الاجتماعات: ٤

مدققو الحسابات

تم تعيين السادة/ ديلويت أند توش كمدققين لحسابات مجموعة الإمارات دبي الوطني للسنة المالية ٢٠٢٤ في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠٢٤.

نيابة عن مجلس الإدارة

سمو الشيخ/ أحمد بن سعيد آل مكتوم
رئيس مجلس الإدارة

دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة
٢٨ يناير ٢٠٢٥

التقرير السنوي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني - الإسلامي

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

صدر في دبي: ٢٠٢٥/١/١٥
إلى السادة المساهمين في بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع،

السَّلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد:
إن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ("اللجنة") للنافذة الإسلامية لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني ("المؤسسة") ووفقا للمتطلبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة والمعايير ذات العلاقة ("المتطلبات الرقابية")، تقدم تقريرها المتعلق بأعمال وأنشطة المؤسسة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر من عام ٢٠٢٤.

١. مسؤولية اللجنة:
إن مسؤولية اللجنة وفقا للمتطلبات الرقابية ولائحتها التنظيمية تتحدد في الرقابة الشرعية على جميع أعمال، وأنشطة، ومنتجات، وخدمات، وعقود، ومستندات، ومواثيق عمل المؤسسة، والسياسات، والمعايير المحاسبية، والعمليات والأنشطة بشكل عام، وعقد التأسيس، والنظام الأساسي، والقوائم المالية للمؤسسة، وتوزيع الأرباح وتحميل الخسائر والنفقات والمصروفات بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار ("أعمال المؤسسة") وإصدار قرارات شرعية بخصوصها، ووضع الضوابط الشرعية اللازمة لأعمال المؤسسة والتزامها بالشريعة الإسلامية في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة العليا الشرعية ("الهيئة")، لضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وتتحمل الإدارة العليا مسؤولية التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية وفقا لقرارات، فتاوى، وآراء الهيئة، وقرارات اللجنة في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة ("الالتزام بالشريعة الإسلامية") في جميع أعمالها والتأكد من ذلك، ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية في هذا الشأن.

٢. المعايير الشرعية:
اعتمدت اللجنةُ على المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ("أيوفي") معايير للحد الأدنى للمتطلبات الشرعية والتزمت بها في كل ما تفتي به أو تعتمده أو توافق عليه أو توصي به فيما يتعلق بأعمال المؤسسة خلال السنة المالية المنتهية دون استثناء وفقا لقرار الهيئة رقم ٢٠١٨/٣/١٨.

٣. الأعمال التي قامت بها اللجنة خلال السنة المالية:
لقد قامت اللجنة بالرقابة الشرعية على أعمال المؤسسة، من خلال مراجعة أعمال المؤسسة ومراقبتها من خلال إدارة الرقابة الشرعية الداخلية وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي، وفقا لصلاحيات اللجنة ومسؤولياتها والمتطلبات الرقابية في هذا الشأن. ومن الأعمال التي قامت بها اللجنة ما يأتي:

أ. عقد (١٩) اجتماعا خلال السنة المالية.
ب. إصدار الفتاوى والقرارات وإبداء الآراء فيما يتعلق بأعمال المؤسسة التي عرضت على اللجنة.
ج. مراجعة ما عرض من السياسات، واللوائح الإجرائية، والمعايير المحاسبية، وهياكل المنتجات، والعقود، والمستندات، ومواثيق العمل، والوثائق الأخرى المقدمة من قبل المؤسسة للّجنة للاعتماد/الموافقة.
د. التأكد من مدى توافق توزيع الأرباح وتحميل النفقات والمصروفات بين أصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار مع الضوابط الشرعية المعتمدة من قبل اللجنة.
ه. الرقابة من خلال إدارة الرقابة الشرعية الداخلية، وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي، على أعمال المؤسسة بما في ذلك المعاملات المنفذة والإجراءات المتبعة، وذلك على أساس اختيار عينات من العمليات المنفذة، ومراجعة التقارير المقدمة في هذا الخصوص.
و. تقديم توجيهات إلى الجهات المعنية في المؤسسة بتصحيح ما يمكن تصحيحه من الملاحظات التي وردت في التقارير المقدمة من قبل إدارة الرقابة الشرعية الداخلية، وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي، وإصدار قرارات بتجنيب عوائد المعاملات التي وقعت مخالفات في تطبيقها (إن وجدت) لصرفها في وجوه الخير.
ز. اعتماد التدابير التصحيحية/الوقائية فيما يتعلق بالأخطاء التي تم الكشف عنها لمنع حدوثها مرة أخرى.
ح. التواصل مع نائب رئيس مجلس الإدارة المفوض من قبل مجلس الإدارة، واللجان التابعة لمجلس الإدارة والإدارة العليا للمؤسسة، حسب الحاجة، بخصوص التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية.

وقد سعت اللجنة للحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية للتأكد من التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية.

٤. استقلالية اللجنة:
تؤكد اللجنة بأنها أدت مسؤولياتها وقامت بجميع أعمالها باستقلالية تامة، وقد حصلت على التسهيلات اللازمة من المؤسسة وإدارتها العليا ومجلس إدارتها للاطلاع على جميع الوثائق والبيانات، ومناقشة التعديلات والمتطلبات الشرعية.

٥. رأي اللجنة بخصوص التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية:
بناء على ما حصلنا عليه من معلومات وإيضاحات من أجل التأكد من التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية، فقد خلصت اللجنة بدرجة مقبولة من الاطمئنان إلى أن أعمال المؤسسة خلال السنة المالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية إلا ما لوحظ من مخالفات تم رفع تقارير بشأنها، وقد وجهت اللجنة باتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا الخصوص.

ورأي اللجنة، المذكور أعلاه، مبني على المعلومات التي اطلعت عليها خلال السنة المالية حصراً.

نسأل الله العلي القدير أن يحقق للجميع الرشاد والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

توقيع أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمؤسسة:

أ د/ محمد عبد الرحيم سلطان العلماء	الرئيس والعضو التنفيذي
أ د/ محمد بن على القري	نائب الرئيس
د/ سالم على آل علي	عضو اللجنة
د/ أمين فاتح	عضو اللجنة
د/ محمد قسيم	عضو اللجنة

البيانات المالية

تخضع هذه البيانات المالية المبدئية الموحدة المدققة لموافقة البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة واعتمادها من قبل المساهمين في الاجتماع العام السنوي.

١٦٢	تقرير المدقق المستقل	
١٦٨	بيان المركز المالي الموحد للمجموعة	
١٦٩	بيان الدخل الموحد للمجموعة	
١٧٠	بيان الدخل الشامل الموحد للمجموعة	
١٧١	بيان التدفقات النقدية الموحد للمجموعة	
١٧٢	بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للمجموعة	
١٧٣	إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة	
١٧٣	١ معلومات الشركة	
١٧٣	٢ الأسس المحاسبية	
١٧٣	٣ العملة التشغيلية وعملة العرض	
١٧٣	٤ أساس القياس	
١٧٣	٥ استخدام الأحكام والتقديرات	
١٧٦	٦ السياسات المحاسبية الهامة	
١٩١	٧ معايير صادرة ولكن لم يتم تطبيقها بعد	
١٩٢	٨ التضخم المفرط	
١٩٢	٩ نقد وودائع لدى المصارف المركزية	
١٩٣	١٠ مستحق من البنوك	
١٩٣	١١ أوراق مالية استثمارية	
١٩٥	١٢ القروض والذمم المدينة	
١٩٥	١٣ توريق القروض	
١٩٦	١٤ الشهرة والموجودات غير الملموسة	
١٩٨	١٥ الموجودات الأخرى	
١٩٨	١٦ مستحق للبنوك	
١٩٨	١٧ ودائع العملاء	
١٩٩	١٨ الديون المصدرة وأموال مقترضة أخرى	
١٩٩	١٩ صكوك مستحقة الدفع	
٢٠٠	٢٠ المطلوبات الأخرى	
٢٠٠	٢١ رأس المال المصدر واحتياطي علاوة الأسهم	
٢٠٠	٢٢ سندات رأس المال الشق الأول	
٢٠٠	٢٣ الاحتياطيات	
٢٠١	٢٤ صافي دخل الفائدة	
٢٠١	٢٥ الدخل من المنتجات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	
٢٠١	٢٦ توزيعات أرباح للمودعين والأرباح المدفوعة إلى حاملي الصكوك	
٢٠٢	٢٧ صافي دخل الرسوم والعمولات	
٢٠٢	٢٨ الإيرادات التشغيلية الأخرى	
٢٠٢	٢٩ المصروفات العمومية والإدارية	
٢٠٢	٣٠ صافي خسارة/(عكس قيد) انخفاض القيمة	
٢٠٣	٣١ أتعاب أعضاء مجلس الإدارة	
٢٠٣	٣٢ الضريبة	
٢٠٤	٣٣ ربحية السهم	
٢٠٤	٣٤ الأدوات المشتقة	
٢٠٧	٣٥ القطاعات التشغيلية	
٢٠٨	٣٦ الشركات التابعة	
٢٠٩	٣٧ الالتزامات والمطلوبات الطارئة	
٢٠٩	٣٨ معاملات الأطراف ذات العلاقة	
٢١٠	٣٩ التوزيع الجغرافي للموجودات والمطلوبات	
٢١١	٤٠ الموجودات والمطلوبات المالية	
٢١٤	٤١ إيضاحات حول بيان التدفقات النقدية الموحد للمجموعة	
٢١٥	٤٢ إدارة وتخصيص رأس المال	
٢١٦	٤٣ إدارة الصناديق	
٢١٦	٤٤ الموجودات المحتفظ بها بصفة مستأمن	
٢١٦	٤٥ إدارة المخاطر	
٢٣٥	٤٦ إجراءات قانونية	
٢٣٥	٤٧ المساهمات الاجتماعية	
٢٣٥	٤٨ الأرقام المقارنة	

Deloitte.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
بناية ٢، الطابق ٣
إعمار سكوير
داون تاون دبي
ص.ب: ٤٢٥٤
دبي
الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٨٨٨٨ ٣٧٦ ٤ (٠) ٩٧١+
فاكس: ٨٨٩٩ ٣٧٦ ٤ (٠) ٩٧١+
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة المساهمين
بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع.)
دبي
الإمارات العربية المتحدة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة **لبنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع.)** ("البنك") **وشركاته التابعة** (يشار إليهما معاً بـ"المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وبيان الدخل الموحد، وبيان الدخل الشامل الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، تتضمن معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، فإن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس الـرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة تفصيلًا في فقرة مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة الواردة بتقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاق الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) ("قواعد أخلاقيات المحاسبين المهنيين") وكذلك وفقًا للمتطلبات الأخلاقية الأخرى ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة بدولة الإمارات العربية المتحدة. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات ومدونة مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين. نعتقد بأن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساسا لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

تتمثل أمور التدقيق الرئيسية في تلك الأمور التي نراها، وفقاً لأحكامنا المهنية، أكثر الأمور أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا وأثناء تكوين رأينا حول البيانات المالية الموحدة بشكل مجمل، كما أنها أمورًا لا نبدي رأيًا منفصلًا حولها.

السادة أكبر أحمد (١١٤١)، سينثيا كوري (٩٩٥)، فايزه بيبى سوهاون (٥٥٠٨)، فراس عنبتاوي (٥٤٨٢)، جورج نجم (٨٠٩)، جزلة حمد (١٢٦٧)، محمد جلاد (١١٦٤)، محمد خميس التح (٧١٧)، موسى الرمحي (٨٧٢)، معتصم موسى الدجاني (٧٢٦)، نوراني سوبرامانيان سوندر (٥٥٤٠)، عباده محمد وليد القوتلي (١٠٥٦)، راما بادمانابها أشاريا (٧٠١)، مدققو حسابات قانونيون مقيدون بجداول مدققي الحسابات بوزارة الاقتصاد، دولة الإمارات العربية المتحدة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
للسادة مساهمي بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع.)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

أمر التدقيق الرئيسي	طريقة تناول تدقيقنا لأمر التدقيق الرئيسي
انخفاض قيمة خسائر القروض - عدم التأكد من تقدير خسائر الائتمان المتوقعة للقروض والسلف المقدمة للعملاء	
يتطلب تقييم تحديد المجموعة لمخصصات انخفاض القيمة للقروض والسلف المقدمة للعملاء من الإدارة إصدار أحكام بشأن تصنيف مراحل الموجودات المالية وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. لقد أولت عملية التدقيق اهتمامًا بهذا الأمر نظرًا للأهمية الكمية للقروض والسلف المقدمة للعملاء (التي تمثل ٥٠% من إجمالي الموجودات) وكذلك نظرًا لتعقيد الأحكام والافتراضات والتقديرات المستخدمة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. إيضاح رقم ٦ من البيانات المالية الموحدة المتعلق بالسياسة المحاسبية، والإيضاح رقم ٤٥ بشأن الإفصاح عن مخاطر الائتمان). يتم تقييم الجزء الجوهري من محفظة القروض والسلف للعملاء غير التجزئة بشكل فردي للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وانخفاض القيمة الائتمانية وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ذات الصلة، الأمر الذي يتطلب من الإدارة النظر في جميع المعلومات المستقبلية النوعية والكمية المعقولة والقابلة للدعم أثناء تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، أو أثناء تقييم معايير انخفاض القيمة الائتمانية للتعرض. وقد يتم تضمين حكم الإدارة كذلك في تحديد الحركة على المراحل يدويًا وفقاً لسياسات المجموعة ومتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ الأدوات المالية. يتم قياس مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة لتعرضات التجزئة وغير التجزئة المصنفة مرحلة ١ ومرحلة ٢ بواسطة النماذج التي يتم فيها التدخل يدويًا بشكل محدود، إلا أنه من الأهمية بمكان أن تكون النماذج والمعايير المتعلقة بها (احتمالية التعثر والخسارة عند التعثر والتعرض عند التعثر وتسويات الاقتصاد الكلي) صالحة على مدار فترة التقرير وتخضع لعملية التحقق / المراقبة من الصحة بواسطة مراجع مستقل. قامت المجموعة بإجراء التحقق/المراقبة المستقلة لنماذج احتمالية التعثر والخسارة عند التعثر بما في ذلك النموذج الاقتصادي الكلي خلال فترة إعداد التقارير، بالإضافة إلى التحقق الخارجي لبعض النماذج التي تم تنفيذها حديثًا.	لقد قمنا بإجراءات التدقيق التالية على حساب ومعقولية / ملاءمة الخسائر الائتمانية المتوقعة المدرجة في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: لقد تحصلنا على فهم الأمور المتعلقة بعمليات إنشاء القرض وإدارة مخاطر الائتمان وتقدير تحديد مخصصات انخفاض القيمة للقروض والسلف المقدمة للعملاء، وكذلك قمنا باختبار الفعالية التشغيلية للضوابط ذات الصلة ضمن هذه العمليات. لقد قمنا باختيار عينة من القروض والسلف المقدمة للعملاء وأجرينا مراجعة ائتمانية مفصلة وتحدينا اختيار المجموعة للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (المرحلة ٢)، وتقييم انخفاض التصنيف الائتماني (المرحلة ٣) وما إذا كان قد تم تحديد أحداث انخفاض القيمة ذات الصلة في الوقت المناسب . لقد قمنا بتحدي الافتراضات التي تستند عليها عملية حساب مخصص انخفاض القيمة، مثل التخفيف من مخاطر الائتمان من خلال التدفقات النقدية المخصومة المستقبلية المقدرة بما في ذلك الضمانات وتقديرات الاسترداد. ولقد قمنا بتقييم الضوابط المتعلقة بعملية الموافقة على مخصصات انخفاض القيمة ودقتها واكتمالها، إضافة إلى ضوابط الحوكمة، بما في ذلك تقييم الإدارة الرئيسية واجتماعات اللجان التي تشكل جزءًا من عملية الموافقة على مخصصات انخفاض قيمة القروض. قمنا بتقييم الافتراضات الرئيسية مثل المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وسيناريوهات الاقتصاد الكلي المستقبلية بما في ذلك الافتراضات المرجحة ذات الصلة. كما قمنا، على أساس العينة، بفحص مدى ملاءمة تطبيق المجموعة لمعايير التدرج، بما في ذلك أساس الانتقال بين المراحل. وبالنسبة للقروض التي تم اختبارها جماعيًا، قمنا بتقييم الضوابط على عملية النمذجة، بما في ذلك مراقبة النموذج والتحقق منه والموافقة عليه. وقد اختبرنا الضوابط بشأن مخرجات النموذج، وتحدينا الافتراضات الرئيسية، وراجعنا منهجية الحساب وتتبعنا عينة مقارنة بالبيانات المصدرية. لقد قمنا باختبار تطبيق تكنولوجيا المعلومات المستخدم في عملية انخفاض القيمة الائتمانية والتحقق من سلامة البيانات المستخدمة كمدخلات للنماذج بما في ذلك نقل البيانات بين أنظمة المصدر ونماذج انخفاض القيمة. وقد قمنا بتقييم الضوابط المستندة إلى النظام والضوابط اليدوية المتعلقة بالاعتراف وقياس مخصصات انخفاض القيمة.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
للسادة مساهمي بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع. (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

أمر التدقيق الرئيسي	طريقة تناول تدقيقنا لأمر التدقيق الرئيسي
انخفاض قيمة خسائر القروض - عدم التأكد من تقدير خسائر الائتمان المتوقعة للقرض والسلف المقدمة للعملاء (تتمة)	
	قمنا بتقييم تعديلات الإدارة اللاحقة على مخرجات النماذج من أجل تقييم مدى معقولية هذه التعديلات. قمنا أيضًا بتقييم مدى معقولية المعلومات المستقبلية المتضمنة في حسابات انخفاض القيمة من خلال إشراك مختصينا من أجل تحدي دقة السيناريوهات الاقتصادية المتعددة المختارة والنتائج المرجحة بدرجة الاحتمالية المطبقة لتحديد الخسائر المتفاوتة غير الخطية. لقد راجعنا عملية التحقق المستقل من النماذج وتأثيرها على نتائج تقدير انخفاض القيمة. قمنا بتحديث تقييمنا للمنهجية والإطار الذي صممتها ونفذتها المجموعة فيما يتعلق بما إذا كانت مخرجات نماذج انخفاض القيمة وتحديد تصنيفات المراحل تبدو معقولة وتعكس التوقعات التي تستخدمها المجموعة لتحديد الظروف الاقتصادية المستقبلية في تاريخ التقرير. قمنا بتقييم الإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة المتعلقة بهذا الأمر مقابل متطلبات المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية.
أنظمة وضوابط تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بعملية إعداد التقارير المالية	
لقد حددنا أنظمة وضوابط تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالتقارير المالية كمجال التركيز نظرًا لكبر حجم وتنوع حجم المعاملات التي تتم معالجتها يوميًا بواسطة المجموعة والتي تعتمد على التشغيل الفعال للضوابط الآلية والضوابط اليدوية المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات. وتنطوي إجراءات المحاسبة الآلية والضوابط الداخلية ذات الصلة على مخاطر تتعلق بعدم تصميمها تصميمًا دقيقًا ولا عملها بشكل فعال. على وجه الخصوص، فإن الضوابط ذات الصلة المدمجة تعد ضرورية للتعامل مع المخاطر المحتملة للاحتيال والخطأ نتيجة للتغيير في التطبيقات أو البيانات الأساسية.	لقد حصلنا على فهم للتطبيقات ذات الصلة بالتقارير المالية والبنية التحتية الداعمة لهذه التطبيقات. لقد أجرينا اختبارات على الأنظمة العامة لتكنولوجيا المعلومات ذات الصلة بالضوابط الآلية المحددة والمعلومات التي تنتجها المنشأة والتي تغطي سلامة الوصول للمعلومات وتغييرات البرنامج ومركز البيانات وعمليات الشبكة. قمنا بفحص بعض المعلومات التي تنتجها المنشأة المستخدمة في التقارير المالية من التطبيقات ذات الصلة والضوابط الرئيسية على منطق عملية إعداد التقارير وكذلك إعدادها والحفاظ عليها. أجرينا اختبارًا على الضوابط التكنولوجية عناصر التحكم المؤتمتة الرئيسية على أنظمة تكنولوجيا المعلومات الجوهرية ذات الصلة بعمليات الأعمال. إضافة إلى ذلك، فقد أجرينا اختبارات على أنظمة الربط بين الأنظمة المحددة لتحديد ما إذا كان يتم نقل المعلومات نقلًا دقيقًا وتامًا.
تركّز أرصدة الأطراف ذات العلاقة	
إن موجودات الأطراف ذات العلاقة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مبينة في الإيضاح رقم ٣٨ من هذه البيانات المالية الموحدة في سياق وصف السياسة المحاسبية الجوهرية الواردة بالإيضاح رقم ٦. لقد ركزنا على هذا المجال نظرًا لضرورة إصدار حكم إداري جوهري بشأن تحديد الإفصاحات المطلوبة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ الأدوات المالية: الإفصاحات، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٤ إفصاحات الأطراف ذات العلاقة، وذلك فيما يتعلق بالتركيزات الجوهرية لمخاطر الائتمان وإفصاحات الأطراف ذات الصلة.	قمنا بالحصول من المكلفين بالحوكمة والإدارة على معلومات تحدد جميع الأطراف ذات العلاقة المعروفة. قمنا بتقييم واختبار الضوابط الرئيسية لتحديد ومراقبة معاملات الأطراف ذات العلاقة. قمنا بتقييم واختبار الضوابط الرئيسية المتعلقة بالاعتراف الأولي ومراقبة القروض.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
للسادة مساهمي بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع. (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

أمر التدقيق الرئيسي	طريقة تناول تدقيقنا لأمر التدقيق الرئيسي
تركّز أرصدة الأطراف ذات العلاقة (تتمة)	
ويقضي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ الإفصاح عن معلومات محددة لكل نوع من أنواع المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية، حيث يتضمن ذلك الإفصاحات النوعية حول كيفية نشوء التعرضات وكيفية قياسها وإدارتها، وملخص عن البيانات الكمية المتعلقة بتعرض المنشأة لكل نوع من أنواع المخاطر، ومعلومات حول تعرض المنشأة للمخاطر الائتمانية، بما في ذلك تركزات مخاطر الائتمان الجوهرية. بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للمنشآت الخاضعة لسيطرة الحكومة مثل بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع.)، فيجب الإفصاح، بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٤، عن مؤشر نوعي أو كمي لمدى المعاملات مع الحكومة أو المنشآت ذات الصلة.	قمنا بمراجعة محاضر اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات الإدارة لتحديد ما إذا كانت هناك أي معاملات مع أطراف ذات علاقة لم نكن على علم بها من قبل. قمنا بتأكيد الرصيد كتابة من الطرف ذي العلاقة. قمنا بالتأكد من المعاملات الفردية للأطراف ذات لعلاقة على أساس مطابقة العينة بالوثائق الداعمة. وأخيرًا، قمنا بتقييم مدى كيفاية الإفصاحات من خلال تقييم مدى استيعاب مستخدم البيانات المالية الموحدة لحجم تعرضات المجموعة للتركيزات والمخاطر ذات الصلة، ومن خلال النظر في قدرة هذا المستخدم على تقدير حجم المعاملات مع مساهم الأغلبية للشركة الأم بشكل معقول، بما في ذلك الدخل الناشئ عن الرصيد المستحق منها، بناءً على الإفصاحات المقدمة.
دقة محاسبة التضخم المرتفع لنتائج دينيز بنك أيه. إس.	
كما تم الإفصاح عنه في إيضاح رقم ٨ من البيانات المالية الموحدة، فإن اقتصاد جمهورية تركيا يعتبر اقتصادًا شديد التضخم وفقًا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي ٢٩ لإعداد التقارير المالية بشأن الاقتصادات ذات التضخم المرتفع ("معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩"). أجرت المجموعة حسابات التضخم المرتفع والتي تضمنت استخدام مؤشرات أسعار المستهلك كمدخل رئيسي في الحسابات. وقد تم تحويل النتائج المالية الموحدة لدينيز بنك أيه. إس ("دينيز بنك") إلى عملة إعداد التقارير للمجموعة، وهي الدرهم الإماراتي، باستخدام سعر الصرف الرسمي المعلن من قبل البنك المركزي لجمهورية تركيا كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. يتم احتساب الخسارة في المركز النقدي بالفرق الناتج عن إعادة عرض صافي الموجودات غير النقدية وحقوق الملكية والبنود في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر ("الدخل الشامل الأخر") وتعديل الموجودات والمطلوبات المرتبطة بالمؤشر. وقد ترتب على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ - آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ("المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢١") بالتزامن مع تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ إلى تحقيق صافي خسارة نقدية بقيمة ٣،١ مليار درهم في الأرباح أو الخسائر للسنة. بشكل عام، يترتب على تعديل التضخم المرتفع دخل شامل آخر صافي قدره ١،٨ مليار درهم. كان تطبيق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالتضخم المرتفع وتقييم سعر الصرف المطبق من المجالات التي تتطلب اهتمامًا كبيرًا من المدقق. نظرًا لأهمية التأثير الكمي، والتعقيدات المرتبطة بمحاسبة التضخم المرتفع ومدى جهود التدقيق المطلوبة، فإن تطبيق محاسبة التضخم المرتفع لعمليات المجموعة الواقعة في جمهورية تركيا والإفصاحات ذات الصلة تعتبر من أمور التدقيق الرئيسية.	لقد حصلنا على فهم للعملية التي تنفذها المجموعة لتحديد تعديلات وإفصاحات التضخم المرتفع. قمنا بتقييم الضوابط على هذا المجال لتحديد ما إذا كان قد تم تصميمها وتنفيذها بشكل مناسب. استخدمنا متخصصي المحاسبة الداخليين المعنيين بالمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية لاستنتاج التطبيق المناسب لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩. قمنا بتقييم المدخلات في حسابات التضخم المرتفع مع التركيز بشكل خاص على مؤشرات أسعار المستهلك المستخدمة من خلال مطابقتها مع مصادر مستقلة. قمنا بإعادة احتساب دقةتعديلات التضخم المرتفع. قمنا بإعادة احتساب دقة الحسابات لتحديد الإفصاح عن الأمور التي تعد حساسة. لقد حددنا ما إذا كانت أسعار الصرف المستخدمة لترجمة بيان المركز المالي الموحد المفرط التضخم، وبيان الدخل الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد لدينيز بنك قد تم تحديدها وفقًا لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية. قمنا بتقييم الإفصاح في البيانات المالية الموحدة المتعلقة بهذا المجال مقابل متطلبات المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
للسادة مساهمي بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع.) (تتمة)

المعلومات الأخرى
إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى التقرير السنوي للمجموعة، لكن لا تشتمل على البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات لدينا حولها.

لا يشتمل رأينا حول البيانات المالية الموحدة على المعلومات الأخرى، كما أننا لا نُعبر عن أي شكل من أشكال التأكيدات أو الاستنتاجات بشأن هذه المعلومات.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك نضع في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير منسجمة بصورة جوهرية مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء عملية التدقيق، أو ما إذا كانت تشوبها أخطاء جوهرية.

في حال خلصنا إلى وجود خطأ جوهري يعتري المعلومات الأخرى، بناءً على الأعمال التي قمنا بها بشأن المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون بالإبلاغ عن هذا الأمر. لم يسترع انتباهنا أي أمر يستدعي الإبلاغ عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الادارة والمكلفين بالحوكمة عن اعداد البيانات المالية الموحدة
إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وإعدادها بما يتوافق مع أحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية الموحدة بحيث تكون خالية من الأخطاء الجوهرية، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح حسب الاقتضاء عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة، إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديها بديل فعلي غير ذلك.

يتحمل المكلفون بالحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة
تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة، بشكل مجمل، خالية من الأخطاء الجوهرية، التي تنتج عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو عبارة عن درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكتشف دائماً أي خطأ مادي عند وجوده. قد تنشأ الأخطاء نتيجة الاحتيال أو الخطأ وتُعتبر هذه الأخطاء جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر بصورة فردية أو جماعية على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق التي يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نقوم بوضع أحكام مهنية مع المحافظة على مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. قمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت نتيجة الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنةً بالأخطاء الجوهرية الناتجة عن الخطأ نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بأعمال التدقيق، وذلك بغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف الراهنة، وليس بغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة الموضوعة من قبل الإدارة.
- التحقق من مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تُثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال خلصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو نقوم بتعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ إصدار تقريرنا. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم عرض البيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تضمن عرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة.
- تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق للمجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو وحدات الأعمال داخل المجموعة كأساس لتكوين رأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف ومراجعة أعمال التدقيق التي يتم إجراؤها لأغراض تدقيق المجموعة. ونحن نظل مسؤولين بشكل حصري عن رأينا في التدقيق

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
للسادة مساهمي بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع. (تتمة)

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)
إننا نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص عدة أمور من ضمنها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها والنتائج الجوهرية المترتبة على أعمال التدقيق بما في ذلك أي قصور جوهري يتم اكتشافه في نظام الرقابة الداخلية خلال أعمال التدقيق.

إننا نُقدم أيضاً تصريحًا لمسؤولي الحوكمة نؤكد بموجبه التزامنا بقواعد السلوك المهني فيما يتعلق بالاستقلالية، ونطلعهم على كافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بصورة معقولة أنها تؤثر على استقلاليتنا، والضوابط ذات الصلة، إن وجدت.

في ضوء الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع مسؤولي الحوكمة، نحدد الأمور الأكثر أهمية أثناء تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، وبذلك تُعتبر هذه الأمور هي أمور التدقيق الرئيسية. نقوم باستعراض هذه الأمور في تقرير مدققي الحسابات مالم يكن الإفصاح عن تلك الأمور للعامة محظوراً بموجب القوانين أو التشريعات أو عندما نرى في حالات نادرة للغاية أنه يجب عدم الإفصاح عن أمر ما في تقريرنا إذا كان من المتوقع أن تكون التداعيات السلبية للقيام بذلك أكثر من المنافع التي تعود على المصلحة العامة نتيجة هذا الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى
كما يقتضي القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، فإننا نُشير إلى أنه للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

- لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نعتبرها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
- تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من كافة النواحي الجوهرية، بما يتوافق مع الأحكام ذات الصلة للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١؛
- احتفظ البنك بسجلات محاسبية منتظمة؛
- تتفق المعلومات المالية الواردة في تقرير أعضاء مجلس الإدارة مع السجلات المحاسبية للبنك؛
- يبين الإيضاح رقم ١١ من البيانات المالية الموحدة مشتريات أو استثمارات البنك في الأسهم خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.
- يبين الإيضاح رقم ٣٨ في البيانات المالية الموحدة المعاملات الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي تم بموجبها تنفيذ هذه المعاملات إضافة إلى مبادئ إدارة تضارب المصالح؛
- بناءً على المعلومات التي أُتيحت لنا، لم يسترع انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بمخالفة البنك، خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، أي من الأحكام ذات الصلة للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، أو النظام الأساسي للبنك، على وجه قد يكون له تأثير مادي على أنشطته أو مركزه المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤؛
- ويبين الإيضاح رقم ٤٧ في البيانات المالية الموحدة المساهمات المجتمعية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

وعملًا بمقتضى القانون الاتحادي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨، فإننا نؤكد أيضاً أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأينا أنها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)

موسى الرمحي
رقم القيد بسجل مدققي الحسابات ٨٧٢
٢٨ يناير ٢٠٢٥
دبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

بيان المركز المالي الموحد للمجموعة
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	إيضاحات	٢٠٢٤ مليون درهم	٢٠٢٣ مليون درهم
الموجودات			
نقد وودائع لدى المصارف المركزية	٩	**١٠٤,٦٦٥**	٩٦,٠٣١
مستحق من البنوك	١٠	**١٣٢,٧٦٦**	٩٢,٣٠٢
أوراق مالية استثمارية	١١	**١٩٩,٢٢٣**	١٧٣,٢٤٦
القروض والذمم المدينة	١٢	**٥٠١,٦٢٧**	٤٤٥,١٠٥
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات	٣٤	**١٢,٤٦٨**	١٥,٢٨٤
قبولات العملاء		**٩,٤٧٨**	٨,٤٦٨
ممتلكات ومعدات		**٧,٩٤١**	٥,٦٦٤
الشهرة والموجودات غير الملموسة	١٤	**٥,٦٦٦**	٥,٦٨٣
موجودات أخرى	١٥	**٢٢,٧٨٨**	٢١,٣٩٠
إجمالي الموجودات		**٩٩٦,٥٨٢**	**٨٦٢,٧٧٣**
المطلوبات			
مستحق للبنوك	١٦	**٥٥,٤٨٧**	٤٠,٣٢١
ودائع العملاء	١٧	**٦٦٦,٧٧٧**	٥٨٤,٥٦١
ديون صادرة وأموال مقترضة أخرى	١٨	**٧٢,٤٧٦**	٦٦,١١٦
صكوك مستحقة الدفع	١٩	**٧,٤٢٧**	٤,٦٧٣
القيمة العادلة السالبة للمشتقات	٣٤	**١٥,٨٩٧**	١٧,٣٨٩
قبولات العملاء		**٩,٤٧٨**	٨,٤٦٨
مطلوبات أخرى	٢٠	**٤٢,٨٢٦**	٣١,٢٧٣
إجمالي المطلوبات		**٨٧٠,٣٦٨**	**٧٥٢,٨٠١**
حقوق المساهمين			
رأس المال المصدر	٢١	**٦,٣١٧**	٦,٣١٧
أسهم خزينة		**(٤٦)**	(٤٦)
سندات رأس المال الشق الأول	٢٢	**٩,١٢٩**	٩,١٢٩
احتياطي علاوة الأسهم	٢١	**١٧,٩٥٤**	١٧,٩٥٤
احتياطي قانوني ونظامي	٢٣	**٣,١٥٨**	٣,١٥٨
احتياطيات أخرى	٢٣	**٢,٩٤٥**	٢,٩٤٥
احتياطي القيمة العادلة	٢٣	**(١,١٣٢)**	(١,٥٧٠)
احتياطي تحويل العملة	٢٣	**(٦,٠٧١)**	(٧,٤٦١)
أرباح محتجزة		**٩٣,٧٣٦**	٧٩,٣٧٣
إجمالي حقوق المساهمين العائدة لمساهمي وحاملي السندات في المجموعة		**١٢٥,٩٩٠**	**١٠٩,٧٩٩**
حصة غير مسيطرة		**٢٢٤**	١٧٣
إجمالي حقوق المساهمين		**١٢٦,٢١٤**	**١٠٩,٩٧٢**
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين		**٩٩٦,٥٨٢**	**٨٦٢,٧٧٣**

تشكل الإيضاحات المدرجة من ١ إلى ٤٨ جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة.
تم إدراج تقرير مدققي الحسابات المستقلين حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة في الصفحات من ١٦٢ إلى ١٦٧.

سمو الشيخ/ أحمد بن سعيد آل مكتوم
رئيس مجلس الإدارة

السيد/ هشام عبد الله القاسم
نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد/ شين نيلسون
الرئيس التنفيذي

بيان الدخل الموحد للمجموعة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	إيضاحات	٢٠٢٤ مليون درهم	٢٠٢٣ مليون درهم
دخل الفوائد والدخل المشابه		**٦٩,١٢٩**	٥٠,٠٣١
مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة		**(٤٢,٧٦٠)**	(٢٥,٢٣٩)
صافي دخل الفوائد	٢٤	**٢٦,٣٦٩**	**٢٤,٧٩٢**
الدخل من المنتجات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	٢٥	**٩,٠٠٣**	٧,٢٨٨
توزيعات أرباح للمودعين على أساس النظام الإسلامي والأرباح المدفوعة إلى حاملي الصكوك	٢٦	**(٢,٩٧٦)**	(٢,٠٠٠)
صافي الدخل من التمويل الإسلامي والمنتجات الاستثمارية		**٦,٠٢٧**	**٥,٢٨٨**
صافي دخل الفوائد وصافي دخل التمويل الإسلامي والمنتجات الاستثمارية الإسلامية		**٣٢,٣٩٦**	**٣٠,٠٨٠**
دخل الأتعاب والعمولات		**١٣,٣٤٧**	٨,٩٥٩
مصروفات الأتعاب والعمولات		**(٦,٥٥٤)**	(٤,٠٨٦)
صافي إيرادات الأتعاب والعمولات	٢٧	**٦,٧٩٣**	**٤,٨٧٣**
صافي الربح من أوراق مالية للمتاجرة		**٨٣٨**	٤٨٠
الدخل التشغيلي الآخر	٢٨	**٤,١٠٧**	٧,٥٩٥
إجمالي الدخل التشغيلي		**٤٤,١٣٤**	**٤٣,٠٢٨**
المصروفات الإدارية والعمومية	٢٩	**(١٣,٧٥١)**	(١١,٦٩٦)
الأرباح التشغيلية قبل انخفاض القيمة		**٣٠,٣٨٣**	**٣١,٣٣٢**
صافي خسارة انخفاض القيمة	٣٠	**(١٠٦)**	(٣,٤٤٨)
الأرباح التشغيلية قبل الضريبة وأخرى		**٣٠,٢٧٧**	**٢٧,٨٨٤**
تسويات التضخم على صافي المركز النقدي	٨	**(٣,١٣٦)**	(٤,٢٢٩)
الأرباح للسنة قبل الضريبة		**٢٧,١٤١**	**٢٣,٦٥٥**
رسوم ضريبية	٣٢	**(٤,١٣٣)**	(٢,١٣٤)
الأرباح للعام		**٢٣,٠٠٨**	**٢١,٥٢١**
العائدة إلى:			
مساهمي المجموعة		**٢٢,٩٧٣**	٢١,٤٨٠
حصة غير مسيطرة		**٣٥**	٤١
الأرباح للعام		**٢٣,٠٠٨**	**٢١,٥٢١**
ربحية السهم (درهم)	٣٣	**٣,٥٦**	**٣,٣٢**

تشكل الإيضاحات المدرجة من ١ إلى ٤٨ جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة.
تم إدراج تقرير مدققي الحسابات المستقلين حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة في الصفحات من ١٦٢ إلى ١٦٧.

بيان الدخل الشامل الموحد للمجموعة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	٢٠٢٤ مليون درهم	٢٠٢٣ مليون درهم
أرباح المجموعة عن السنة	**٢٣,٠٠٨**	٢١,٥٢١
الدخل الشامل الآخر		
بنود لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً لبيان الدخل:		
أرباح/)خسائر(تراكمية مترتبة على التزامات استحقاقات التقاعد	**(١٥١)**	(١٠٤)
الحركة في احتياطي القيمة العادلة (أدوات حقوق الملكية)		
- صافي التغير في القيمة العادلة	**٣٤**	١٤٢
- صافي المبلغ المحول إلى الأرباح المحتجزة	**٣٢٩**	-
بنود يحتمل إعادة تصنيفها لاحقاً لبيان الدخل:		
تكلفة التحوّط للعنصر الآجل للسعر المستقبلي وعملات الأساس المستبعدة من اختبار فعالية التحوط:		
صافي التغييرات في تكلفة التحوط	**(٥٨)**	١٠٥
تحوطات التدفق النقدي:		
- الحصة الفعلية من التغيرات في القيمة العادلة	**٣١٦**	٣٩٣
- صافي المبلغ المحول إلى بيان الدخل	**٩**	(٧١)
- الضريبة المؤجلة ذات الصلة	**(٢٣)**	-
احتياطي القيمة العادلة (أدوات الدين)		
- صافي التغير في القيمة العادلة	**١٧١**	(٨١٨)
- صافي المبلغ المحول إلى بيان الدخل	**(٤٤٨)**	(٣٨٠)
- الضريبة المؤجلة ذات الصلة	**١٠٨**	٣٥٥
احتياطي تحويل العملة	**(٣,٤٧٨)**	(٤,٩٦٤)
تحوط صافي الاستثمار في العمليات الخارجية	**٩**	(٤٢)
تسويات التضخم (إيضاح ٨)	**٤,٨٥٩**	٤,٨٥٣
الدخل/ (الخسارة) الشامل الآخر للسنة	**١,٦٧٧**	(٥٣١)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**٢٤,٦٨٥**	**٢٠,٩٩٠**
عائدة إلى:		
مساهمي المجموعة	**٢٤,٦٥٠**	٢٠,٩٤٩
حصة غير مسيطرة	**٣٥**	٤١
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**٢٤,٦٨٥**	**٢٠,٩٩٠**

تشكل الإيضاحات المدرجة من ١ إلى ٤٨ جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة.
تم إدراج تقرير مدققي الحسابات المستقلين حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة في الصفحات من ١٦٢ إلى ١٦٧.

بيان التدفقات النقدية الموحد للمجموعة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	٢٠٢٤ مليون درهم	٢٠٢٣ مليون درهم
الأنشطة التشغيلية		
الأرباح للعام قبل الضريبة	**٢٧,١٤١**	٢٣,٦٥٥
تسوية لبنود غير نقدية (راجع الإيضاح رقم ٤١)	**١,١٨٨**	٨,٢١٤
الأرباح التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية	**٢٨,٣٢٩**	**٣١,٨٦٩**
(الزيادة)/ النقص في الودائع الإلزامية من دون فائدة	**(١٥,٠٥٧)**	(٢,٧٥٩)
(الزيادة)/ النقص في شهادات الودائع لدى المصارف المركزية المستحقة بعد ثلاثة أشهر	**(٢٧)**	١,٠٠٠
(الزيادة)/ النقص في المبالغ المستحقة من البنوك بعد ثلاثة أشهر	**(٦,٧٩٧)**	(٢١,٨٦٩)
الزيادة/(النقص) في المبالغ المستحقة للبنوك بعد ثلاثة أشهر	**٢٢,٤٦٨**	(١٢,٥٣٤)
(الزيادة)/ النقص في الموجودات الأخرى	**(٧٧٠)**	(٧,٠٠٧)
الزيادة/ (النقص) في المطلوبات الأخرى	**٣,٢٧٢**	١,٩٥٠
(الزيادة)/ النقص في القيمة العادلة الموجبة للمشتقات	**٣,٠٨٣**	٢,٣٠٧
الزيادة/ (النقص) في القيمة العادلة السالبة للمشتقات	**(١,٤٩٢)**	(٢,٨١٧)
الزيادة/ (النقص) في ودائع العملاء	**٨٢,٢١٦**	٨١,٦٠٨
(الزيادة)/ النقص في القروض والذمم المدينة	**(٥٦,١١٨)**	(٣٢,٩٦٧)
صافي التدفقات النقدية من/ (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية	**٥٩,١٠٧**	**٢٠,٧٨١**
الضرائب المدفوعة	**(١,٦٦٥)**	(١,٤٥٤)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من/ (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية	**٥٧,٤٤٢**	**١٩,٣٢٧**
الأنشطة الاستثمارية		
(الزيادة)/ النقص في الأوراق المالية الاستثمارية	**(٢٢,٨٥٠)**	(٤٥,٧٨٧)
(الزيادة)/النقص في عقارات ومعدات	**(٢,٩٠٣)**	(١,٤٤٧)
إيرادات الأرباح المستلمة	**١٢**	٧
صافي التدفقات النقدية الناتجة من/ (المستخدمة في) الأنشطة الاستثمارية	**(٢٥,٧٤١)**	**(٤٧,٢٢٧)**
الأنشطة التمويلية		
إصدار سندات دين مصدرة وأموال مقترضة أخرى	**٢٧,٦٨٩**	٢٢,٣٨٦
إصدار صكوك	**٢,٧٥٤**	١,٠٠٠
سداد سندات دين مصدرة وأموال مقترضة أخرى	**(١٩,٤٧١)**	(٨,٠٥٠)
الفائدة على سندات رأس المال الشق الأول	**(٥١١)**	(٥١١)
توزيعات أرباح مدفوعة	**(٧,٥٧٣)**	(٣,٧٨٦)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من/(المستخدمة في) الأنشطة التمويلية	**٢,٨٨٨**	**١١,٠٣٩**
الزيادة/ (النقص) في النقد وما يعادله (راجع الإيضاح رقم ٤١)	**٣٤,٥٨٩**	**(١٦,٨٦١)**

تشكل الإيضاحات المدرجة من ١ إلى ٤٨ جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة.
تم إدراج تقرير مدققي الحسابات المستقلين حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة في الصفحات من ١٦٢ إلى ١٦٧.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للمجموعة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	العائدة لمساهمي وحاملي السندات في المجموعة										
	رأس المال المصدر(أ) مليون درهم	أسهم خزينة مليون درهم	سندات رأس المال الشق الأول(ب) مليون درهم	احتياطي علاوة الأسهم (أ) مليون درهم	الاحتياطي القانوني والإلزامي (ج) مليون درهم	احتياطيات أخرى (ج) مليون درهم	احتياطي القيمة العادلة (ج) مليون درهم	احتياطي تحويل العملة (ج) مليون درهم	الأرباح المحتجزة مليون درهم	الإجمالي مليون درهم	حصة غير مسيطرة مليون درهم	الإجمالي للمجموعة مليون درهم
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٤	٦,٣١٧	(٤٦)	٩,١٢٩	١٧,٩٥٤	٣,١٥٨	٢,٩٤٥	(١,٥٧٠)	(٧,٤٦١)	٧٩,٣٧٣	١٠٩,٧٩٩	١٧٣	١٠٩,٩٧٢
الأرباح للعام	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٢,٩٧٣	٢٢,٩٧٣	٣٥	٢٣,٠٠٨
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	-	-	-	-	-	٤٣٨	١,٣٩٠	(١٥١)	١,٦٧٧	-	١,٦٧٧
الفائدة على سندات رأس المال الشق الأول(ب)	-	-	-	-	-	-	-	-	(٥١١)	(٥١١)	-	(٥١١)
الربح/(الخسارة) على بيع أدوات حقوق الملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	-	(٣٢٩)	(٣٢٩)	-	(٣٢٩)
زيادة في حصة غير مسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٦	١٦
توزيعات الأرباح المدفوعة*	-	-	-	-	-	-	-	-	(٧,٥٧٣)	(٧,٥٧٣)	-	(٧,٥٧٣)
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة (راجع الإيضاح ٣١)	-	-	-	-	-	-	-	-	(٣١)	(٣١)	-	(٣١)
الزكاة	-	-	-	-	-	-	-	-	(١٥)	(١٥)	-	(١٥)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٦,٣١٧	(٤٦)	٩,١٢٩	١٧,٩٥٤	٣,١٥٨	٢,٩٤٥	(١,١٣٢)	(٦,٠٧١)	٩٣,٧٣٦	١٢٥,٩٩٠	٢٢٤	١٢٦,٢١٤

	العائدة لمساهمي وحاملي السندات في المجموعة										
	رأس المال المصدر(أ) مليون درهم	أسهم خزينة مليون درهم	سندات رأس المال الشق الأول(ب) مليون درهم	احتياطي علاوة الأسهم (أ) مليون درهم	الاحتياطي القانوني والإلزامي (ج) مليون درهم	احتياطيات أخرى (ج) مليون درهم	احتياطي القيمة العادلة (ج) مليون درهم	احتياطي تحويل العملة (ج) مليون درهم	الأرباح المحتجزة مليون درهم	الإجمالي مليون درهم	حصة غير مسيطرة مليون درهم	الإجمالي للمجموعة مليون درهم
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٣	٦,٣١٧	(٤٦)	٩,١٢٩	١٧,٩٥٤	٣,١٥٨	٢,٩٤٥	(١,٢٩٦)	(٧,٣٠٨)	٦٢,٣٤٦	٩٣,١٩٩	١٠٦	٩٣,٣٠٥
الأرباح للسنة	-	-	-	-	-	-	-	-	٢١,٤٨٠	٢١,٤٨٠	٤١	٢١,٥٢١
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	-	-	-	-	-	(٢٧٤)	(١٥٣)	(١٠٤)	(٥٣١)	-	(٥٣١)
الفائدة على سندات رأس المال الشق الأول	-	-	-	-	-	-	-	-	(٥١١)	(٥١١)	-	(٥١١)
الزيادة في حصة غير مسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٦	٢٦
توزيعات الأرباح المدفوعة*	-	-	-	-	-	-	-	-	(٣,٧٨٦)	(٣,٧٨٦)	-	(٣,٧٨٦)
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة (راجع الإيضاح ٣١)	-	-	-	-	-	-	-	-	(٣١)	(٣١)	-	(٣١)
الزكاة	-	-	-	-	-	-	-	-	(٢١)	(٢١)	-	(٢١)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٦,٣١٧	(٤٦)	٩,١٢٩	١٧,٩٥٤	٣,١٥٨	٢,٩٤٥	(١,٥٧٠)	(٧,٤٦١)	٧٩,٣٧٣	١٠٩,٧٩٩	١٧٣	١٠٩,٩٧٢

* الأرباح المدفوعة صافية من المبلغ العائد لأسهم الخزينة.

تشكل الإيضاحات المدرجة من ١ إلى ٤٨ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة.
تم إدراج تقرير مدققي الحسابات المستقلين حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة في الصفحات من ١٦٢ إلى ١٦٧.

إيضاحات:
(أ) للمزيد من التفاصيل راجع الإيضاح ٢١
(ب) للمزيد من التفاصيل راجع الإيضاح ٢٢
(ج) للمزيد من التفاصيل راجع الإيضاح ٢٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

١ معلومات عن الشركة

تم تأسيس الإمارات دبي الوطني ش.م.ع. ("البنك") في دولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٧ نتيجة الإندماج بين بنك الإمارات الدولي (ش.م.ع) وبنك دبي الوطني (ش.م.ع.) بموجب قانون الشركات التجارية (القانون الاتحادي رقم ٨ لعام ١٩٨٤ وتعديلاته) كشركة مساهمة عامة.

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ تشمل البيانات المالية للبنك وشركاته التابعة (يشار إليهم معا بـ "المجموعة").

تم إدراج المجموعة في سوق دبي المالي (المؤشر: "EMIRATESNBD"). ويتمثل نشاط المجموعة الأساسي في الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية المؤسسية والخدمات المصرفية للمستهلكين والخزينة والخدمات المصرفية الإسلامية. عنوان موقع البنك على شبكة الإنترنت هو: www.emiratesnbd.com. لمزيد من التفاصيل عن أنشطة الشركات التابعة يرجى الاطلاع على الإيضاح رقم ٣٦.

إن عنوان الشركة المسجل هو ص.ب. ٧٧٧، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

إن الشركة الأم للمجموعة هي مؤسسة دبي للاستثمار المملوكة كلياً من قبل حكومة دبي.

٢ أساس المحاسبة

بيان الامتثال

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية - معايير المحاسبة) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية والتفسيرات الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومتطلبات القوانين السارية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

دخل المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية حيز التنفيذ اعتبارًا من ٢ يناير ٢٠٢٢، ليحل محل القانون الاتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠١٥ الحالي.

إن معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية التي تم استخدامها في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة مبينة أدناه. وتم تطبيق هذه السياسات بصورة متسقة على جميع السنوات المقدمة، ما لم يذكر خلاف ذلك.

٣ العملة التشغيلية وعملة العرض

إن العملة التي تم عرض هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة بموجبها هي درهم الإمارات العربية المتحدة ("الدرهم الإماراتي")، والعملة التشغيلية للتقييمات الافتراضية المهمة لكل من موجودات ومطلوبات وإيرادات ونفقات المجموعة هي أيضاً درهم الإمارات العربية المتحدة. ومع ذلك، يكون لدى بعض الشركات التابعة والفروع عملة تشغيلية تختلف عن درهم الإمارات العربية المتحدة ويكون درهم الإمارات العربية المتحدة العملة التي يتم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بموجبها.

٤ أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا ما يلي:

- تم قياس الأدوات المالية المشتقة على أساس القيمة العادلة؛
- الأدوات المالية المصنفة على أنها للمتاجرة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة تم قياسها بالقيمة العادلة؛
- يتم قياس الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة، و
- تم قياس الموجودات والمطلوبات المحققة المغطاة بالقيمة العادلة فيما يتعلق بالمخاطر التي يتم تغطيتها.

إن إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المعايير المحاسبية، يتطلب استخدام تقديرات محاسبية هامة محددة. ويتطلب كذلك من الإدارة أن تضع أحكاماً في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. إن النقاط التي تنطوي على درجة كبيرة من الأحكام أو التعقيد أو تلك النقاط التي تكون فيها الافتراضات أو التقديرات ذات أهمية بالنسبة للبيانات المالية الموحدة للمجموعة قد تم الإفصاح عنها في الإيضاح رقم ٥.

٥ استخدام الأحكام والتقديرات

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة من الإدارة أن تضع تقديرات وافتراضات معينة تؤثر على المبالغ المقررة للموجودات والمطلوبات المالية ومخصصات انخفاض القيمة الناتجة والقيم العادلة. يتطلب من الإدارة وضع أحكام هامة حول تقدير مبالغ ومواعيد التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة للقروض والذمم المدينة المعرضين لانخفاض القيمة بالإضافة إلى مخصصات انخفاض قيمة الأوراق المالية الاستثمارية غير المدرجة. يتم بصورة مستمرة تقييم التقديرات والأحكام والتي تعتمد على الخبرة التاريخية والعوامل الأخرى بما في ذلك التوقعات الخاصة بالأحداث المستقبلية التي يعتقد بأنها معقولة في ظل الظروف الراهنة.

وفيما يلي أهم النقاط التي يتطلب فيها استخدام التقديرات والأحكام:

(أ) الأدوات المالية

إن الأحكام الصادرة عند تطبيق السياسات المحاسبية والتي لها أكبر الأثر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ تتعلق بما يلي:

- تصنيف الموجودات المالية: تقييم لنموذج العمل الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصول المالية هي فقط لسداد قيمة أصل وفائدة المبلغ الأصلي المستحق.
- حساب خسائر الائتمان المتوقعة: الافتراضات والشكوك حول التقديرات التي لها تأثير كبير على خسائر الائتمان المتوقعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. ويرجع هذا الأثر بشكل رئيسي إلى المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة في حساب خسائر الائتمان المتوقعة بموجب منهجية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٥ استخدام الأحكام والتقديرات (تتمة)

(أ) الأدوات المالية (تتمة)

المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لحساب خسائر الائتمان المتوقعة

إن المفاهيم الأساسية التي لها الأثر الأكثر أهمية وتتطلب مستوى عالٍ من التقدير كما يتم أخذها في الحسبان من قبل المجموعة عند تحديد تقييم خسائر الائتمان المتوقعة، هي على النحو التالي:

تقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

يتم إجراء تقييم للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان على أساس تناسبي. لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الموجودات المالية قد ارتفعت بشكل كبير منذ نشأتها. تقوم المجموعة بمقارنة مخاطر التعثر التي تحدث على مدى فترة العمر المتوقع للأصل المالي بتاريخ التقرير مع مخاطر التعثر المقابلة عند الإنشاء، وذلك باستخدام التنبيه المبكر والمؤشرات الأخرى المستخدمة في عمليات إدارة المخاطر للمجموعة.

تقوم المجموعة بقياس الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان كل ربع سنة على الأقل لكل قرض فردي استناداً إلى عوامل عدّة. إذا كان أي من العوامل يشير إلى حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، سيتم نقل الأداة من المرحلة ١ إلى المرحلة ٢. تشمل هذه العوامل على سبيل المثال لا الحصر:

١. لقد وضعت المجموعة معدلات محددة للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان استنادا إلى الحركة في بيانات الأداء المتعلقة بالاعتراف الأولي.
٢. يتم إجراء مراجعات نوعية إضافية لتقييم النتائج المرحلية وإجراء تسويات، حسب الضرورة، لتعكس بشكل أفضل المراكز التي شهدت ارتفاعاً كبيراً من حيث تعرضها للمخاطر.
٣. يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ افتراض قابل للدحض بأن الأدوات التي تجاوز موعد سدادها ٣٠ يوما تشهد زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

إن التحركات بين المرحلة ٢ والمرحلة ٣ تعتمد على ما إذا كانت الموجودات المالية قد انخفضت قيمتها الائتمانية كما في تاريخ التقرير. إن تحديد انخفاض القيمة الائتمانية يعتمد على التقييم الفردي للموجودات المالية لغرض اثبات انخفاض القيمة.

تقوم المجموعة بمراجعة محفظة القروض والذمم المدينة والذمم المدينة للتمويل الإسلامي لتقييم انخفاض القيمة بصورة منتظمة. ولتحديد مدى ضرورة تسجيل مخصص خسارة ما في بيان الدخل الموحد للمجموعة. تقوم المجموعة بوضع الأحكام لمعرفة ما إذا كان هناك أي بيانات ملحوظة تدل على وجود نقصا ملموسا في التدفقات النقدية التعاقدية المستقبلية من قرض أو مجموعة قروض متجانسة أو ذمم مدينة للتمويل الإسلامي. إن المنهج والافتراضات المستخدمة في تقدير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية يتم مراجعتها بصورة منتظمة لتقليل أي فروق بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية.

عوامل الاقتصاد الكلي ومعلومات النظرة المستقبلية والسيناريوهات المتعددة

إن قياس خسائر الائتمان المتوقعة لكل مرحلة وتقييم الزيادات الكبيرة في مخاطر الائتمان يجب أن يأخذ في الاعتبار المعلومات المتعلقة بالأحداث السابقة والظروف الحالية وكذلك التوقعات المعقولة والمحتملة للأحداث المستقبلية والظروف الاقتصادية.

إن تطبيق وتقييم المعلومات ذات النظرة التطلعية يتطلب أحكاماً منطقية تستند إلى متغيرات الاقتصاد الكلي (أو التغيرات في الاقتصاد الكلي)، مثل معدلات الإشغال وأسعار النفط ومؤشر سعر الإسكان والناتج المحلي الإجمالي (حيثما يكون مطبقاً)، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بخسائر الائتمان في المحفظة ذات الصلة وتمثل الآثار العرضية الكامنة وراء التغيرات في هذه الظروف الاقتصادية. وسوف يكون لكل سيناريو اقتصادي كلي يستخدم في حساب خسائر الائتمان المتوقعة للمجموعة توقعات محتملة حول متغيرات الاقتصاد الكلي ذات العلاقة المتوقعة.

إن تقدير المجموعة لخسائر الائتمان المتوقعة في المرحلة ١ والمرحلة ٢ تقديراً متوسطاً أكثر احتمالاً ويأخذ في الاعتبار ما لا يقل عن ثلاثة سيناريوهات للاقتصاد الكلي في المستقبل. تستند هذه السيناريوهات على توقعات الاقتصاد الكلي الصادرة عن الخبراء. إذا كانت الظروف تستدعي سيناريوهات سلبية إضافية، فيمكن أيضًا النظر في سيناريوهات أخرى.

يتم تحديث الاحتمالات المرجحة المرفقة بهذه السيناريوهات على أساس ربع سنوي (إن كان مطلوباً). سيتم تطبيق جميع السيناريوهات التي تم النظر فيها على جميع المحافظ الخاضعة لخسائر الائتمان المتوقعة بنفس الاحتمالات. في بعض الحالات، قد لا تحتفظ المدخلات والنماذج المستخدمة في حساب خسائر الائتمان المتوقعة دائما بجميع خصائص السوق في تاريخ البيانات المالية الموحدة للمجموعة. ولتبيان ذلك، يتم إجراء تعديلات أو تراكبات نوعية في بعض الأحيان كتعديلات مؤقتة عندما يكون هذا الاختلاف جوهرياً. تخضع مثل هذه الحالات إلى عملية حوكمة رقابية في المجموعة.

يتم تقييم الحساسية الناشئة عن الحركة في كل متغير من متغيرات الاقتصادي الكلي والأوزان المرجحة ذات الصلة بكل منها في إطار السيناريوهات الثلاثة بشكل دوري من قبل المجموعة.

يوضح الجدول أدناه بشكل موجز مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية المدرجة في السيناريوهات الاقتصادية لمناطق التشغيل المعنية ذات الصلة بأسواقها خلال الربع الأخير ٢٠٢٤ وذلك للسنوات المنتهية من ٢٠٢٥ إلى ٢٠٢٨.

	السيناريو الأساسي					السيناريو المتجه صعوداً					السيناريو المتجه نزولا				
	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨
الإمارات															
سعر النفط - دولار أمريكي	٨١	٧٨	٧٦	٧٥	٧٥	٨١	٨٤	٨٠	٧٦	٧٦	٨١	٦٠	٦٠	٧١	٧٣
الناتج المحلي الإجمالي - التغير%	٣,٧	٤,٠	٣,٦	٣,٨	٣,٩	٣,٧	٥,٨	٥,١	٣,٨	٣,٩	٣,٧	-٠,٢	-٠,٩	٤,٨	٥,٦
الواردات - درهم بالمليار	١,٩١٩	٢,٠٣٩	٢,١٦٠	٢,٢٦٨	٢,٣٧٩	١,٩١٩	٢,٠٥٨	٢,٢١٦	٢,٣٦٢	٢,٥٠٠	١,٩١٩	١,٨٦٥	١,٨٨٢	١,٩٩٥	٢,٠٩٨
السعودية															
الناتج المحلي الإجمالي النفطي - ريال سعودي بالتريليون	١,١٧	١,٢٠	١,٢١	١,٢٢	١,٢٣	١,١٧	١,٢٢	١,٢٥	١,٢٦	١,٢٧	١,١٧	١,١٦	١,١٢	١,١٥	١,١٨
معدل البطالة - %	٧,٤٧	٧,٧٠	٧,٧٢	٧,٧٣	٧,٧٤	٧,٤٧	٧,٤٥	٧,٣٩	٧,٤٩	٧,٦٧	٧,٤٧	٨,٩٧	٩,٥٧	٩,٢٠	٨,٦٦
تركيا															
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي %	٣,٠	٢,٥	٤,٠	٤,٥	-	٣,٠	٣,٠	٤,٣	٤,٧	-	٢,٨	١,٩	٣,٤	٤,١	-
معدل البطالة - %	٩,٢	٩,٦	٩,١	٨,٦	-	٩,٠	٩,٣	٨,٧	٨,١	-	٩,٤	١٠,٣	١٠,١	٩,٦	-

كما هو الحال بالنسبة لأي توقعات اقتصادية، تخضع التوقعات والاحتمالات لحدوث حالة من عدم اليقين المتأصل، وبالتالي قد تختلف النتائج الفعلية بشكل كبير عن تلك المتوقعة.

تعريف التعثر

إن تعريف التعثر المستخدم في قياس خسائر الائتمان المتوقعة والتقييم لتحديد الحركة بين المراحل سيكون متسقا مع تعريف التعثر المستخدم لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية. إن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ لا يعرف التعثر، ولكنه يحتوي على افتراض قابل للدحض بأن التعثر يحدث عندما يتجاوز موعد سداد الائتمان ٩٠ يوماً.

العمر المتوقع

عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، ينبغي على المجموعة أن تأخذ في الاعتبار الفترة التعاقدية القصوى التي يتعرض خلالها لمخاطر الائتمان. ينبغي مراعاة جميع الشروط التعاقدية عند تحديد العمر المتوقع، بما في ذلك خيارات الدفع المسبق وخيارات التمديد وخيارات تجديد الائتمان. بالنسبة لبعض التسهيلات الائتمانية المتجددة التي ليس لها تاريخ استحقاق محدد، يتم تقدير العمر المتوقع على أساس الفترة التي تتعرض فيها المجموعة لمخاطر الائتمان وحين يتعذر تخفيف الخسائر الائتمانية من خلال إجراءات الإدارة.

الحوكمة

إضافة إلى الإطار القائم لإدارة المخاطر، فقد أنشأنا لجنة داخلية لتولي مهام الإشراف على عملية انخفاض القيمة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. وتتكون اللجنة من ممثلين رفيعي المستوى من الإدارة المالية وإدارة المخاطر وإدارة التدقيق وفرق الأعمال وهي مسؤولة عن مراجعة واعتماد المدخلات والافتراضات الرئيسية المستخدمة في تقديرات خسائر الائتمان المتوقعة للمجموعة، كما تقوم بتقييم مدى ملائمة نتائج المخصصات الكلية التي ستدرج في البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

(٢) القيمة العادلة للأدوات المالية

عندما يتعذر اشتقاق القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المقيدة في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة من الأسعار المدرجة، فيتم تحديدها باستخدام مجموعة متنوعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استخدام النماذج الرياضية. يتم أخذ مدخلات هذه النماذج من بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها قدر الإمكان. وفي حال لم يكن ذلك ممكناً، يتطلب الأمر عندئذ عمل أحكام معينة لتحديد القيمة العادلة. تتضمن الأحكام النظر في السيولة ومدخلات النماذج مثل علاقة وتقلبات المشتقات ذات الأجل الأطول.

تخضع القيم العادلة لإطار رقابي مصمم للتأكد من أنها إما محددة أو مصادق عليها، من خلال وحدة أعمال مستقلة عن وحدة الأعمال المعرضة للمخاطر.

(٣) انخفاض قيمة الشهرة

تحدد المجموعة على أساس سنوي ما إذا كان هناك انخفاض في قيمة الشهرة، وهذا يتطلب تقدير المبلغ القابل للاسترداد اعتماداً على القيمة المستخدمة من الوحدات المنتجة للنقد التي تم تخصيص الشهرة لها. إن تقدير القيمة المستخدمة يتطلب من المجموعة إجراء تقييم للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الوحدات المنتجة للنقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

(٤) الإلتزامات الطارئة الناشئة عن التقاضي

نظرا لطبيعة عملياتها، قد تدخل المجموعة في إجراءات تقاضي ناشئة عن سياق العمل المعتاد. يعتمد مخصص المطالبة الطارئة الناشئة عن التقاضي على احتمال (على الأرجح) تدفق الموارد الاقتصادية ومدى دقة ومصداقية تقدير تدفق تلك الموارد. تخضع مثل هذه الأمور للعديد من حالات عدم اليقين، ومن الصعب التنبؤ والتأكد مما قد تتمخض عنه كل من تلك الأمور.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الأساسية بشكل مستمر. يتم تطبيق التعديلات على التقديرات في المستقبل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٦ السياسات المحاسبية الجوهرية
تطبق المجموعة باستمرار المبادئ المحاسبية التالية على كافة الفترات المقدمة في هذه البيانات المالية الموحّدة للمجموعة.

(أ) مبادئ التوحيد
١) الشركات التابعة:
الشركات التابعة هي جميع الشركات (بما في ذلك الشركات المهيكلة) التي تسيطر عليها المجموعة.

تسيطر المجموعة على شركة عندما تستثمر في أو لديها حقوق في أو عائدات متنوعة من اشتراكها في الشركة ولديها القدرة على التأثير على تلك العائدات من خلال السلطة التي تمتلكها على الشركة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم جدوى سيطرتها من عدمه على مستثمر إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى وجود تغييرات في واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة. يتم توحيد الشركات التابعة اعتباراً من تاريخ الاستحواذ عليها، نظراً لكونه تاريخ خضوع تلك الشركات إلى سيطرة المجموعة، ويستمر توحيدها حتى تاريخ توقف هذه السيطرة.

مدرج قائمة بالشركات التابعة للمجموعة في الإيضاح رقم ٣٦.

أساس التوحيد
تشتمل البيانات المالية الموحّدة للمجموعة على البيانات المالية للبنك وشركاته التابعة كما في نهاية فترة إعداد التقرير. يتم إعداد البيانات المالية للشركات التابعة المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحّدة بنفس تاريخ إعداد تقرير البنك. يتم تطبيق نفس السياسات المحاسبية على المعاملات والأحداث المتشابهة في ظروف مماثلة.

كافة الأرصدة والدخل والمصروفات والأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن المعاملات الداخلية للمجموعة والمتعلقة بالشركات التابعة للمجموعة يتم إلغاؤها عند التوحيد.

يتم احتساب مجموعات الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ. يتم قياس تكلفة الاستحواذ باعتبار أنها إجمالي المقابل المحول المقاس في تاريخ الاستحواذ والقيمة العادلة للموجودات المحولة من قبل المجموعة والمطلوبات الناشئة وحصة حقوق الملكية الصادرة عن المجموعة مقابل السيطرة على الكيان المستحوذ عليه. يتم قياس الموجودات القابلة للتحديد المستحوذ عليها والمطلوبات المفترضة في دمج الأعمال بداية على أساس قيمتها العادلة في تاريخ الاستحواذ باستثناء الموجودات الضريبية المؤجلة والموجودات والمطلوبات المتعلقة بمزايا الموظفين والمدفوعات على أساس الأسهم والموجودات غير المتداولة المحتفظ بها للبيع. يتم الاعتراف بالتكاليف ذات الصلة بالاستحواذ كمصروفات في الفترات التي يتم فيها تكبد التكاليف واستلام الخدمات.

عندما تستحوذ المجموعة على أعمال تجارية، تجري تقييماً على الموجودات والمطلوبات المالية المفترضة للتصنيف المناسب وتصنف وفقا للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية ذات الصلة في تاريخ الاستحواذ. هذا يشمل فصل المشتقات المتجسدة في العقود الرئيسية من قبل الشركة المستحوذ عليها.

إن أي مبلغ طارئ يتوجب تحويله من قبل الشركة المستحوذة سيتم الاعتراف به بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ.

إن التغيرات اللاحقة للقيمة العادلة للمبلغ المحمل التي تعتبر إما أصل أو التزام، سيتم الاعتراف بها وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ضمن الأرباح أو الخسائر. إذا كان المبلغ المحتمل مصنف كحقوق مساهمين، يجب عدم إعادة قياسه حتى يتم تسويته في النهاية ضمن حقوق المساهمين.

إذا تحقق الاندماج على مراحل، فإن حصة حقوق المساهمين المحتفظ بها سابقاً في الشركة المستحوذ عليها يعاد تقديرها بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ وتدرج الأرباح والخسائر الناتجة في الأرباح أو الخسائر.

يتم الاعتراف باختيارات كل مجموعة أعمال بمفردها، فيما إذا كانت حصة مسيطرة في الشركة المستحوذ عليها (إن وجدت) في تاريخ الاستحواذ بالقيمة العادلة، أو على أساس حصة التناسبية من صافي موجودات الشركة المستحوذ عليها المحددة.

في حال وجود أي زيادة في القيمة العادلة للمبلغ الاعتباري المحول لصالح مجموعة الأعمال، فإن قيمة الحصة غير المسيطرة في الشركة المستحوذ عليها (إن وجدت)، والقيمة العادلة لحصة حقوق المساهمين المحتفظ بها مسبقاً من قبل المجموعة في الشركة المستحوذ عليها (إن وجدت)، وصافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد في الشركة المستحوذ عليها يتم إدراجها كشهرة. تمت الإشارة إلى السياسة المحاسبية الخاصة بالشهرة في الإيضاح رقم ٦ (م) (ا). في الحالات التي يزيد فيها المبلغ الأخير عن المبلغ الأول، يتم الاعتراف بالزيادة كأرباح متحصلة من صفقة شراء بالربح أو الخسارة في تاريخ الاستحواذ.

عند فقدان السيطرة، لا تعترف المجموعة بالموجودات والمطلوبات للشركة التابعة، وأي حصص غير مسيطرة والمكونات الأخرى من الأسهم ذات الصلة بالشركة التابعة. يتم الاعتراف بأي فائض أو عجز ناجم عن فقدان السيطرة في الربح أو الخسارة. في حال احتفاظ المجموعة بأي حصة في الشركة التابعة السابقة، فيتم قياس مثل هذه الحصة بالقيمة العادلة في تاريخ فقد تلك السيطرة، بعد ذلك يتم احتسابها على أنها حصة في رأس المال المستثمر أو وفقاً لسياسة المجموعة المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية اعتماداً على مستوى تأثير الاحتفاظ بها.

٢) مؤسسات ذات أغراض خاصة
المؤسسات ذات الأغراض الخاصة هي مؤسسات تم تأسيسها لتحقيق غرض محدد تماما مثل توريق موجودات معينة أو تنفيذ معاملة إقراض أو قروض معينة. يتم توحيد البيانات المالية للمؤسسة ذات الأغراض الخاصة في حال حصول المجموعة على عائدات متغيرة ناتجة عن المشاركة في الشركات ذات الأغراض الخاصة ولديها القدرة على تغيير هذه العائدات من خلال نفوذها على الشركة ذات الأغراض الخاصة، وذلك بناء على تقييم جوهر علاقتها بالمجموعة.

قد تشير الظروف التالية إلى علاقة تكون فيها المجموعة، من الناحية الموضوعية، مسيطرة على الشركات ذات الأهداف الخاصة وبالتالي يتم توحيد بياناتها المالية:
أ) يكون للمجموعة صلاحية التصرف بالشركات ذات الأهداف الخاصة.
ب) لدى المجموعة حقوق في العائد المتغير نتيجة مشاركتها بالشركات ذات الأهداف الخاصة، و
ج) لدى المجموعة القدرة على استخدام صلاحيتها للتصرف بالشركات ذات الأهداف الخاصة للتأثير على مبلغ عائدات المجموعة.

يتم تقدير ما إذا كان للمجموعة سيطرة على المؤسسة ذات الأغراض الخاصة عند التأسيس، وعادة ما تتم إعادة التقييم بتاريخ نهاية كل فترة أو في حال كان هناك تغييرات في هيكل/شروط المعاملات الإضافية الجارية بين المجموعة والمؤسسة ذات الأغراض الخاصة.

يتضمن الإيضاح رقم ١٣ معلومات حول أنشطة التوريق الخاصة بالمجموعة.

٣) إدارة الصناديق
تتولى المجموعة إدارة وتوجيه الصناديق نيابة عن المستثمرين. لا يتم توحيد البيانات المالية لهذه الصناديق في البيانات المالية الموحدة للمجموعة هذه. المعلومات عن نشاط إدارة الصناديق للمجموعة مبينة في الإيضاح رقم ٤٣.

٤) الأنشطة الائتمانية
لا تعتبر الموجودات المحتفظ بها كأمانة أو بصفة ائتمانية كموجودات تابعة للمجموعة، وبالتالي، لا يتم تضمينها في البيانات المالية الموحدة هذه. يتم الاعتراف بالدخل المحقق من قبل المجموعة من الأنشطة الائتمانية وفقاً للسياسات المحاسبية في دخل الرسوم والعمولات. المعلومات المتعلقة بالأنشطة الائتمانية للمجموعة في الإيضاح رقم ٤٤.

٥) معاملات الحصص غير المسيطرة
تمثل الحصص غير المسيطرة حقوق المساهمين في شركات تابعة غير عائدة بشكل مباشر أو غير مباشر إلى مالكي المجموعة، ويتم إدراجها على نحو منفصل في بيان الدخل الشامل الموحد للمجموعة وضمن حقوق المساهمين في الميزانية العمومية الموحدة للمجموعة، وبشكل مستقل عن حقوق المساهمين العائدة لمالكي المجموعة.

يتم تصنيف التغيرات في حصة ملكية المجموعة ضمن شركة فرعية ما بحيث لا يؤدي ذلك إلى فقدان السيطرة عليها على أنها معاملات خاصة بحقوق المساهمين. في مثل هذه الظروف يتم تعديل القيمة الدفترية للحصص المسيطرة وغير المسيطرة لتعكس التغيرات في الحصص ذات الصلة بالشركة التابعة. في حال وجود أي فرق بين المبلغ الذي تم بموجبه تعديل الحصة غير المسيطرة يتم الاعتراف بالقيمة العادلة للمبلغ المقابل المدفوع أو المستلم مباشرة في حقوق المساهمين وتنسب إلى المالكين في المجموعة.

(ب) العملات الأجنبية
يتم إعادة تحويل البنود النقدية المقومة بالعملات الأجنبية بالأسعار السائدة في تاريخ كتابة التقرير، ويتم ترحيل المكاسب/ الخسائر الناتجة عن البنود النقدية إلى بند "الإيرادات التشغيلية الأخرى" في بيان الدخل الموحد للمجموعة. يتم تحويل البنود غير النقدية بالقيمة العادلة بالعملات الأجنبية بالأسعار السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. لا يتم إعادة تحويل البنود غير النقدية التي تم قياسها من حيث التكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية.

في البيانات المالية الموحدة للمجموعة يتم تحويل الموجودات والمطلوبات بالعمليات الأجنبية إلى درهم الإمارات العربية المتحدة حسب أسعار الصرف السائدة في تاريخ إعداد التقارير ويتم ترحيل الأرباح والخسائر الناتجة إلى احتياطي تحويل العملة.

يتم التعامل مع أي شهرة ناتجة عن الاستحواذ على شركة أجنبية وأي تسويات بالقيمة العادلة للمبالغ المرحلة للأصول والمطلوبات الناتجة عن الاستحواذ على أنها أصول ومطلوبات من شركة أجنبية وتحول وفق سعر الصرف الأجنبي المطبق في ذلك التاريخ.

يتم تقييم عقود الصرف الآجلة حسب أسعار السوق المطبقة في تواريخ استحقاقها.

يتم أخذ فروق تحويل العملة الناتجة عن تحويل صافي الاستثمارات في العمليات الخارجية مباشرة إلى احتياطي تحويل العملة.

يتم الاعتراف بفروق العملات الأجنبية الناتجة عن التحويل بشكل عام في الأرباح أو الخسائر، ومع ذلك، فإن فروق العملات الأجنبية الناتجة عن تحويل تغطيات التدفق النقدي المؤهلة إلى الحد الذي تكون فيه هذه التغطية فعالة يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر.

٦ السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

(ج) الفائدة

معدل الفائدة الفعلي

يتم تثبيت إيرادات ومصروفات الفوائد في الربح أو الخسارة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. "معدل الفائدة الفعلي" هو السعر الذي يتم بموجبه تحديداً إجراء خصومات على سداد أو استلام الدفعات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر المتوقع للأداة المالية إلى:

- القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي، أو
- التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية.

عند احتساب معدل الفائدة الفعلي للأدوات المالية بخلاف الموجودات منخفضة القيمة الائتمانية، تقوم المجموعة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع مراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية، باستثناء خسائر الائتمان المتوقعة. بالنسبة للموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية، يتم احتساب معدل الفائدة الفعلي المعدل بالائتمان باستخدام التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بما في ذلك خسائر الائتمان المتوقعة.

التكلفة المطفأة

إن "التكلفة المطفأة" للأصل المالي أو الالتزام المالي هي المبلغ الذي يتم بموجبه قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي عند الاعتراف الأولي ناقصاً دفعات أصل الدين، زائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم للفرق بين المبلغ الأولي والمبلغ المستحق باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، والأصول المالية، المعدلة لأي مخصصات خسائر.

القيمة الدفترية الإجمالية

"القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي" هي التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل تعديل أي مخصص خسارة.

حساب دخل الفائدة والمصروفات

عند حساب دخل الفائدة والمصروفات، يتم تطبيق معدل الفائدة الفعلي على القيمة الدفترية الإجمالية للأصل (عندما لا يكون الأصل معرضاً لانخفاض في قيمة الائتمان) أو على التكلفة المطفأة للمطلوبات.

ومع ذلك، بالنسبة للموجودات المالية التي أصبحت منخفضة القيمة الائتمانية بعد الاعتراف الأولي، يتم حساب دخل الفائدة من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة (كما هو موضح أعلاه) من الأصل المالي. إذا لم يعد الأصل المالي مصنفاً على أنه منخفض القيمة الائتمانية، يتم رد عملية حساب دخل الفائدة إلى القيمة الدفترية الإجمالية (كما هو موضح أعلاه).

بالنسبة للموجودات المالية التي كانت منخفضة القيمة عند الاعتراف الأولي لها، يتم حساب دخل الفائدة من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على الائتمان المعدل بالتكلفة المطفأة (كما هو موضح أعلاه) للأصل المالي. لا يتم حساب دخل الفائدة وفقاً لإجمالي القيمة الدفترية (كما هو موضح أعلاه)، حتى في حال تحسن مستوى مخاطر الائتمان للأصل.

العرض

يشمل دخل الفائدة والمصروفات المعروضة في بيان الدخل مايلي:

- الفائدة على الموجودات المالية والمطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة محسوبة على أساس الفائدة الفعلية.
- الفائدة على أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والمحسوبة على أساس الفائدة الفعلية.
- الحصة الفعالة من تغيرات القيمة العادلة في مشتقات التحوط المؤهلة المحددة في تحوطات التدفقات النقدية للتغيرات في التدفقات النقدية للفائدة، في نفس الفترة على غرار أثر التدفقات النقدية المغطاة على دخل/ مصروفات الفائدة؛ و
- الحصة الفعالة لتغيرات القيمة العادلة في مشتقات التحوط المؤهلة المحددة في تحوطات القيمة العادلة لمخاطر سعر الفائدة.

(د) الرسوم والعمولات

يتم تحقيق دخل الرسوم، التي لا تشكل جزءاً أساسياً من معدل الفائدة الفعلي للأداة المالية، من خلال مجموعة متنوعة من الخدمات التي تقدمها المجموعة لعملائها، ويتم حسابها وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ "الإيرادات الناشئة عن العقود المبرمة مع العملاء"، بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥. يتم قياس دخل الرسوم من قبل المجموعة بناءً على المقابل المحدد في العقد مع العميل ويستثني المبالغ التي يتم تحصيلها نيابة عن أطراف ثالثة. تعترف المجموعة بالإيرادات عندما تنقل السيطرة على منتج أو خدمة إلى أحد العملاء.

يتم احتساب دخل الرسوم على النحو التالي:

- يتم الاعتراف بالدخل المكتسب جراء تنفيذ عمل مهم كإيرادات عند اكتمال العمل (على سبيل المثال، الرسوم الناشئة عن التفاوض، أو المشاركة في التفاوض على معاملة لطرف ثالث، مثل ترتيب استحواذ على أسهم أو أوراق مالية أخرى)؛
- يتم الاعتراف بالدخل المكتسب نتيجة تقديم الخدمات كإيرادات عند تقديم الخدمات (على سبيل المثال، إدارة الموجودات والمحافظ وغيرها من رسوم الاستشارات الإدارية والخدمات)؛ و
- يتم الاعتراف بالرسوم والعمولات والمصاريف الأخرى عندما يتم إنجاز أو استلام الخدمات ذات الصلة.

يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي لأداة مالية كتسوية لمعدل الفائدة الفعلي (على سبيل المثال، بعض رسوم الالتزام بالقرض) وتسجل في "دخل الفائدة".

(هـ) ضريبة الدخل والضريبة المؤجلة

يحتسب رسم ضريبة الدخل الحالي على أساس القوانين الضريبية السائدة أو التي تكون سائدة في تاريخ الميزانية العمومية في الدول التي تعمل فيها الشركة وفروعها وتحقق دخلاً خاضعاً للضريبة. تقوم الإدارة بشكل دوري بتقييم المراكز المتخذة ضمن عوائد الضرائب بشأن الحالات التي تكون فيها تعليمات الضرائب المطبقة خاضعة للتفسير. وتقوم الإدارة كذلك بوضع مخصصات عندما يكون ذلك مناسباً على أساس المبالغ المتوقع تسويتها مع سلطة الضرائب.

يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الموجودات والمطلوبات. يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة للموجودات والمطلوبات عن كامل نتائج الآثار الضريبية لكافة الفروق المؤقتة بين القيم الدفترية بالبيانات المالية الخاصة بالموجودات والمطلوبات القائمة وبين الأساس الضريبي الذي يقابلها. يتم الاعتراف بضرائب الموجودات المؤجلة إلى الحد الذي يُمكن توفير أرباح خاضعة للضريبة بشكل كافي لمقابلة خصم الفروق الضريبية المؤقتة. وتقاس ضرائب الموجودات والمطلوبات المؤجلة باستخدام معدلات الضرائب المتوقعة بحيث يتم تطبيقها للفترة التي يتوقع فيها تحقق الموجودات أو سداد المطلوبات.

تتم مراجعة ضرائب الموجودات المؤجلة في نهاية كل عام لتخفيض القيم الدفترية بالقدر الذي لا يمكن معه توفر أرباح خاضعة للضريبة لاستخدام الفروق.

يتم تعويض موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة عندما يكون هناك حق قابل للتنفيذ قانونًا لمقاصة أصل الضريبة الحالية مقابل الالتزامات الضريبية القائمة وعندما يتعلق الأمر بضرائب الدخل التي تفرضها نفس سلطة الضرائب وتعتزم المجموعة تسوية أصول الضريبة الحالية والتزامات الضريبة الحالية على أساس صافي القيمة.

و) الموجودات المالية والمطلوبات المالية

(١) تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية

عند الاعتراف الأولي، يتم تصنيف الموجودات المالية على أنها مقاسة: بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى أو القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة.

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يقدر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية، و
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى فقط في حال استوفت الشرطين التاليين ولم تقدر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يكون هدفه قد تحقق من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية، و
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

عند الاعتراف الأولي بالاستثمار في الأسهم غير المحتفظ بها للمتاجرة، يجوز للمجموعة أن تختار بلا رجعة تقديم التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى. يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حده.

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى على أنها مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة.

بالإضافة إلى ذلك، عند الاعتراف الأولي يمكن للمجموعة أن تحدد بلا رجعة أصلاً مالياً يلبي المتطلبات التي سيتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى على النحو المصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة في حال أن القيام بذلك سيلغي أو يخفض بشكل كبير حالة عدم التطابق المحاسبي التي قد تنشأ خلافاً لذلك.

(٢) الاعتراف والقياس الأولي

تعترف المجموعة بشكل أولي بالقروض وذمم التمويل المدينة وودائع العملاء والديون الصادرة وغيرها من الأموال المقترضة والصكوك المستحقة بتاريخ تقديمها أو الاستحواذ عليها. يتم الاعتراف بجميع الأدوات المالية الأخرى (بما في ذلك المشتريات العادية ومبيعات الموجودات المالية) في تاريخ التداول، وهو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً، بالنسبة للبند غير المقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملة العائدة مباشرة إلى عملية الاستحواذ أو الإصدار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٦ السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)
و) الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تتمة)
(٢) الاعتراف والقياس الأولي (تتمة)

تقييم نموذج العمل:

تقوم المجموعة بإجراء تقييم هدف نموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وآلية عمل تلك السياسات من الناحية العملية، وعلى وجه الخصوص، لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية أو الاحتفاظ بسجل تسعير محدد للفائدة أو مطابقة مدة الموجودات المالية مع مدة المطلوبات التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى إدارة المجموعة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛
- كيف يتم تعويض مديري الوحدات - على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للموجودات المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية التي يتم تحصيلها؛ و
- عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة. وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل. ومع ذلك، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءاً من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للمجموعة لإدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

إن الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو المدارة والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لأنها غير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حصراً وغير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والفائدة:

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف "المبلغ الأصلي" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. يتم تعريف "الفائدة" على أنها المقابل المادي للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي تحت السداد خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش الربح.

في إطار تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد مدفوعات للمبلغ الأصلي والفائدة، فإن المجموعة تأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. وهذا يشمل تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية قد تغير وقت ومبلغ التدفقات النقدية التعاقدية باعتبار أن ذلك لن يستوفي هذا الشرط. عند إجراء التقدير، تضع المجموعة نصب أعينها الاعتبارات التالية:

- الحالات الطارئة التي قد تغير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية؛
- مزايا الاستدانة بالتمويل؛
- أحكام السداد والتمديد؛
- الأحكام التي تحدّ من مطالبة المجموعة بالتدفقات النقدية الناتجة عن موجودات محددة (على سبيل المثال، ترتيبات الموجودات غير القابلة للإلغاء)؛ و
- المزايا التي من شأنها تغيير المقابل المادي للقيمة الزمنية للأموال - مثل عملية إعادة تحديد سعر الفائدة بشكل دوري.

لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الإيضاح بشأن الأوراق المالية الاستثمارية والقروض والسلف والنقد ومعادلات النقد.

تقوم المجموعة بتصنيف مطلوباتها المالية، بخلاف الضمانات المالية والتزامات القروض، على أنها مقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تقوم المجموعة بتصنيف المطلوبات المالية على أنها محتفظ بها عندما تكون قد أصدرت أساساً لتحقيق ربح قصير الأجل من خلال الأنشطة التجارية أو تشكل جزءاً من محفظة الأدوات المالية التي تدار معاً والتي يوجد بها دليل على نمط حديث من جني الأرباح على المدى القصير. تدرج الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل الموحد للمجموعة للسنة التي تنشأ فيها.

إعادة التصنيفات:

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية بعد الاعتراف الأولي إلا في الفترة التي تأتي بعد قيام المجموعة بتغيير نموذج الاعمال الخاص بها لادارة الموجودات المالية.

(٣) انخفاض القيمة

تعترف المجموعة بمخصصات الخسارة المكونة لتغطية خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا تقدر بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة:

- الموجودات المالية التي هي أدوات الدين؛
- عقود الضمانات المالية الصادرة؛ و
- التزامات القروض الصادرة.

لا يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة على استثمارات الاسهم.

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر التسهيلات، باستثناء تلك الادوات المالية التي لم تشهد مخاطر الائتمان المعرضة لها ارتفاعاً كبيراً منذ الاعتراف الأولي بها.

إن خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهرا هي جزء من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن حالات الإخلال بالأدوات المالية المحتمل حدوثها في غضون فترة ١٢ شهرا بعد تاريخ التقارير.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

خسائر الائتمان المتوقعة هي عبارة عن تقدير خسائر الائتمان استناداً إلى مبدأ الاحتمال المرجح. كما يتم قياسها على النحو التالي:

- الموجودات المالية التي لا تتعرض لخسارة في قيمة الائتمان كما في تاريخ إعداد البيانات المالية: باعتبارها القيمة الحالية لكافة حالات نقص السيولة (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للكيان بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).
- الموجودات المالية منخفضة قيمة الائتمان في وقت إعداد البيانات المالية: باعتبارها الفرق بين إجمالي القيمة المدرجة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية التقديرية؛
- التزامات القروض التي لم يتم سحبها: باعتبارها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة في حال سحب القرض واستلام التدفقات النقدية التي تتوقعها المجموعة؛ و
- عقود الضمانات المالية: الدفعات المتوقعة لتعويض المحتفظ بالعقود ناقصاً أي مبالغ تتوقع المجموعة تحصيلها.

الموجودات المالية المعاد هيكلتها

في حال تعديل أحكام أي أصل مالي أو في حال استبدال الأصل المالي القائم بآخر جديد نتيجة تعرض المقترض لصعوبات مالية، عندها يتم إجراء تقييم لمعرفة ما اذا كان ينبغي إيقاف الاعتراف بالأصل المالي وتقاس خسائر الائتمان المتوقعة على النحو التالي:

- في حال لم تسفر عملية اعادة الهيكلة عن إيقاف الاعتراف بالأصل القائم، عندها، يتم تضمين التدفقات النقدية المتوقعة والناشئة عن الأصل المالي المعدل في حساب نقص السيولة من الأصل القائم.
- في حال كانت عملية اعادة الهيكلة ستسفر عن إيقاف الاعتراف بالأصل القائم، عندها، تعامل القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد على أنها التدفق النقدي النهائي من الأصل المالي القائم في وقت إيقاف الاعتراف، ويتم تضمين هذا المبلغ في حساب نقص السيولة من الأصل المالي القائم. يتم خصم النقص في السيولة من تاريخ إيقاف الاعتراف المتوقع وحتى تاريخ إعداد البيانات المالية بتطبيق سعر الفائدة الفعلي للأصل المالي القائم.

الموجودات المالية منخفضة قيمة الائتمان

في كل تاريخ إعداد بيانات مالية، تقوم المجموعة بتقدير ما اذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية للدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى منخفضة قيمة الائتمان. يكون الأصل المالي منخفض قيمة الائتمان عند حدوث واحدة أو أكثر من الحالات التي تحدث أثراً ضاراً على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

مدرج أدناه بيانات يمكن ملاحظتها حول المؤشرات الدالة على تعرض أي أصل مالي إلى انخفاض في قيمة الائتمان:

- تعرض المقترض او المصدر إلى صعوبات مالية كبيرة؛
- الاخلال بأحد العقود، مثل حالة التعثر أو التخلف عن السداد؛
- اعادة هيكلة قرض أو سلفة نقدية ما من قبل المجموعة وفق شروط لم تكن المجموعة لتوافق على غيرها؛
- عندما يصبح من المحتمل ان يتعرض المقترض للإفلاس أو إعادة هيكلة؛ أو
- انحسار أحد الأسواق النشطة نتيجة صعوبات مالية.

التسهيلات المتجددة

تتضمن محفظة منتجات المجموعة باقة متنوعة من تسهيلات السحب على المكشوف للأفراد والشركات وتسهيلات بطاقات الائتمان، التي يحق للمجموعة إلغاء و/ أو تخفيض التسهيلات الممنوحة لها بموجب إشعار بفترة قصيرة. لا تربط المجموعة تعرضها لخسائر الائتمان المتوقعة بفترة الإشعار التعاقدي، ولكن بدلاً من ذلك تقوم بحساب خسائر الائتمان المتوقعة على مدى فترة زمنية تعكس توقعات المجموعة حول طبيعة سلوك العميل، واحتمال تعثره عن السداد وإجراءات تقليل تعرض المجموعة للمخاطر المستقبلية والتي يمكن أن تشمل خفض أو إلغاء التسهيلات.

بناءً على التجربة السابقة وتوقعات المجموعة، يتم تقدير الفترة التي تقوم فيها المجموعة باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة لهذه المنتجات استناداً إلى الفترة التي تتعرض فيها المجموعة لمخاطر الائتمان وحيث لا يتم تخفيف خسائر الائتمان من خلال إجراءات الإدارة.

الشطب

يتم شطب القروض والأوراق المالية المدينة (جزئيا او كليا) عندما لا تكون هناك امكانية منطقية لاستردادها. وهذا عموما ما تكون عليه الحال عندما تستنفذ جميع الجهود التصحيحية لاسترداد الدين من العملاء، غير ان الموجودات المالية المشطوبة تخضع لأنشطة الإنفاذ بغية الامتثال لإجراءات المجموعة في استرداد المبالغ المستحقة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٦ السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

و) الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تتمة)

(٤) الضمانات المالية والتزامات القروض

الضمانات المالية هى العقود التي تتطلب من المجموعة أداء دفعات محددة لتعويض حاملي السندات عن الخسارة المتكبدة نتيجة تخلف أحد المدينين عن السداد في موعد الاستحقاق وفقا لشروط أداة الدين. يتم إدراج مطلوبات الضمان المالي بالتكلفة المطفأة عندما يصبح من المحتمل أداء الدفعة بموجب العقد.

تكون "التزامات القروض" بمثابة التزامات مؤكدة ولا رجعة فيها لتوفير الائتمان بموجب الاحكام والشروط المحددة.

يتم قياس الضمانات المالية الصادرة او الالتزامات غير القابلة للإلغاء في البداية بالقيمة العادلة ويتم إطفاء القيمة العادلة الأولية لها خلال فترة الضمان او الالتزام. وبعد ذلك، يتم قياسها استناداً إلى القيمة الأعلى للمبلغ المطفأ ومبلغ مخصص الخسارة.

(٥) العملات الأجنبية

يتم الاعتراف بفروق العملات الأجنبية الناتجة عن التحويل بشكل عام في الأرباح أو الخسائر. ومع ذلك، فإن فروق العملات الأجنبية الناتجة عن تحويل استثمارات الأسهم، والتي جرى بشأنها تصويت لإدراج التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في بند الدخل الشامل الآخر، يتم الاعتراف بها في بند الدخل الشامل الآخر.

(٦) القروض والسلف

تشمل تسميات "القروض والسلف" في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة ما يلي:

- القروض والسلف التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة: يتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً تكاليف العاملات المباشرة المتزايدة. وبالتالي تكلفتها المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ويتم تقديمها صافي من خسائر الائتمان المتوقعة.
- والقروض والسلف المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر: يتم قياسها بالقيمة العادلة مع إدراج التغييرات المثبتة فوراً في الأرباح أو الخسائر، في حال كان مطبقاً.

عندما تقوم المجموعة بشراء أصل مالي وتبرم في آن واحد اتفاقية لإعادة بيع الأصل (أو أصل مماثل جوهريًا) بسعر ثابت في تاريخ مستقبلي (إعادة الشراء العكسي أو اقتراض الأسهم)، يتم احتساب هذا الترتيب كقرض أو سلفة أو مستحق من البنوك ولا يتم الاعتراف بالموجودات الأصلية في البيانات المالية للمجموعة.

الذمم المدينة للتمويل الإسلامي

الذمم المدينة للتمويل الإسلامي هي موجودات مالية غير مشتقة بدفعات ثابتة أو متفق عليها وليست مدرجة في أي سوق نشطة. يتم تنفيذ هذه المنتجات بتكلفة الاستهلاك ناقصاً انخفاض القيمة.

(١) التعريفات

تستخدم العبارات التالية في التمويل الإسلامي:

المرابحة

المرابحة هي اتفاقية تتعهد بموجبها المجموعة بأن تبيع للعميل الأصل الذي اشترته المجموعة وامتلكته استنادا على وعد من العميل بشراء الأصل المشترى بموجب بنود وشروط معينة، ويشمل سعر البيع تكلفة الأصل وهامش ربح متفق عليه.

الإستصناع

الإستصناع هو اتفاقية بين المجموعة والعميل تبيع المجموعة بموجبها إلى العميل عقاراً مطوراً بمواصفات متفق عليها. تقوم المجموعة بتطوير العقار بنفسها أو عن طريق مقاول من الباطن وتقوم بعد ذلك بتسليمه إلى العميل في تاريخ محدد وسعر متفق عليه.

الإجارة

الإجارة هي عقد تقوم المجموعة (المؤجر) بموجبه بتأجير أصل ما للعميل (المستأجر) لمدة محددة ومقابل أقساط إيجار معينة. ينتهي عقد الإجارة بتحويل ملكية العقار إلى المستأجر في نهاية عقد الإجارة أو بموجب تعهد البيع الممنوح من قبل المجموعة.

المضاربة

المضاربة هي عقد بين طرفين بحيث يقدم أحدهما المال و يسمى "رب المال" و الآخر يقدم الجهد و الخبرة و يسمى "مضارب" والذي يعتبر مسئولاً عن استثمار هذه الأموال في مشروع أو نشاط محدد مقابل نسبة من دخل المضاربة المتفق عليها مسبقا. وفي حالة الخسارة العادية يتحمل رب المال خسارة الأموال بينما يتحمل المضارب ضياع جهوده. ومع ذلك، في حالة التقصير أو الإهمال أو الإخلال بأي شروط و أحكام عقد المضاربة، يتحمل المضارب وحده الخسائر. تقوم المجموعة بدور المضارب عندما تقبل أموال المودعين و بدور رب المال عند تشغيل هذه الأموال على أساس المضاربة.

الوكالة

الوكالة هي عقد تتعهد فيه المجموعة بتقديم مبلغ معين من المال لوكيل معين والذي يستثمره حسب شروط معينة مقابل رسوم محددة (مبلغ مقطوع من المال أو نسبة من الأموال المستثمرة) يلتزم الوكيل بإعادة المبلغ المستثمر في حالة التقصير أو الإهمال أو الإخلال بأي من بنود وشروط الوكالة.

(٢) الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات من المنتجات الإسلامية المذكورة أعلاه كما يلي:

المرابحة

يمكن احتساب الربح و تحديده تعاقديا عند بداية العقد، و يتم الاعتراف بالربح على أساس النسبة الزمنية خلال مدة العقد بطريقة معدل الربح الفعلي على الرصيد المستحق.

الإستصناع

يتم احتساب إيراد الإستصناع وهامش الربح المرتبط به (الفرق بين السعر النقدي للعميل وتكلفة إستصناع المصرف الإجمالية) على أساس التناسب الزمني.

الإجارة

يتم الاعتراف بدخل الإجارة على أساس الاستحقاق على مدى فترة العقد.

المضاربة

يتم الاعتراف بدخل تمويل المضاربة عند توزيعها من قبل المضارب، بينما يتم تحميل الخسائر على الدخل عند إعلانها من قبل المضارب.

الوكالة

يتم الاعتراف بالدخل المتوقع من الوكالة على أساس النسبة الزمنية خلال الفترة، و يتم تعديلها بالدخل الفعلي عند استلامه. ويتم احتساب الخسائر في تاريخ إعلانها من قبل الوكيل.

معادلة الربح الاحتياطي

معادلة الربح الاحتياطي هي المبالغ المخصصة من وعاء دخل المضاربة المشترك قبل تخصيص حصة المضارب من أجل الحفاظ على مستوى معين من عائد الاستثمارات لجميع أصحاب حسابات الاستثمار وغيرهم من المستثمرين المشتركين في وعاء المضاربة. تتم الموافقة على التخصيص والتوزيع على المودعين من قبل معادلة الأرباح ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية وشركة تابعة للصيرفة الإسلامية على التوالي.

احتياطي مخاطر الاستثمار للمودعين

يمثل احتياطي مخاطر الاستثمار للمودعين جزءًا من حصة المودعين في الأرباح المخصصة كاحتياطي. يتم دفع هذا الاحتياطي للمودعين بناءً على موافقة لجنة معادلة الأرباح والرقابة الشرعية الداخلية للبنك. يتم تضمين الزكاة على احتياطي مخاطر الاستثمار للمودعين ضمن الزكاة المستحقة ويتم خصمها من رصيد احتياطي مخاطر الاستثمار للمودعين وفقاً للشريعة.

(٧) الأوراق المالية الاستثمارية

يشمل مسمى "الأوراق المالية الاستثمارية" في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة ما يلي:

- أوراق مالية للاستثمار في سندات الدين مقاسة بالتكلفة المطفأة: يتم قياسها مبدئيًا بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملة المباشرة المتزايدة، ولاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.
- أوراق مالية للاستثمار في سندات الدين والأسهم مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة: يتم إدراجها بالقيمة العادلة مع إدراج التغيرات مباشرة في الربح أو الخسارة.
- سندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، و
- سندات الأسهم الاستثمارية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

بالنسبة لسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في الدخل الشامل الآخر، باستثناء ما يلي، والتي يتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة بنفس الطريقة كما في الموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة.

- إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة والقيود العكسية، و
- أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية.

عندما يتم عدم تحقق قيمة سندات الديون المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترفة بها سابقاً في بنود الدخل الشامل الأخرى من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر.

تختار المجموعة أن تدرج في الدخل الشامل الآخر التغيرات في القيامة العادلة لاستثمارات معينة في أدوات حقوق ملكية غير محتفظ بها للمتاجرة. يتم إجراء الاختيار على أساس كل أداة على حدة عند الاعتراف الأولي وهو غير قابل للإلغاء.

لا يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر الناشئة عن أدوات حقوق الملكية تلك إلى بند الأرباح أو الخسائر ولا يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في الأرباح أو الخسائر. يتم تثبيت توزيعات الأرباح في الأرباح أو الخسائر ما لم تمثل بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار. وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل الأرباح والخسائر التراكمية لأدوات حقوق الملكية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المحتجزة عند التخلص من الاستثمار.

٦ السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

و) الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تتمة)

(٨) إلغاء الاعتراف

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للمجموعة في الحصول على تدفقات نقدية من الموجودات أو عندما تقوم المجموعة بتحويل الحقوق لاستلام التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية في معاملة يتم فيها تحويل جميع المخاطر والامتيازات الخاصة بملكية الموجودات المالية أو في حال لم تقم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بجميع المخاطر والامتيازات الخاصة بملكية الموجودات المالية ولا تحتفظ بحصة مسيطرة في الأصل المالي.

عند إلغاء الاعتراف بأحد الموجودات المالية فإن الفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية المخصصة لجزء من الأصل المستبعد) ومجموع (١) المقابل المستلم (بما في ذلك أي أصل جديد تم استلامه بعد خصم أي التزام جديد مفترض) و(٢) أي ربح أو خسارة متراكمة تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر يتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة.

لا يتم الاعتراف بأي ربح/ خسارة تراكمية معترف بها في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بالأوراق المالية الاستثمارية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في حساب الربح أو الخسارة عند إلغاء الاعتراف بهذه الأوراق المالية.

يتم الاعتراف بأي حصة في الموجودات المالية المحولة المؤهلة للاستبعاد والتي يتم إنشاؤها أو الاحتفاظ بها من قبل المجموعة كأصل أو التزام مستقل.

تبرم المجموعة معاملات تقوم بموجبها بتحويل موجودات معترف بها في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة ولكن تحتفظ بكل أو معظم المخاطر والامتيازات الخاصة بالموجودات المحولة أو جزء منها. إذا تم الاحتفاظ بكل أو معظم المخاطر عندئذ لا يتم ايقاف الاعتراف بالموجودات المحولة. إن تحويلات الموجودات مع الاحتفاظ بجميع أو معظم المخاطر والمكاسب تشمل - على سبيل المثال - إقراض أوراق مالية ومعاملات إعادة شراء وأوراق مالية مدعمة بموجودات.

في المعاملات التي لا تحتفظ بها المجموعة أو لا تقوم بتحويل جميع المخاطر والامتيازات الجوهرية الخاصة بملكية أحد الموجودات المالية وتحتفظ بحصة مسيطرة على الأصل. تواصل المجموعة الاعتراف بالأصل إلى حد استمرار مشاركتها به. ويتم تحديد ذلك إلى الحد الذي يطرأ هناك أي تغير على قيمة الموجودات المحولة.

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالتزام مالي عندما يتم إعفاؤها من التزاماتها التعاقدية أو عندما يتم إلغاؤها أو إنهاؤها.

(٩) تعديل الموجودات المالية والمطلوبات المالية

إذا تم تعديل شروط أصل مالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هناك اختلاف جوهري في التدفقات النقدية للأصل المعدل. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة إلى حد كبير، فإن الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي تعتبر منتهية الصلاحية. في هذه الحالة يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي الأصلي ويتم الاعتراف بالأصل المالي الجديد بالقيمة العادلة.

إذا لم تكن التدفقات النقدية للموجودات المعدلة المحملة بالتكلفة المطفأة مختلفة بشكل جوهري، فإن التعديل لن يؤدي إلى استبعاد الموجودات المالية. في هذه الحالة تعيد المجموعة احتساب القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي وتعترف بالمبلغ الناتج عن تعديل القيمة الدفترية الإجمالية كأرباح أو خسارة معدلة في بند الأرباح والخسائر. إذا تم تنفيذ مثل هذا التعديل نتيجة الصعوبات المالية للمقترض فسيتم عرض الربح أو الخسارة مع خسائر انخفاض القيمة. في حالات أخرى يتم إدراجها كدخل فائدة.

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم تعديل شروطها وفي حال كان هناك اختلاف جوهري في المطلوبات المعدلة. في هذه الحالة يتم الاعتراف بالمطلوبات المالية الجديدة بناءً على الشروط المعدلة بالقيمة العادلة. يتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية المطفأة والمطلوبات المالية الجديدة مع الشروط المعدلة في بند الأرباح والخسائر.

(١٠) المقاصة

تتم مقاصة الموجودات و المطلوبات المالية و يتم الاعتراف بصافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة عندما يكون هناك حق قانوني قابل التنفيذ لمقاصة المبالغ المعترف بها و تكون هناك رغبة في التسوية على أساس المبلغ الصافي أو لتحقيق الأصل و تسوية المطلوبات في نفس الوقت.

يتم الاعتراف بالدخل والمصروفات على أساس الصافي فقط عندما يسمح بها بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو للأرباح والخسائر الناشئة من مجموعة من المعاملات المماثلة مثل أنشطة التداول في المجموعة.

(١١) قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي يتم الحصول عليه لبيع أصل أو تم دفعه لتحويل التزام في معاملة منتظمة في سوق رئيسي في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض أن معاملة بيع الأصل أو تحويل الالتزام تحدث إما:

- في سوق رئيسي للأصل أو الالتزام؛ أو
- في حالة عدم وجود سوق رئيسي في السوق الذي به أكبر قدر من المميزات للأصل أو الالتزامات.

إذا كان لأصل أو التزام تم قياسه بالقيمة العادلة سعر عرض وسعر طلب، تقيس المجموعة الموجودات والمراكز الطويلة بسعر العرض والمطلوبات والمراكز القصيرة بسعر الطلب.

تعترف المجموعة بالتحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما في نهاية فترة كتابة التقارير التي حدث خلالها التغيير.

تطبق القيمة العادلة على كل من الأدوات المالية وغير المالية.

(١٢) المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

عند الاعتراف المبدئي، تقوم المجموعة بتصنيف موجودات مالية معينة على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة، وذلك لأن هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من التباين المحاسبي والذي قد ينشأ بخلاف ذلك.

تقوم المجموعة بتصنيف بعض المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة في أي من الحالات التالية:
(أ) عندما تتم إدارة أو تقييم المطلوبات أو إعداد تقارير بشأنها داخلياً على أساس القيمة العادلة؛ أو
(ب) عندما يلغي التصنيف أو يقلل بشكل كبير التباين المحاسبي والذي قد يظهر بخلاف ذلك.

يتوفر وصف حول أساس كل تصنيف في الإيضاحات ذات الصلة بشأن أي من فئات الموجودات أو المطلوبات.

(١٣) اتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم الافصاح عن الأوراق المالية المباعة التي تخضع لاتفاقيات إعادة الشراء في الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة كموجودات مرهونة عندما يكون للمحول إليه الحق بموجب العقد أو العرف لبيع أو إعادة رهن الضمانات، ويتم إضافة المطلوبات المقابلة كوديعة مستقلة، ويتم الاعتراف بالأوراق المالية التي تم شراؤها بموجب اتفاقيات إعادة بيع (اتفاقيات إعادة شراء عكسي) كقروض وذمم مدينة لبنوك أو عملاء آخرين، حيثما يكون مناسباً. يعامل الفرق بين سعر البيع و سعر إعادة الشراء كفائدة ويتم استحقاقه على مدى مدة الاتفاقيات باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

ز) النقد وما يعادله

يشتمل النقد وما يعادله على الأوراق النقدية والعملات المعدنية المتوفرة والأرصدة غير المقيدة لدى البنوك المركزية والموجودات المالية ذات السيولة العالية مع فترات استحقاق أصلية مدتها ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الحيازة والتي تكون عرضة لمخاطر ضئيلة للتغيرات في قيمتها العادلة، ويتم استخدامها من قبل المجموعة في إدارة التزاماتها قصيرة الأجل.

يتم قيد النقد وما يعادله بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة.

ح) الموجودات والمطلوبات المتداولة

إن الموجودات المتداولة هي تلك الموجودات والمطلوبات التي تستحوذ عليها المجموعة أو تنشأ بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء على المدى القريب أو يتم الاحتفاظ بها كجزء من محفظة يتم إدارتها معاً لتحقيق ربح قصير الأجل أو تكوين مركز.

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المتداولة بشكل أولي ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة مع إدراج تكاليف المعاملات في الربح أو الخسارة. يتم إدراج جميع التغيرات في القيمة العادلة كجزء من صافي دخل المتاجرة في الربح أو الخسارة.

ط) المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر ومحاسبة التحوط

تتبع المجموعة نموذج محاسبة التحوط الذي يربط محاسبة التحوط بشكل وثيق مع إدارة المخاطر. يقيس النموذج فعالية التحوط من خلال اختبار قائم على الأهداف يركز على العلاقة الاقتصادية بين العنصر المحوط وأداة التحوط وتأثير مخاطر الائتمان على تلك العلاقة الاقتصادية.

تقوم المجموعة أيضًا بإعادة التوازن في علاقات التحوط، بحيث أنه في حال توقفت علاقة التحوط عن الوفاء بمتطلبات فعالية التحوط المتعلقة بنسبة التحوط بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ولكن بقي هدف إدارة المخاطر لعلاقة التحوط المحددة هذه على حاله، تقوم المجموعة بتعديل نسبة التحوط في علاقة التحوط بحيث تلبي معايير التأهل مجددا.

يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي ليست أداة تحوط في التحوط المؤهل عند نشوئها في الربح أو الخسارة. يتم تسجيل الأرباح والخسائر في صافي الربح/(الخسارة) في أوراق مالية للمتاجرة. باستثناء الأرباح والخسائر في تلك المشتقات التي تدار جنبا إلى جنب مع الأدوات المالية المحددة بالقيمة العادلة يتم إدراج هذه الأرباح والخسائر في بند "دخل تشغيلي آخر".

تشمل الأدوات المالية للتغطية العقود المستقبلية والعقود الآجلة وعقود الخيارات وعقود المقايضة بأسعار الفائدة وأسواق صرف العملات الأجنبية. تستخدم المجموعة هذه الأدوات للوفاء بمتطلبات عملائها وتعاملاتها التجارية بالنقد الأجنبي ولتغطية تعرضها لمخاطر أسعار الفوائد والعملة الأجنبية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٦ السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

ط) المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر ومحاسبة التحوط (تتمة)

في حالة وجود علاقة تغطية بين أداة مشتقة والبند ذي صلة الخاضع للتغطية، يتم قياس أداة التغطية بالقيمة العادلة مع احتساب أية أرباح وخسائر ناتجة كما هو موضح أدناه.

تحتسب القيمة العادلة لأدوات التغطية المشتقة بنفس الطريقة التي تحتسب بها القيمة العادلة للأدوات المالية.

أن طريقة الاعتراف بأرباح أو خسائر القيمة العادلة الناتجة يعتمد على ما إذا كانت تلك الأداة المشتقة محددة كأداة تغطية. وإن كان كذلك ما هي طبيعة البند الذي تتم تغطيته، و تخصص المجموعة عدة مشتقات معينة كما يلي. إما:

- مشتقات تغطية التعرض للتغييرات في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المعترف بها أو الارتباطات الثابتة (تغطية القيمة العادلة)؛ أو
- مشتقات تغطية لتدفقات نقدية مستقبلية محتملة بدرجة كبيرة عائدة إلى أصل معترف به أو مطالبة أو لمعاملة متوقعة (تغطية تدفق نقدي). أو
- تغطية صافي الاستثمار في عمليات خارجية.

يشكل المشتق الضمني أحد مكونات الأداة المختلطة التي تتضمن أيضاً عقد مضيف غير مشتق بتأثير يختلف عن بعض التدفقات النقدية للأداة المدمجة بطريقة مشابهة للمشتقات المستقلة. يؤدي المشتق الضمني إلى تعديل بعض أو كل التدفقات النقدية التي قد يتطلبها العقد بخلاف ذلك وفقًا لسعر الفائدة المحدد أو سعر الأداة المالية أو سعر السلعة أو سعر الصرف الأجنبي أو المؤشر السعري أو الأسعار أو التصنيف الائتماني أو مؤشر الائتمان أو أي متغير آخر بشرط ألا يكون ذلك في حالة وجود متغير غير مالي محدد لطرف ما في العقد. إن المشتق المرتبط بأداة مالية ولكنه قابل للتحويل تعاقديًا بشكل مستقل عن تلك الأداة، أو لديه طرف مقابل مختلف عن تلك الأداة، ليس مشتقًا ضمنيا، لكنه أداة مالية مستقلة.

تستخدم محاسبة التحوط للمشتقات المقاسة بهذه الطريقة على أن يتم استيفاء بعد المعايير المحددة.

(١) تغطية القيمة العادلة

يتم تصنيف أداة مشتقة على أنها أداة تحوط في علاقة تحوط للتغير في القيمة العادلة لموجودات أو مطلوبات معترف بها أو التزام المؤسسة الذي قد يؤثر على الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف مباشرة بالتغيرات في القيمة العادلة للأداة المشتقة في الربح أو الخسارة مع أية تغيرات في القيمة العادلة للبنود المحوطة التي تكون منسوبة إلى المخاطر المحوطة.

عندما تنتهي أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنتهاؤها أو ممارستها أو عندما لا يعد التحوط يفي بمعايير محاسبة التحوط للقيمة العادلة، أو عندما يتم إلغاء تصنيف التحوط. يتم إيقاف محاسبة التحوط بأثر مستقبلي. فيما يتعلق بأية تسويات إلى هذه النقطة بشأن البند المحوط، الذي تم تطبيق طريقة الفائدة الفعلية عليه، يتم إطفاؤها ضمن الأرباح أو الخسائر كجزء من معدل الفائدة الفعلي المُعاد احتسابه للبند على مدى عمره المتبقي.

(٢) تغطية التدفق النقدي

عندما يتم تخصيص المشتقات كأداة تغطية لتغطية التقلب في تدفقات نقدية تعزى إلى مخاطر معينة مرتبطة بموجودات أو مطلوبات معترف بها أو معاملة محتملة الحدوث من الممكن أن تؤثر في الربح أو الخسارة، فإن الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الأخرى "تحوطات التدفق النقدي: الحصة الفعلية في التغيرات في القيمة العادلة". يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء غير المؤثر مباشرة في بيان الدخل الموحد للمجموعة.

يتم إعادة تدوير الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها في "بنود الدخل الشامل الأخرى" في بيان الدخل الموحد للمجموعة في الفترات التي يؤثر فيها البند الخاضع للتغطية على الأرباح والخسائر. ومع ذلك، عندما تؤدي الصفقة المتوقعة الخاضعة للتغطية إلى الاعتراف بالموجودات غير المالية أو المطلوبات غير المالية، تتم إزالة الأرباح أو الخسائر المعترف بها سابقا في "الدخل الشامل الأخرى" من حقوق المساهمين ويتم تضمينها في القياس الأولي لتكلفة الموجودات أو المطلوبات.

عند انتهاء فترة أداة تغطية أو بيعها، أو عندما تكون التغطية لا تتوافق مع شروط محاسبة التغطية أو يتم رفضها، فإن محاسبة التغطية تتوقف تبعاً لذلك. وإن أي مكاسب أو خسائر يتم تحقيقها في بنود الدخل الشامل الأخرى في ذلك الوقت تبقى في حقوق المساهمين ويتم الاعتراف بها عند الاعتراف النهائي بالمعاملة المتوقعة في بيان الدخل الموحد للمجموعة. في حال أن المعاملة المتوقعة أصبحت غير محتملة الحدوث، يتم على الفور تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المبينة في حقوق المساهمين إلى بيان الدخل الموحد للمجموعة.

(٣) تحوطات صافي الاستثمار

عندما يتم تخصيص أداة مالية مشتقة أو مطالبة مالية غير مشتقة كأداة تغطية لصافي الاستثمار في عملية خارجية، يتم تحقيق الجزء الفعلي من التغيرات في القيمة العادلة لأداة التغطية في الدخل الشامل الآخر وتتراكم في احتياطي تحويل العملة، ويتم تحقيق أي جزء غير فعال من التغيرات في القيمة العادلة للأداة المشتقة فوراً في بيان الدخل الموحد للمجموعة. يعاد تصنيف المبلغ المعترف به في الدخل الشامل الأخرى إلى بيان الدخل الموحد للمجموعة كتسوية إعادة تصنيف عند التخلص من العمليات الأجنبية.

(٤) المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

إن بعض الأدوات المشتقة غير مؤهلة لمحاسبة التغطية. يتم على الفور الاعتراف بأية تغييرات في القيمة العادلة لأي أداة مشتقة غير مؤهلة للتغطية المحاسبية ضمن بيان الدخل الموحد للمجموعة.

(٥) المشتقات الضمنية

هناك بعض الأدوات المشتقة المدمجة ضمن موجودات ومطلوبات مالية وعقود أساسية غير مالية حيث يتم التعامل معها على أنها مشتقات مستقلة ومسجلة بالقيمة العادلة إذا كانت تلبي تعريف الأداة المشتقة وعندما تكون خصائصها الاقتصادية ومخاطرها لا ترتبط بصورة وثيقة مع نظيرتها في العقد الأساسي ولا يعتبر العقد الأساسي على أنه محتفظ به للمتاجرة أو مصنفاً بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة. يتم قياس الأدوات المشتقة الضمنية المستقلة عن العقد الأساسي بالقيمة العادلة في محفظة المتاجرة مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل الموحد للمجموعة.

ي) المخزون

يتم الاحتفاظ بالممتلكات المكتسبة عند تسوية الديون كمخزون ويتم تقديرها بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقيق، أيهما أقل. يتم إدراج التكاليف المباشرة التي تم تكبدها في مرحلة الاستحواذ كجزء من تكلفة المخزون.

إن صافي القيمة القابلة للتحقيق هي سعر البيع المقدر في ظروف الأعمال الاعتيادية واعتماداً على أسعار السوق في تاريخ هذا التقرير.

ك) الممتلكات والمعدات والاستهلاك

يتم بيان الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وانخفاض القيمة التراكمية إن وجدت. وتشمل التكلفة التاريخية التكاليف التي تنسب مباشرة إلى حيازة الموجودات.

يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو يتم الاعتراف بها كأصل مستقل. كما يكون مناسباً، فقط عندما يكون من المتوقع تدفق مزايا اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند إلى المجموعة ويكون من الممكن قياس تكلفة البند بصورة يمكن الاعتماد عليها. ويتم تحميل تكلفة أعمال الإصلاح والصيانة الأخرى في بيان الدخل الموحد للمجموعة خلال الفترة المالية التي تم تكبدها فيها.

لا يتم استهلاك أراضي الملكية الحرة والموجودات الثابتة التي ليست قيد الاستعمال. العمر الانتاجي الافتراضي للموجودات الثابتة الخاصة بالمجموعة هو كما يلي:

مباني ملكية حرة	٢٥ -٦٠ سنة
تحسينات ملكية حرة	١٠ سنوات
تحسينات على ممتلكات مؤجرة	٧ سنوات
أثاث وتركيبات ومعدات مكتبية	٥ سنوات
أجهزة وبرامج كمبيوتر	٤-٥ سنوات
برامج الخدمات المصرفية الأساسية	٥-٧ سنوات
مركبات	٣-٥ سنوات

يتم استهلاك الموجودات الأخرى على أساس القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية كما هو مذكور أعلاه.

يتم بيان الموجودات الثابتة غير المستخدمة بسعر التكلفة. وإذا ما تم استخدامها يتم تحويلها إلى فئة العقارات والمعدات الملائمة ويتم استهلاكها وفقاً لسياسات المجموعة.

يتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعاد من خلال مقارنة العائدات مع القيمة الدفترية. ويتم بيانها ضمن الدخل الموحد للمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٦ السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

ل) عقارات استثمارية

تحتفظ المجموعة بعقارات معينة كاستثمارات لكسب دخل إيجاري أو لزيادة رأس المال أو لكلا الغرضين. يتم قياس العقارات الاستثمارية بشكل مبدئي بسعر التكلفة بما في ذلك تكاليف المعاملة. تشتمل القيمة الدفترية على تكلفة استبدال أحد أجزاء عقار استثماري قائم في وقت تكبد التكلفة في حالة الوفاء بمعايير الاعتراف باستثناء تكاليف الصيانة اليومية للعقار الاستثماري. بعد الاعتراف الأولي، يتم بيان العقارات الاستثمارية بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكمة وانخفاض القيمة التراكمية (إن وجدت).

يتم ايقاف الاعتراف بالعقارات الاستثمارية عندما يتم استبعادها أو عندما يتم سحب العقار من الاستخدام بالكامل ولا يتوقع تحصيل أي منافع اقتصادية مستقبليه من التصرف فيه. كما يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر عند التخلي أو التصرف بالعقار الاستثماري في بيان الدخل الموحد للمجموعة تحت بند "دخل تشغيلي آخر" في سنة التخلي أو الاستبعاد.

يتم إجراء التحويلات من وإلى العقارات الاستثمارية عندما وفقط عندما يكون هناك تغيير في الاستخدام اعتماداً على نموذج الأعمال.

م) الموجودات غير الملموسة

(١) الشهرة

تظهر الشهرة عند حيازة الشركات التابعة.

تمثل الشهرة عند الاستحواذ على شركة أخرى الزيادة في تكلفة الاستحواذ عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات القابلة للتحديد و المطلوبات والالتزامات الطارئة الخاصة بالشركة التي يتم الاستحواذ عليها، عندما تكون هذه القيمة الزائدة سالبة (ربح على شراء صفقة بيع) يتم الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد للمجموعة مباشرة.

القياس

يتم قياس الشهرة بشكل أولي بالتكلفة، بعد الاعتراف الأولي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض المتراكم في القيمة، إن وجدت.

لغرض اختبار الانخفاض في القيمة، فإن الشهرة المستحوذة في مجموعة أعمال من تاريخ الحيازة، والمخصصة لكل من الوحدات التي تنتج النقد أو مجموعات الوحدات التي تنتج النقد، التي من المتوقع أن تستفيد من تعاون المجموعة، بغض النظر ما إذا كانت الموجودات أو المطلوبات الأخرى للشركة المستحوذ عليها تم التنازل عنها لتلك الوحدات.

تخضع الوحدة المنتجة للنقد التي تم تخصيص الشهرة لها لاختبار انخفاض القيمة على أساس سنوي وكلما كان هناك مؤشر على انخفاض قيمة الوحدة المنتجة للنقد. يحدد انخفاض القيمة للشهرة عن طريق تقييم المبلغ القابل للاسترداد لكل وحدة منتجة للنقد (أو مجموعة وحدات منتجة للنقد) ذات الصلة بالشهرة، حيثما يكون المبلغ القابل للاسترداد لكل وحدة منتجة للنقد أقل من القيمة الدفترية. يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل الموحد للمجموعة. لا يتم إجراء قيد عكسي لخسائر انخفاض القيمة للشهرة في الفترات التالية.

عندما تشكل الشهرة جزءاً من الوحدة التي تنتج النقد وجزءاً من العملية ضمن تلك الوحدة المستبعدة، فإن الشهرة المرتبطة بالعملية المستبعدة تدرج في المبلغ المدرج للعملية عند تحديد الربح أو الخسارة عند استبعاد العملية. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الحالة استناداً إلى القيمة المتعلقة بالعملية المستبعدة والجزء من الوحدة التي تنتج النقد المحتفظ بها.

(٢) برامج الحاسوب المرسملة

يتم بيان برامج الحاسوب التي اشترتها المجموعة بسعر التكلفة ناقصاً الإطفاء التراكمي و خسائر انخفاض القيمة التراكمية إن وجد.

تتم رسملة المصروفات التالية على أصول برامج الحاسوب فقط عندما تزيد من قيمة المزايا الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في أصل معين ترتبط به و يتم احتساب جميع النفقات الأخرى عند تكبدها.

يتم الاعتراف بالاطفاء في بيان الدخل الموحد للمجموعة على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع للبرامج من التاريخ الذي أصبح فيه البرنامج متاحاً للاستخدام.

(٣) أصول غير ملموسة أخرى

يتم قياس الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها بشكل منفصل في اعتراف مبدئي بسعر التكلفة. إن سعر تكلفة الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال دمج الأعمال مع شركة ما هو القيمة العادلة كما هي بتاريخ الاستحواذ. بعد الاعتراف الأولي، يتم نقل الموجودات غير الملموسة بسعر التكلفة ناقصا أي إطفاء متراكم وأي خسائر انخفاض قيمة متراكمة. يتم تقييم العمر الإنتاجي للأصول غير الملموسة على أنها إما محددة أو غير محددة. يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر محدد خلال عمرها الإنتاجي الاقتصادي ويتم تقييمها لانخفاض القيمة عندما يكون هناك مؤشر بأن قيمة الأصل غير الملموس قد تنخفض. تتم مراجعة فترة الإطفاء وأسلوب الإطفاء للأصل غير الملموس ذي العمر الإنتاجي المحدد في نهاية كل سنة مالية على الأقل. تحتسب التغييرات في العمر الإنتاجي المتوقع أو النموذج المتوقع للاستهلاك لمزايا اقتصادية مستقبلية مدمجة في الأصل بتغيير فترة أو أسلوب الإطفاء (كما يكون مناسبا) وتعتبر على أنها تغيير في التقدير المحاسبي. يتم الاعتراف بمصاريف الإطفاء على الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد في بيان الدخل الموحد للمجموعة بفئة المصاريف التي تتفق مع وظيفة الموجودات غير الملموسة.

ن) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

يتم مراجعة المبالغ المرحلة للأصول الغير المالية للمجموعة بشكل دوري وذلك لتحديد إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة. في حالة وجود مثل هذا المؤشر يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده من الأصل.

يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة إذا تجاوز المبلغ المرحل لأصل أو للوحدة المولدة للنقد له المبلغ القابل للاسترداد الخاص به. تعتبر الوحدة المولدة للنقد أقل أصل للمجموعة يمكن تحديده والذي يولد تدفقات نقدية والتي تعتبر مستقلة عن الموجودات الأخرى والمجموعات بشكل كبير. يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل الموحد للمجموعة. يتم تخصيص خسائر انخفاض القيمة الخاصة بالوحدات المولدة للنقد أولاً لتقليل المبلغ المرحل لأي شهرة تخصص للوحدة ومن ثم لتقليل المبلغ المرحل للأصول الأخرى في الوحدة (المجموعة أو الوحدات) على أساس النسبة والتناسب.

إن المبلغ المسترد لأصل أو وحدة مولدة للنقد هو القيمة الأكبر لقيمته المستخدمة أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف بيعه. عند تقييم القيمة المستخدمة يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل.

س) ودائع العملاء والديون والأموال المقترضة الأخرى والصكوك المستحقة

تشكل ودائع العملاء والديون المصدرة والأموال المقترضة الأخرى والصكوك المستحقة المصادر الرئيسية للتمويل في المجموعة.

يتم قياس ودائع العملاء والديون المصدرة والأموال المقترضة الأخرى والصكوك المستحقة مبدئيا بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف المعاملة المباشرة الإضافية، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

ع) المخصصات

يتم إدراج المخصصات عندما يترتب على المجموعة التزام قائم (قانوني أو استدلالي) نتيجة لأحداث سابقة، وأنه من المحتمل (على الأرجح) أن يكون تدفق الموارد التي تجسد الفوائد الاقتصادية مطلوباً لتسوية الالتزام، ويمكن إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام.

٦ السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

ف) امتيازات الموظفين

(١) التزامات معاش التقاعد

تعمل المجموعة بموجب نظام المعاشات الخاص بمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة المؤهلين لذلك بموجب القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة الخاص بالمعاشات والتأمينات الاجتماعية، ويتم إجراء الترتيبات المتعلقة بالتعويضات الخاصة بالعاملين خارج الدولة طبقا للأنظمة والأعراف المحلية. كما يتم تكوين مخصص كامل لكافة الامتيازات المستحقة.

تدفع المجموعة كذلك مساهمات للصناديق التي يديرها الأمناء على أساس تعاقدي أو تطوعي. ولا يترتب على المجموعة أي التزامات دفع بمجرد دفع تلك المساهمات. يتم الاعتراف بالمساهمات كمصاريف مكافأة الموظفين عند استحقاقها. ويتم الاعتراف بالمساهمات المدفوعة مقدماً كأحد الموجودات إلى الحد الذي يتوافر عنده استرداد نقدي أو خصم في المدفوعات المستقبلية. عادة ما يكون استحقاق هذه المكافآت مشروطاً بأن يبقي الموظف في الخدمة حتى سن التقاعد أو أن يكمل الحد الأدنى لمدة الخدمة.

(٢) برنامج مكافأة نهاية الخدمة

بموجب قانون العمل بدولة الإمارات العربية المتحدة، تعمل المجموعة بموجب نظام مكافأة نهاية الخدمة الذي يشمل كافة الموظفين الوافدين الذين عملوا لدى المجموعة لأكثر من عام. يسجل مخصص نظام مكافأة نهاية الخدمة في بيان الدخل الموحد للمجموعة.

تعتمد القيمة الحالية لالتزامات مكافأة نهاية الخدمة على عدد من العوامل التي تحدد على أساس افتراضي باستخدام عدد من السيناريوهات التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر، معدل الخصم، سيكون لأي تغييرات في هذه السيناريوهات أثر على القيمة الدفترية لالتزامات مكافأة نهاية الخدمة. تستند قيمة التزامات مكافأة نهاية الخدمة إلى التقرير المقدم من قبل إحدى الشركات الإكتوارية المستقلة.

ص) توزيعات الأرباح على الأسهم

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على الأسهم العادية المصنفة كحقوق ملكية ضمن حقوق الملكية في السنة التي يتم إعلانها فيها. يتم تسجيل توزيعات الأرباح على أسهم حقوق الملكية العادية في السنة التي تم الإعلان عنها، وفيما يتعلق بتوزيعات الأرباح النهائية، فقد تمت الموافقة عليها من قبل المساهمين. كما يلزم الحصول على موافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي من أجل دفع الأرباح.

يأخذ مجلس الإدارة في الاعتبار عدداً من العوامل مثل ربحية المجموعة وطموحات النمو وفرص الاستثمار المستقبلي والرغبة في الحفاظ على نسب رأس مال سليمة تتجاوز الحد الأدنى من المتطلبات التنظيمية.

يتم استخدام الأرباح المحتجزة التي لا يتم دفعها كأرباح داخل الشركة لدعم نمو الأرباح في المستقبل ودفع نمو الأرباح المستدام.

ق) رأس المال والاحتياطيات

(١) السندات الدائمة

تقوم المجموعة بتصنيف ادوات رأس المال كمطلوبات مالية أو أدوات حقوق ملكية وفقاً لمضمون الشروط التعاقدية للأدوات. السندات الدائمة للمجموعة غير قابلة للاسترداد من قبل حاملها وهي مؤهلة لاستلام توزيعات أرباح غير تراكمية وحسب تقدير مجلس الإدارة. وفقًا لذلك، يتم تقديمها كعنصر من عناصر رأس المال المصدر ضمن حقوق الملكية. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح في حقوق الملكية. يتم احتساب ضريبة الدخل ذات الصلة وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم ١٢ - ضريبة الدخل.

(٢) تكاليف إصدار الأسهم

تقوم المجموعة بتصنيف ادوات رأس المال كمطلوبات مالية أو أدوات حقوق ملكية وفقاً لمضمون الشروط التعاقدية للأدوات.

ر) ربحية السهم

تقدم المجموعة البيانات الخاصة بربحية السهم الأساسي والمخفف لأسهمها العادية. يتم حساب ربحية السهم بقسمة الربح أو الخسارة العائدة لمساهمي المجموعة العاديين (يتم إجراء تعديل إضافي على تكلفة الفائدة على سندات الشق الأول من راس المال) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة. يتم تحديد الربح المخفف للسهم عن طريق تعديل الربح أو الخسارة المتعلقة بالمساهمين العاديين والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة لتغطية تأثيرات كافة الأسهم العادية المحتمل تخفيضها إن وجدت.

ش) قطاعات التشغيل

لأغراض الإدارة، تم تقسيم المجموعة إلى قطاعات تشغيلية على أساس منتجاتها وخدماتها وشركات تابعة محددة التي تدار بشكل مستقل من قبل مدراء القطاعات المسؤولين عن أداء القطاعات المعنية الموضوعة في عهدتهم.

يتبع مدراء القطاعات مباشرة إلى إدارة المجموعة التي تجري مراجعة منتظمة لنتائج كل قطاع على حده بهدف تخصيص الموارد اللازمة له وتقييم أدائه. تم إدراج إفصاحات إضافية عن كل من هذه القطاعات في الإيضاح رقم ٣٥.

ت) أطراف ذات علاقة

يعتبر الطرف ذو علاقة بالمجموعة إذا كان:

(أ) الطرف يتمتع بالحقوق التالية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ومن خلال وسيط واحد أو أكثر:
- يسيطر أو مسيطر عليه من قبل، أو يخضع لسيطرة مشتركة مع المجموعة؛
- لديه حصة في المجموعة تمنحه نفوذاً كبيراً على المجموعة؛ أو
- لديه سيطرة مشتركة على المجموعة.

(ب) الطرف شركة زميلة؛

(ج) الطرف ائتلافاً خاضع لسيطرة مشتركة؛

(د) الطرف عضواً في إدارة المجموعة الرئيسية؛

(هـ) الطرف عضوا مقربا من عائلة أي فرد مشار إليه في الفقرة (أ) أو (د)؛

(و) الطرف كيان خاضعاً لسيطرة، أو سيطرة مشتركة، أو نفوذ مؤثر من قبل، أو لمن تؤول إليه صلاحية التصويت في الائتلاف بشكل مباشر أو غير مباشر من الأفراد المشار إليهم في الفقرة (د) أو (هـ)؛ أو

(ز) الطرف خطة من مستحقات ما بعد التوظيف مخصصة لمصلحة موظفي المجموعة، أو لأي كيان هو طرف ذو علاقة بالمجموعة.

ث) الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات عندما يكون لدى العميل سيطرة على سلعة او خدمة. يكتسب العميل السيطرة عندما يكون لديه القدرة على توجيه الاستخدام والحصول على مزايا من هذه السلعة او الخدمة بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه مقابل تلك السلع أو الخدمات.

تعتمد المجموعة أيضاً تشغيل برنامج المكافآت الذي يتيح للعملاء الحصول على نقاط عند قيامهم بشراء منتجات باستخدام بطاقات الائتمان الصادرة عن المجموعة. يمكن بعد ذلك استبدال النقاط بقسائم تسوق أو مبالغ نقدية أو أميال السفر، مع مراعاة تحقيق الحد الأدنى لعدد النقاط التي يتم كسبها.

٧ معايير صادرة ولكن لم يتم تفعيلها بعد

إن بعض المعايير والتعديلات الجديدة على المعايير والتفسيرات ليست سارية بعد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ولم ترغب المجموعة بتفعيلها في وقت مبكر.

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعد	تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٢١ "تأثير التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية المتعلقة بعدم قابلية العملة للصرف" تتضمن التعديلات إرشادات لتحديد متى تكون العملة قابلة للصرف وكيفية تحديد سعر الصرف عندما لا تكون كذلك.	١ يناير ٢٠٢٥
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ تتناول التعديلات المسائل التي تم تحديدها أثناء مراجعة ما بعد التنفيذ لمتطلبات التصنيف والقياس للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.	١ يناير ٢٠٢٦
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨ "العرض والإفصاح في البيانات المالية" يتضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨ متطلبات لجميع الكيانات التي تطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لعرض المعلومات والإفصاح عنها في البيانات المالية للمساعدة في ضمان تقديمها لمعلومات ذات صلة تمثل أصول الكيان والتزاماته وحقوق الملكية والدخل والمصروفات بكل شفافية وأمانة.	١ يناير ٢٠٢٧
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٩ "الشركات التابعة بدون مساءلة عامة" يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٩ متطلبات الإفصاح المسموح بها للشركة التابعة المؤهلة لتطبيقها بدلاً من متطلبات الإفصاح في معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الأخرى.	١ يناير ٢٠٢٧

تتوقع المجموعة أن يتم تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة متى وعندما تكون قابلة للتطبيق. كما أن تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة قد لا يكون له تأثير جوهري على البيانات المالية للمجموعة في فترة التطبيق الأولي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٨ التضخم المفرط

يتم تصنيف تركيا من الاقتصادات ذات التضخم المفرط بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ إعداد التقارير المالية في اقتصادات التضخم في معدلات التضخم التراكمية على مدى ثلاث سنوات سابقة متخطية نسبة ١٠٠ في المائة. يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ إعادة تقييم الأصول والمطلوبات غير النقدية لكل من دينيزبنك ايه. إس (دينيزبنك)، الشركة التابعة للمجموعة في تركيا، بحيث تعكس الأسعار الحالية باستخدام مؤشر أسعار المستهلك بالعملة المحلية لدينيزبنك قبل التحويل إلى العملة الفعلية للمجموعة.

اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، كان المؤشر التراكمي لمدة ثلاث سنوات ٢٩١% (٢٠٢٣: ٢٦٨%) استنادًا إلى مؤشر أسعار المستهلك التركي. كما كان مؤشر أسعار المستهلك في بداية الفترة المشمولة بالتقرير ١,٨٥٩ وأغلق عند ٢,٦٨٥، ونتج عنه زيادة بنسبة ٤٤% (٢٠٢٣: ٦٥%).

- تم تصنيف صافي المركز غير النقدي (باستثناء حقوق الملكية) من خلال تطبيق الفرق في مؤشر أسعار المستهلك من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ إلى ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٤ مما أدى إلى تحقيق ربح قدره ١,٦ مليار (٢٠٢٣: ٢,٣ مليار درهم) في بيان الدخل الموحد للمجموعة إلى الحد الذي تقرر أنه قابل للاسترداد.
- تم مسبقاً تسجيل الموجودات والمطلوبات النقدية بوحدة القياس الحالية ولم يتم تعديلها لغرض التضخم. ومع ذلك، يتم تطبيق مؤشر أسعار المستهلك لقياس خسارة القوة الشرائية. وفيما يتعلق بصافي المركز النقدي، يتم إجراء تسوية التضخم في بيان الدخل الموحد للمجموعة والذي يصل إلى ٥,٠ مليار (٢٠٢٣: ٥,٦ مليار درهم) مع رصيد ائتمان مماثل للدخل الشامل الآخر.
- تم تصنيف بيان الدخل الموحد للمجموعة باستخدام حركة مؤشر الفترة ذات الصلة. بالنسبة للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، كان تأثير المؤشر على بيان الدخل الموحد للمجموعة كما يلي:

بالمليار درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ تأثير التضخم المفرط	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ تأثير التضخم المفرط
إجمالي الدخل التشغيلي	**٠,٤٣**	١,٨٠
المصروفات الإدارية والعمومية	**(٠,٥٨)**	(٠,٦٩)
صافي خسارة إنخفاض القيمة على الموجودات المالية	**(٠,٠٩)**	(٠,٠٦)
رسوم ضريبية	**(٠,٠٤)**	(٠,١٤)

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغت الخسارة الناتجة عن محاسبة التضخم المفرط لدينيز بنك ٣,١ مليار درهم (٢٠٢٣: ٤,٢ مليار درهم) وتم إدراجها في بيان الدخل المرحلي الموجز الموحد كتسوية تضخم على صافي المركز النقدي. بشكل عام ينتج عن تسويات التضخم المفرط رصيد بقيمة ١,٨ مليار درهم (٢٠٢٣: ٠,٧ مليار درهم) في الدخل الشامل الاخر بعد مقاصة الخسارة على صافي المركز النقدي المعترف به في بيان الدخل المرحلي الموجز الموحد للمجموعة.

إن التأثير الإيجابي البالغ ٢٩ نقطة أساس، والناشئ عن تسوية لبنود ائتمان غير نقدية بقيمة ٢,٨ مليار درهم على حقوق المساهمين والتي قابلها جزئياً تأثير إدراج في بند الأصول المرجحة بأوزان المخاطر بمبلغ ٤,٩ مليار درهم، قد تم استبعاده من حسابات كفاية رأس المال.

٩ نقد وودائع لدى المصارف المركزية

	٢٠٢٤ مليون درهم	٢٠٢٣ مليون درهم
نقد	**٦,٤٠٢**	٥,٩٥٠
ودائع إلزامية وودائع أخرى لدى المصرف المركزي	**٨٧,٣٧٧**	٧٢,٣٢٠
استثمارات لدى المصرف المركزي يترتب عليها فوائد	**٢٩٥**	٤٨٧
مرابحات وشهادات ودائع لدى المصرف المركزي يترتب عليها فوائد	**١٠,٦٠٢**	١٧,٢٨٥
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة	**(١١)**	(١١)
	١٠٤,٦٦٥	٩٦,٠٣١

إن متطلبات الاحتياطي المحتفظ بها لدى المصارف المركزية للدول التي تزاول المجموعة أعمالها فيها ليست متاحة لاستخدام المجموعة في عملياتها اليومية ولا يمكن سحبها دون موافقة المصرف المركزي المعني. يتغير مستوى الاحتياطي المطلوب على أساس دوري طبقا لتوجيهات المصارف المركزية.

١٠ مستحق من البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	محلية (الإمارات) مليون درهم	أجنبية مليون درهم	إجمالي مليون درهم
قروض لأجل	**١٦,١٤٧**	**٩٢,٤٩٢**	**١٠٨,٦٣٩**
ليلة واحدة. تحت الطلب وبإشعار قصير الأجل	**١,٠٩٥**	**٢٣,٢٥٢**	**٢٤,٣٤٧**
إجمالي المستحق من البنوك	**١٧,٢٤٢**	**١١٥,٧٤٤**	**١٣٢,٩٨٦**
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة			**(٢٢٠)**
			١٣٢,٧٦٦

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	محلية (الإمارات) مليون درهم	أجنبية مليون درهم	إجمالي مليون درهم
قروض لأجل	١٤,٢٦٠	٦٢,٥٨٣	٧٦,٨٤٣
ليلة واحدة. تحت الطلب وبإشعار قصير الأجل	٥٦١	١٥,٠٥٢	١٥,٦١٣
إجمالي المستحق من البنوك	١٤,٨٢١	٧٧,٦٣٥	٩٢,٤٥٦
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة			(١٥٤)
			٩٢,٣٠٢

كان متوسط العائد على هذه الإيداعات ٨,٠٦% سنوياً (٢٠٢٣: ٦,١٦% سنويا).

١١ أوراق مالية استثمارية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	محلية* مليون درهم	إقليمية** مليون درهم	دولية*** مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
أوراق مالية للمتاجرة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة				
سندات حكومية	**٢,٨٢٦**	**٩٧٩**	**٢,٦٧٥**	**٦,٤٨٠**
سندات شركات	**١,١٩٠**	**٩٢٢**	**٤٨٠**	**٢,٥٩٢**
أسهم	**-**	**-**	**١٤٥**	**١٤٥**
أخرى	**-**	**-**	**١,٠٠٩**	**١,٠٠٩**
	٤,٠١٦	**١,٩٠١**	**٤,٣٠٩**	**١٠,٢٢٦**
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة				
أسهم	**-**	**٧٣**	**٢**	**٧٥**
أخرى	**-**	**٣**	**٥**	**٨**
	-	**٧٦**	**٧**	**٨٣**
مصنفة بالتكلفة المطفأة				
سندات حكومية	**٩١,٣١٧**	**١٨,٢٥٠**	**٣٩,١٧٩**	**١٤٨,٧٤٦**
سندات شركات	**٤,٣٨٠**	**٣,٦٥٠**	**١,٤٣٢**	**٩,٤٥٣**
	٩٥,٦٩٧	**٢١,٩٠٠**	**٤٠,٦١١**	**١٥٨,١٩٩**
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة				**(١٠٣)**
				١٥٨,٠٩٦
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - أدوات دين				
سندات حكومية	**٣,٠٠١**	**١,٣٦٢**	**١٣,٧٦٦**	**١٨,١٢٩**
سندات شركات	**٥,٥٣٩**	**٣,٧٢٤**	**٣,٢٦٧**	**١٢,٥٣٠**
	٨,٥٤٠	**٥,٠٨٦**	**١٧,٠٣٣**	**٣٠,٦٥٩**
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة				**(٥١)**
				٣٠,٦٠٨
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - أدوات حقوق الملكية				
أسهم	**١١٤**	**٢**	**٩٤**	**٢١٠**
	١١٤	**٢**	**٩٤**	**٢١٠**
إجمالي الأوراق المالية الاستثمارية	**١٠٨,٣٦٧**	**٢٨,٩٦٥**	**٦٢,٠٤٥**	**١٩٩,٣٧٧**
صافي الأوراق المالية الاستثمارية				**١٩٩,٢٢٣**

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغت القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية المصنفة بالتكلفة المطفأة ١٥٣,٣٦٢ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١٣٥,٤٦٨ مليون درهم).

١١ أوراق مالية استثمارية (تتمة)

مدققة ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	محلية* مليون درهم	إقليمية** مليون درهم	دولية*** مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
أوراق مالية للمتاجرة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة				
سندات حكومية	٣,٤٣٤	٢,٤٩٥	١,١٣٨	٧,٠٦٧
سندات شركات	١,٠٥١	٧٦٥	٤٤٣	٢,٢٥٩
أسهم	-	-	١١٢	١١٢
أخرى	-	-	٤٩١	٤٩١
	٤,٤٨٥	٣,٢٦٠	٢,١٨٤	٩,٩٢٩
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة				
أسهم	-	٧٤	٢	٧٦
أخرى	-	٣	٥	٨
	-	٧٧	٧	٨٤
مصنفة بالتكلفة المطفأة				
سندات حكومية	٧٥,٤٠٧	١٩,٨٠٩	٣٢,٢٩٠	١٢٧,٥٠٦
سندات شركات	٥,١٢٤	٢,٨٥٧	٣,٦٢٥	١١,٦٠٦
	٨٠,٥٣١	٢٢,٦٦٦	٣٥,٩١٥	١٣٩,١١٢
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة				(٧١)
				١٣٩,٠٤١
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - أدوات دين				
سندات حكومية	-	٨٢٣	١٤,٧١٩	١٥,٥٤٢
سندات شركات	٤,٣٨٨	١,٥٨٩	٢,٠١٥	٧,٩٩٢
	٤,٣٨٨	٢,٤١٢	١٦,٧٣٤	٢٣,٥٣٤
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة				(٤٠)
				٢٣,٤٩٤
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - أدوات حقوق الملكية				
أسهم	٩٧	٦٠	٥٤١	٦٩٨
	٩٧	٦٠	٥٤١	٦٩٨
إجمالي الأوراق المالية الاستثمارية	٨٩,٥٠١	٢٨,٤٧٥	٥٥,٣٨١	١٧٣,٣٥٧
صافي الأوراق المالية الاستثمارية				١٧٣,٢٤٦

* محلية: تعد هذه أوراق مالية صادرة في دولة الإمارات العربية المتحدة
** إقليمية: تعد هذه أوراق مالية صادرة ضمن منطقة الشرق الأوسط، باستثناء الإمارات العربية المتحدة.
*** دولية: تعد هذه أوراق مالية صادرة خارج نطاق منطقة الشرق الأوسط.

١٢ القروض والذمم المدينة

	٢٠٢٤ مليون درهم	٢٠٢٣ مليون درهم
أ) حسب النوع		
إجمالي القروض و الذمم المدينة	**٥٢٩,١٧٩**	٤٨٠,٨٨٥
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة	**(٢٧,٥٥٢)**	(٣٥,٧٨٠)
صافي القروض والذمم المدينة	**٥٠١,٦٢٧**	٤٤٥,١٠٥
بالتكلفة المطفأة		
سحوبات على المكشوف	**٢١,١٨٢**	٢٢,٩٢٦
قروض لأجل	**٣٤٤,٩٥٨**	٣٢٦,٣٠٥
قروض مقابل سندات أمانة	**٩,٧٠٧**	٨,٢١٦
كمبيالات مخصومة	**٩,٢٠٢**	٨,٠٠١
ذمم مدينة لبطاقات الائتمان	**٢٦,٢٤٣**	٢٤,٤٧٢
إجمالي القروض - التقليدية	**٤١١,٢٩٢**	٣٨٩,٩٢٠
مرابحة	**٨٦,٤٩٧**	٦٣,٥٠٠
إجارة	**٢٨,٩٠٨**	٢٤,٦٢١
وكالة	**١,٨٢٠**	٩٣٥
استصناع	**١,٧٤٩**	١,٦٨٨
ذمم مدينة لبطاقات الائتمان	**٣,٦٨٥**	٢,٨٧٧
أخرى	**٦٠٣**	٥٣٧
ناقصاً: الدخل المؤجل	**(٥,٣٧٥)**	(٣,١٩٣)
إجمالي ذمم الأنشطة المدينة للتمويل الإسلامي	**١١٧,٨٨٧**	٩٠,٩٦٥
إجمالي القروض والذمم المدينة	**٥٢٩,١٧٩**	٤٨٠,٨٨٥
إجمالي القروض والذمم المدينة المتعثرة	**١٧,٦٣٩**	٢٢,٠٢٢
ب) حسب وحدات الأعمال:		
الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات	**٣١٤,٧٧٧**	٣٠٣,٣٩٣
الخدمات المصرفية للأفراد	**١٨٦,٨٥٠**	١٤١,٧١٢
	٥٠١,٦٢٧	٤٤٥,١٠٥

تم توريق أصول إجارة للشركات بمبلغ ٥,٢ مليار درهم (٢٠٢٣: ٢,٩ مليار درهم) لغرض إصدار التزامات صكوك (راجع إيضاح ١٣ و١٩).

تم الإفصاح عن خسائر الائتمان المتوقعة والقروض و الذمم المدينة التي تعرضت لانخفاض في القيمة بمزيد من التفاصيل في الإيضاح رقم ٤٥ (ط).

١٣ توريق القروض

توريق الذمم المدينة للتمويل الإسلامي

قامت المجموعة بتحويل بعض أصول الإجارة المحددة بقيمة إجمالية بلغت ٥,٢ مليار درهم ("الموجودات ذات الملكية المشتركة") من شركتها التابعة، مصرف الإمارات الإسلامي إلى شركة مصرف الإمارات الإسلامي للصكوك المحدودة ("جهة الإصدار")، وهي شركة ذات أغراض خاصة تأسست لإصدار هذه الصكوك.

تبقى الموجودات ذات الملكية المشتركة، من حيث الموضوع، تحت سيطرة المجموعة. وتبعاً لذلك، يستمر الاعتراف بهذه الموجودات من قبل المجموعة. في حال حدوث أي تعثر، قدمت المجموعة تعهداً بتعويض جميع الخسائر المتكبدة من قبل حاملي الصكوك، والموجودات هي تحت سيطرة المجموعة وسوف تواصل صيانتها من قبل المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

١٤ الشهرة والموجودات غير الملموسة

	الشهرة	موجودات غير ملموسة عند الاستحواذ				الإجمالي
		تراخيص مصرفية	علاقات عملاء	ودائع أساسية غير ملموسة	علامات تجارية	
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم
التكلفة						
الرصيد كما ١ يناير ٢٠٢٤	**٥,٥٣٢**	**٨٥**	**٤٩٥**	**٩١٣**	**٧١**	**٧,٠٩٦**
صرف العملات وتسويات أخرى*	**(١٢)**	**(٣٣)**	**-**	**-**	**(١٢)**	**(٥٧)**
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**٥,٥٢٠**	**٥٢**	**٤٩٥**	**٩١٣**	**٥٩**	**٧,٠٣٩**
ناقصاً: الإطفاء وانخفاض القيمة						
الرصيد كما ١ يناير ٢٠٢٤	**٥**	**-**	**٤٩٥**	**٩١٣**	**-**	**١,٤١٣**
الإطفاء وخسارة القيمة للسنة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**٥**	**-**	**٤٩٥**	**٩١٣**	**-**	**١,٤١٣**
صافي الشهرة والموجودات غير الملموسة	**٥,٥١٥**	**٥٢**	**-**	**-**	**٥٩**	**٥,٦٢٦**
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣						
التكلفة	٥,٥٣٢	٨٥	٤٩٥	٩١٣	٧١	٧,٠٩٦
ناقصاً: الإطفاء وانخفاض القيمة	٥	-	٤٩٥	٩١٣	-	١,٤١٣
صافي الشهرة والموجودات غير الملموسة	٥,٥٢٧	٨٥	-	-	٧١	٥,٦٨٣

* يتعلق الصرف الأجنبي والتسويات الأخرى بجوانب الشهرة والموجودات غير الملموسة المرتبطة ببنك الإمارات دي الوطني مصر وديتيزبنك باستخدام سعر الصرف لنهاية الفترة.

تم اكتساب الشهرة والموجودات غير الملموسة من خلال مجموعات الأعمال والعلامات التجارية التي لها عمر غير محدد ويتم تقييمها سنوياً لتحديد انخفاض القيمة.

اختبار انخفاض القيمة للشهرة التجارية

تتم سنوياً مراجعة الشهرة التجارية التي تم الاستحواذ عليها من خلال دمج الأعمال ذات الأعمار غير المحددة لتحديد انخفاض القيمة عن طريق مقارنة القيمة القابلة للاسترداد بناء على حسابات القيمة قيد الاستخدام للوحدات المنتجة للنقد التي تم تحميل الشهرة التجارية إلى قيمتها الدفترية.

تم تخصيص الشهرة التجارية إلى أربعة وحدات منتجة للنقد:

- الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية المؤسسية
- الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات
- الأسواق العالمية والخزينة
- بنك الإمارات دي الوطني مصر

الافتراضات الرئيسية المستخدمة في اختبار انخفاض القيمة للشهرة التجارية

تم تحديد القيمة القابلة للاسترداد للوحدات المنتجة للنقد بناءاً على احتساب القيمة المستخدمة من خلال توقعات التدفق النقدي على مدى خمس سنوات، وبتطبيق معدل النمو المرحلي فيما بعد.

إن احتساب القيمة المستخدمة في الوحدات المنتجة للنقد بالغ الحساسية للافتراضات التالية:

- هوامش الفائدة؛
- معدلات الخصم؛
- حصة السوق خلال مدة الميزانية؛
- معدلات النمو المتوقع المستخدمة لاستنتاج التدفقات النقدية فيما بعد فترة الميزانية؛
- إجمالي الناتج المحلي الحالي؛ و
- معدلات التضخم المحلي.

هوامش الفائدة

تعتمد هوامش الفائدة على المعدلات السائدة في السوق لبداية فترة الميزانية، وتتغير خلال مدة الميزانية بسبب ظروف السوق المتوقعة.

معدلات الخصم

تعكس معدلات الخصم تقدير الإدارة للعائد على رأس المال المستخدم المطلوب في كل شركة. هذا هو المرجع القياسي المستخدم من قبل الإدارة لتقدير الأداء التشغيلي ولتقييم الاقتراحات الاستثمارية المستقبلية. يتم احتساب معدلات الخصم باستخدام متوسط التكلفة المرجحة لرأس المال ("متوسط التكلفة المرجحة لرأس المال").

معدل النمو المتوقع وإجمالي الناتج المحلي والتضخم المحلي

تعتمد الافتراضات على بحوث منشورة حول هذا القطاع.

تم تحديد المبلغ القابل للاسترداد من وحدات الأعمال المدرة للنقد، بناءً على القيمة المستخدمة بتوقعات للتدفق النقدي لمدة خمس سنوات يليها نسبة نمو نهائية مناسبة يتم تطبيقها لاحقاً. تم تقليص توقعات التدفقات النقدية باستخدام المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال (٧,٥% لدولة الإمارات العربية المتحدة و ٣٧,٣٦% لمصر) في المناطق التي تعمل بها وحدات الأعمال المدرة للنقد. سيؤدي حدوث انخفاض بنسبة واحد في المائة في سعر الخصم أو معدل النمو النهائي إلى تقليص المبلغ القابل للاسترداد لوحدات الأعمال المدرة للنقد على النحو المشار إليه في الجدول أدناه:

وحدات الأعمال المدرة للنقد	الشهرة المخصصة لوحدات الأعمال المدرة للنقد (مليون درهم)	المبلغ القابل للاسترداد (مليون درهم)	تغير بنسبة واحد في المائة في سعر الخصم (مليون درهم)	تغير بنسبة واحد في المائة في معدل النمو النهائي (مليون درهم)
الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية المؤسسية	٣,٥٨٩	١٠٣,١٧٥	١٥,٨٥١	١٢,٨٤٦
الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات	١,٧٠٠	١٢٤,٤٩١	١٩,١٢٦	١٥,٥٠٠
الأسواق العالمية والخزينة	٢٠٦	٧٠,٧٦٧	١١,٨١٣	٩,٧٨٧
بنك الإمارات دبي الوطني مصر ش.م.ع.	٢٠	٢,١٠٢	٦٦	٢٢

استناداً إلى تقييم انخفاض القيمة الحالي، لم يطرأ انخفاض على قيمة الشهرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

الموجودات غير الملموسة

تم الاعتراف بالموجودات غير الملموسة المكتسبة "بقيمتها العادلة" عند الاعتراف المبدئي.

إن المعيار الذي يجب استيفاؤه للاعتراف بأصل غير ملموس بصورة منفصلة عن الشهرة في أي استحواذ هو المقدرة على تحديد الأصل غير الملموس بوضوح والذي يجب أن يكون إما:

- يمكن فصله أي المقدرة على فصله أو تقسيمه من المنشأة وبيعه أو تحويله أو ترخيصه أو تأجيره أو استبداله بصورة فردية أو سويا مع العقد ذي الصلة أو الأصل أو الالتزام؛ أو
- أن ينشأ من حقوق تعاقدية أو قانونية أخرى بغض النظر عما إذا كانت تلك الحقوق يمكن تحويلها أو فصلها من الكيان أو الحقوق الأخرى والالتزامات.

تم إطفاء الموجودات غير الملموسة، باستثناء رخصة مزاولة الأنشطة المصرفية والعلامة التجارية، باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى العمر الافتراضي للموجودات والذي يقدر ما بين ٣ سنوات إلى ١١ سنة. إذا كان هناك مؤشر على حدوث انخفاض في القيمة، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد أقل من القيمة الدفترية.

إن الترخيص البنكي والعلامات التجارية ليس لها فترة صلاحية محددة ويتم اختبارها استناداً إلى انخفاض القيمة السنوية. لأغراض اختبار انخفاض القيمة، يتم تخصيص الترخيص البنكي والعلامات التجارية وفقاً لوحدة تحقيق النقد ذات الصلة. بناءً على التقييم الحالي، لم تنخفض قيمة الترخيص المصرفي والعلامات التجارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

١٥ الموجودات الأخرى

	٢٠٢٤ مليون درهم	٢٠٢٣ مليون درهم
فوائد مستحقة مدينة	**٨,٩٤٥**	٦,٣٥٨
التمويل الإسلامي - أرباح مستحقة مدينة	**٣٧٦**	٣٢٠
مدفوعات مقدما وسلفيات أخرى	**٢,٧٦٣**	٢,٦٩٣
مدينون مختلفون وذمم مدينة أخرى	**٣,٢٢٣**	٣,٣٢٢
مخزون	**٣,٨٠٧**	٣,٧٤٦
أصول ضريبية مؤجلة	**٤٢٠**	٤٩٣
عقارات استثمارية	**٣٤٨**	٣٥٩
أخرى	**٢,٩٠٦**	٤,٠٩٩
	٢٢,٧٨٨	٢١,٣٩٠

١٦ مستحق للبنوك

	٢٠٢٤ مليون درهم	٢٠٢٣ مليون درهم
ودائع تحت الطلب	**٨,٣٠٢**	٣,٢٩٧
الأرصدة لدى البنوك المقابلة	**٢,٣٣٠**	٢,٧٠٢
اتفاقيات إعادة الشراء مع البنوك	**٧,٤١٢**	٧,٢٩٤
ودائع لأجل وودائع أخرى	**٣٨,٤٤٣**	٢٧,٠٢٨
	٥٥,٤٨٧	٤٠,٣٢١

يبلغ متوسط أسعار الفائدة المتكبدة على ما ذكر أعلاه ٥,٤٠% سنوياً (٢٠٢٣: ٤,٢٩% سنوياً)

١٧ ودائع العملاء

	٢٠٢٤ مليون درهم	٢٠٢٣ مليون درهم
أ) يحسب النوع		
ودائع تحت الطلب واشعارات قصيرة الأجل	**٢٦٢,٨٥٦**	٢٤٥,٥٢٣
ودائع لأجل	**٢٧٣,٢٩٧**	٢٣٦,٠٨٥
ودائع ادخار	**٧٦,١١٥**	٦٧,١٨١
أخرى (بما في ذلك حساب الضمان العقاري)	**٥٤,٥٠٩**	٣٥,٧٧٢
	٦٦٦,٧٧٧	٥٨٤,٥٦١
ب) يحسب وحدات الأعمال		
الخدمات المصرفية للشركات والخزينة	**٣٠١,٦٢٩**	٢٤٨,٦٤٩
الخدمات المصرفية للأفراد	**٣٦٥,١٤٨**	٣٣٥,٩١٢
	٦٦٦,٧٧٧	٥٨٤,٥٦١

تشتمل ودائع العملاء أعلاه على ودائع إسلامية يبلغ مجموعها ١٠٧,١٩٣ مليون درهم (٢٠٢٣: ٨٤,٥٣١ مليون).

بلغ متوسط معدلات الفائدة المتكبدة وتوزيعات الأرباح المستحقة على الودائع المذكورة أعلاه ٦,٠٧% سنوياً (٢٠٢٣: ٤,١٠% سنوياً).

١٨ الديون المصدرة وأموال مقترضة أخرى

	٢٠٢٤ مليون درهم	٢٠٢٣ مليون درهم
برنامج السندات متوسطة الأجل	**٥٦,٠١٤**	٥١,٢٣٣
قروض آجلة من بنوك	**١٣,٨٨٤**	١١,٩٠٩
قروض ناجمة عن توريق القروض	**٢,٥٧٨**	٢,٩٧٤
	٧٢,٤٧٦	٦٦,١١٦

تمت تغطية بعض الديون المصدرة وغيرها من الأموال المقترضة للتدفقات النقدية ومخاطر القيمة العادلة وتبلغ قيمتها ٢٥,٦٩٦ مليون درهم (٢٠٢٣: ٢٨,١٨٠ مليون درهم). للحصول على تفاصيل حول أدوات التحوط، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٣٤.

	٢٠٢٤ مليون درهم	٢٠٢٣ مليون درهم
الرصيد كما في ١ يناير	**٦٦,١١٦**	٥٣,٤٨٧
إصدارات جديدة	**٢٧,٦٨٩**	٢٢,٣٨٦
دفعات مسددة	**(١٩,٤٧١)**	(٨,٠٥٠)
حركات أخرى*	**(١,٨٥٨)**	(١,٧٠٧)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	**٧٢,٤٧٦**	٦٦,١١٦

* تمثل سعر الصرف وحركات القيمة العادلة على الديون الصادرة بالعملة الأجنبية. تحوط المجموعة من مخاطر العملات الأجنبية في الإصدارات العامة من خلال الأدوات المالية المشتقة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، لدى المجموعة سلفيات متوسطة الأجل قائمة سوف تستحق كما يلي:

	٢٠٢٤ مليون درهم	٢٠٢٣ مليون درهم
٢٠٢٤	**-**	١٩,٢٧٨
٢٠٢٥	**٢١,٨٤٣**	١١,٠٦٣
٢٠٢٦	**٩,٠٨٩**	٧,٦٣٩
٢٠٢٧	**١٢,٤٢٤**	٤,٦٦٠
٢٠٢٨	**٦,٨٢٣**	٧,٠١٠
٢٠٢٩	**٦,٧٤٠**	٥٧٦
ما بعد ٢٠٢٩	**١٥,٥٥٧**	١٥,٨٩٠
	٧٢,٤٧٦	٦٦,١١٦

بلغ سعر الفائدة المدفوعة على المتوسط أعلاه ٥,٤٢% سنوياً في العام ٢٠٢٤ (٢٠٢٣: ٥,٠٦% سنوياً).

١٩ صكوك مستحقة الدفع

	٢٠٢٤ مليون درهم	٢٠٢٣ مليون درهم
الرصيد كما في ١ يناير	**٤,٦٧٣**	٣,٦٧٣
إصدارات جديدة*	**٢,٧٥٤**	١,٠٠٠
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	**٧,٤٢٧**	٤,٦٧٣

* خلال العام، أصدرت المجموعة صكوكاً بقيمة تصل لغاية ٢,٧٥٤ مليون درهم بموجب ترتيب تمويل صكوك متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في مايو ٢٠٢٩.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، لدى المجموعة صكوكاً قائمة سوف تستحق كما يلي:

	٢٠٢٤ مليون درهم	٢٠٢٣ مليون درهم
٢٠٢٥	**١,٨٣٦**	١,٨٣٦
٢٠٢٦	**٢,٨٣٧**	٢,٨٣٧
٢٠٢٩	**٢,٧٥٤**	-
	٧,٤٢٧	٤,٦٧٣

بلغ متوسط معدل الفائدة المدفوع أعلاه ٣,٣٨% سنوياً في العام ٢٠٢٤ (٢٠٢٣: ٢,٦٠% سنوياً)

٢٠ المطلوبات الأخرى

	٢٠٢٤ مليون درهم	٢٠٢٣ مليون درهم
فوائد دائنة مستحقة الدفع	**٨,٠٦٥**	٦,١١٤
أرباح مستحقة الدفع لمودعي المصرف الإسلامي	**٦٧٨**	٥٣٣
شيكات مصرفية	**٣,٢٩٨**	٢,٦٩٠
ذمم دائنة تجارية وأخرى	**٩,٧٨٣**	٨,٠١٤
مطلوبات متعلقة بالموظفين	**٢,٢٢٦**	١,٨٠٥
مخصص الضريبة (راجع إيضاح رقم ٣٢)	**٢,٧٣٤**	٤٨٩
أخرى	**١٦,٠٤٢**	١١,٦٢٨
	٤٢,٨٢٦	٣١,٢٧٣

٢١ رأس المال المصدر واحتياطي علاوة الأسهم

رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل: ٦,٣١٦,٥٩٨,٢٥٣ سهما عاديا بقيمة درهما واحدا لكل سهم (٢٠٢٣: ٦,٣١٦,٥٩٨,٢٥٣ سهماً عادياً).

في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المقبل، تقترح المجموعة توزيعات أرباح نقدية قدرها ١,٢٠ درهم للسهم الواحد عن العام (٢٠٢٣: ١,٢٠ درهم للسهم الواحد) تبلغ ٦,٣١٧ مليون درهم (٢٠٢٣: ٧,٥٨٠ مليون درهم).

٢٢ سندات رأس المال الشق الأول

أصدرت المجموعة عدداً من سندات رأس المال الشق الأول والمبينة تفاصيلها في الجدول أدناه. تعتبر السندات ثابتة وثانوية وغير مضمونة. يمكن للمجموعة اختيار عدم دفع فائدة على السند حسب تقديرها الخاص. لن يحق لحاملي السندات المطالبة بفائدة ولا يعتبر الحدث على أنه عجز. لا تحمل السندات تاريخ استحقاق وتم تصنيفها ضمن حقوق الملكية.

شهر/عام الإصدار	مبلغ الإصدار	سعر الفائدة
مايو ٢٠٢١	٧٥٠ مليون دولار أمريكي (٢,٧٥ مليار درهم)	سعر فائدة ثابت مع إعادة تقييم كل ست سنوات
يوليو ٢٠٢٠	٧٥٠ مليون دولار أمريكي (٢,٧٥ مليار درهم)	سعر فائدة ثابت مع إعادة تقييم كل ست سنوات
مارس ٢٠١٩	١ مليار دولار أمريكي (٣,٦٧ مليار درهم)	سعر فائدة ثابت مع إعادة تقييم كل ست سنوات

٢٣ الاحتياطيات

الاحتياطي القانوني والنظامي

بموجب النظام الأساسي للبنك وطبقا للقانون الاتحادي رقم ١٤ لعام ٢٠١٨ يجب تحويل ما لا يقل عن ١٠% من صافي أرباح السنة إلى الاحتياطي القانوني والنظامي غير القابل للتوزيع حتى يبلغ هذا الاحتياطي ٥٠% من رأسمال المصدر للبنك. باعتبار أن الاحتياطي القانوني والنظامي يساوي ٥٠% من رأس مال البنك المصدر، لم يتم تخصيص الأرباح للاحتياطي القانوني والنظامي خلال السنة.

الاحتياطي الآخر

هنالك أيضا نسبة ١٠% من الربح قابلة للتحويل للاحتياطي النظامي غير القابل للتوزيع حتى يبلغ إجمالي هذا الاحتياطي ١٠% من رأسمال البنك المصدر وفقاً للنظام الأساسي للبنك. باعتبار أن الاحتياطي النظامي يساوي ١٠% من رأس مال البنك المصدر، لم يتم تخصيص الأرباح للاحتياطي النظامي خلال السنة.

	احتياطي قانوني ونظامي مليون درهم	الاحتياطي الاعتيادي مليون درهم	احتياطيات أخرى مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
في ١ يناير ٢٠٢٤	٣,١٥٨	٦٣١	٢,٣١٤	٦,١٠٣
المحول من الأرباح المحتجزة	-	-	-	-
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣,١٥٨	٦٣١	٢,٣١٤	٦,١٠٣

احتياطي القيمة العادلة

يتضمن احتياطي القيمة العادلة صافي التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وصافي الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية.

احتياطي تحويل العملة

يمثل احتياطي تحويل العملة فروق التحويل الناجمة عن إعادة تحويل صافي الاستثمار الافتتاحي في عمليات أجنبية.

٢٤ صافي دخل الفوائد

	٢٠٢٤ مليون درهم	٢٠٢٣ مليون درهم
دخل الفوائد والدخل المماثل		
القروض والذمم المدينة للعملاء	**٤٧,٣٨٠**	٣٥,٥٦٨
القروض والذمم المدينة للبنوك	**١١,٦٦١**	٦,٤٣١
أوراق مالية استثمارية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**٣,١٣٣**	٢,٩٩٠
أوراق مالية استثمارية مصنفة بالتكلفة المطفأة	**٤,١٤١**	٣,٤٨٧
أوراق مالية للمتاجرة وأوراق مالية استثمارية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**٥٩١**	٢٠٩
أخرى	**٢,٢٢٣**	١,٣٤٦
إجمالي دخل الفوائد	**٦٩,١٢٩**	٥٠,٠٣١
مصروفات الفوائد والمصروفات المماثلة		
ودائع من العملاء	**(٣٤,٨١٤)**	(١٩,٢٦٥)
قروض من بنوك ومؤسسات مالية	**(٢,٠٨٨)**	(١,٦٢٢)
الديون الصادرة وتمويلات مقترضة أخرى	**(٥,٤٤٣)**	(٤,١٤٠)
أخرى	**(٤١٥)**	(٢١٢)
إجمالي مصروفات الفوائد	**(٤٢,٧٦٠)**	(٢٥,٢٣٩)
صافي دخل الفوائد	**٢٦,٣٦٩**	٢٤,٧٩٢

٢٥ الدخل من المنتجات التمويلية والاستثمارية الإسلامية

	٢٠٢٤ مليون درهم	٢٠٢٣ مليون درهم
المرابحة	**٤,١٥٣**	٣,٥٥٩
إجارة	**١,٥٤٤**	١,٤٥٩
أخرى	**٣,٣٠٦**	٢,٢٧٠
	٩,٠٠٣	٧,٢٨٨

٢٦ توزيعات أرباح للمودعين والأرباح المدفوعة إلى حاملي الصكوك

	٢٠٢٤ مليون درهم	٢٠٢٣ مليون درهم
التوزيعات المستحقة للمودعين	**٢,٧٦١**	١,٨٨٥
الأرباح المدفوعة إلى حاملي الصكوك	**٢١٥**	١١٥
	٢,٩٧٦	٢,٠٠٠

تمثل التوزيعات على الودائع الإسلامية الحصة من الإيرادات الموزعة بين المودعين والمساهمين. تمت الموافقة على التخصيص والتوزيع للمودعين من قبل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة وشركات الخدمات المصرفية الإسلامية التابعة.

تمثل الأرباح المدفوعة لحملة الصكوك توزيع العائدات المستلمة فيما يتعلق بالموجودات المؤجرة المحولة إلى شركة الإمارات الإسلامية للصكوك المحدودة التي تم إنشاؤها خصيصاً لهذه المعاملة.

٢٧ صافي دخل الرسوم والعمولات

	٢٠٢٤ مليون درهم	٢٠٢٣ مليون درهم
دخل الرسوم*	**١١,٧١٦**	٧,٥٨١
دخل العمولات من منتجات/خدمات التمويل التجاري	**١,١٧٠**	١,٠٧٤
رسوم الوساطة	**٧٦**	٦٩
أتعاب المحفظة والرسوم الإدارية الأخرى	**٣٨٥**	٢٣٥
إجمالي دخل الرسوم والعمولات	**١٣,٣٤٧**	٨,٩٥٩
مصروفات الرسوم والعمولات	**(٦,٥٥٤)**	(٤,٠٨٦)
	٦,٧٩٣	٤,٨٧٣

* تتعلق رسوم إدارة الموجودات بالرسوم التي تحصل عليها المجموعة على أنشطة الائتمانات والترتيبات الائتمانية التي يمتلك أو يستثمر البنك فيها الموجودات نيابة عن عملائه.

٢٨ الإيرادات التشغيلية الأخرى

	٢٠٢٤ مليون درهم	٢٠٢٣ مليون درهم
دخل توزيعات الأرباح على استثمارات الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**١**	-
دخل توزيعات الأرباح على استثمارات الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**١١**	٧
أرباح من بيع سندات دين استثمارية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**٤٤٨**	٣٨٠
الربح من الأوراق المالية الاستثمارية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**٦**	٣٣
دخل الإيجارات	**٦٣**	٦٢
الربح/(الخسارة) من بيع عقارات استثمارية/مخزون	**(٦)**	٣٨٩
دخل صرف العملات الأجنبية ومشتقات*	**٣,٤٨١**	٥,٩٤٦
دخل آخر (صافي)	**١٠٣**	٧٧٨
	٤,١٠٧	٧,٥٩٥

* تشمل دخل/ (خسارة) صرف العملات الأجنبية أرباح/ (خسارة) المتاجرة والتحويلات وأرباح/ (خسارة) معاملات مع العملاء.

٢٩ المصروفات العمومية والإدارية

	٢٠٢٤ مليون درهم	٢٠٢٣ مليون درهم
تكلفة الموظفين	**٨,٢٨٢**	٦,٧٧٢
تكلفة إشغال	**٣٤٦**	٣١٤
معدات وتوريدات	**٢٨٨**	٢٤٤
تكلفة تقنية المعلومات	**٨٠٨**	٦٢٧
تكلفة اتصالات	**٣٩٤**	٣٧٩
أتعاب خدمة وقانونية وخبرة مهنية	**٥٤٩**	٣٦٦
تكلفة ذات صلة بالتسويق	**٣٣٣**	٣١٧
استهلاك	**١,١٥٠**	٨٢٥
إطفاء موجودة غير ملموسة	**-**	٢٨
أخرى	**١,٦٠١**	١,٨٢٤
	١٣,٧٥١	١١,٦٩٦

٣٠ صافي خسارة/(عكس قيد) انخفاض القيمة

يتكون رسم بيان الدخل الموحد للمجموعة لصافي خسائر/ (عكس قيد) انخفاض القيمة من ما يلي:

	٢٠٢٤ مليون درهم	٢٠٢٣ مليون درهم
صافي انخفاض القيمة للنقد وودائع لدى المصارف المركزية	**-**	٩
صافي انخفاض القيمة للمستحقات من البنوك	**٧٠**	٨٦
صافي انخفاض القيمة للأوراق المالية الاستثمارية	**٤٤**	٤٢
صافي انخفاض القيمة للقروض والذمم المدينة (أنظر الإيضاح رقم ٤٥ (ط)	**(٤٠٤)**	٤,٤٦٦
صافي انخفاض القيمة لقروض غير ممولة	**١,٠٦٩**	٩٢٢
الديون المعدومة المشطوبة/ (المستردة) - الصافي	**(٧٨٩)**	(٢,١٧٣)
صافي انخفاض القيمة لأصول مالية	**(١٠)**	٣,٣٥٢
صافي انخفاض القيمة لأصول غير مالية	**١١٦**	٩٦
	١٠٦	٣,٤٤٨

٣١ أتعاب أعضاء مجلس الإدارة

وهي تتضمن الأتعاب مستحقة الدفع إلى أعضاء مجلس إدارة المجموعة البالغة ٣١ مليون درهم (٢٠٢٣: ٣١ مليون درهم).

٣٢ الضريبة

في ٩ ديسمبر ٢٠٢٢، أصدرت وزارة المالية الإماراتية المرسوم بقانون اتحادي رقم ٤٧ لسنة ٢٠٢٢ في شأن الضريبة على الشركات والمؤسسات، قانون الضريبة على الشركات ("قانون الضريبة على الشركات") لسن نظام جديد للضريبة على الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد دخل النظام الجديد للضريبة على الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة حيز التنفيذ للفترات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد ١ يونيو ٢٠٢٣.

مع انتهاء السنة المحاسبية للمجموعة في ٣١ ديسمبر، ستكون الفترة الضريبية الأول ى من ١ يناير ٢٠٢٤ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، على أن يتم تقديم الإقرار الأول في أو قبل ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥.

يخضع الدخل الخاضع للضريبة للكيانات التي يخضع دخلها لنطاق ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة لمعدل ضريبة الشركات قدره ٩%. تخضع المجموعة لنطاق الركيزة الثانية (أي تتجاوز حد الإيرادات البالغة ٧٥٠ مليو ن يورو وتدير أعمالها في دول متعددة). والمجموعة بصدد القيام بتقييم تعرضها المحتمل لضرائب الدخل من الركيزة الثانية.

ستخضع عمليات المجموعة في دولة الإمارات العربية المتحدة للركيزة الثانية اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٥، ومن المتوقع أن يكون معدل الضريبة الفعلي ١٥% على الأرباح المحققة في دولة الإمارات العربية المتحدة (٩% في عام ٢٠٢٤). من المتوقع أن يتراوح التأثير المتوقع على المجموعة في عام ٢٠٢٥ بين ١ مليار درهم إلى ١,٤ مليار درهم.

تقدم التعديلات على معيار المحاسبة الدولي ١٢ إعفاء إلزاميا مؤقتا من المحاسبة عن الضرائب المؤجلة التي تنشأ عن التشريع الذي تنفذه الركيزة الثانية. قامت المجموعة بتطبيق الاستثناء على الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة المتعلقة بضرائب الدخل في الركيزة الثانية والإفصاح عنها.

تبلغ رسوم الضريبة للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ٤,١٣٣ مليون درهم، وهو ما يمثل معدل ضريبة فعلي للمجموعة قدره ١٤% (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٨%). إن معدل الضريبة الفعلي في دولة الإمارات العربية المتحدة هو ٩% ومعدل الضريبة الفعلي في تركيا هو ٢٩%.

أ. المبالغ المعترف بها في بيان الدخل:

	٢٠٢٤ مليون درهم	٢٠٢٣ مليون درهم
مصروفات ضريبة الدخل الحالية:		
رسوم ضريبة الدخل الحالية	**٣,٨٥٨**	١,٠٧٥
مصروفات الضريبة المؤجلة:		
نشوء الفروقات المؤقتة	**٢٧٥**	١,٠٦٠
عكس الفروق المؤقتة	**-**	(١)
مصروفات ضريبة الدخل المدرج في بيان الدخل	**٤,١٣٣**	٢,١٣٤

ب. مصروفات ضريبة الدخل المدرجة في بيان الدخل

	٢٠٢٤ مليون درهم	٢٠٢٣ مليون درهم
الربح قبل الضريبة (قبل التضخم المفرط)	**٣٠,٢٧٧**	٢٧,٨٨٤
الضريبة باستخدام معدل الضريبة المحلي للبنك (٩%)	**٢,٠٩٧**	-
تأثير معدلات الضريبة في السلطات القضائية الأجنبية	**١,٩٨٦**	٢,٠٢٨
الخفض/الزيادة في معدلات الضريبة	**-**	١٩٢
التأثير الضريبي لـ:		
الدخل غير الخاضع للضريبة	**(٥٨)**	(١٦٢)
المبلغ الخاضع للضريبة غير المتضمن في الأرباح قبل الضريبة	**-**	١
المصروفات غير القابلة للخصم	**١٦٠**	٨٨
المبلغ القابل للخصم باستثناء الأرباح قبل الضريبة	**(٢)**	(١)
أخرى	**(٨١)**	(٤٨)
خسائر السنة الحالية التي لم يتم الاعتراف بأصل ضريبي مؤجل لها	**٢١**	٣٦
إجمالي مصروفات دخل الضريبة	**٤,١٣٣**	٢,١٣٤

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣٣ ربحية السهم

تعرض المجموعة بيانات ربحية السهم الأساسية والمخفضة لأسهمها العادية. يتم حساب ربحية السهم بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالمساهمين العاديين (التي يتم إدخال مزيد من التعديل عليها فيما يتعلق بمصروفات الفائدة على سندات رأس المال الشق الأول) في البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال العام. يتم تحديد ربحية السهم المخفضة عن طريق ضبط الربح أو الخسارة المتعلقة بالمساهمين العاديين والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة لتغطية تأثيرات كافة الأسهم العادية المحتمل تخفيضها، إن وجدت.

	٢٠٢٤ مليون درهم	٢٠٢٣ مليون درهم
أرباح للعام متعلقة بالمساهمين	**٢٢,٩٧٣**	٢١,٤٨٠
خصم: الفائدة على سندات رأس المال الشق الأول	**(٥١١)**	(٥١١)
صافي أرباح متعلقة بالمساهمين	**٢٢,٤٦٢**	٢٠,٩٦٩
المتوسط المرجح لعدد أسهم حقوق الملكية في الإصدار (بالمليون)	**٦,٣١١**	٦,٣١١
الأرباح لكل سهم* (درهم)	**٣,٥٦**	٣,٣٢
الأرباح المعدلة لكل سهم** (درهم)	**٣,٥٦**	٣,٣٢

* كانت ربحية السهم المخفضة والأساسية للسهم الواحد هي ذاتها للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

** تمثل ربحية السهم المعدلة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ صافي ربح الفترة العائد إلى المساهمين باستثناء التأثير غير النقدي لتعديل التضخم المرتفع على صافي المركز النقدي مقسومًا على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة.

٣٤ الأدوات المشتقة

القيمة العادلة الموجبة للمشتقات

يوضح الجدول أدناه القيم الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة، بالإضافة إلى المبالغ الاسمية التي تم تحليلها حسب مدة استحقاقها. تتمثل القيمة الاسمية بقيمة الموجودات المشتقة ذات الصلة أو المعدل أو المؤشر المرجعي والتي يتم بناءاً عليها قياس التغيرات في قيمة الأدوات المشتقة. توضح المبالغ الاسمية حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولكنها لا تدل على مخاطر السوق ولا مخاطر الائتمان.

القيم الاسمية بموجب مدة استحقاقها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	قيمة عادلة موجبة مليون درهم	قيمة عادلة سالبة مليون درهم	مبلغ اسمي مليون درهم	في خلال ٣ أشهر مليون درهم	من ٣ أشهر إلى سنة مليون درهم	من سنة إلى ٣ سنوات مليون درهم	من ٣ سنوات إلى ٥ سنوات مليون درهم	أكثر من ٥ سنوات مليون درهم
أدوات مشتقة محتفظ بها للمتاجرة:								
عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة	١,٠٧٦	(٨٥٤)	٢٥٣,٥٤٢	١٧٨,٧٥٣	٥٣,٢٤٦	١٥,٦٧١	٥,٣٦٦	٥٤٦
خيارات صرف العملات الأجنبية	٢١٠	(١٦٨)	١٢,٥٩١	٧,١٧٢	٤,٦٥٩	١٨٣	٥٧٧	-
عقود مقايضة أسعار الفائدة/رأس المال	١٠,٤٥٣	(٩,٧١٢)	٧١٨,٧٧٢	٩٩,٧٢٩	١٨٣,٢٠٠	٢٢٥,٧٥١	٩٩,٩٩٧	١١٠,٠٩٥
عقود السلع	٧٠	(٥٨)	٥,٢٩٦	٤٣٨	٩٧٩	٢,٨٨٩	٩٩٠	-
	١١,٨٠٩	(١٠,٧٩٢)	٩٩٠,٢٠١	٢٨٦,٠٩٢	٢٤٢,٠٨٤	٢٤٤,٤٩٤	١٠٦,٨٩٠	١١٠,٦٤١
أدوات مشتقة محتفظ بها لتغطية التدفقات النقدية:								
عقود مقايضة أسعار الفائدة	٤١٩	(٥٧٥)	٣٨,٥٣٦	٥,٥٢٩	١٠,٨٥١	٢٠,٩١٢	٨١٥	٤٢٩
أدوات مشتقة محتفظ بها لتغطية القيمة العادلة:								
عقود مقايضة أسعار الفائدة	٢٣٦	(٤,٥٣٠)	٢٦,٣٦٧	-	١,٣٤٤	٧,٤١١	٥,٤٦١	١٢,١٥١
أدوات مشتقة محتفظ بها لتغطية صافي الاستثمارات في العمليات الخارجية								
عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة	٤	-	٣٣٣	٤٣	٢٩٠	-	-	-
الإجمالي	١٢,٤٦٨	(١٥,٨٩٧)	١,٠٥٥,٤٣٧	٢٩١,٦٦٤	٢٥٤,٥٦٩	٢٧٢,٨١٧	١١٣,١٦٦	١٢٣,٢٢١

يتم إصدار أدوات التحوط للتحوط ضد مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية المتعلقة بالبنود المتحوط بشأنها. تتضمن البنود المتحوط بشأنها بعض القروض والذمم المدينة بقيمة درهم ٢٩,٩٧٦ مليون درهم (إيضاح ١٢) والأوراق المالية الاستثمارية التي تبلغ ٨,٩٦٦ مليون درهم (إيضاح ١١)، وودائع العملاء التي تبلغ ٢٦٥ مليون درهم (إيضاح ١٧) والديون المصدرة والمقترضة البالغة ٢٥,٦٩٦ مليون درهم (إيضاح ١٨). تم تحديد جميع التحوطات لتكون فعالة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

التدفقات النقدية المتوقعة المحوطة والمتوقعة على مدى السنوات المقبلة والتي من المتوقع أن تؤثر على الربح أو الخسارة غير مهمة.

القيم الاسمية بموجب مدة استحقاقها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	قيمة عادلة موجبة مليون درهم	قيمة عادلة سالبة مليون درهم	مبلغ اسمي مليون درهم	في خلال ٣ أشهر مليون درهم	من ٣ أشهر إلى سنة مليون درهم	من سنة إلى ٣ سنوات مليون درهم	من ٣ سنوات إلى ٥ سنوات مليون درهم	أكثر من ٥ سنوات مليون درهم
أدوات مشتقة محتفظ بها للمتاجرة:								
عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة	١,٢٥٠	(٩٣٦)	٢٢٧,٠٣٢	١٥٨,٨٤٠	٥٣,٢٠٢	١١,٢٨٩	٣,١٣٣	٥٦٨
خيارات صرف العملات الأجنبية	٤٠	(٢٤)	٦,٦٣٢	٣,٤٦٦	٢,٣٥١	٢١٠	٢٥٧	٣٤٨
عقود مقايضة أسعار الفائدة/رأس المال	١٣,٢٦٨	(١١,٧٩٤)	٦٣٤,٠٦٣	٦١,٢٧٣	١٤٣,٢٣٣	٢١٥,٣٩٦	١١٣,٦٩٥	١٠,٤٦٦
عقود خيارات السلع	٣٦	(٣٦)	٢,٤٥٤	٩٥	٨٢١	١,٣٣٢	٢٠٦	-
	١٤,٥٩٤	(١٢,٧٩٠)	٨٧٠,١٨١	٢٢٣,٦٧٤	١٩٩,٦٠٧	٢٢٨,٢٢٧	١١٧,٢٩١	١٠١,٣٨٢
أدوات مشتقة محتفظ بها لتغطية التدفقات النقدية:								
عقود مقايضة أسعار الفائدة	٣٥٠	(٧٨٦)	٣١,٨١٥	٤,١٥٢	٢,٣١٥	٢٤,١٧٠	٣٤٩	٨٢٩
أدوات مشتقة محتفظ بها لتغطية القيمة العادلة:								
عقود مقايضة أسعار الفائدة	٣٤٠	(٣,٨٠٨)	٣٠,١٧٠	٣,١٤٣	٤٠	٦,١٨٠	٧,٦٦٣	١٣,١٤٤
أدوات مشتقة محتفظ بها لتغطية صافي الاستثمارات في العمليات الخارجية								
عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة	-	(٥)	٦٢٣	٣٣٠	٢٩٣	-	-	-
الإجمالي	١٥,٢٨٤	(١٧,٣٨٩)	٩٣٢,٧٨٩	٢٣١,٢٩٩	٢٠٢,٢٥٥	٢٥٨,٥٧٧	١٢٥,٣٠٣	١١٥,٣٥٥

يتم إصدار أدوات التحوط للتحوط ضد مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية المتعلقة بالبنود المتحوط بشأنها. تتضمن البنود المتحوط بشأنها بعض القروض والذمم المدينة بقيمة درهم ٢٤,٥٢٧ مليون درهم (إيضاح ١٢) والأوراق المالية الاستثمارية التي تبلغ ٩,٢٧٨ مليون درهم (إيضاح ١١)، وبلغت ودائع العملاء صفر درهم (إيضاح ١٧) والديون المصدرة والمقترضة البالغة ٢٨,١٨٠ مليون درهم (إيضاح ١٨). تم تحديد جميع التحوطات لتكون فعالة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

أنواع منتجات المشتقات

العقود الآجلة هي اتفاقيات تعاقدية إما لشراء أو بيع عملة أو سلعة أو أداة مالية بسعر وتاريخ محدد في المستقبل. العقود الآجلة هي عقود يتم التعاقد بها خارج البورصة.

عقود مقايضة أسعار الفائدة هي اتفاقيات بين طرفين لتبادل الفوائد أو فروقات النقد الأجنبي استنادا على مبلغ اسمي معين. بالنسبة إلى عقود مقايضة أسعار الفائدة فإن الطرفين المقابلين عادة يتبادلون دفعات فوائد بسعر ثابت ومتغير استنادا على القيمة الاسمية في العملة الواحدة. بالنسبة لعقود مقايضة أسعار الفائدة فإن المبالغ المحددة يتم مبادلتها بعملات مختلفة.

عقود الخيارات هي اتفاقيات تعاقدية تثبت الحقوق وليس الالتزامات، لشراء أو لبيع كمية معينة من السلع أو الأدوات المالية بسعر محدد. سواء كان في تاريخ مستقبلي معين أو أي وقت خلال فترة محددة.

مخاطر الائتمان ذات الصلة بالأدوات المشتقة

تنشأ مخاطر الائتمان ذات الصلة بالأدوات المالية المشتقة من احتمال إخلال الطرف المقابل بالالتزامات التعاقدية والمقتصرة على القيمة العادلة الإيجابية للأداة المفضلة للمجموعة والتقلبات المستقبلية المحتملة. نظراً لأن المجموعة لديها ضمانات نقدية من الطرف المقابل إلى حدود القيمة العادلة، إن معظم العقود المفضلة ذات القيمة العادلة (وكذلك مخاطر الائتمان) هي مخاطرة للمؤسسات المالية. تتم إدارة المخاطر الائتمانية وفقا للتسهيلات الموافق عليها. وفي حالات عديدة تخضع لضمانات إضافية بموجب "ملحق دعم الائتمان". وتقوم المجموعة بتطبيق تعديل قيمة الائتمان على صفقات الأدوات المشتقة القائمة. وتستند منهجية احتساب تعديل قيمة الإئتمان إلى ثلاثة عناصر: احتمال تعثر الطرف المقابل عن السداد والإنكشاف الإيجابي المتوقع ومعدل الاسترداد. ويتم احتساب تعديل قيمة الإئتمان على جميع فئات الموجودات بما في ذلك العملات الأجنبية، وأسعار الفائدة والسلع الأساسية.

الأدوات المشتقة المحتفظ بها أو المصدرة لأغراض المتاجرة

تتعلق معظم الأنشطة التجارية لمشتقات المجموعة بالبيع وتغطية المركز. تشمل أنشطة البيع تقديم منتجات للعملاء بأسعار تشجيعية حتى يتمكنوا من تحويل أو تعديل أو تخفيض المخاطر الحالية والمتوقعة.

تتم إدارة المتاجرة بمشتقات أسعار الفائدة وفقا للحدود التي يوافق عليها مجلس الإدارة.

٣٤ الأدوات المشتقة (تتمة)

الأدوات المشتقة المحتفظ بها أو المصدرة لأغراض التغطية

تستخدم المجموعة المشتقات كجزء من إدارة مجوداتها ومطلوباتها لأغراض التغطية لتقليل مخاطر العملة وأسعار الفائدة. ويتم تحقيق ذلك بتغطية أدوات مالية معينة والمعاملات المتوقعة وإستراتيجية التغطية مقابل تعرضات الميزانية العمومية.

تقوم المجموعة بتحديد مشتقاتها المحتفظ بها أو الصادرة لأغراض التحوط على النحو التالي:

- تحوطات القيمة العادلة: تحوطات القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المعترف بها أو الالتزامات الثابتة.
- تحوطات التدفقات النقدية: تحوطات التدفقات النقدية المستقبلية المحتملة والمتعلقة بموجودات أو مطلوبات معترف بها أو معاملة متوقعة مرجحة إلى حد كبير.
- وصافي تحوط الاستثمارات: تحوط صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية.

علاوة على ذلك فيما يتعلق بمعاملات التحوط التي تقوم بها المجموعة تقوم المجموعة بتوثيق ما يلي:

- عند بدء المعاملة العلاقة بين أدوات التحوط والبنود المتحوط لها، والمخاطر التي تتم تغطيتها وهدف المجموعة واستراتيجية إدارة المخاطر في إجراء معاملة التحوط.
- الطريقة التي يتم بها قياس الفعالية طوال فترة علاقة التحوط.
- تقييم المجموعة عند التحوط وعلى أساس مستمر، فيما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التحوط فعالة للغاية في تعويض التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبنود المتحوط لها.

يتم قياس فعالية التحوط من قبل المجموعة على أساس مستقبلي عند التأسيس، وكذلك بأثر رجعي (عند الاقتضاء) في المستقبل على مدى فترة علاقة التحوط. تشمل مصادر عدم الفعلية في محاسبة التحوط تأثير مخاطر الائتمان ذات الصلة بالأدوات المشتقة على تقديم البند المشتق والبند المتحوط، لتخفيف مخاطر الائتمان هذه، تقوم المجموعة بتنفيذ مشتقات التحوط مع نظراء ذوي جودة عالية وتكون غالبية مشتقات التحوط للمجموعة مضمونة.

تحوطات القيمة العادلة

كذلك تستخدم المجموعة عقود مقايضة أسعار الفائدة للتغطية مقابل التغيرات في القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية الناتجة عن تقلبات أسعار الفائدة. يتم تحديد هذه العقود من قبل المجموعة كتحوطات للقيمة العادلة، وبالتالي يتم تطبيق محاسبة التحوط بالقيمة العادلة بغرض التحوط ضد التغيرات في قيمة الموجودات الثابتة والمطلوبات الخاضعة لمخاطر سعر الفائدة، وكذلك الموجودات والمطلوبات الخاضعة لمخاطر صرف العملات الأجنبية.

بعد التحديد الأولي، يتم إحتساب التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كتغطيات القيمة العادلة في بند "دخل تشغيلي آخر"، إلى جانب أي تغيرات في القيمة العادلة للموجودات أو التحوط المتعلق بها والمتعلقة بالمخاطر المغطاة.

تحوطات التدفق النقدي

تستخدم المجموعة عقود مقايضة أسعار الفائدة والعقود الآجلة لتغطية التعرض إلى مخاطر التدفق النقدي الناتجة من بعض ودائع العملاء والقروض متوسطة الأجل. تستخدم مقايضات أسعار الفائدة أيضاً للتحوط ضد مخاطر التدفقات النقدية الناتجة عن بعض القروض والذمم المدينة ذات المعدلات المتغيرة. يتم تحديد هذه من قبل المجموعة كتحوطات للتدفق النقدي وبالتالي تقوم المجموعة بتطبيق محاسبة التحوط للتدفقات النقدية للتحوط من التغير في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة على نحو كبير تابعة إلى مخاطر سعر الفائدة على الموجودات والمطلوبات ذات المعدلات المتغيرة والموجودات والمطلوبات الخاضعة لمخاطر الصرف الأجنبي.

يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كتحوطات للتدفقات النقدية في احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية. يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة تتعلق بالجزء غير الفعال مباشرة في بيان الدخل الموحد للمجموعة.

صافي تحوط الاستثمار:

تتكون أدوات التحوط الاستثمارية الصافية في الغالب من المشتقات مثل السعر الآجل والتي يتم احتسابها بنفس طريقة تحوطات التدفقات النقدية.

يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة ناتجة عن أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال من التحوط في احتياطي تحويل العملات الأجنبية ضمن حقوق الملكية. يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال مباشرة في بيان الدخل الموحد للمجموعة.

٣٥ القطاعات التشغيلية

تنقسم المجموعة إلى قطاعات الأعمال الرئيسية التالية:

أ) لأعمال المصرفية للشركات والخدمات المصرفية المؤسسية تمثل قروض الشركات وودائع العملاء (بما في ذلك الحسابات الجارية وحسابات التوفير) والتمويل التجاري (بما في ذلك النقد)، والمنتجات الإسلامية (بما فيها مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع.) والتمويل الهيكلي للمجموعة باستثناء دينيزبنك.

ب) الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات تمثل القروض وودائع العملاء والخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروة والمنتجات الإسلامية (بما فيها مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع.) وخدمات وساطة حقوق الملكية وإدارة الموجودات والتمويل الاستهلاكي للمجموعة باستثناء دينيزبنك؛

ج) نشطة الأسواق العالمية والخزينة تمثل إدارة محفظة استثمارات المجموعة وإدارة الصناديق والمنتجات الإسلامية (بما فيها مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع.) وعمليات الخزينة بين البنوك للمجموعة باستثناء دينيزبنك؛

د) تتم إدارة دينيز بنك كقطاع تشغيلي مستقل؛ و

هـ) تشمل العمليات الأخرى للمجموعة خدمات بنك الإمارات دبي الوطني العالمية (سابقاً تنفيذ ذ.م.م.) وإدارة العقارات وخدمات وساطة الأسهم ومهام العمليات والدعم.

تكون المعاملات بين قطاعات التشغيل على أساس تجاري بحت وطريقة مماثلة للمعاملات مع أطراف ثالثة.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (مدققة)	الأعمال المصرفية للشركات مليون درهم	الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات مليون درهم	الأسواق العالمية والخزينة مليون درهم	دينيزبنك ايه. اس. مليون درهم	أخرى مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
صافي دخل الفائدة والدخل من المنتجات الإسلامية بعد خصم التوزيعات للمودعين	٥,٥٢٨	١٢,٤٧٤	٢,٨٤٢	٧,١٢٥	٤,٤٢٧	٣٢,٣٩٦
صافي الرسوم والعمولات والدخل الآخر	٢,٦٢٥	٥,٢٩٣	(١١١)	٣,٩١٥	١٦	١١,٧٣٨
إجمالي الدخل التشغيلي	٨,١٥٣	١٧,٧٦٧	٢,٧٣١	١١,٠٤٠	٤,٤٤٣	٤٤,١٣٤
مصروفات عمومية وإدارية	(٨٥٩)	(٥,٣٠٦)	(٢٤٤)	(٤,٤٧٨)	(٢,٨٦٤)	(١٣,٧٥١)
صافي خسارة انخفاض القيمة	٢,٦٧٧	(٢,٤٤٠)	(٤٣)	(٤٩٣)	١٩٣	(١٠٦)
تسويات التضخم على صافي المركز النقدي	-	-	-	(٣,١٣٦)	-	(٣,١٣٦)
الأرباح للعام قبل الضريبة	٩,٩٧١	١٠,٠٢١	٢,٤٤٤	٢,٩٣٣	١,٧٧٢	٢٧,١٤١
موجودات القطاع	٣٩٢,٨٤٧	١٨٨,٢٦٤	٢٣٩,١٧٥	١٦٥,٣٣٩	١٠,٩٥٧	٩٩٦,٥٨٢
مطلوبات القطاع وحقوق المساهمين	٢٨٠,٥٨٣	٣٣٨,٠٣١	٤٢,٨٦٦	١٤٧,٢٤٤	١٨٧,٨٥٨	٩٩٦,٥٨٢

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (مدققة)	الأعمال المصرفية للشركات مليون درهم	الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات مليون درهم	الأسواق العالمية والخزينة مليون درهم	دينيزبنك ايه. اس. مليون درهم	أخرى مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
صافي دخل الفائدة والدخل من المنتجات الإسلامية بعد خصم التوزيعات للمودعين	٥,٥٤٥	١١,٥١٢	٣,٢٧٦	٥,٩٧١	٣,٧٧٦	٣٠,٠٨٠
صافي الرسوم والعمولات والدخل الآخر	٢,١٦٠	٤,٦٩٩	٤٦٢	٥,٣١٢	٣١٥	١٢,٩٤٨
إجمالي الدخل التشغيلي	٧,٧٠٥	١٦,٢١١	٣,٧٣٨	١١,٢٨٣	٤,٠٩١	٤٣,٠٢٨
مصروفات عمومية وإدارية	(٧٥٤)	(٤,٣١٩)	(٢١٧)	(٣,٦٦٣)	(٢,٧٤٣)	(١١,٦٩٦)
صافي خسارة انخفاض القيمة	٢٤٩	(٣,٨٦٦)	(٤٩)	٣٠	١٨٨	(٣,٤٤٨)
تسويات التضخم على صافي المركز النقدي	-	-	-	(٤,٢٢٩)	-	(٤,٢٢٩)
الأرباح للعام قبل الضريبة	٧,٢٠٠	٨,٠٢٦	٣,٤٧٢	٣,٤٢١	١,٥٣٦	٢٣,٦٥٥
موجودات القطاع	٣٤٦,٤٠٩	١٤٣,٥١٣	٢٢٢,٧٢٣	١٤٧,٤٤١	٢,٦٨٧	٨٦٢,٧٧٣
مطلوبات القطاع وحقوق المساهمين	٢٣٣,٠٥٠	٣٠٠,٨٩١	٣٢,٤١٣	١٣٣,٩٠٢	١٦٢,٥١٧	٨٦٢,٧٧٣

٣٦ الشركات التابعة

إن الشركات التابعة للمجموعة هي كما يلي:

	الشركات التابعة	النسبة المئوية للمساهمة	طبيعة الأعمال	بلد التأسيس
١	بز كونتاكت سنتر سوليوشنز ذ.م.م.	١٠٠	خدمات إدارة مركز الاتصال	دبي إ.ع.م.
٢	دينيزبنك	١٠٠	خدمات مصرفية	تركيا
٣	محافظ الإمارات ذ.م.م.	١٠٠	خدمات إدارة الأصول	دبي إ.ع.م.
٤	مدراء محافظ الإمارات (جيرسي) المحدودة	١٠٠	إدارة أصول	جيرسي، إنجلترا
٥	مصرف الإمارات الإسلامي (ش.م.ع)	٩٩.٩	خدمات مصرفية إسلامية	دبي إ.ع.م.
٦	الإمارات المالية للتمويل الاستهلاكي ذ.م.م.	١٠٠	تمويل استهلاكي	دبي إ.ع.م.
٧	الإمارات دبي الوطني لإدارة الاصول المحدودة	١٠٠	إدارة الموجودات	دبي إ.ع.م.
٨	الإمارات دبي الوطني كابيتال (السعودية) المحدودة	١٠٠	خدمات استثمارية	المملكة العربية السعودية
٩	الإمارات دبي الوطني كابيتال ش.م.خ.	١٠٠	خدمات استثمارية	دبي إ.ع.م.
١٠	بنك الإمارات دبي الوطني مصر	١٠٠	خدمات مصرفية	مصر
١١	الإمارات دبي الوطني الدولية للتمويل المحدودة	١٠٠	معاملات الإقراض متوسطة الأجل وسوق المال	جزر الكايمان
١٢	الإمارات دبي الوطني العقارية ذ.م.م.	١٠٠	إدارة العقارات	دبي إ.ع.م.
١٣	الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية	١٠٠	خدمات وساطة	دبي إ.ع.م.
١٤	شركة ائتمان بنك دبي الوطني (جيرسي) المحدودة	١٠٠	خدمات إدارة صناديق الائتمان	جيرسي، انجلترا
١٥	الإمارات دبي الوطني فرع لندن شركة مختارة	١٠٠	شركة مرشحة لأعمال الاستثمار	إنجلترا
١٦	الإمارات دبي الوطني للخدمات المشتركة ذ.م.م. (سابقاً شركة تنفيذ ذ.م.م)	١٠٠	تنظيم الخدمات المشتركة	دبي إ.ع.م.
١٧	شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال إنديا برايفيت لمتد	١٠٠	إدارة الأصول	الهند

فيما يلي شركات أخرى تم دمجها من قبل المجموعة بناءاً على تقييم السيطرة:

	الأسماء	طبيعة الأعمال
١	إيميرتس إن بي دي جلوبال ماركتس ليمتد	شركة ذات أغراض خاصة - تمويل
٢	شركة مصرف الإمارات الإسلامي للصكوك المحدودة	شركة ذات أغراض خاصة لتوريق الموجودات
٣	شركة مصرف الإمارات الإسلامي للتمويل المحدودة	شركة ذات أغراض خاصة لتوريق الموجودات

خلال عام ٢٠٢٤، تمت تصفية شركة الإمارات دبي الوطني دبي العقاري ذ.م.م.

٣٧ الالتزامات والمطلوبات الطارئة

(أ) الالتزامات والارتباطات الطارئة للمجموعة هي على النحو التالي:

	٢٠٢٤ مليون درهم	٢٠٢٣ مليون درهم
خطابات اعتماد	**١٧,١١٨**	١٦,١٨٠
الضمانات	**٨٠,٠٢٨**	٦٥,٤٢٨
المطلوبات على المشاركة في المخاطر	**٤١٦**	٣٧٩
التزامات قروض غير قابلة للإلغاء*	**٩٥,٤١٤**	٦٦,٠١٨
	١٩٢,٩٧٦	١٤٨,٠٠٥

* تمثل التزامات القروض غير القابلة للإلغاء التزاماً تعاقدياً للسماح بإجراء سحوبات على التسهيلات خلال فترة محددة تخضع لشروط سابقة وشروط الإنهاء. باعتبار أن هذه الالتزامات قد تنتهي دون إجراء أي معاملة سحب. وكشرط مسبق لسحب المبلغ يتعين الالتزام به، فإن إجمالي المبالغ التعاقدية لا تمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية على وجه التحديد.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، بلغت خسائر الائتمان المتوقعة على التركزات غير الممولة:

	٢٠٢٤			٢٠٢٣		
مليون درهم	لمدة ١٢ شهرا خسائر الائتمان المتوقعة	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي - منخفضة قيمة الائتمان	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي - غير منخفضة قيمة الائتمان	لمدة ١٢ شهرا خسائر الائتمان المتوقعة	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي -منخفضة قيمة الائتمان	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي - غير منخفضة قيمة الائتمان
التركزات	**١٩٣,٣٦٢**	**٥,٩٦٧**	**٣,١٢٥**	١٤٩,٣٣٣	٤,٠١٣	٣,١٢٧
خسائر الائتمان المتوقعة	**(٩٠٣)**	**(١٧٧)**	**(٢,٥٦١)**	(٩٧٢)	(٥٧٢)	(٩٩١)
	١٩٢,٤٥٩	**٥,٧٩٠**	**٥٦٤**	١٤٨,٣٦١	٣,٤٤١	٢,١٣٦

تتضمن التركزات غير الممولة الضمانات وخطابات الاعتماد الاحتياطية والتزامات القروض غير القابلة للإلغاء.

(ب) القبولات

يتم الاعتراف بالقبولات ضمن بيان المركز المالي للمجموعة مع المطلوبات المماثلة. ولهذا لا توجد التزامات خارج بنود بيان المركز المالي على القبولات.

(ج) التزامات رأسمالية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغت التزامات رأس المال للمجموعة فيما يتعلق بالتحسينات الخاصة بالفروع ومشاريع التحكم الآلي بالفروع ١,٨٠٢ مليون درهم (٢٠٢٣: ٩٢٨ مليون درهم).

٣٨ معاملات الأطراف ذات العلاقة

مجموعة الإمارات دبي الوطني مملوكة بشكل رئيسي من قبل مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية (٤٠.٩٢%)، الشركة التي تملك حكومة دبي فيها حصة الأغلبية.

وصلت نسبة الودائع المقدمة من والقروض الممنوحة إلى كيانات ذات صلة بالحكومة، بخلاف تلك التي تم الافصاح عنها بشكل فردي إلى ٥% (٢٠٢٣: ٥%) و٧% (٢٠٢٣: ١٠%) على التوالي من إجمالي الودائع والقروض للمجموعة. تقوم هذه الكيانات بإدارة أعمالها التجارية على نحو مستقل. وتجرى جميع التعاملات المالية مع المجموعة على أساس تعاملات بين طرفين لا تربطهما مصلحة مشتركة.

تجري المجموعة أيضا معاملات مصرفية مع أطراف معينين ذوي علاقة، والتي هي كيانات غير حكومية ذات صلة. وتتم هذه المعاملات بصورة أساسية بنفس الشروط، بما في ذلك أسعار الفائدة والضمان السائدة في نفس الوقت للمعاملات المقارنة مع أطراف ليس لها علاقة ولا تنطوي على ما يزيد عن نسبة المخاطر الاعتيادية.

يتم ترحيل أرصدة ومعاملات أطراف ذات علاقة وفق الشروط التجارية الاعتيادية وهي على النحو التالي:

	٢٠٢٤ مليون درهم	٢٠٢٣ مليون درهم
قروض وذمم مدينة:		
لمساهم الأغلبية التابع للشركة الأم	**٥٧,٣٣٣**	٧٦,٠٢٨
للشركة الأم	**٢,٢٦٢**	٢,٢٧٨
لأعضاء مجلس الإدارة والشركات ذات العلاقة	**١,٩٤٩**	١,٦٥٨
	٦١,٥٤٤	٧٩,٩٦٤

٣٨ معاملات الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

	٢٠٢٤ مليون درهم	٢٠٢٣ مليون درهم
ودائع العملاء والودائع الإسلامية:		
من مساهم الأغلبية التابع للشركة الأم	٨,٠٥٦	٨,٢٩٧
من الشركة الأم	٢,٢٧٨	٥٥٣
	١٠,٣٣٤	٨,٨٥٠

	٢٠٢٤ مليون درهم	٢٠٢٣ مليون درهم
استثمار في سندات حكومة دبي	٦,٣٧٠	٦,٣٧٧

	٢٠٢٤ مليون درهم	٢٠٢٣ مليون درهم
دفعات مسددة إلى أطراف أخرى ذات العلاقة	١٧	١٧
الرسوم المستلمة بخصوص الصناديق التي تديرها المجموعة	٢٤	٢٣
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة عن حضور الجلسات	٢٨	١٨
تعويضات كبار المسؤولين الإداريين		
مزايا الموظفين قصيرة الأجل	١١٢	١٠٤
المزايا الوظيفية بعد الخدمة	٢	٢
	١١٤	١٠٦

إن كبار المسؤولين الإداريين هم هؤلاء الأشخاص الذين لديهم السلطة والمسئولية للتخطيط وإدارة ومراقبة نشاطات المجموعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

٣٩ التوزيع الجغرافي للموجودات والمطلوبات

فيما يلي بيان تحليل المركز المالي للمجموعة وفقاً للأقاليم الجغرافية التالية ودون احتساب أي ضمانات إضافية أو أي ضمانات ائتمانية مساعدة.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	دول مجلس التعاون الخليجي مليون درهم	دول مجلس التعاون الخليجي مليون درهم	دولية مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
الموجودات				
نقد وودائع لدى المصارف المركزية	٧٣,٤٦٣	٢,٢٥٠	٢٨,٩٥٢	١٠٤,٦٦٥
مستحق من البنوك	١٧,٢٤٢	٢٧,٨٠٢	٨٧,٧٢٢	١٣٢,٧٦٦
أوراق مالية استثمارية	١٠٨,٣٦٧	١٩,٩٨٧	٧٠,٨٦٩	١٩٩,٢٢٣
القروض والذمم المدينة	٣٥٠,٤٦٨	٣٥,٩٢٩	١١٥,٢٣٠	٥٠١,٦٢٧
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات	١,٤٥١	٤٤١	١٠,٥٧٦	١٢,٤٦٨
قبولات العملاء	٨,٢٧٦	٦٨٥	٥١٧	٩,٤٧٨
ممتلكات ومعدات	٣,٢٨٤	٣٦٥	٤,٢٩٢	٧,٩٤١
الشهرة التجارية والموجودات غير الملموسة	٥,٤٩٤	-	١٣٢	٥,٦٢٦
موجودات أخرى	٨,٩٩٠	٦٤٠	١٣,١٥٨	٢٢,٧٨٨
إجمالي الموجودات	٥٧٧,٠٣٥	٨٨,٠٩٩	٣٣١,٤٤٨	٩٩٦,٥٨٢
المطلوبات				
مستحق للبنوك	١٤,٢٢٨	٨,٧٠٥	٣٢,٥٥٤	٥٥,٤٨٧
ودائع العملاء	٤٩٠,٦١٦	٢٩,٤٩٣	١٤٦,٦٦٨	٦٦٦,٧٧٧
ديون مصدرة و أموال مقترضة أخرى	-	-	٧٢,٤٧٦	٧٢,٤٧٦
صكوك مستحقة الدفع	٧,٤٢٧	-	-	٧,٤٢٧
القيمة العادله السالبة للمشتقات	١,٦٠٠	٧٠٠	١٣,٥٩٧	١٥,٨٩٧
قبولات العملاء	٨,٢٧٦	٦٨٥	٥١٧	٩,٤٧٨
مطلوبات أخرى	٢٥,٩٠٨	١,٧٠٣	١٥,٢١٥	٤٢,٨٢٦
إجمالي حقوق المساهمين	١٢٦,٢١٤	-	-	١٢٦,٢١٤
إجمالي المطلوبات و حقوق المساهمين	٦٧٤,٢٦٩	٤١,٢٨٦	٢٨١,٠٢٧	٩٩٦,٥٨٢
التوزيع الجغرافي لخطابات الاعتماد والضمانات	٦٢,٩٩٧	٨,٤٨٠	٢٥,٦٦٩	٩٧,١٤٦

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:				
التوزيع الجغرافي للموجودات	٥٢٨,٣١٩	٥٩,٢٤١	٢٧٥,٢١٣	٨٦٢,٧٧٣
التوزيع الجغرافي للمطلوبات وحقوق المساهمين	٥٧٢,٦٣٢	٢٩,١٨٧	٢٦٠,٩٥٤	٨٦٢,٧٧٣
التوزيع الجغرافي لخطابات الاعتماد والضمانات	٥٠,٨٨٦	٧,٢٥١	٢٣,٤٧١	٨١,٦٠٨

٤٠ الموجودات والمطلوبات المالية

أ) تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

يوضح الجدول التالي تصنيف المجموعة لجميع فئات الموجودات و المطلوبات المالية و القيم الدفترية لها.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	أوراق مالية استثمارية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة مليون درهم	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة مليون درهم	أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون درهم	أدوات حقوق الملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون درهم	التكلفة المطفأة مليون درهم	أدوات التغطية مليون درهم	إجمالي القيمة الدفترية* مليون درهم
الموجودات المالية							
نقد وودائع لدى المصارف المركزية	-	-	-	-	١٠٤,٦٦٥	-	١٠٤,٦٦٥
مستحق من البنوك	-	-	-	-	١٣٢,٧٦٦	-	١٣٢,٧٦٦
أوراق مالية استثمارية	١٠,٢٢٦	٨٣	٣٠,٦٠٨	٢١٠	١٥٨,٠٩٦	-	١٩٩,٢٢٣
القروض والذمم المدينة	-	-	-	-	٥٠١,٦٢٧	-	٥٠١,٦٢٧
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات	١١,٨٠٩	-	-	-	-	٦٥٩	١٢,٤٦٨
أخرى	-	-	-	-	٢٤,٩٢٨	-	٢٤,٩٢٨
	٢٢,٠٣٥	٨٣	٣٠,٦٠٨	٢١٠	٩٢٢,٠٨٢	٦٥٩	٩٧٥,٦٧٧
المطلوبات المالية							
مستحق للبنوك	-	-	-	-	٥٥,٤٨٧	-	٥٥,٤٨٧
ودائع العملاء	-	-	-	-	٦٦٦,٧٧٧	-	٦٦٦,٧٧٧
ديون مصدرة وأموال مقترضة أخرى	-	-	-	-	٧٢,٤٧٦	-	٧٢,٤٧٦
صكوك مستحقة الدفع	-	-	-	-	٧,٤٢٧	-	٧,٤٢٧
القيمة العادلة السالبة للمشتقات	١٠,٧٩٢	-	-	-	-	٥,١٠٥	١٥,٨٩٧
أخرى	-	-	-	-	٥٢,٣٠٤	-	٥٢,٣٠٤
	١٠,٧٩٢	-	-	-	٨٥٤,٤٧١	٥,١٠٥	٨٧٠,٣٦٨

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	أوراق مالية استثمارية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة مليون درهم	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة مليون درهم	أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون درهم	أدوات حقوق الملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون درهم	التكلفة المطفأة مليون درهم	أدوات التغطية مليون درهم	إجمالي القيمة الدفترية* مليون درهم
الموجودات المالية							
نقد وودائع لدى المصارف المركزية	-	-	-	-	٩٦,٠٣١	-	٩٦,٠٣١
مستحق من البنوك	-	-	-	-	٩٢,٣٠٢	-	٩٢,٣٠٢
أوراق مالية استثمارية	٩,٩٢٩	٨٤	٢٣,٤٩٤	٦٩٨	١١٣,٠٤١	-	١٧٣,٢٤٦
القروض والذمم المدينة	-	-	-	-	٤٤٥,١٠٥	-	٤٤٥,١٠٥
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات	١٤,٥٩٤	-	-	-	-	٦٩٠	١٥,٢٨٤
أخرى	-	-	-	-	٢٢,٠٥٦	-	٢٢,٠٥٦
	٢٤,٥٢٣	٨٤	٢٣,٤٩٤	٦٩٨	٧٩٥,٠٤٦	٦٩٠	٨٤٤,٥٣٥
المطلوبات المالية							
مستحق للبنوك	-	-	-	-	٤٠,٣٢١	-	٤٠,٣٢١
ودائع العملاء	-	-	-	-	٥٨٤,٥٦١	-	٥٨٤,٥٦١
ديون مصدرة وأموال مقترضة أخرى	-	-	-	-	٦٦,١١٦	-	٦٦,١١٦
صكوك مستحقة الدفع	-	-	-	-	٤,٦٧٣	-	٤,٦٧٣
القيمة العادلة السالبة للمشتقات	١٢,٧٩٠	-	-	-	-	٤,٥٩٩	١٧,٣٨٩
أخرى	-	-	-	-	٣٩,٧٤١	-	٣٩,٧٤١
	١٢,٧٩٠	-	-	-	٧٣٥,٤١٢	٤,٥٩٩	٧٥٢,٨٠١

* القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية (غير المدرجة بالقيمة العادلة) لا تختلف بشكل جوهري عن قيمتها العادلة. باستثناء الأوراق المالية الاستثمارية بالتكلفة المطفأة. المفصح عنها في إيضاح ١١.

ب) القيمة العادلة للأدوات المالية

يوضح الجدول التالي تحليلاً للأدوات المالية المرحلة بالقيمة العادلة وفقاً لطريقة التقييم. تم تحديد المستويات في الترتيب الهرمي للقيمة العادلة على النحو التالي:

- المستوى ١: الأسعار المعلنة (غير معدلة) في الأسواق الرئيسية للموجودات والمطلوبات المحددة.
- المستوى ٢: التقييم باستخدام المدخلات بخلاف الأسعار المعلنة المتضمنة في المستوى ١ والتي يمكن ملاحظتها للموجودات والمطلوبات سواء بطريقة مباشرة (مثل الأسعار) أو بطريقة غير مباشرة مثل (تستنتج من الأسعار).
- المستوى ٣: التقييم باستخدام مدخلات للموجودات والمطلوبات التي لا تعتمد على بيانات السوق (مدخلات غير ملحوظة).

٤٠ الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

ب) القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المستوى ١ مليون درهم	المستوى ٢ مليون درهم	المستوى ٣ مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
أوراق مالية استثمارية				
أوراق مالية استثمارية للمتاجرة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة				
سندات حكومية	٦,٤٨٠	-	-	٦,٤٨٠
سندات الشركات	٢,٥٩٢	-	-	٢,٥٩٢
حقوق ملكية	١٤٥	-	-	١٤٥
أخرى	١,٠٠٩	-	-	١,٠٠٩
	١٠,٢٢٦	-	-	١٠,٢٢٦
أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
سندات حكومية	١٨,١٠٨	٢١	-	١٨,١٢٩
سندات الشركات	١٢,٥٣٠	-	-	١٢,٥٣٠
	٣٠,٦٣٨	٢١	-	٣٠,٦٥٩
أدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٤	-	٢٠٦	٢١٠
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:				
حقوق ملكية	١٠	-	٦٥	٧٥
أخرى	٨	-	-	٨
	١٨	-	٦٥	٨٣
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات				
مشتقات محتفظ بها للمتاجرة	-	١١,٨٠٩	-	١١,٨٠٩
مشتقات محتفظ بها كتغطيات للتدفق النقدي:				
مبادلات أسعار الفائدة	-	٤١٩	-	٤١٩
مشتقات محتفظ بها كتغطيات للقيمة العادلة				
مبادلات أسعار الفائدة	-	٢٣٦	-	٢٣٦
مشتقات محتفظ بها كتغطية لصافي الاستثمار في استثمارات في العمليات الخارجية:				
عقود آجلة للصرف الأجنبي	-	٤	-	٤
	-	١٢,٤٦٨	-	١٢,٤٦٨
القيمة العادلة السالبة للمشتقات				
مشتقات محتفظ بها للمتاجرة	-	(١٠,٧٩٢)	-	(١٠,٧٩٢)
مشتقات محتفظ بها كتغطيات للتدفق النقدي:				
مبادلات أسعار الفائدة	-	(٥٧٥)	-	(٥٧٥)
مشتقات محتفظ بها كتغطيات للقيمة العادلة:				
مبادلات أسعار الفائدة	-	(٤,٥٣٠)	-	(٤,٥٣٠)
مشتقات محتفظ بها كتغطية لصافي الاستثمار في استثمارات في العمليات الخارجية:				
عقود آجلة للصرف الأجنبي	-	-	-	-
	-	(١٥,٨٩٧)	-	(١٥,٨٩٧)
	٤٠,٨٨٦	(٣,٤٠٨)	٢٧١	٣٧,٧٤٩

يوضح الجدول التالي تسوية من الأرصدة الافتتاحية إلى الأرصدة الختامية فيما يتعلق بقياسات القيمة العادلة في المستوى ٣ من الترتيب الهرمي للقيمة العادلة.

	أوراق مالية للمتاجرة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة مليون درهم	محددة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة مليون درهم	أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى مليون درهم	أدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٤	-	٦٦	-	١١٥	١٨١
إجمالي الأرباح أو الخسائر:					
- في الأرباح أو الخسائر	-	(١)	-	-	(١)
- في بنود الدخل الشامل الأخرى	-	-	-	(١)	(١)
صفقات شراء	-	-	-	٩٢	٩٢
إصدارات	-	-	-	-	-
تسويات وتعديلات أخرى	-	-	-	-	-
تحويلات إلى المستوى ٣	-	-	-	-	-
تحويلات من المستوى ٣	-	-	-	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	-	٦٥	-	٢٠٦	٢٧١

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	المستوى ١ مليون درهم	المستوى ٢ مليون درهم	المستوى ٣ مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
أوراق مالية استثمارية				
أوراق مالية استثمارية للمتاجرة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة				
سندات حكومية	٧,٠٦٧	-	-	٧,٠٦٧
سندات الشركات	٢,٢٥٩	-	-	٢,٢٥٩
حقوق ملكية	١١٢	-	-	١١٢
أخرى	٤٩١	-	-	٤٩١
	٩,٩٢٩	-	-	٩,٩٢٩
أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
سندات حكومية	١٥,٥٢١	٢١	-	١٥,٥٤٢
سندات الشركات	٧,٩٩٢	-	-	٧,٩٩٢
	٢٣,٥١٣	٢١	-	٢٣,٥٣٤
أدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٥٨٢	١	١١٥	٦٩٨
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:				
حقوق ملكية	١٠	-	٦٦	٧٦
أخرى	٨	-	-	٨
	١٨	-	٦٦	٨٤
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات				
مشتقات محتفظ بها للمتاجرة	-	١٤,٥٩٤	-	١٤,٥٩٤
مشتقات محتفظ بها كتغطيات للتدفق النقدي:				
مبادلات أسعار الفائدة	-	٣٥٠	-	٣٥٠
مشتقات محتفظ بها كتغطيات للقيمة العادلة				
مبادلات أسعار الفائدة	-	٣٤٠	-	٣٤٠
مشتقات محتفظ بها كتغطية لصافي الاستثمار في العمليات الخارجية				
عقود آجلة للصرف الأجنبي	-	-	-	-
	-	١٥,٢٨٤	-	١٥,٢٨٤
القيمة العادلة السالبة للمشتقات				
مشتقات محتفظ بها للمتاجرة	-	(١٢,٧٩٠)	-	(١٢,٧٩٠)
مشتقات محتفظ بها كتغطيات للتدفق النقدي:				
مبادلات أسعار الفائدة	-	(٧٨٦)	-	(٧٨٦)
مشتقات محتفظ بها كتغطيات للقيمة العادلة:				
مبادلات أسعار الفائدة	-	(٣,٨٠٨)	-	(٣,٨٠٨)
مشتقات محتفظ بها كتغطية لصافي الاستثمار في العمليات الخارجية				
عقود آجلة للصرف الأجنبي	-	(٥)	-	(٥)
	-	(١٧,٣٨٩)	-	(١٧,٣٨٩)
	٣٤,٤٢	(٢,٠٨٣)	١٨١	٣٢,١٤٠

	أوراق مالية للمتاجرة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة مليون درهم	محددة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة مليون درهم	أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى مليون درهم	أدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٣	-	٦٦	-	١٠٢	١٦٨
إجمالي الأرباح أو الخسائر:					
- في الأرباح أو الخسائر	-	٧	-	-	٧
- في الدخل الشامل الآخر	-	-	-	١	١
صفقات شراء	-	-	-	١٢	١٢
تسويات وتعديلات أخرى	-	(٧)	-	-	(٧)
تحويلات من المستوى ٣	-	-	-	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	-	٦٦	-	١١٥	١٨١

٤٠ الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

ب) القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

في ظروف معينة، تقاس القيمة العادلة للأدوات المالية المصنفة في المستوى ٣ باستخدام أساليب التقييم التي تتضمن الافتراضات غير المبنية من خلال أسعار معاملات السوق الحالية الممكن ملاحظتها لنفس الأداة وغير المرتكزة على بيانات السوق الملحوظة. تستخدم المجموعة تقنيات التقييم اعتماداً على نوع الأداة والبيانات المتاحة في السوق. على سبيل المثال، في حال غياب بيانات السوق النشطة، يتم تقييم القيمة العادلة للاستثمار على أساس تحليل المركز المالي والنتائج والقدرة على تحمل المخاطر وغيرها من العوامل

ذات الصلة بمتلقي الاستثمارات. ويتم تحديد التغيرات المناسبة وغير المناسبة في قيمة الأدوات المالية على أساس التغيرات في قيمة الأدوات نتيجة لاختلاف مستويات المعايير غير الخاضعة للرقابة والتي يتم قياسها على أساس تقديري.

خلال السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ لم يكن هناك أي تحويلات بين المستوى ١ والمستوى ٢.

٤١ إيضاحات حول بيان التدفقات النقدية الموحد للمجموعة

	٢٠٢٤ مليون درهم	٢٠٢٣ مليون درهم
(أ) تحليل التغيرات في النقد وما يعادله خلال العام		
الرصيد في بداية العام	**١٩,٥٠٥**	٣٦,٣٦٦
صافي التدفق النقدي الداخل/ (الخارج)	**٣٤,٥٨٩**	(١٦,٨٦١)
الرصيد في نهاية العام	**٥٤,٠٩٤**	١٩,٥٠٥
(ب) تحليل النقد وما يعادله		
نقد وودائع ل دى المصارف المركزية	**١٠٤,٦٦٥**	٩٦,٠٣١
المستحق من البنوك	**١٣٢,٧٦٦**	٩٢,٣٠٢
المستحق للبنوك	**(٥٥,٤٨٧)**	(٤٠,٣٢١)
	١٨١,٩٤٤	١٤٨,٠١٢
ناقصاً: ودائع لدى المصارف المركزية لأغراض نظامية	**(٨٧,٣٧٧)**	(٧٢,٣٢٠)
ناقصاً: شهادات ودائع/ تخصيصات لدى المصارف المركزية بعد ٣ أشهر	**(٢٧)**	-
ناقصاً: المبالغ المستحقة من البنوك بعد ٣ أشهر	**(٧٠,٩٤٢)**	(٦٤,٢١٥)
زائداً: المبالغ المستحقة للبنوك بعد ٣ أشهر	**٣٠,٤٩٦**	٨,٠٢٨
	٥٤,٠٩٤	١٩,٥٠٥
(ج) تسويات لبنود غير نقدية		
خسارة انخفاض القيمة/ (إعادة قيد) على النقد والودائع لدى المصارف المركزية	**-**	٩
خسائر انخفاض قيمة القروض والذمم المدينة	**(٤٠٤)**	٤,٤٦٦
خسائر انخفاض قيمة (إعادة قيد) الأوراق المالية الاستثمارية	**٤٤**	٤٢
خسائر انخفاض قيمة قروض غير ممولة	**١,٠٦٩**	٩٢٢
خسائر انخفاض القيمة/ (إعادة قيد) على المستحق من البنوك/ موجودات أخرى	**٧٠**	٨٦
إطفاء القيمة العادلة	**١١٧**	١٠٨
علاوة/ (خصم) على الأوراق المالية الاستثمارية	**(٣,٣٤٣)**	(٢,٤٣٣)
خسارة/ (ربح) غير محققة عن الصرف الأجنبي	**(٢)**	٥٠
استهلاك وانخفاض قيمة الممتلكات والمعدات/عقارات استثمارية	**١,٢٧٩**	٩٣٣
(الأرباح)/الخسائر غير المحققة من الاستثمارات	**١٤**	٣٨
دخل الأرباح الموزعة على استثمارات في حقوق الملكية	**(١٢)**	(٧)
(الأرباح)/الخسائر غير المحققة من القيمة العادلة للبند المحوط	**(٧٩٠)**	١٣٢
خسارة/ (أرباح) الناتجة عن بيع (عقارات استثمارية/ مخزون)	**٦**	(٣٨٩)
إطفاء أصول غير ملموسة	**-**	٢٨
اطفاء خصم/ (علاوة) على صكوك	**٤**	-
تسوية التضخم المفرط على المركز النقدي	**٣,١٣٦**	٤,٢٢٩
	١,١٨٨	٨,٢١٤

٤٢ إدارة وتخصيص رأس المال

يقوم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بالإشراف على المجموعة على أساس موحّد ولذلك يتلقى معلومات حول كفاية رأس المال ويحدد متطلبات رأس المال للمجموعة ككل. اعتبارا من عام ٢٠١٧، يتم احتساب رأس المال على مستوى المجموعة باستخدام إطار بازل ٣ للجنة بازل للرقابة المصرفية ("لجنة بازل"). بعد تطبيق التعديلات التي يقدمها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مع مراعاة المصلحة الوطنية. يتألف إطار بازل ٣، شأنه شأن بازل ٢، من ثلاث "ركائز": الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، وعملية المراجعة الرقابية وانضباط السوق.

الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أنظمة ولوائح رأس مال بازل ٣، والتي دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من ١ فبراير ٢٠١٧، حيث تم تطبيق متطلبات الحد الأدنى لرأس المال على ثلاثة مستويات، وهي الشق ١ من الأسهم العادية والشق ١ ورأس المال الإجمالي.

يتم تكوين احتياطي رأس المال التحوطي (احتياطي رأس المال التحوطي) واحتياطي التقلبات الدورية لرأس المال، بحد أقصى يصل إلى ٢,٥% لكل احتياطي) بحيث يكون أعلى من قيمة أسهم رأس المال العادية بواقع ٧%.

بالإضافة إلى احتياطي رأس المال الإضافي، تم تصنيف المجموعة على أنها من البنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي "SIB-D". ومن أجل الحفاظ على مركزها كواحدة من البنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي ينبغي على المجموعة الحفاظ على قاعدة رأس المال عند نسبة ١,٥%.

رأس المال النظامي

ينقسم رأس المال النظامي للمجموعة إلى ثلاث فئات رئيسية وهي الشق الأول للأسهم العادية والشق الأول والشق الثاني الإضافي اعتماداً على خصائصها.

- يشمل الشق الأول للأسهم العادية. ويمثل الفئة الأعلى جودة من رأس المال ورأسمال الأسهم وعلاوة الأسهم والاحتياطي القانوني والنظامي والاحتياطيات الأخرى والأرباح المحتجزة والحصة غير المسيطرة بعد خصم الشهرة التجارية والموجودات غير الملموسة والتعديلات النظامية الأخرى المتعلقة بالبنود المدرجة في حقوق المساهمين ولكن يتم التعامل معها بصورة مختلفة لأغراض خاصة بكفاية رأس المال حسب التوجيهات المقترحة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- يشتمل الشق ١ من رأس المال على أدوات رأس المال للأسهم غير العادية.
- يشتمل الشق ٢ من رأس المال على الديون الثانوية المؤهلة ومخصصات خسارة القروض العامة مع مراعات الحد الأقصى لنسبة ١,٢٥% من نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر.

تستبعد نسب رأس المال التنظيمية تأثير محاسبة التضخم على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

مدرج أدناه لمحة عامة حول رأس المال وفقًا لإطار بازل ٣:

	٢٠٢٤ مليون درهم	٢٠٢٣ مليون درهم
رأس المال المتاح		
الشق الأول من حقوق الملكية العادية	**١٠١,٢٧٣**	٨٧,١٥٠
الشق الأول من رأس المال	**١١٠,٤٠٢**	٩٦,٢٧٩
إجمالي رأس المال المؤهل	**١١٧,٩٣٤**	١٠٢,٦٥٣
الأصول المرجحة بالمخاطر		
مخاطر الائتمان	**٦٠٢,٥٣٥**	٥٠٩,٩٤٧
مخاطر السوق	**١٦,٥٥٠**	١٤,٤٧٧
المخاطر التشغيلية	**٧١,٢٩٠**	٥٩,٣٥٦
إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر	**٦٩٠,٣٧٥**	٥٨٣,٧٨٠

نسبة رأس المال للمجموعة الموحد	٢٠٢٤	٢٠٢٣
أ. إجمالي نسبة رأس المال	**١٧,٠٨%**	١٧,٥٨%
ب. نسبة الشق الأول للإجمالي الموحد	**١٥,٩٩%**	١٦,٤٩%
ج. نسبة الشق الأول للأسهم العادية للإجمالي الموحد	**١٤,٦٧%**	١٤,٩٣%

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٤٢ إدارة وتخصيص رأس المال (تتمة)

الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال (تتمة)

مدرج أدناه لمحة عامة حول رأس المال وفقًا لإطار بازل ٣:

	٢٠٢٤ مليون درهم	٢٠٢٣ مليون درهم
الشق ١ من أسهم رأس المال العادية	**٦,٣١٧**	٦,٣١٧
أسهم رأس المال الممتازة	**١٧,٩٥٤**	١٧,٩٥٤
احتياطيات مؤهلة	**(١٣,٥٧٢)**	(١١,٠٥٢)
ترتيبات التحول: إعادة قيد جزئية لتأثير خسائر الائتمان المتوقعة على أسهم رأس المال الشق الأول العادية في إطار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩	**٩٢١**	٢,٧٧٧
أرباح محتجزة	**١٠٣,٢٨٧**	٨٥,٣٩٩
الأرباح المتوقعة/ المقترحة[1]	**(٦,٣١٧)**	(٧,٥٨٠)
مبلغ مؤهل من حصة غير مسيطرة	**-**	-
الشق ١ من أسهم رأس المال العادية قبل التعديلات التنظيمية واستقطاع الحد الأدنى	**١٠٨,٥٩٠**	٩٣,٨١٥
ناقصاً: الخصومات التنظيمية	**(٧,٣١٧)**	(٦,٦٦٥)
إجمالي الشق ١ من أسهم رأس المال العادية بعد التعديلات التنظيمية واستقطاع الحد الأدنى من الفئة (أ)	**١٠١,٢٧٣**	٨٧,١٥٠
رأس مال إضافي من الفئة ١		
رأس مال مؤهل - الشق ١	**٩,١٢٩**	٩,١٢٩
رأس مال - الشق ١ آخر على سبيل المثال (أسهم علاوة، حصة غير مسيطرة)	**-**	-
إجمالي رأس المال - الشق ١ بعد الترتيبات الانتقالية الفئة (ب)	**٩,١٢٩**	٩,١٢٩
الشق ٢ من رأس المال		
أدوات الشق ٢ على سبيل المثال قرض ثانوي	**-**	-
الشق ٢ من رأس المال الآخر (بما في ذلك المخصصات العامة وغير ذلك)	**٧,٥٣٢**	٦,٣٧٤
إجمالي رأس المال الشق ٢ (ج)	**٧,٥٣٢**	٦,٣٧٤
إجمالي رأس المال التنظيمي (أ + ب + ج)	**١١٧,٩٣٤**	١٠٢,٦٥٣

[1] يخضع توزيع الأرباح المقترح للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

٤٣ إدارة الصناديق

تقوم المجموعة بإدارة عدد من محافظ الأسهم والتي لم يتم توحيدها في البيانات المالية. لا ترتبط المحافظ بالموجودات العامة للمجموعة وأن المجموعة لا ترتبط بموجودات المحافظ. لقد بلغت محافظ الأطراف الأخرى التي تقوم المجموعة بإدارتها ٧٦,٢٨٣ مليون درهم في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (٢٠٢٣: ٣٩,٧٥٦ مليون درهم).

٤٤ الموجودات المحتفظ بها بصفة مستأمن

تحتفظ المجموعة بموجودات بصفة مستأمن لعملائها وتقدم المجموعة خدمات الحافظ الأمين لبعض من عملائها. الموجودات الرئيسية التي تحتفظ بها المجموعة بصفة مستأمن أو الحافظ الأمين غير مدرجة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

٤٥ إدارة المخاطر

إن المخاطر الأساسية التي تتعرض لها المجموعة ناشئة عن توفير الائتمان للعملاء من الشركات والمؤسسات والعملاء من الأفراد. كما تتعرض المجموعة أيضاً لعدد من أنواع أخرى من المخاطر، مثل مخاطر السوق والتشغيل والسيولة والامتثال والشهرة وأداء البلد والأمور القانونية والمخاطر البيئية والاجتماعية التي تحفز إدارة المخاطر ذات الصلة بها ومجموعة المنتجات واستراتيجيات تنوع المخاطر.

إطار عمل إدارة المخاطر:

يتيح إطار عمل إدارة المخاطر على مستوى المجموعة بهدف تحقيق أقصى قدر من الإيرادات مع الالتزام بقدرتنا على تحمل المخاطر.

تستخدم المجموعة ثلاثة أنماط من نماذج الدفاع لدعم نهجها في إدارة المخاطر من خلال توضيح المسؤولية وتشجيع التعاون وتمكين التنسيق الفعال لأنشطة المخاطر والرقابة. وفيما يلي نبذة مختصرة عن الخطوط الدفاعية الثلاثة:

- وحدات الأعمال: ويتمثل دورها في ضمان الإدارة الفعالة للمخاطر ضمن نطاق مسؤولياتها التنظيمية المباشرة. جميع الموظفين داخل وحدات الأعمال مدربين تدريبا كافيا ولديهم إمكانية استخدام الأدوات المناسبة لضمان الرقابة على المخاطر. وتتحمل كل وحدة تداعيات المخاطر التي تتعرض إليها وهي كذلك مسؤولة عن وضع وتطبيق الضوابط الرقابية اللازمة لتخفيف المخاطر الناشئة عن الأنشطة.
- وحدات الرقابة على المخاطر: وهي مسؤولة عن تنفيذ السياسات والإجراءات ومراقبة المخاطر المحتملة للتأكد من أن جميع المخاطر تقع ضمن نطاق قدرة المجموعة على تحمل المخاطر. وقد تم وضع الضوابط المناسبة وتنفيذها مع إعداد تقارير كافية للتنبؤ بالمخاطر المستقبلية وتحسين مستوى الجاهزية لدى الإدارة بمختلف مستوياتها.
- إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة: وتقدم ضماناً مستقلاً وتستعرض نتائج تقاريرها على كافة هيئات الإدارة والحوكمة ذات الصلة والمدراء التنفيذيين الخاضعين للمساءلة وغيرها من الوحدات واللجان الرقابية ولجان مجلس الإدارة.

أ) حوكمة المخاطر

يضمن هيكل حوكمة المخاطر للمجموعة إجراء رقابة وسيطرة مركزية مع تحمل المسؤولية التامة عن المخاطر.

إن لدى مجلس ادارة ("المجلس") المسؤولية الكاملة عن تحديد القدرة على تحمل المخاطر للمجموعة وتأسيس والإشراف على إطار عمل إدارة المخاطر للمجموعة. ويدار ذلك من خلال عدد من اللجان، بما فيها: لجنة المجلس للمخاطر ولجنة المجلس للائتمان والاستثمار ولجنة المجلس للتدقيق.

تقوم اللجان على مستوى الإدارة أيضا بالإدارة النشطة للمخاطر. من ضمن اللجان الرئيسية، لجنة المخاطر للمجموعة ولجنة الإشراف على النموذج، ولجنة إدارة الائتمان ولجنة إدارة الاستثمار ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات للمجموعة.

تدعم لجنة المجلس للمخاطر المجلس في مسؤولياته فيما يتعلق بحوكمة المخاطر وقابلية تحمل المخاطر وإطار عمل إدارة المخاطر. توافق لجنة المجلس للمخاطر على سياسات المخاطر وتراجع التقارير والتحديثات المتعلقة بإدارة المخاطر بما في ذلك سجل المحفظة واتجاهات المحفظة واختبار الإجهاد والسيولة وكفاية رأس المال وتفوض اللجنة بالتحقيق أو البحث عن أي معلومات تتعلق بأي نشاط في إطار دور ومهام وصلاحيات اللجنة.

تقوم لجنة المجلس للائتمان والاستثمار بدعم المجلس لإدارة محفظة الائتمان والاستثمار وتتولى لجنة المجلس الائتمان والاستثمار المسؤولية عن الموافقة على قرارات الائتمان والاستثمار بمستوى أعلى من صلاحية لجنة الإدارة للائتمان والاستثمار والتي لا تستوفي المعايير الأساسية للمجلس. وتشرف اللجنة على تنفيذ مهام إدارة نهج مخاطر الائتمان للمجموعة وتراجع الملف الائتماني للمحافظ الأساسية لضمان توافقها مع إستراتيجية الأعمال والقدرة على تحمل المخاطر.

الدور الرئيسي للجنة التدقيق للمجلس هو الإشراف على ومراجعة الشؤون المالية والتدقيق والرقابة الداخلية، وكذلك الرقابة على استقلالية وأداء مدققي المجموعة الداخليين والخارجيين.

تعد لجنة الإدارة للائتمان بمثابة لجنة مشكّلة على مستوى المجموعة وتحظى بصلاحية اتخاذ قرارات الائتمان بما في ذلك دون حصر، الموافقة على وتجديد التسهيلات الائتمانية ومراجعة ومراقبة أداء المحفظة تماشياً مع استراتيجية مخاطر الائتمان، والقرارات الصادرة بشأن تسوية الديون وشطب المخصصات وتعديلات التسعير والتصنيفات والإعفاءات.

يتمثل دور لجنة الإدارة للاستثمار في تقديم الدعم لمجلس الإدارة من حيث إدارة المحافظ الاستثمارية للمجموعة بالإضافة إلى الرقابة على وإعداد التقارير بشأن أدائها للتأكد من أنها تتوافق مع الرؤية الاستراتيجية للمجموعة.

تتولى لجنة الموجودات والمطلوبات للمجموعة المسؤولية عن إدارة الميزانية العمومية وخطة التمويل وإدارة رأس المال وإعداد والامتثال بالسياسات المتعلقة بإدارة الميزانية العمومية، بما في ذلك إدارة السيولة وكفاية رأس المال والنقد الأجنبي الهيكلي ومخاطر أسعار الفائدة. تراجع اللجنة أيضاً خطة التمويل الطارئة وإطار تسعير تحويل الأموال ومسائل أخرى رئيسية.

تعد لجنة المخاطر للمجموعة لجنة إدارية عليا مسؤولة عن إدارة كافة المخاطر في جميع أنحاء المجموعة باستثناء تلك المفوضة إلى لجنة الائتمان والاستثمار للإدارة ولجنة الموجودات والمطلوبات للمجموعة. وتضمن اللجنة الإدارة الفاعلة للمخاطر لدعم استراتيجية عمل المجموعة وقدرة المجموعة على تحمل المخاطر. تدعم اللجنة لجان المخاطر التابعة لمجلس الإدارة في مراجعة السياسات لضمان الإدارة الفعالة للمخاطر التي تواجهها المجموعة، بما في ذلك مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل والشهرة والامتثال والمخاطر القانونية والسلوكية والبيئية والاجتماعية.

لجنة الإشراف على النموذج هي لجنة فرعية تابعة للجنة المخاطر للمجموعة ومسؤولة عن الإشراف على نموذج إدارة المخاطر داخل المجموعة. تقوم لجنة الإشراف على النموذج بالإشراف على كافة مراحل دورة حياة النموذج للتحديد الفعال وقياس ومراقبة وضبط وتخفيف وإعداد التقارير حول مخاطر النموذج بطريقة متسقة وبما يتوافق مع المعايير الداخلية والتنظيمية المعمول بها.

ب) وحدة المخاطر

تُعد وحدة المخاطر مستقلة (من حيث مهام الإنشاء والتداول والمبيعات) لضمان عدم الإخلال بالتوازن في قرارات المخاطر/العائد نتيجة ما قد تتعرض له من ضغوطات بهدف تحقيق إيرادات أفضل. وكذلك لضمان الشفافية في اتخاذ القرارات وفقا لمعايير وسياسات المجموعة.

تساعد وحدة المخاطر في التحكم بالمخاطر الكلية للمجموعة وإدارتها بفاعلية. يتمثل دور الوحدة في ما يلي:

- التأكد من تعميم إطار إدارة المخاطر وتطبيقه بفاعلية في سائر أنحاء المجموعة بما يضمن جعله ملائماً لأنشطة المجموعة.
- الاهتمام بشكل مباشر بمعالجة مختلف أنواع المخاطر بما في ذلك ودون حصر الائتمان والسوق والدولة والعمليات التشغيلية ومخاطر الشهرة؛
- ضمان أن تكون استراتيجيات الأعمال وسياسات وإجراءات ومنهجيات المخاطر للمجموعة متماشية مع قابلية تحمل المخاطر في المجموعة؛
- تعزيز النزاهة في قرارات مخاطر/عائدات المجموعة بما يضمن شفافيتها؛
- ضمان تطوير وتطبيق هيكل وأنظمة إدارة المخاطر

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٤٥ إدارة المخاطر(تتمة)

ج) القدرة على تحمل المخاطر

إن بيان القدرة على تحمل المخاطر هو توضيح للمخاطر التي قد تكون المجموعة مستعدة لقبولها و/أو ضمانها و/أو التعرض لها في السياق الطبيعي لسلوك أعمالها.

يشكل بيان القدرة على تحمل المخاطر مكوناً مهماً وامتداداً لإطار القدرة على تحمل المخاطر. وهو يستخدم من قبل المجموعة لتحديد وضع المخاطر في المجموعة لاحقاً. وذلك من خلال استخدام مجموعة من مقاييس المخاطر الأساسية المحددة مسبقًا والحدود الخاصة بها.

د) مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان هي التعرض لخسارة مالية في حال فشل أي من عملاء المجموعة أو المتعاملين أو الأطراف المقابلة في السوق على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تجاه المجموعة. تنشأ مخاطر الائتمان بشكل رئيسي من القروض بين البنوك والخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات والخدمات المصرفية للأعمال والخدمات المصرفية الخاصة والخدمات المصرفية للأفراد والقروض والسلف النقدية والتزامات القروض الناشئة عن أنشطة الإقراض ولكن من الممكن أن تنشأ أيضاً عن تحسينات التسهيلات الائتمانية المتاحة، مثل المشتقات الائتمانية (مبادلات التسهيلات الائتمانية المتعثرة) والضمانات المالية وخطاب الاعتماد والموافقة والقبول.

تتعرض المجموعة أيضاً لمخاطر ائتمانية أخرى ناشئة عن استثمارات في سندات الدين والتركزات الأخرى الناشئة عن أنشطة التداول الخاصة بها ("التركزات التجارية") بما في ذلك موجودات محفظة المتاجرة في غير حقوق الملكية ومشتقاتها وكذلك أرصدة التسوية مع الأطراف المقابلة في السوق واتفاقيات إعادة الشراء العكسية.

إدارة مخاطر الائتمان:

يرتكز نهج المجموعة تجاه إدارة مخاطر الائتمان على أساس الاستقلالية والنزاهة في إدارة المخاطر بالإضافة إلى المعايير التنظيمية المطبقة. يتم ضمان ذلك من خلال هيكل تنظيمي محدد ويحظى بدعم جيد من قبل مختلف لجان المخاطر والمجالس والنظم والسياسات والإجراءات والعمليات التي توفر بنية تحتية قوية للمخاطر وإطار الإدارة.

تركز سياسة الائتمان للمجموعة على السياسات الائتمانية الأساسية وتفاصيلها والإرشادات الخاصة بالسياسات ومعايير الإقراض ومتطلبات الرقابة والمتابعة وتحديد القروض المشكوك فيها وإدارة العملاء ذوي المخاطر المرتفعة وتكوين المخصصات وعمليات الشطب. تم وضع إجراءات أساسية خاصة بالأعمال لغرض معالجة وإدارة المخاطر المتنوعة عبر مختلف قطاعات الأعمال والمنتجات والمحافظ.

يتم قياس أداء المحفظة بشكل دوري مقابل معايير بيان القدرة على تحمل المخاطر وإخلالاتها في حال اتخاذ أي إجراء من قبل الإدارة العليا للمجموعة.

إدارة مخاطر ائتمان الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات والخدمات المصرفية للأعمال والخدمات المصرفية الخاصة وإدارة مخاطر الائتمان

يتم منح التسهيلات الائتمانية على أساس التقييم المفصل لمخاطر الائتمان للطرف المقابل، ويتم إجراء التقييم وفقًا لسياسات وإجراءات البنك ويأخذ في الحسبان ملف المخاطر وخصائص المدين بالإضافة إلى دوافع أدائه الائتماني. علاوة على ذلك، ويتناول التقييم من بين أمور أخرى، الغرض من التمويل ومصادر السداد والعوامل الاقتصادية الكلية السائدة والمحتملة واتجاهات القطاع والقدرات الائتمانية للعميل ومركز العميل في القطاع.

يتم تنفيذ عملية إدارة التسهيلات الائتمانية عن طريق وحدة منفصلة لضمان التنفيذ السليم لجميع الموافقات الائتمانية والتأكد من المستندات والضوابط التحوطية لمواعيد الاستحقاق وانتهاء صلاحيات الحدود الائتمانية والضمانات الإضافية.

تتم إدارة العمليات عن طريق وحدات مستقلة مسؤولة عن إنجاز المعاملات بما يتماشى مع موافقات الائتمان والتوجيهات الأساسية للعمليات.

إدارة مؤشرات الإنذار المبكر للقروض والقروض الخاضعة للرقابة والقروض منخفضة القيمة

لدى المجموعة معالجة محددة بشكل جيد لتحديد مؤشرات الإنذار المبكر للقروض والقروض الخاضعة للرقابة والقروض المتعثرة ويتم التعامل معها على نحو فعال. هنالك سياسات تحكم التصنيف الائتماني لهذه الحسابات وانخفاض قيمتها وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية وتوجيهات الجهات الرقابية. بمجرد تصنيف الحساب على أنه قرض متعثر، يتم تقييمه من حيث إمكانية استرداده من قبل وحدة مستقلة لإعادة الهيكلة المالية والاستيفاء للمجموعة والتي تتبع مباشرة للمسؤول الرئيسي للمخاطر للمجموعة لتحديد مستويات متناسبة من المخصصات.

إدارة مخاطر ائتمان عملاء الخدمات المصرفية للأفراد:

إن لدى المجموعة إطار عمل إداري منظم لإدارة مخاطر الخدمات المصرفية للأفراد. يتيح إطار العمل للمجموعة تحديد وتقييم أهمية جميع مخاطر الائتمان التي تواجهها المجموعة، والتي قد يكون لها تأثير سلبي كبير على مركزها المالي الموحد.

في محفظة الخدمات المصرفية للأفراد، تكون الخسائر ناتجة عن العجز التام بسبب عدم قدرة أو عدم رغبة العميل في الوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بمعاملات الإقراض.

إن سياسة تكوين المخصصات للمجموعة، التي تتماشى مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية وتعليمات الجهات الرقابية تسمح للمجموعة الاعتراف بانخفاض قيمة محافظ الأفراد لديها.

تفويضات قبول معاملات الائتمان

يقوم مجلس الإدارة بمنح تفويض لأعضاء لجنة المجلس للائتمان والاستثمار ولجنة الإدارة للائتمان ولجنة الإدارة للاستثمار وأعضاء من الإدارة العليا لتسهيل وإدارة الأعمال بفاعلية. ومع ذلك، تماشياً مع المعايير التنظيمية، يحتفظ مجلس الإدارة بمطلق الصلاحية للموافقة على معاملات الائتمان بمبالغ كبيرة خارج نطاق صلاحيات لجنة المجلس للائتمان والاستثمار.

قياس مخاطر الائتمان

يعتبر تقدير مخاطر الائتمان لغرض إدارة المخاطر عملية معقدة وتتطلب استخدام النماذج نظراً لأن مخاطر التركزات تتنوع تماشياً مع التغيرات في ظروف السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور الوقت. إن تقييم مخاطر الائتمان تتطلب مزيداً من التقييمات فيما يتعلق بالتعثرات المحتمل حدوثها ونسب الخسارة ذات الصلة. تقوم المجموعة بقياس مخاطر الائتمان باستخدام مدخلات احتمال التعثر ومستوى التعرض عند التعثر والخسارة عند التعثر. يتم استخدام نفس المعايير لحساب خسائر الائتمان المتوقعة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

تصنيف مخاطر الائتمان

تستخدم المجموعة تصنيف مخاطر الائتمان الداخلية التي تعكس تقييمها لاحتمال التعثر من جانب الأطراف المقابلة. تستخدم المجموعة نماذج تصنيف داخلية مصممة خصيصًا لفئات مختلفة من الأطراف المقابلة للحصول على معلومات محددة عن المقترض والقرض يتم جمعها في وقت تقديم طلب التسهيلات (مثل الدخل المتاح، ومستوى الضمانات المتاحة لضمان قروض الأفراد، وحجم الأعمال، واعتبارات نوع القطاع).

يتم معايرة التصنيفات الائتمانية وفقًا لبيانات التعثر التاريخية، بحيث يزداد خطر التعثر بشكل كبير عند كل درجة مخاطرة أعلى. على سبيل المثال، يكون الفرق في احتمالات التعثر بين درجة التصنيف ايه ١ وايه ٢ أقل من الفرق في احتمال التعثر بين درجة التقييم ايه ٣ وايه ٤.

فيما يلي الاعتبارات الإضافية لكل نوع من أنواع المحافظ التي لدى المجموعة:

الأفراد:

بعد تاريخ الاعتراف الأولي، تتم مراقبة سلوك الدفع للمقترض على أساس دوري لوضع سجل تتبع حول النشاط السلوكي. إن أي معلومات أخرى معروفة عن المقترض بحيث تؤثر على جدارة الائتمان مثل: البطالة وتاريخ التعثر السابق، يتم تضمينها أيضا في سجل تتبع النشاط السلوكي. يتم ربط هذه النتيجة بمدخلات التعثر المحتمل.

الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات والخدمات المصرفية للأعمال والخدمات المصرفية الخاصة:

يتم تحديد التصنيف على مستوى المقترض لهذه القطاعات. سوف يقوم مدير العلاقات/المحفظة بدمج أي مستجدات ذات صلة بالمعلومات الجديدة/ تقييم الائتمان في نظام الائتمان على أساس مستمر. بالإضافة إلى ذلك سيقوم مدير العلاقات أيضاً بتحديث المعلومات حول مدى الجدارة الائتمانية للمقترض في كل عام من خلال مصادر تشمل على سبيل المثال ولكن دون حصر البيانات المالية المنشورة. وهذا سيحدد مستجدات التصنيف الائتماني الداخلي والتعثر المحتمل.

الخزينة:

بالنسبة لسندات الدين في محفظة الخزينة يتم استخدام فئات التصنيف الائتماني الخارجية. تتم مراقبة وتحديث هذه التصنيفات المعلنة باستمرار. يتم تحديد التعثر المحتمل المرتبط بكل فئة تصنيف على أساس معدلات التعثر المحققة خلال ١٢ شهراً السابقة كما يتم نشرها من قبل وكالة التصنيف.

تشتمل طريقة التقييم للمجموعة على ٢٥ مستوى تصنيف للأدوات غير المعرضة للتعثر (من ١ إلى ٢٥) و ٣ فئات افتراضية (٢٦ إلى ٢٨). يتم تعيين مقياس التقييم الداخلي للمجموعة باستخدام التقييمات الخارجية. يحدد المقياس الرئيسي لكل فئة تصنيف نطاقاً محدداً من احتمالات التعثر، والتي تكون مستقرة بمرور الوقت. تتم مراجعة نماذج التقييم لإعادة قياسها بحيث تعكس أحدث التوقعات في ضوء جميع حالات التعثر الملاحظة بشكل فعلي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٤٥ إدارة المخاطر(تتمة)

د) مخاطر الائتمان (تتمة)

قياس مخاطر الائتمان (تتمة)

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

يوضح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ نموذج "من ثلاث مراحل" لتحديد الانخفاض في القيمة بناءً على التغيرات في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي على النحو الموجز أدناه:

- يتم تصنيف الأدوات المالية منخفضة القيمة الائتمانية عند الاعتراف الأولي في المرحلة الأولى ويتم مراقبة مخاطر ائتمانها بشكل مستمر من قبل المجموعة.
- إذا تم تحديد زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي، يتم نقل الأداة المالية إلى "المرحلة ٢"، ولكن لا يتم اعتبارها على أنها منخفضة القيمة الائتمانية.
- إذا كانت الأداة المالية منخفضة قيمة الائتمان يتم نقل الأداة المالية إلى المرحلة الثالثة.
- يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة للأدوات المالية في المرحلة ١ بمبلغ يساوي حصة من خسائر الائتمان المتوقعة لمرة واحدة التي تنتج عن حالات التعثر المحتملة خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة، فيما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة للأدوات المالية في المرحلة ٢ و٣ استناداً إلى العمر الافتراضي لها.
- يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بعد خصم المعلومات ذات النظرة المستقبلية.
- يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على المشتريات أو الموجودات المالية منخفضة قيمة الائتمان الأصلية استناداً إلى العمر الافتراضي لها.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

تأخذ المجموعة في الحسبان بأن الأداة المالية قد خضعت لزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان عند استيفاء واحد أو أكثر من المعايير الكمية أو النوعية أو المصد التالية:

المعايير الكمية:

الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات والخدمات المصرفية للأعمال والخدمات المصرفية الخاصة:

يتم قياس الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان بمقارنة مخاطر التعثر المقدرة عند المنح مع مخاطر التعثر كما في تاريخ إعداد التقرير بالإضافة إلى تقييم العوامل الكمية والنوعية.

الأفراد:

يتم تحديد الحد الأدنى لكل محفظة بناءً على معدلات التعثر التاريخية. يتم أخذ التسهيلات التي تتجاوز الحد الأدنى على أساس الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان.

المعايير النوعية:

تضع المجموعة أيضاً في الاعتبار تقييمها للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان العديد من العوامل النوعية المختلفة مثل التغيرات العكسية الهامة في الأعمال والتراجع في الأداء المالي، والمعلومات العامة الأخرى المتاحة من أطراف خارجية مثل وكالات التصنيف/مكاتب الائتمان وتمديد فترة التسهيلات الممنوحة لأجل والتحمل الفعلي أو المتوقع أو إعادة الهيكلة، والمؤشرات المبكرة للتدفقات النقدية ومشاكل السيولة.

المصد:

يتم تطبيق المصد وتعتبر الأداة المالية على أنها تعرضت لزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان إذا تخلف المقترض عن السداد لأكثر من ٣٠ يوماً بسبب دفعاته التعاقدية.

منتدى حوكمة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٩ هي اللجنة المسؤولة عن الإشراف على المخصصات. وقد راجعت اللجنة عملية الحساب ومنهجية ونتائج المخصصات كما قدمها كبير مسؤولي المخاطر بالمجموعة. وعلاوة على ذلك، وافق مجلس الإدارة على عملية تكوين المخصصات والمخصصات المرتبطة بها كما قدمها كبير مسؤولي المخاطر بالمجموعة، وفقًا للمادة ٩،١٦ (المعايير) من لائحة إدارة مخاطر الائتمان والمعايير المرافقة، التعميم رقم ٢٠٢٤/٣ بتاريخ ٢٠٢٤/٧/٢٥.

تعريف التعثر والموجودات منخفضة قيمة الائتمان

تحدد المجموعة أداة مالية ما على أنها في حالة تعثر، بحيث تتماشى كلياً مع تعريف مفهوم الائتمان منخفضة قيمة الائتمان، عندما تستوفي واحداً أو أكثر من المعايير التالية:

الكمية:

تخلف المقترض عن السداد لأكثر من ٩٠ يوماً بسبب دفعاته التعاقدية.

النوعية:

يستوفي المقترض حالة عدم احتمال السداد، مما يدل على أن المقترض يواجه صعوبة مالية كبيرة. وقد تشمل مؤشرات عدم الرغبة في السداد، على سبيل المثال لا الحصر، أزمة القطاع، وإعادة الهيكلة المتكررة، والتدهور الكبير في الأصول التشغيلية، والاحتمال الكبير للغاية للإفلاس.

المعالجة

تواصل المجموعة مراقبة هذه الأدوات المالية لمدة تصل لغاية ٢٤ شهراً اعتماداً على عدد مرات سداد الدفعات للتأكيد من تراجع مخاطر التعثر بصورة كافية قبل رفع تصنيف هذا التركز من مرحلة خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتوقع (المرحلة ٢) إلى خسائر الائتمان المتوقعة لفترة ١٢ شهراً (المرحلة ١).

تلتزم المجموعة بفترة اختبار لمدة ٣ دفعات كحد أدنى (لسداد الدفعات على أساس ربع سنوي أو لمدة أقل) ولمدة ١٢ شهراً (في الحالات التي يتكرر فيها دفع الأقساط على نحو يزيد عن ربع سنة) بعد إعادة الهيكلة، قبل رفع تصنيف تلك التركزات من المرحلة ٣ إلى ٢.

إدراج معلومات استشرافية في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة

يتم إدراج ودمج المعلومات الاستشرافية من خلال معايير مدخلات احتمال التعثر ومستوى التركز عند التعثر والتي بالتالي تؤثر بالمرحلة وخسائر الائتمان المتوقعة. قامت المجموعة بإجراء تحليل تاريخي وتحديد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة لكل محفظة.

تختلف هذه المتغيرات الاقتصادية والأثر المرتبط بها على مدخلات احتمال التعثر ومستوى التركز عند التعثر والخسارة باحتمال التعثر باختلاف الأدوات المالية. كما تم تطبيق تقييم الخبير في هذه العملية. يتم توفير توقعات هذه المتغيرات الاقتصادية ("السيناريو الاقتصادي الأساسي من الأعلى للأسفل ومن الأسفل للأعلى والسناريو المرجح بالمخاطر") على أساس ربع سنوي عن طريق مصدر خارجي.

يتم تحديد تأثير هذه المتغيرات الاقتصادية على مدخلات احتمال التعثر ومستوى التركز عند التعثر والخسارة باحتمال التعثر من خلال إجراء تحليل إحصائي لفهم أثر التبدلات في هذه المتغيرات التي كانت مدرجة تاريخياً وفق معدلات التعثر ومكونات الخسارة باحتمال التعثر ومستوى التركز عند التعثر.

كما هو الحال مع أي توقعات اقتصادية فإن التوقعات واحتمالات حدوثها تخضع لدرجة عالية من عدم اليقين الضمني، وبالتالي قد تكون النتائج الفعلية مختلفة بشكل كبير عن تلك المتوقعة.

مراقبة مخاطر الائتمان:

الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات والخدمات المصرفية للأعمال والخدمات المصرفية الخاصة: تتم مراقبة عمليات الإقراض للمجموعة بشكل مستمر من خلال نظام يشمل علامات الإنذار المبكر، ويتلو ذلك متابعة العمليات بالحساب وتقدير الضمانات الإضافية واستطلاع السوق ومؤشرات الإنذار المبكر.

يتم تحديد الحسابات ذات مؤشرات الإنذار المبكر استناداً إلى الرقابة والتتبع وعلامات الإنذار المبكر. تتم مراقبة إستراتيجية الحسابات وخطط العمل الخاصة بهما بشكل منتظم وكذلك مناقشتها في اجتماعات لجنة الإنذار المبكر.

بالإضافة لذلك، فيما يتعلق بمدخلات توقعات خسائر الائتمان بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، تتم مراقبة مخاطر الائتمان والإبلاغ عنها وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والمتطلبات التنظيمية. تتم مراجعة والموافقة على عمليات ترحيل المرحلة وأي استثناءات لمعايير الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وغيرها من المسائل المتعلقة بالائتمان وانخفاض القيمة من قبل منتدى الحوكمة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩.

الخدمات المصرفية للأفراد: يتم تقييم مخاطر محفظة القروض للمجموعة بشكل مستمر ومراقبتها على أساس الاستثناءات وتقارير المعلومات الإدارية والعائدات الناتجة عن وحدات الأعمال والائتمان، كما تتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر مع إعداد تقارير شهرية وربع سنوية رسمية لضمان إطلاع الإدارة العليا على آخر التطورات المستجدة بشأن جودة ائتمان المحفظة فضلاً عن العوامل الخارجية المتغيرة.

إستراتيجية تقليل المخاطر الائتمانية للمجموعة:

تزاول المجموعة عملياتها ضمن حدود إقراض حصيفة يحددها مجلس الإدارة بما يتماشى مع إرشادات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. هناك إجراءات فاعلة تم وضعها من أجل إدارة الاستثناءات والإحالة إلى الإدارة العليا.

قامت المجموعة بتبني إجراءات لتنويع التركزات في مختلف القطاعات. ويتم تحقيق التنويع من خلال وضع حدود للعملاء والقطاع و حدود جغرافية.

إن تحويل المخاطر في صورة قروض مشتركة واتفاقيات المشاركة في المخاطر مع البنوك الأخرى، وعمليات تبادل المعلومات حول حالات التعثر في السداد الائتماني وبيع القروض تعتبر جميعها ممارسات مقبولة دولياً وتتبعها المجموعة لتقليل مخاطرها.

٤٥ إدارة المخاطر(تتمة)

د) مخاطر الائتمان (تتمة)

قياس مخاطر الائتمان (تتمة)

إدارة الضمانات الإضافية

تستخدم الضمانات الإضافية والضمانات على نحو فعال كأدوات مخففة من قبل المجموعة، ويتم إجراء رصد دوري لجودة الضمانات الإضافية وتقييمها. تشمل فئات الضمانات الإضافية الرئيسية كل من الضمانات النقدية/ الودائع الثابتة والمخزون والأسهم وضمانات أخرى (للشركات والبنوك والضمانات الشخصية) والممتلكات غير المنقولة والذمم المدينة والذهب والسيارات.

يتم إعادة تقييم الضمانات الإضافية بشكل منتظم وفقا لسياسة الائتمان في المجموعة والأنظمة المطبقة. بالإضافة لذلك، تجرى تقييمات استثنائية بحسب طبيعة الضمانات الإضافية والظروف الاقتصادية العامة. وهذا يتيح للمجموعة تقدير القيمة السوقية العادلة للضمانات الإضافية وضمان إدارة المخاطر بشكل مناسب. تخضع هياكل الضمان والتعهدات القانونية أيضا إلى مراجعة منتظمة.

عند استخدام الضمانات المؤهلة في حساب المخصصات لحسابات المرحلة ٣، تستخدم المجموعة معدلات خصم متحفظة مقارنة بالمتطلبات التنظيمية.

يرجى مراجعة الركيزة ٣ للحصول على معلومات إضافية حول إدارة الضمانات الإضافية.

الشطب

يتم شطب القروض والأوراق المالية المدينة (جزئيا او كليا) في الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات عندما لا تكون هناك إمكانية واقعية لتحصيلها عادة ما تكون متأخرة السداد لأكثر من ٥ سنوات، وهو ما يتماشى على نطاق واسع مع المتطلبات التنظيمية. وقد تخضع الأصول المالية التي يتم شطبها لأنشطة الإنفاذ بغية الامتثال لإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

تصنف قروض الأفراد وبطاقات الائتمان المتعثرة على أنها قروض مشطوبة بعد مضي ١٨١ يوماً على تاريخ سدادها. تبقى جميع الذمم المدينة مفعلة على نظام إدارة القروض للتحصيل وتنفيذ أي استراتيجية قانونية قد تراها المجموعة ملائمة.

هـ. تحليل الموجودات حسب الأنشطة الاقتصادية:

تقوم المجموعة بمراقبة مخاطر تركزات الائتمان حسب النشاط الاقتصادي للقطاع. فيما يلي تحليل النشاط الاقتصادي:

	٢٠٢٤			٢٠٢٣	
	القروض والذمم المدينة مليون درهم	أخرى* مليون درهم	الإجمالي مليون درهم	القروض والذمم المدينة مليون درهم	أخرى* مليون درهم
الصناعة	٢٩,١٣٧	٢,١٢٨	٣١,٢٦٥	٢٨,٣٠٥	١,٦١٤
الإنشاءات	١٠,٦٢٩	٣٢٥	١٠,٩٥٤	١١,٥٣٥	٣٣٨
التجارة	٣٥,٠٢٥	٢	٣٥,٠٢٧	٣٢,٣٩٧	١٤٢
المواصلات والاتصالات	٤٠,٦٣٢	١,٥٤٥	٤٢,١٧٧	٣٢,٧٩٨	١,٥٠١
الخدمات الاستهلاكية والخدمات الأخرى	٢٦,٨٢٤	٢,٠٥٦	٢٨,٨٨٠	٢٧,٧١١	٢,٠٤١
حكومي	٦٦,٥٠٥	١٧٣,٣٥٥	٢٣٩,٨٦٠	٨١,٤٣٢	١٥٠,١١٥
الشخصية	١٦٢,٥١٠	-	١٦٢,٥١٠	١٣٢,٧٢٧	-
العقارية	٤٦,٣٦٠	٢٣٩	٤٦,٥٩٩	٤٥,٦٠٥	-
المطاعم والفنادق	١٢,٣٣٦	-	١٢,٣٣٦	٩,٤٧٦	-
إدارة الشركات والمشاريع التجارية	٣٦,٢٣٣	-	٣٦,٢٣٣	٣٧,٦٩٤	-
مؤسسات مالية وشركات استثمارية	٣٠,٢٠٦	١٥٢,١٧٩	١٨٢,٣٨٥	٢٣,٢٢٠	١٠٨,٨٦٥
الزراعة	١٦,٣٢٨	-	١٦,٣٢٨	٤,٣٥٩	-
أخرى	٢١,٨٢٩	٥٣٤	٢٢,٣٦٣	١٦,٨١٩	١,١٩٧
إجمالي الموجودات	٥٣٤,٥٥٤	٣٣٢,٣٦٣	٨٦٦,٩١٧	٤٨٤,٠٧٨	٢٦٥,٨١٣
ناقصاً الدخل المؤجل	(٥,٣٧٥)	-	(٥,٣٧٥)	(٣,١٩٣)	-
ناقصاً خسائر الائتمان المتوقعة	(٢٧,٥٥٢)	(٣٧٤)	(٢٧,٩٢٦)	(٣٥,٧٨٠)	(٢٦٥)
	٥٠١,٦٢٧	٣٣١,٩٨٩	٨٣٣,٦١٦	٤٤٥,١٠٥	٢٦٥,٥٤٨

* أخرى تشمل المستحق من البنوك والأوراق المالية الاستثمارية.

و. تصنيف الأوراق المالية الاستثمارية حسب تصنيفها الخارجي كما يلي:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

التصنيف	أوراق مالية للمتاجرة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مليون درهم	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مليون درهم	أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون درهم	أدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون درهم	مصنفة بالقيمة المطفأة مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
أأأ	٣٦	٢	٧٥	-	٢,٢٨٣	٢,٣٩٦
أأ- إلى أأ+	٣,١٥٨	-	٦,٢٤٧	-	١١٦,١٣٦	١٢٥,٥٤١
أ- إلى أ+	٩٢٣	-	٦,٨٨٢	-	١٨,١٠٩	٢٥,٩١٤
أقل من أ-	٤,٦٦٣	٣	١٤,٩٠٠	١	١٥,٣٤٢	٣٤,٩٠٩
غير مصنفة	١,٤٤٦	٧٨	٢,٥٥٥	٢٠٩	٦,٣٢٩	١٠,٦١٧
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة	-	-	(٥١)	-	(١٠٣)	(١٥٤)
	١٠,٢٢٦	٨٣	٣٠,٦٠٨	٢١٠	١٥٨,٠٩٦	١٩٩,٢٢٣

والتي أصدر منها بواسطة:

	أوراق مالية للمتاجرة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مليون درهم	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مليون درهم	أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون درهم	أدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون درهم	مصنفة بالقيمة المطفأة مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
حكومات	٦,٤٨٠	-	١٨,١٢٩	-	١٤٨,٧٤٦	١٧٣,٣٥٥
مشاريع قطاع عام	٢,٥٥١	-	١٠,٥٣٠	-	٩,٣٥٥	٢٢,٤٣٦
قطاع خاص وأخرى	١,١٩٥	٨٣	٢,٠٠٠	٢١٠	٩٨	٣,٥٨٦
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة	-	-	(٥١)	-	(١٠٣)	(١٥٤)
	١٠,٢٢٦	٨٣	٣٠,٦٠٨	٢١٠	١٥٨,٠٩٦	١٩٩,٢٢٣

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

التصنيف	أوراق مالية للمتاجرة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مليون درهم	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مليون درهم	أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون درهم	أدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون درهم	مصنفة بالقيمة المطفأة مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
أأأ	-	٢	٤٠	-	٢,٧١٣	٢,٧٥٥
أأ- إلى أأ+	٣,٧٧٣	-	٢,٨٤٥	-	٩٥,٣٠٤	١٠١,٩٢٢
أ- إلى أ+	١,٠٧١	-	٤,٣٦٢	-	١٩,٦٤٨	٢٥,٠٨١
أقل من أ-	٤,٢٥٧	٣	١٥,٨٠٢	١	١٣,٨٨٦	٣٣,٩٤٩
غير مصنفة	٨٢٨	٧٩	٤٨٥	٦٩٧	٧,٥٦١	٩,٦٥٠
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة	-	-	(٤٠)	-	(٧١)	(١١١)
	٩,٩٢٩	٨٤	٢٣,٤٩٤	٦٩٨	١٣٩,٠٤١	١٧٣,٢٤٦

والتي أصدر منها بواسطة:

	أوراق مالية للمتاجرة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مليون درهم	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مليون درهم	أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون درهم	أدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون درهم	مصنفة بالقيمة المطفأة مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
حكومات	٧,٠٦٧	-	١٥,٥٤٢	-	١٢٧,٥٠٦	١٥٠,١١٥
مشاريع قطاع عام	٢,٠٥٣	-	٦,٩٥٤	١	١٠,٩٨٩	١٩,٩٩٧
قطاع خاص وأخرى	٨٠٩	٨٤	١,٠٣٨	٦٩٧	٦١٧	٣,٢٤٥
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة	-	-	(٤٠)	-	(٧١)	(١١١)
	٩,٩٢٩	٨٤	٢٣,٤٩٤	٦٩٨	١٣٩,٠٤١	١٧٣,٢٤٦

٤٥ إدارة المخاطر(تتمة)

ز) أقصى تعرض إجمالي للمخاطر

يوضح الجدول التالي أقصى تعرض إجمالي للمخاطر الائتمانية فيما يتعلق بمكونات بيان المركز المالي بما في ذلك المشتقات. يظهر بالجدول إجمالي أقصى تعرض قبل تأثير استخدام التصفية الرئيسية واتفاقيات الضمانات الإضافية.

	٢٠٢٤ مليون درهم	٢٠٢٣ مليون درهم
ودائع لدى المصارف المركزية	**٩٨,٢٦٣**	٩٠,٠٨١
مستحق من البنوك	**١٣٢,٧٦٦**	٩٢,٣٠٢
أوراق مالية استثمارية	**١٩٧,٧٧٦**	١٧١,٨٦١
القروض والذمم المدينة	**٥٠١,٦٢٧**	٤٤٥,١٠٥
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات	**١٢,٤٦٨**	١٥,٢٨٤
قبولات العملاء	**٩,٤٧٨**	٨,٤٦٨
إجمالي (أ)	**٩٥٢,٣٧٨**	٨٢٣,١٠١
مطلوبات محتملة	**٩٧,٥٦٢**	٨١,٩٨٧
التزامات قروض غير قابلة للإلغاء	**٩٥,٤١٤**	٦٦,٠١٨
إجمالي (ب)	**١٩٢,٩٧٦**	١٤٨,٠٠٥
إجمالي المخاطر الائتمانية (أ + ب)	**١,١٤٥,٣٥٤**	٩٧١,١٠٦

ح) تحليل جودة الائتمان

يوضح الجدول التالي معلومات حول جودة الائتمان للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. ما لم يتم تحديده بشكل محدد بالنسبة للموجودات المالية، تمثل المبالغ في الجدول إجمالي المبالغ الدفترية.

القروض والذمم التمويلية المدينة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**لمدة ١٢ شهرا خسائر الائتمان المتوقعة مليون درهم**	**خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي - غير منخفضة قيمة الائتمان مليون درهم**	**خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي - منخفضة قيمة الائتمان مليون درهم**	**المجموع مليون درهم**
الرصيد في ١ يناير	**٤٣٣,٢١٩**	**٢٥,٦٤٤**	**٢٢,٠٢٢**	**٤٨٠,٨٨٥**
التحويلات من المرحلة ١	**(١٤,٧٤٩)**	**١٤,٧٤٩**	**-**	**-**
التحويلات من المرحلة ٢	**٤,١٩٤**	**(١٠,٦٢٧)**	**٦,٤٣٣**	**-**
التحويلات من المرحلة ٣	**-**	**٦٢٦**	**(٦٢٦)**	**-**
الأصول المالية الجديدة وصافي الدفعات	**٦٥,١٠٤**	**(٤,٣٨٧)**	**(٣,١٧٢)**	**٥٧,٥٤٥**
المبالغ المشطوبة خلال العام	**-**	**-**	**(٦,٤٥١)**	**(٦,٤٥١)**
مبادلات وتسويات أخرى	**(١,٣٥٦)**	**(٨٧٧)**	**(٥٦٧)**	**(٢,٨٠٠)**
إجمالي القروض والذمم المدينة*	**٤٨٦,٤١٢**	**٢٥,١٢٨**	**١٧,٦٣٩**	**٥٢٩,١٧٩**
خسائر الائتمان المتوقعة	**(٥,٧٦٧)**	**(٦,٢٢٣)**	**(١٥,٥٦٢)**	**(٢٧,٥٥٢)**
القيمة الدفترية	**٤٨٠,٦٤٥**	**١٨,٩٠٥**	**٢,٠٧٧**	**٥٠١,٦٢٧**
حسب وحدات الأعمال				
الخدمات المصرفية للشركات	**٣٠٦,٧٥٧**	**١٥,٠٩٧**	**١٣,٢٢١**	**٣٣٥,٠٧٥**
الخدمات المصرفية للأفراد	**١٧٩,٦٥٥**	**١٠,٠٣١**	**٤,٤١٨**	**١٩٤,١٠٤**
إجمالي القروض والذمم المدينة	**٤٨٦,٤١٢**	**٢٥,١٢٨**	**١٧,٦٣٩**	**٥٢٩,١٧٩**

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	لمدة ١٢ شهرا خسائر الائتمان المتوقعة مليون درهم	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي - غير منخفضة قيمة الائتمان مليون درهم	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي -منخفضة قيمة الائتمان مليون درهم	المجموع مليون درهم
الرصيد في ١ يناير	٣٩٩,٦٩٨	٢٩,٠٥٧	٢٧,٢٥٤	٤٥٦,٠٠٩
التحويلات من المرحلة ١	(١٠,٠٥٦)	٨,٠٤٠	٢,٠١٦	-
التحويلات من المرحلة ٢	٣,٩٩٤	(١,٢٣٠)	٦,٢٣٦	-
التحويلات من المرحلة ٣	٣٣	٨١	(١١٤)	-
الأصول المالية الجديدة وصافي الدفعات	٤٣,٩٣٣	(١,٩٢٣)	(٦,٨١٠)	٣٥,٢٠٠
المبالغ المشطوبة خلال العام	-	-	(٨,٠٥٩)	(٨,٠٥٩)
مبادلات وتسويات أخرى	(٤,٣٨٣)	٦١٩	١,٤٩٩	(٢,٢٦٥)
إجمالي القروض والذمم المدينة*	٤٣٣,٢١٩	٢٥,٦٤٤	٢٢,٠٢٢	٤٨٠,٨٨٥
خسائر الائتمان المتوقعة	(٦,٢٦٦)	(٧,٥٩٦)	(٢١,٩١٨)	(٣٥,٧٨٠)
القيمة الدفترية	٤٢٦,٩٥٣	١٨,٠٤٨	١,٤	٤٤٥,١٠٥
حسب وحدات الأعمال				
الخدمات المصرفية للشركات	٢٩٥,٩١٨	١٨,١٤٤	١٨,٣٣٦	٣٣٢,٣٩٨
الخدمات المصرفية للأفراد	١٣٧,٣٠١	٧,٥٠٠	٣,٦٨٦	١٤٨,٤٨٧
إجمالي القروض والذمم المدينة	٤٣٣,٢١٩	٢٥,٦٤٤	٢٢,٠٢٢	٤٨٠,٨٨٥

المرحلتان ١ و ٢ تقدمان قروضًا مصنفة ضمن الفئات من ١ أ إلى ٤ ج، في حين أن المرحلة ٣ و الموجودات التي شهدت انخفاضاً في قيمتها الائتمانية القائمة أو المشتراة هي عبارة عن قروض غير عاملة مصنفة ضمن الفئات ٥ أ إلى ٥ د.

الخدمات المصرفية للشركات - تشمل القروض المنتجة ١,٩٥٦ مليون درهم (٢٠٢٣: ٢,٢٠٠ مليون درهم) لقروض مقابل قائمة مراقبة العملاء.

ط) المبالغ الناشئة عن خسارة الائتمان المتوقعة

القروض والذمم المدينة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**لمدة ١٢ شهرا خسائر الائتمان المتوقعة مليون درهم**	**خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي - غير منخفضة قيمة الائتمان مليون درهم**	**خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي - منخفضة قيمة الائتمان مليون درهم**	**المجموع مليون درهم**
الرصيد في ١ يناير	**٦,٢٦٦**	**٧,٥٩٦**	**٢١,٩١٨**	**٣٥,٧٨٠**
التحويلات من المرحلة ١	**(٥٢٢)**	**٥٢٢**	**-**	**-**
التحويلات من المرحلة ٢	**٥٢٥**	**(١,١٨٧)**	**٦٦٢**	**-**
التحويلات من المرحلة ٣	**-**	**٢٩٦**	**(٢٩٦)**	**-**
مخصصات انخفاض القيمة المكونة خلال العام	**(٢٧٣)**	**(٩٦٢)**	**٣,٩٣٩**	**٢,٧٠٤**
المبالغ المعاد قيدها/ التحصيلات التي تم إجراؤها خلال العام	**-**	**-**	**(٣,١٠٨)**	**(٣,١٠٨)**
المبالغ المشطوبة خلال العام	**-**	**-**	**(٦,٤٥١)**	**(٦,٤٥١)**
مبادلات وتسويات أخرى	**(٢٢٩)**	**(٤٢)**	**(١,١٠٢)**	**(١,٣٧٣)**
الرصيد الختامي	**٥,٧٦٧**	**٦,٢٢٣**	**١٥,٥٦٢**	**٢٧,٥٥٢**

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	لمدة ١٢ شهرا خسائر الائتمان المتوقعة مليون درهم	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي - غير منخفضة قيمة الائتمان مليون درهم	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي -منخفضة قيمة الائتمان مليون درهم	المجموع مليون درهم
الرصيد في ١ يناير	٤,٨١٩	٧,٧٨٦	٢٦,٨٠٠	٣٩,٤٠٥
التحويلات من المرحلة ١	(٤٥٢)	٣٦١	٩١	-
التحويلات من المرحلة ٢	٣٩٠	(٢,٣٦٠)	١,٩٧٠	-
التحويلات من المرحلة ٣	١٦	٧١	(٨٧)	-
مخصصات انخفاض القيمة المكونة خلال العام	١,٥٤٩	٨٨١	٧,٣٣٧	٩,٧٦٧
المبالغ المعاد قيدها/ التحصيلات التي تم إجراؤها خلال العام	-	-	(٥,٣٠١)	(٥,٣٠١)
المبالغ المشطوبة خلال العام	-	-	(٨,٠٥٩)	(٨,٠٥٩)
مبادلات وتسويات أخرى	(٥٦)	٨٥٧	(٨٣٣)	(٣٢)
الرصيد الختامي	٦,٢٦٦	٧,٥٩٦	٢١,٩١٨	٣٥,٧٨٠

بلغ المبلغ التعاقدي القائم على القروض والذمم المدينة التي تم شطبها خلال العام، والتي لا تزال خاضعة لنشاط الإنفاذ، ٦,٤٥١ مليون درهم (٢٠٢٣: ٨,٠٥٩ مليون درهم).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٤٥ إدارة المخاطر (تتمة)
ي) مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في احتمال الخسارة الناشئة عن قيمة الأدوات المالية في سجلات المجموعة، مع تضمين بعض الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى - مما قد يؤدي إلى خسارة بسبب التغيرات في ظروف السوق المستقبلية.

تأخذ المجموعة على عاتقها الخوض في جملة من مخاطر السوق سعياً منها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية وتلك الخاصة بالأعمال.

وتسعى المجموعة بشكل رئيسي للحصول على الفرص المتاحة بالسوق، مما يعرضها إلى الفئات التالية من مخاطر السوق والتي تراقبها وتديرها على النحو الأمثل:

١. مخاطر سعر الفائدة: خسائر في القيمة نتيجة للتغيرات في مستوى ومنحدر ومنحنى العائد، وتقلب أسعار الفائدة والتغيرات في هوامش الائتمان.
٢. مخاطر الصرف الأجنبي: خسائر في القيمة نتيجة التعرض للتغيرات في الأسعار الفورية، وأسعار العقود الآجلة والتقلبات في أسعار العملات.
٣. مخاطر هوامش الائتمان: خسائر في القيمة بسبب التغير في هوامش الائتمان الناتج عن مخاطر الائتمان المرتبطة بمصدر الورقة المالية/المصدر الأساسي.
٤. مخاطر سعر السلع: خسائر في القيمة نتيجة التعرض للتغيرات في الأسعار الفورية، وأسعار العقود الآجلة والتقلبات في أسعار السلع مثل البتروكيماويات والمعادن الأساسية والثمينة والسلع الغذائية.

إن مدراء المحافظ المعنية على قدر عال من الكفاءة التي تعزز من إمكانية الاعتماد عليهم في تولي مسؤولية مخاطر السوق ضمن الحدود المسموح بها. وهؤلاء المدراء لديهم معرفة واسعة في الأسواق والمنتجات ومخاطر تركزاتهم والأدوات المالية المتوفرة لديهم لتغطية تركزاتهم.

تقوم المجموعة بفصل مخاطر تركزاتها الائتمانية من حيث التعرض لمخاطر السوق إلى سجلات للمتاجرة والخدمات المصرفية. يشمل سجل المتاجرة تلك المراكز المحتفظ بها لغرض المتاجرة الناجمة عن المراكز المصنفة على أنها مراكز الأدوات المالية بالقيمة العادلة. ويشمل سجل الخدمات المصرفية الأدوات المالية من غير تلك المخصصة للمتاجرة والناشئة عن إدارة سعر الفائدة لموجودات ومطلوبات الخدمات المصرفية للمستهلكين والخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات في المجموعة وغيرها من الاستثمارات المالية المصنفة على أنها بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخرى أو بالتكلفة المطفأة.

عملية رقابة وإدارة مخاطر السوق

كجزء من نهج عمل إدارة المخاطر على النطاق الواسع في المجموعة، يتم تطبيق إجراءات مكثفة للحوكمة والإدارة في إطار أنشطة إدارة مخاطر السوق. يشمل إطار الحوكمة هذا:

- موافقة من قبل لجنة المجلس للمخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات للمجموعة على مجموعة من حدود المخاطر مع إجراء رقابة فاعلة وإعداد تقارير واتباع إجراءات حدود الفائض التصاعدي.
- تقييم مستقل للأدوات المالية في سجل المتاجرة وقياس مخاطر السوق.
- مجموعة شاملة من السياسات والإجراءات والحدود.
- إجراء الرقابة على مجموعة واسعة من مقاييس المخاطر المناسبة لأنشطة التداول مثل حساسيات المخاطر وإجمالي وصافي المراكز المفتوحة والقيمة المعرضة للمخاطر وحدود إيقاف الخسارة.

تستخدم المجموعة نماذج السوق القياسية المناسبة والمعتمدة بشكل مستقل لإعادة تقييم وقياس مخاطر منتجاتها المالية الخطية وغير الخطية وتتلقى معلومات السوق المنتظمة من مزودي بيانات السوق المستقلين من أجل قياس ومراقبة مخاطر السوق.

تفاصيل توزيع الموجودات والمطلوبات الخاضعة لمخاطر السوق بين محافظ قابلة للتداول ومحافظ غير قابلة للتداول هي على النحو التالي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	مقياس مخاطر السوق		
	الإجمالي مليون درهم	محفظة قابلة للتداول مليون درهم	محفظة غير قابلة للتداول مليون درهم
الموجودات الخاضعة لمخاطر السوق			
نقد وودائع لدى المصارف المركزية	**١٠٤,٦٦٥**	**-**	**١٠٤,٦٦٥**
مستحق من البنوك	**١٣٢,٧٦٦**	**-**	**١٣٢,٧٦٦**
القروض والذمم المدينة	**٥٠١,٦٢٧**	**-**	**٥٠١,٦٢٧**
أوراق مالية استثمارية	**١٩٩,٢٢٣**	**١٠,٢٢٦**	**١٨٨,٩٩٧**
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	**١٢,٤٦٨**	**١١,٨٠٩**	**٦٥٩**
المطلوبات الخاضعة لمخاطر السوق			
مستحق للبنوك	**٥٥,٤٨٧**	**-**	**٥٥,٤٨٧**
ودائع العملاء	**٦٦٦,٧٧٧**	**-**	**٦٦٦,٧٧٧**
دين صادر وأموال مقترضة أخرى	**٧٢,٤٧٦**	**-**	**٧٢,٤٧٦**
صكوك مستحقة الدفع	**٧,٤٢٧**	**-**	**٧,٤٢٧**
القيمة العادلة السالبة للمشتقات	**١٥,٨٩٧**	**١٠,٧٩٢**	**٥,١٠٥**

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	مقياس مخاطر السوق		
	الإجمالي مليون درهم	محفظة قابلة للتداول مليون درهم	محفظة غير قابلة للتداول مليون درهم
الموجودات الخاضعة لمخاطر السوق			
نقد وودائع لدى المصارف المركزية	٩٦,٠٣١	-	٩٦,٠٣١
مستحق من البنوك	٩٢,٣٠٢	-	٩٢,٣٠٢
القروض والذمم المدينة	٤٤٥,١٠٥	-	٤٤٥,١٠٥
أوراق مالية استثمارية	١٧٣,٢٤٦	٩,٩٢٩	١٦٣,٣١٧
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	١٥,٢٨٤	١٤,٥٩٤	٦٩٠
المطلوبات الخاضعة لمخاطر السوق			
مستحق للبنوك	٤,٠٣٢١	-	٤,٠٣٢١
ودائع العملاء	٥٨٤,٥٦١	-	٥٨٤,٥٦١
دين صادر وأموال مقترضة أخرى	٦٦,١١٦	-	٦٦,١١٦
صكوك مستحقة الدفع	٤,٦٧٣	-	٤,٦٧٣
القيمة العادلة السالبة للمشتقات	١٧,٣٨٩	١٢,٧٩٠	٤,٥٩٩

إن أثر حساسية تحليل المخاطر وسعر الأسهم على مخاطر الصرف الأجنبي ومخاطر سعر الأسهم على بيان الدخل والدخل الشامل الآخر ليس جوهرياً.

تستخدم المجموعة المقاييس التالية لقياس مخاطر السوق على أساس مستمر:

١. معايير غير إحصائية: حساسية سعر الفائدة (PV٠١/DV٠١) وحساسية سعر الصرف الأجنبي (FX٠١) وإجراءات صافي/إجمالي المراكز المفتوحة القائمة والتدابير الافتراضية ومقاييس فترات السداد وحساسيات المشتقات اليونانية (دلتا غاما وفيجا) وحدود التوقف عن الخسارة.
٢. معايير إحصائية: القيمة المعرضة للمخاطر، بحسب الفئة بالإضافة إلى إجمالي سجل المتاجرة. القيمة المعرضة للمخاطر الخاضعة للإجهاد لسجل المتاجرة واستثمارات سجل الخدمات المصرفية.

لا تتعرض المجموعة بشكل كبير إلى مخاطر الصرف الأجنبي الهيكلية التي هي من إحدى مكونات مخاطر السوق، لأن معظم موجودات ومطلوبات المجموعة مقيمة على الأغلب إما بدرهم الإمارات أو بغيرها عملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى المرتبطة بالدولار الأمريكي.

القيمة المعرضة للمخاطر

للإحاطة بالجوانب متعددة الأبعاد لمخاطر السوق بشكل أفضل، فإن معيار مخاطر السوق الرئيسي للمجموعة هو احصائي: "القيمة المعرضة للمخاطر"، الذي يستخدم لفترات قصيرة من حالة تحمل المخاطر. يتم حساب معايير القيمة المعرضة على أساس يومي بالنسبة لفئات أصول محددة، مثل القيمة المعرضة للمخاطر لسعر الفائدة والقيمة المعرضة للمخاطر لصرافة العملات الأجنبية والقيمة المعرضة للمخاطر لكامل سجل المتاجرة.

توصلت المجموعة إلى أرقام القيمة المعرضة للمخاطر المدرجة أدناه كما في نهاية العام باستخدام الضوابط التالية:

- مستوى الثقة: ٩٩%
- فترة الاحتفاظ: ١ يوم عمل
- المنهجية: محاكاة تاريخية باستخدام عامين من البيانات التاريخية.

	٢٠٢٤ مليون درهم			٢٠٢٣ مليون درهم		
	متوسط	**الحد الأقصى**	**الحد الأدنى**	**الفعلي***	متوسط	الحد الأقصى	الحد الأدنى	الفعلي*
بحسب فئة الأصل للمتاجرة								
مخاطر سعر الفائدة	**٢٥**	**٤٤**	**١١**	**١٣**	١٤	٢٨	٥	١٤
مخاطر صرافة العملات الأجنبية	**٤**	**١٢**	**١**	**٧**	٢	١٢	-	١
مخاطر متاجرة الائتمان	**٧**	**١٦**	**٣**	**٥**	٥	٨	٢	٤
الإجمالي	**٢٣**	**٤١**	**١١**	**١٥**	١٤	٢٦	٧	١٤

* ملاحظة: يرجى العلم بأن إجمالي معايير القيمة لفئات الموجودات المعرضة للمخاطر لا يضاف إلى معيار القيمة المعرضة للمخاطر بسبب التنوع والتأثير متعددة الأوجه.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٤٥ إدارة المخاطر(تتمة)

ي. مخاطر السوق (تتمة)

القيمة المعرضة للمخاطر

المراكز المفتوحة للمجموعة بالعملات المختلفة هي على النحو التالي:

	٢٠٢٤ طويل/ (قصير) مليون درهم	٢٠٢٣ طويل/ (قصير) مليون درهم
دولار أمريكي	**٦,٧٧٨**	١١,٤٨٢
ريال عماني	**١٢**	٢١
يورو	**(٩٩٠)**	(٤٩٦)
ريال سعودي	**(١٠٦)**	(١,٠٩٥)
ليرة تركية	**٧٠٤**	(٨)
جنيه مصري	**(١٥)**	(٢١٨)
دينار بحريني	**(٣)**	(٤٤)
الروبية الهندية	**(٨٦)**	١١١

ك. المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الموظفين أو الأنظمة أو نتيجة لحدث خارجي. يشمل هذا التعريف المخاطر القانونية (الموصوفة بأنها التعرض للغرامات والعقوبات والأضرار العقابية الناتجة عن الإجراءات الرقابية، وكذلك التسويات الخاصة) والمخاطر التنظيمية والمخاطر الناشئة عن مبادرات التغيير.

إطار حوكمة المخاطر التشغيلية

تستخدم المجموعة ثلاثة أنماط من نماذج الدفاع لإدارة المخاطر التشغيلية. تشكل وحدات الأعمال والدعم خط الدفاع الأول، وهي المسؤول الرئيسي عن تحديد المخاطر التشغيلية في مجالاتها والتخفيف من وطأة تلك المخاطر وحلها بشكل فوري.

وتقدم وحدة العمليات باعتبارها خط الدفاع الثاني أساليب وأدوات متسقة وموحدة لوحدات الأعمال، وتوفر كذلك الدعم لإدارة المخاطر التشغيلية. تراقب الوحدة عملية إدارة المخاطر والامتثال لسياسات وإجراءات المخاطر التشغيلية. يجري تحليلاً مستقلاً للتعرض للمخاطر التشغيلية واستراتيجيات المجموعة للتخفيف من وطأة المخاطر.

تقدم إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة باعتبارها الخط الثالث للدفاع، ضمانًا مستقلًا لمجلس الإدارة.

آلية إدارة المخاطر التشغيلية

أنشأت المجموعة وحدة مخاطر العمليات ضمن وحدة إدارة المخاطر بهدف وضع إطار وهيكلية الإدارة المنصوص عليها في سياسة المخاطر التشغيلية. تشتمل عملية إدارة المخاطر بشكل أساسي على العناصر التالية:

- تقييم وتحديد المخاطر
- مراقبة ومراجعة المخاطر
- معالجة المخاطر
- الإبلاغ عن المخاطر

تعمل وحدة الأعمال هذه على تطوير وتنفيذ طرق تحديد وتقييم وقياس ومراقبة مخاطر العمليات في جميع أنحاء المجموعة وتوفر تقارير منتظمة وشاملة عن المخاطر التشغيلية للإدارة العليا، كما تدعم إدارة المخاطر التشغيلية وحدات الأعمال وغيرها من وحدات الدعم الأخرى لمراقبة وإدارة المخاطر التشغيلية الفردية.

إدارة التأمين

تمتلك المجموعة تغطية تأمينية مصممة خصيصًا لحماية المجموعة من الخسائر غير المتوقعة. يتم الحصول على غطاء التأمين من شركات التأمين ذات التصنيف العالي في سوق إعادة التأمين الدولي. تتم مراجعة متطلبات التأمين بشكل دوري وتتماشى التغطية التأمينية مع التغيرات في تعرض المجموعة للمخاطر.

إدارة مكافحة الاحتيال

تشمل مهام مجلس الإدارة والإدارة العمل على بناء خط دفاعي موثوق والحفاظ عليه للحماية من التهديدات الناتجة عن الاحتيال.

تماشياً مع التقنيات المصرفية المتطورة والمشهد الرقمي، أدركت الإدارة الحاجة إلى زيادة التركيز على قدرات مكافحة الاحتيال للمجموعة. وعلى هذا النحو، يستثمر البنك في الأنظمة والضوابط المتقدمة لمنع عمليات الاحتيال التي تُرتكب ضد البنك وعملائه. وقد قامت المجموعة برفع مستوى الرقابة وتعزيز الضوابط الاستقصائية لإدارة مخاطر الاحتيال، والتي تنشأ من التقنيات الجديدة والأساليب المصرفية الجديدة.

لدى المجموعة فريق متخصص يركز على التحقيق في محاولات الاحتيال ضد البنك ونشر الوعي بالاحتيال بين أصحاب المصلحة وتحديد مخاطر الاحتيال والتخفيف من تداعياتها.

لدى المجموعة سياسات وإجراءات معمول بها لضمان الامتثال للتشريعات السائدة والتخفيف من المخاطر، بما في ذلك مخاطر الاحتيال.

الإبلاغ عن الاحتيال والممارسات المشبوهة

تلتزم المجموعة بأعلى معايير الانفتاح والنزاهة والمساءلة في تقديم خدماتها. في حين أن المجموعة قد وضعت مجموعة واسعة من الأنظمة واللوائح والإجراءات وقواعد السلوك والتصرف لبلورة التزاماتها. ومع ذلك، قد تظهر هناك ولسوء الحظ عمليات احتيال و/او سوء تصرف و/أو سوء معاملة.

وتبعاً لذلك، تقدم سياسة الإبلاغ عن الاحتيال والممارسات المشبوهة للمجموعة منصة مواتية للإبلاغ عن الممارسات المشبوهة. تم وضع هذه السياسة لتشجيع الموظفين على الشعور بالثقة والإبلاغ عن الاحتيال الداخلي والتصرفات المريبة وغيرها من حالات الإخلال عن طريق قنوات محددة في حين أنها تحمي الموظفين من أي تداعيات ذات صلة.

إدارة الأمن السيبراني

يعتبر بنك الإمارات دبي الوطني المعلومات والعمليات والأنظمة والشبكات ذات الصلة من الأصول الهامة والقيمة. يجب حماية هذه الأصول لضمان سريتها وتوافرها وسلامتها في جميع الأوقات.

إن لدى المجموعة إطارًا شاملاً للأمن السيبراني يستند إلى ثلاثة أنواع من النماذج الدفاعية.

يضمن إطار العمل بأن بنك الإمارات دبي الوطني يتمتع بالمرونة في تحمل تهديدات الأمن السيبراني في بيئة رقمية متطورة ومعقدة بشكل متزايد.

إدارة استمرارية الأعمال

وتعرف إدارة استمرارية الأعمال بأنها "عملية إدارة تحدد التهديدات المحتملة للمؤسسة والآثار التي قد تحدثها هذه التهديدات، في حال حدوثها، على عمليات الأعمال التشغيلية. تقدم إدارة استمرارية الأعمال إطار عمل لبناء مؤسسات مرنة وتمتلك القدرة على الاستجابة الفعالة بما يضمن مصالح مساهميها الرئيسيين وسمعتها وعلامتها التجارية وأنشطتها التي تعود عليها بمنافع قيمة.

ترتكز عملية استمرارية الأعمال في جميع أنحاء المجموعة إلى المعيار الدولي "آيزو٢٢٣٠١" للعام ٢٠١٢ (أي). تتولى لجنة المخاطر للمجلس مسؤولية الرقابة ووضع استراتيجية إدارة استمرارية الأعمال. تتولى الإدارة ووحدات الدعم مسؤولية التأكد من تطبيق واختبار خطط استمرارية الأعمال المناسبة لمجالات عملها المعنية. يتم مراقبة فعالية خطط استمرارية الأعمال بشكل مستقل عن طريق فرق المخاطر المعنية.

ل. مخاطر السيولة

تشير مخاطر السيولة إلى عدم قدرة المجموعة على تمويل الزيادة في الأصول والوفاء بالالتزامات عند استحقاقها (مخاطر التمويل الهيكلي)، أو عدم القدرة على تحويل الأصول إلى نقد بأسعار معقولة (مخاطر سيولة السوق). وتنشأ المخاطر من عدم التطابق في مبالغ وأوقات التدفقات النقدية.

الأهداف وهيكل الحوكمة

يكمن الهدف من إطار إدارة السيولة والتمويل لدى المجموعة في ضمان الوفاء بجميع التزامات التمويل المنظورة (في ظل كل من الظروف المعتادة و المشددة) عند استحقاقها وبأن الانخراط في أسواق التمويل الكبيرة يتم وفق عملية فعالة ومنسقة ومنخفضة التكلفة. تحقيقا لهذه الغاية تحافظ المجموعة على قاعدة تمويل متنوعة تشمل الودائع الرئيسية للمستهلكين والشركات والمؤسسات. ويتعزز ذلك عن طريق توفير تمويل وفرص استثمارية للأسواق الكبيرة تتسم بقدر عال من الموجودات السائلة وتنوع العملات ومواعيد الاستحقاق لتمكين المجموعة من الاستجابة بسرعة وسلاسة لمتطلبات السيولة غير المتوقعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٤٥ إدارة المخاطر (تتمة)

ل. مخاطر السيولة (تتمة)

السياسات والإجراءات

تشمل إدارة عمليات السيولة والتمويل على وجه التحديد ما يلي:

- توقع التدفقات النقدية من العمليات الرئيسية في مختلف الظروف الصعبة والنظر في مستوى الموجودات السائلة الضرورية فيما يتعلق بذلك؛
- تحليل عدم التطابق بين الموجودات والمطلوبات لفترات مختلفة مع التركيز على أقصر أطر زمنية. تستند هذه التقارير حول الفجوات على التدفقات النقدية التعاقدية والإبقاء على الافتراضات الضعيفة للأصول والمطلوبات التي لم يحلّ أجل استحقاقها والطلب المحتمل على السيولة عن طريق الالتزامات غير المسحوبة؛
- مراقبة سيولة الميزانية العمومية ونسبة السلف إلى الودائع بموجب المتطلبات الداخلية والتنظيمية؛
- الحفاظ على نطاق متنوع من مصادر التمويل مع تسهيلات تمويل احتياطية؛
- إدارة تركزات وسمات استحقاقات الديون؛
- الحفاظ على خطط تمويل الديون؛
- رصد تركزات المودعين لتفادي الاعتماد الزائد على شريحة كبيرة من المودعين الأفراد وضمان توفير قدرات تمويل مرضية؛ و
- الحفاظ على خطط السيولة والتمويل في الحالات الطارئة. تساهم هذه الخطط في تحديد المؤشرات المبكرة للأوضاع الصعبة وتصف الإجراءات التي يتعين اتخاذها في الحالات المعقدة الناجمة الأزمات الطارئة أو غيرها. مع التقليل من الآثار السلبية طويلة المدى التي قد تترتب على الأعمال.

م. تحليل الاستحقاق للموجودات و المطلوبات:

يوضح الجدول التالي ملخصاً لخصائص الاستحقاق لموجودات ومطلوبات المجموعة:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	خلال ٣ شهور مليون درهم	أكثر من ٣ شهور وحتى سنة مليون درهم	أكثر من سنة وحتى ٣ سنوات مليون درهم	أكثر من ٣ سنوات وحتى ٥ سنوات مليون درهم	أكثر من ٥ سنوات و غير محدد مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
الموجودات						
نقد وودائع لدى المصارف المركزية	١٠٢,٨١٤	١,٨٥١	-	-	-	١٠٤,٦٦٥
مستحق من البنوك	٧٨,٥٦٥	٣٧,٨٧٩	١٦,٣٢٢	-	-	١٣٢,٧٦٦
أوراق مالية استثمارية	٣٦,١٨٣	٦٠,٠٥٦	٣٤,٤٣٨	٢٦,٤٦٠	٤٢,٠٨٦	١٩٩,٢٢٣
القروض و الذمم المدينة	١٣٢,٩١٦	٧٧,٧١٠	١٣٤,٦٢٢	٧٠,٣٢٥	٨٦,٠٥٤	٥٠١,٦٢٧
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	١,٥٧٠	١,٣٦٥	٣,٩٠٠	٢,٠٤٠	٣,٥٩٣	١٢,٤٦٨
قبولات العملاء	٩,٤٧٨	-	-	-	-	٩,٤٧٨
الممتلكات والمعدات	-	-	-	-	٧,٩٤١	٧,٩٤١
الشهرة والموجودات غير الملموسة	-	-	-	-	٥,٦٢٦	٥,٦٢٦
الموجودات الأخرى	١٥,٣٠٠	-	-	-	٧,٤٨٨	٢٢,٧٨٨
إجمالي الموجودات	**٣٧٦,٨٢٦**	**١٧٨,٨٦١**	**١٨٩,٢٨٢**	**٩٨,٨٢٥**	**١٥٢,٧٨٨**	**٩٩٦,٥٨٢**
المطلوبات						
مستحق للبنوك	٢٥,٤٢٢	١٧,٧١٠	٥,٠٦٩	٥,١٨٠	٢,١٠٦	٥٥,٤٨٧
ودائع العملاء	٥٥١,٧٩٤	١٠٢,١٣٢	٦,٧٣٣	٥,٤٦٦	٦٥٢	٦٦٦,٧٧٧
دين صادر وأموال مقترضة أخرى	٥,٩٨٦	١٥,٨٥٧	٢١,٥١٣	١٣,٥٦٣	١٥,٥٥٧	٧٢,٤٧٦
صكوك مستحقة الدفع	-	١,٨٣٦	٢,٨٣٧	٢,٧٥٤	-	٧,٤٢٧
القيمة العادلة السالبة للمشتقات	١,٥٠٧	١,٥٧٦	٣,٧٠٠	٢,٢٧٥	٦,٨٣٩	١٥,٨٩٧
قبولات العملاء	٩,٤٧٨	-	-	-	-	٩,٤٧٨
المطلوبات الأخرى	١٣,٧٠٣	١٣,٠٨١	-	-	١٦,٠٤٢	٤٢,٨٢٦
إجمالي حقوق الملكية	-	-	-	-	١٢٦,٢١٤	١٢٦,٢١٤
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	**٦٠٧,٨٩٠**	**١٥٢,١٩٢**	**٣٩,٨٥٢**	**٢٩,٢٣٨**	**١٦٧,٤١٠**	**٩٩٦,٥٨٢**
خارج الميزانية						
خطابات الاعتماد والضمان	٣٧,١٩٩	٣٧,٠٢٧	١٥,٣٧٨	٤,٣٩٦	٣,١٤٦	٩٧,١٤٦
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣						
الموجودات	٣٣٩,٩٢٩	١٤٩,٦٨٢	١٣٣,٢٢٦	٨٢,٤٤٤	١٥٧,٤٩٢	٨٦٢,٧٧٣
المطلوبات	٥٠٤,٤٤٥	١٤٢,١١٩	٤٧,١٦٦	١٧,٧٨٩	١٥١,٢٥٤	٨٦٢,٧٧٣
بنود خارج الميزانية	٢٩,٢٨٥	٢٨,٩١٩	١١,٠٣٧	٣,٥٠٢	٨,٨٦٥	٨١,٦٠٨

ن. تحليل المطلوبات المالية من خلال المستحقات التعاقدية المتبقية

يوضح الجدول التالي ملخصاً لخصائص الاستحقاق للمطلوبات المالية للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ اعتماداً على التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة.

و يتم التعامل مع عمليات السداد والتي تخضع للإشعارات كما لو إن هذه الإشعارات أعطيت على الفور. إلا أن المجموعة تتوقع بان لا يقوم الكثير من العملاء بطلب السداد في أول تاريخ للسداد الذي يتطلب من المجموعة السداد فيه ولا يظهر الجدول التالي التدفقات المالية المتوقعة الموضحة من قبل المجموعة في سجل الاحتفاظ بودائع المجموعة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	القيمة الدفترية مليون درهم	الإجمالي الاسمي للتدفقات الخارجة مليون درهم	خلال ٣ شهور مليون درهم	أكثر من ٣ شهور حتى سنة واحدة مليون درهم	أكثر من سنة وحتى ثلاث سنوات مليون درهم	أكثر من ٣ سنوات وحتى ٥ سنوات مليون درهم	أكثر من ٥ سنوات مليون درهم
المطلوبات المالية							
مستحق للبنوك	٥٥,٤٨٧	(٥٨,٦٠٨)	(٢٥,٨٣٣)	(١٨,٩٤٦)	(٦,٠١٣)	(٥,٦٩٨)	(٢,١١٨)
ودائع العملاء	٦٦٦,٧٧٧	(٦٧٨,٢٥٢)	(٥٥٦,٩٠٥)	(١٠٦,٣٣٦)	(٨,٢٩٨)	(٦,٠٠١)	(٧١٢)
الديون المصدرة والأموال المقترضة الأخرى	٧٢,٤٧٦	(٨٥,٣٤٥)	(٦,٣٢٤)	(١٧,٧٨٧)	(٢٥,٣٥١)	(١٦,٢٢٥)	(١٩,٦٥٨)
صكوك مستحقة الدفع	٧,٤٢٧	(٨,٤٢٧)	(٣٤)	(٢,١١٢)	(٣,٣٠٢)	(٢,٩٧٩)	-
	٨٠٢,١٦٧	(٨٣٠,٦٣٢)	(٥٨٩,٠٩٦)	(١٤٥,١٨١)	(٤٢,٩٦٤)	(٣٠,٩٠٣)	(٢٢,٤٨٨)
خطابات الاعتماد والضمان	٩٧,١٤٦	(٩٧,١٤٦)	(٣٧,١٩٩)	(٣٧,٠٢٧)	(١٥,٣٧٨)	(٤,٣٩٦)	(٣,١٤٦)
التزامات قروض غير قابلة للإلغاء	٩٥,٤١٤	(٩٥,٤١٤)	(٣٩,٥٥١)	(٤٣,٦٩٧)	(١١,٩٨٩)	(٦)	(١٧١)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	القيمة الدفترية مليون درهم	الإجمالي الاسمي للتدفقات الخارجة مليون درهم	خلال ٣ شهور مليون درهم	أكثر من ٣ شهور حتى سنة واحدة مليون درهم	أكثر من سنة وحتى ثلاث سنوات مليون درهم	أكثر من ٣ سنوات وحتى ٥ سنوات مليون درهم	أكثر من ٥ سنوات مليون درهم
المطلوبات المالية							
مستحق للبنوك	٤٠,٣٢١	(٤٢,٢٦٢)	(١٨,٩٩٤)	(١٩,٣٥٣)	(١,٦٣٠)	(١٧٥)	(٢,١١٠)
ودائع العملاء	٥٨٤,٥٦١	(٥٩٣,٩٩٧)	(٤٦٢,٥٠٠)	(١٠٤,٦٥١)	(١٨,٣٢٧)	(٣,٤٨٤)	(٥,٠٣٥)
الديون المصدرة والأموال المقترضة الأخرى	٦٦,١١٦	(٧٨,١٥١)	(٩,٢١٠)	(١٢,٩٣٦)	(٢٢,٩٧٠)	(١٤,٦٨١)	(١٨,٣٥٤)
صكوك مستحقة الدفع	٤,٦٧٣	(٤,٩٥٠)	(٣١)	(٩٣)	(٤,٨٢٦)	-	-
	٦٩٥,٦٧١	(٧١٩,٣٦٠)	(٤٩٠,٧٣٥)	(١٣٧,٠٣٣)	(٤٧,٧٥٣)	(١٨,٣٤٠)	(٢٥,٤٩٩)
خطابات الاعتماد والضمان	٨١,٦٠٨	(٨١,٦٠٨)	(٢٩,٢٨٥)	(٢٨,٩١٩)	(١١,٠٣٧)	(٣,٥٠٢)	(٨,٨٦٥)
التزامات قروض غير قابلة للإلغاء	٦٦,٠١٨	(٦٦,٠١٨)	(٢٣,٧١٢)	(٣٠,٤٠١)	(١١,٨٨٨)	-	(١٧)

س. مخاطر سعر الفائدة في السجلات المصرفية

يتم تعريف مخاطر سعر الفائدة في السجلات المصرفية على أنه تعرض المنتجات لغير المتاجرة المقدمة من قبل المجموعة إلى معدلات الفائدة. تشمل المنتجات لغير المتاجرة كافة مراكز السجلات المصرفية الناتجة عن معدلات الفائدة للموجودات والمطلوبات المصرفية للمستهلكين والموجودات والمطلوبات للخدمات المصرفية للأفراد والشركات والمؤسسات للمجموعة والاستثمارات المالية التي يتم تخصيصها على أنها مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وبالتكلفة المطفأة. تنشأ مخاطر سعر الفائدة في السجلات المصرفية أساسا من عدم التطابق بين الإيرادات وتكاليف تمويلها، وذلك نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة.

من أجل إدارة هذه المخاطر على نحو فعال، يتم تحويل مخاطر سعر الفائدة في السجلات المصرفية المتعلقة بالمنتجات لغير المتاجرة إلى الخزينة تحت إشراف لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات للمجموعة بموجب نظام تسعير تحويل الأموال. يكون مطلوباً من لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات للمجموعة إجراء رصد منتظم لمراكز مخاطر سعر الفائدة هذه لضمان توافقها مع حدود مخاطر أسعار الفائدة.

لقياس مخاطر أسعار الفائدة الإجمالية في السجلات المصرفية، تطبق المجموعة اختبارات الضغط من خلال محاكاة التحركات الموازية لنطاق من ٥٠ نقطة أساس إلى ٢٠٠ نقطة أساس إلى منحنى/منحنيات العائد والتناظر وتأثيرها على صافي الدخل من الفائدة.

	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ التأثير مليون درهم	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ التأثير مليون درهم
المعدلات أعلى بـ ٢٠٠ نقطة أساس	**١,٦٣١**	٢,٤٤١
المعدلات أقل بـ ٢٠٠ نقطة أساس	**(٣,٥٩٤)**	(٤,١١٣)

تستند حساسيات سعر الفائدة المبينة في الجدول أعلاه إلى سيناريوهات مبسطة، أي أن التوقعات أعلاه تفترض أن أسعار الفائدة لجميع الاستحقاقات تتغير بنفس المقدار. وبالتالي لا تعكس التأثير المحتمل على صافي الدخل من الفائدة نتيجة لتغير بعض الأسعار، بينما تبقى أسعار أخرى دون تغيير. تستند التوقعات على سيناريو الميزانية الثابت وتأخذ في الاعتبار الافتراضات السلوكية على المنتجات غير المستحقة وتفترض كذلك إدارة جميع تلك المراكز حتى موعد الاستحقاق. وهذا التأثير لا يشمل الإجراءات التي سيتم اتخاذها في الخزينة أو في وحدات الأعمال لتقليل آثار مخاطر أسعار الفائدة. وعملياً، تسعى الخزينة وعلى نحو استباقي إلى تغيير خصائص مخاطر أسعار الفائدة للحد من الخسائر وتحقيق أقصى استفادة من صافي الإيرادات.

٤٥ إدارة المخاطر (تتمة)

ع. تحليل إعادة تسعير سعر الفائدة:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	أقل من شهر مليون درهم	أكثر من شهر وحتى ٣ أشهر مليون درهم	أكثر من ٣ أشهر و حتى ٦ أشهر مليون درهم	أكثر من ٦ أشهر وحتى سنة مليون درهم	أكثر من سنة مليون درهم	لا يحمل فائدة مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
الموجودات							
نقد وودائع لدى المصارف المركزية	٥,٣١٨	٣,٧١٨	١,٥٢١	٣٢٩	-	٩٣,٧٧٩	١٠٤,٦٦٥
مستحق من البنوك	٧٢,٦٦٦	٢٩,٣٥٤	١١,٤٩١	١٠,٠٣١	١,٣٦٢	٧,٨٦٢	١٣٢,٧٦٦
أوراق مالية استثمارية	١٦,٩١٦	٢٦,٠٨١	٤٠,٥١٥	٢٢,٦٥٣	٩١,٦١١	١,٤٤٧	١٩٩,٢٢٣
القروض والذمم المدينة	٢٠٠,٢٠٤	١٥٦,٤٣٨	٤٤,٩٣١	٢٦,٠٧٣	٧٣,٩٨١	-	٥٠١,٦٢٧
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات	-	-	-	-	-	١٢,٤٦٨	١٢,٤٦٨
قبولات العملاء	-	-	-	-	-	٩,٤٧٨	٩,٤٧٨
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	-	٧,٩٤١	٧,٩٤١
الشهرة والموجودات غير الملموسة	-	-	-	-	-	٥,٦٢٦	٥,٦٢٦
الموجودات الأخرى	-	-	-	-	-	٢٢,٧٨٨	٢٢,٧٨٨
إجمالي الموجودات	٢٩٥,١٠٤	٢١٥,٥٩١	٩٨,٤٥٨	٥٩,٠٨٦	١٦٦,٩٥٤	١٦١,٣٨٩	٩٩٦,٥٨٢
المطلوبات وحقوق الملكية							
مستحق للبنوك	٢٣,٣٠٢	٧,٥٣٨	٥,٤٤٥	٩,٢٩٤	٣,٠٨٤	٦,٨٢٤	٥٥,٤٨٧
ودائع العملاء	٢٤٩,٨٧٤	٦٦,٤٠٣	٥١,٧٤٧	٤٦,٧١٠	٧,٥٠٨	٢٤٤,٥٣٥	٦٦٦,٧٧٧
دين صادر وأموال مقترضة أخرى	١٧,٠١٩	١٣,١٠٨	٥,٩٠٣	٤,١٠٩	٣٢,٣٣٧	-	٧٢,٤٧٦
صكوك مستحقة الدفع	-	-	-	١,٨٣٦	٥,٥٩١	-	٧,٤٢٧
القيمة العادلة السالبة للمشتقات	-	-	-	-	-	١٥,٨٩٧	١٥,٨٩٧
قبولات العملاء	-	-	-	-	-	٩,٤٧٨	٩,٤٧٨
المطلوبات الأخرى	-	-	-	-	-	٤٢,٨٢٦	٤٢,٨٢٦
إجمالي حقوق الملكية	-	-	-	-	-	١٢٦,٢١٤	١٢٦,٢١٤
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	٢٩٠,١٩٥	٨٧,٠٤٩	٦٣,٠٩٥	٦١,٩٤٩	٤٨,٥٢٠	٤٤٥,٧٧٤	٩٩٦,٥٨٢
الفجوة داخل بنود الميزانية	٤,٩٠٩	١٢٨,٥٤٢	٣٥,٣٦٣	(٢,٨٦٣)	١١٨,٤٣٤	(٢٨٤,٣٨٥)	-
الفجوة خارج بنود الميزانية	(٢٩,٩٥٤)	(١١,٣١٥)	٣٣	٧,٦٦٣	٣٢,٢٢٦	-	(١,٣٤٧)
فجوة حساسية الفائدة - ٢٠٢٤	(٢٥,٠٤٥)	١١٧,٢٢٧	٣٥,٣٩٦	٤,٨٠٠	١٥٠,٦٦٠	(٢٨٤,٣٨٥)	(١,٣٤٧)
فجوة حساسية سعر الفائدة التراكمية - ٢٠٢٤	(٢٥,٠٤٥)	٩٢,١٨٢	١٢٧,٥٧٨	١٣٢,٣٧٨	٢٨٣,٠٣٨	(١,٣٤٧)	(١,٣٤٧)
فجوة حساسية سعر الفائدة التراكمية - ٢٠٢٣	١,٨٠٤	٨٨,٢٦٨	١٣٢,٠٢٥	١٢٨,٧٥٩	٢٤٨,٦٨٥	-	-

يمثل الحالة عندما يتم إعادة تسعير سعر الفائدة لكل فئة من الموجودات والمطلوبات.

ف. مخاطر السمعة

إن مخاطر السمعة هي مخاطر إلحاق الضرر بسمعة المجموعة نتيجة لأي حدث، ينشأ عن الدعاية السلبية حول ممارساتها التجارية أو سلوكها أو وضعها المالي. وقد تؤثر مثل هذه الدعاية السلبية على ثقة الجمهور أو أصحاب المصلحة في المجموعة مما يؤدي إلى انخفاض في قاعدة العملاء أو إيرادات الأعمال أو السيولة أو وضع رأس المال. وقد تنشأ مخاطر السمعة أيضاً نتيجة لرأي أصحاب المصلحة السلبي. وقد يكون هذا نتيجة لأي حدث أو سلوك أو عمل أو تقاعس، سواء من جانب المجموعة نفسها أو موظفينا أو أولئك الذين نرتبط بهم.

غالباً ما ينشأ ضرر مخاطر السمعة من تأثير ثانوي أو نتيجة لمخاطر مترابطة أخرى، كما هو محدد في إطار إدارة مخاطر المجموعة. وعلى هذا النحو، يتم تصنيف فئات المخاطر الإضافية هذه عند تقييم مخاطر السمعة وقياسها.

تم تحديد سياسة مخاطر السمعة للمجموعة لضمان تحديد جميع الوحدات التنظيمية وقياسها وإدارتها ورصد مخاطر السمعة التي تنشأ عن العمليات الجارية للمجموعة أثناء معاملاتها مع العملاء، وإعداد ممارسات الأعمال الخاصة بالمنتجات الجديدة، والأطراف المقابلة، وشكاوى العملاء ومطالباتهم، والرعاية، والعلاقات الإعلامية. يتم دمج حوكمة إدارة مخاطر السمعة للمجموعة في إطار إدارة المخاطر الأوسع نطاقاً للمجموعة.

ص. عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال واختبار الإجهاد

تعد عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال واختبار الإجهاد جزءًا لا يتجزأ من عملية إدارة المخاطر للمجموعة. يتم توثيق كل اختبار إجهاد ومناقشة النتائج على مستوى اللجنة التنفيذية والموافقة عليها من قبل لجنة المخاطر للمجموعة ولجنة المجلس للمخاطر للمجموعة.

ق. مخاطر النموذج

إن مخاطر النموذج هي مخاطر العواقب السلبية المحتملة الناشئة عن اتخاذ القرار بناءً على مخرجات وتقارير النموذج غير الصحيحة أو المستخدمة بشكل خاطئ. ونظراً لأن المجموعة لديها نهج قوي في حوكمة النموذج وإدارته، فإن الخسائر المحتملة الناشئة عن مخرجات النموذج الداخلية بسبب الأخطاء في وضع أو تنفيذ أو استخدام مثل هذه النماذج تكون مفهومة جيداً وتتم إدارتها.

تشرف وحدة إدارة النموذج المتخصصة داخل المجموعة على التحقق من صحة النماذج واستخدامها لأغراض التقارير التنظيمية و/أو المالية. مسترشدة بإطار حوكمة وإدارة النموذج للمجموعة. وهذا يضمن أن النماذج تتبع نهجاً قوياً للتحقق قبل الاستخدام. يتم تنفيذ عملية الحوكمة للنماذج عبر دورة حياة النموذج. تتم إدارة جميع نماذج المستوى ١ والمستوى ٢ من خلال نظام مخزون النموذج المركزي لتتبع وإدارة استخدامها. تحدد معايير التحقق من صحة النموذج للمجموعة الحد الأدنى من المتطلبات التي ينبغي ان تستوفيها تلك النماذج قبل الاستخدام.

ر. المخاطر التنظيمية والرقابية

المخاطر التنظيمية والرقابية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن تدهور السمعة و/أو الخسائر المالية نتيجة لعدم التقيد بالقوانين المطبقة أو الأنظمة أو العقوبات المفروضة.

إن لدى المجموعة إدارة امتثال مستقلة مدعومة بالصلاحيات والتفويضات اللازمة لفرض القيود ومراقبتها على نطاق المجموعة. وهذا يشمل الامتثال للقوانين والأنظمة السارية في مختلف السلطات القضائية التي تعمل المجموعة فيها بالإضافة إلى تلك الصادرة عن مراكز المقاصة بالدولار الأمريكي/اليورو.

تشمل سياسات الامتثال مجالات رئيسية من ضمنها العقوبات ومكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية ومعايير إعداد التقارير المعتمدة والمطبقة على مستوى المجموعة. كما يتم إضافة المزيد من المجالات إليها بحسب الضرورة. وذلك لمعالجة أي متطلبات محلية فريدة أخرى. تحظى السياسات بدعم أنظمة التفتيش والرقابة المؤتمتة وفريق تحقيقات متخصص للمساعدة في الامتثال لمتطلبات العقوبات ومكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية. كما يتم إجراء الرقابة على الامتثال على نحو مستقل للتأكد من فاعلية وجدوى الضوابط. ويتم توفير التدريب الإلزامي لكافة الموظفين الجدد وعلى نحو مستمر لاحقاً وذلك لضمان تحقيق الامتثال الكلي بجميع المتطلبات الرئيسية.

ش. مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

إن المشهد العالمي سريع التغير والذي يتسم بتحديات مثل تغير المناخ، والتوقعات دائمة التغير لأصحاب المصلحة لدينا، فضلاً عن التطور المستمر للمعايير الدولية، لا سيما في مجالات المحاسبة المستدامة والتدقيق والأخلاقيات، يتطلب اتباع نهج استباقي تجاه الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. تواصل المجموعة تطوير نهجها تجاه الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بما يتماشى مع المعايير المتطورة على المستويين الإقليمي والعالمي.

المخاطر المتعلقة بالمناخ

ترتبط مخاطر المناخ بالتأثيرات المالية وغير المالية التي قد تنشأ نتيجة لتغير المناخ. وهناك فئتان من المخاطر المناخية: المخاطر المادية، التي تنشأ نتيجة لتغير المناخ والعوامل البيئية التي تحركها الأحداث (الشديدة) أو التحولات الأطول أمداً (المزمنة) وقد تختلف في شدتها وتواترها عبر السيناريوهات المختلفة، ومخاطر التحول، التي تنشأ عن التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون. إن إدارة مخاطر المناخ أمر بالغ الأهمية في السعي لتحقيق النمو المستدام والتحول نحو اقتصاد منخفض الكربون. يمكن أن تؤثر كل من المخاطر المادية ومخاطر التحول على الأسر والشركات والاقتصاد الكلي الأوسع نطاقًا وتتجلى في المخاطر الرئيسية للمجموعة بعدة طرق.

تعتبر المجموعة المخاطر المناخية جزءاً من المخاطر البيئية والاجتماعية الأوسع نطاقاً. كما يتم دمج استراتيجيتنا بشأن مخاطر المناخ في إطار إدارة المخاطر للمجموعة وتسترشد طريقها من نهج خطوط الدفاع الثلاثة.

يتحمل مجلس إدارة المجموعة المسؤولية النهائية عن جميع الجوانب ذات الصلة بالمخاطر المتعلقة بالمناخ. يشارك مجلس الإدارة بنشاط في تشكيل إستراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الخاصة بنا ويتم إطلاعه بانتظام على التقدم المحرز في هذه الإستراتيجية من قبل اللجنة التنفيذية.

تأثير مخاطر المناخ على الأحكام والتقديرات المحاسبية

تقوم المجموعة حالياً بتقييم التأثيرات المالية المرتبطة بمخاطر الائتمان المرتبطة بالمناخ. وباستخدام نتائج التحليل الجاري، تعتزم المجموعة تسليط الضوء على المخاطر والفرص التي تشكل تأثيرات فورية ومتوقعة على الوضع المالي والأداء والتخطيط وكذلك التدفقات النقدية والكشف عن الإجراءات المتخذة لإدارة هذه المخاطر والفرص.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، جمعت المجموعة ديوناً وصكوكاً مستحقة الدفع بقيمة ٤.٦ مليار دولار أمريكي (٢٠٢٣: ٣.٠ مليار دولار أمريكي) من خلال التمويلات المستدامة والخضراء في أسواق رأس المال الدين.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٤٥ إدارة المخاطر (تتمة)

ت. دور وحدة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر الكلية

تعتبر إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة بمثابة وحدة التقييم المستقلة المنشأة من قبل مجلس الإدارة لغرض دراسة وتقييم أنشطة المجموعة بما في ذلك كافة جوانب إدارة مخاطر المجموعة. تعتبر الإدارة مستقلة من الناحية التنظيمية عن جميع الإدارات الأخرى في البنك. يرأس الإدارة المسؤول الرئيسي للتدقيق للمجموعة، وهو مسؤول أمام مجلس الإدارة من خلال لجنة المجلس للتدقيق.

تكمن الأهداف الرئيسية لإدارة التدقيق الداخلي للمجموعة في تقديم ضمانات موثوقة حول المخاطر التي تتعرض لها وحدات الأعمال في المجموعة وتقييم مدى كفاءة وفعالية الضوابط المالية/ التشغيلية وبيئة حوكمة الشركات وتقييم مدى حساب الموجودات وحمايتها من الخسائر وإجراء متابعة للأنشطة بهدف تقييم والإبلاغ عن الطريقة التي اتبعتها الإدارة لمعالجة المخاطر والامتثال لخطط العمل المتفق عليها سابقاً.

تتحقق مهمة الإدارة من خلال خطة تدقيق سنوية قائمة على المخاطر وموافق عليها من قبل لجنة المجلس للتدقيق. يتم إعداد تقرير رسمي في نهاية كل ربع سنوي بحيث يتضمن ملخصاً حول نشاط التدقيق الذي تم استكماله خلال الفترة بالإضافة إلى معلومات حول مستجدات حالة المسائل المذكورة مسبقاً في التقرير المرفوع إلى لجنة المجلس للتدقيق.

تقوم لجنة المجلس للتدقيق بمراجعة واعتماد خطط وموارد التدقيق الداخلي للمجموعة وتقييم فعالية إدارة التدقيق الداخلي. يقوم المستشارون الخارجيون أيضاً بإجراء تقييم دوري للإدارة.

ث. إطار إدارة وإجراءات المخاطر في كيانات المجموعة

عند وضع سياسات وإجراءات إدارة المخاطر على مستوى كيانات المجموعة يتم الأخذ في الاعتبار التوافق مع بيئة الأنظمة والتشريعات المحددة للكيانات.

خ. إدارة المخاطر في دينيزبنك

إن لدى دينيزبنك عملية منظمة لإدارة المخاطر لتحديد وقياس وإدارة ومراقبة وإعداد تقارير (المخاطر) للمساعدة في اتخاذ القرارات على أساس المخاطر والرقابة عبر جميع عمليات دينيزبنك.

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن إنشاء نظام إدارة المخاطر في دينيزبنك وفقًا للوائح وأفضل الممارسات. تشمل المسؤوليات الرئيسية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بإدارة المخاطر ما يلي:

- مراجعة واعتماد سياسات إدارة المخاطر والإشراف على تنفيذها.
- الموافقة على مستوى القدرة على تحمل المخاطر المناسبة لاستراتيجية أعمالها والتي تتوافق مع قوتها المالية.
- متابعة فعالية نظام إدارة المخاطر في دينيزبنك.
- التأكد من إنشاء وتنفيذ عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية.

يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على عمليات إدارة المخاطر على مستوى البنك من خلال لجان على مستوى مجلس الإدارة. ويتم نقل هذه الأدوار إلى اللجان على مستوى الإدارة ووحدات الأعمال ومراقبة المخاطر المعنية.

تشرف مجموعة بنك الإمارات دي الوطني على عمليات إنشاء إطار إدارة المخاطر وسياسات المخاطر في دينيزبنك، ومراقبة الحدود والأرقام المحققة وانتهاكات المخاطر الخاضعة لبيان القدرة على تحمل المخاطر. وجميعها تنظم مجالات المخاطر التالية.

مخاطر الائتمان

أضافت المجموعة طبقة إضافية من الإشراف على سياسات مخاطر الائتمان المعمول بها في دينيزبنك وهذه الطبقة الإشرافية مشروطة بالموافقات الاستثنائية للتركزات الكبيرة. ومن منظور نتائج التقارير يتم الإبلاغ عن جميع التركزات (بغض النظر عن أهميتها الجوهرية) للمجموعة بشكل دوري من قبل دينيزبنك حتى تتماشى مع السياسة الداخلية للمجموعة.

يمتثل دينيزبنك مع معايير هيئة الرقابة والإشراف البنكي وبازل ٣/٢ في تحديد مخاطر الائتمان التنظيمية. ضمن خطة تقييم كفاية رأس المال الداخلية للبنك، تخضع مخاطر الائتمان لاختبارات الاجهاد وتحليل السيناريو على الأقل سنويًا.

تتوافق إفصاحات إدارة المخاطر الكمية مع المعايير التركية لإعداد التقارير المالية والتي تتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بما في ذلك المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ المطبق من قبل المجموعة.

- يتم الأخذ في الحسبان كل من أدوات الميزانية العمومية داخل وخارج الميزانية التي تعد جوهرية لحساب خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعايير التركية لإعداد التقارير المالية/ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ في البيانات المالية الموحدة للمجموعة.
- توجد أنماط لكل من احتمالات التعثر والخسارة باحتمال التعثر وتقديرات التعرضات عند التعثر التي لها معايرات طويلة الأجل وسيناريوهات مستقبلية لضبط الافتراضات الاقتصادية
- تعد العمليات الجديدة أو المعاد هيكلتها للمعايير التركية لإعداد التقارير المالية/ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ متطورة ومعقدة بطبيعتها من أجل ضمان آلية تنفيذ عالية الجودة
- التقديرات والافتراضات والسيناريوهات المستخدمة في خسائر الائتمان المتوقعة شاملة إلى حد ما
- يتم نشر الإفصاحات الشاملة والتفصيلية تماشياً مع متطلباتا المعايير التركية لإعداد التقارير المالية/ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩

إدارة مخاطر المؤسسة

يحدد دينيزبنك الإعداد المحدود وعملية المراقبة وإعداد التقارير في بيان القدرة على تحمل المخاطر. ويتضمن أيضًا عملية قوائم الحدود المرحلية ويصف إجراءات الإصلاح في حالات تجاوز التركزات المقررة في كل مرحلة. تتم مراجعة المستندات التي تتضمن هذه السياسات كل عام، ويتم اعتماده من قبل مجلس الإدارة.

مخاطر السوق

جميع أنشطة المتاجرة المتعلقة بأسواق المال ورأس المال تتوافق مع طريقة القيمة المعرضة للمخاطر المعتمدة داخلياً، والتي تستخدمها المجموعة أيضًا لقياس ظروف السوق المتغيرة. ويتم دعم تحليل القيمة المعرضة للمخاطر هذه على النحو الأمثل من خلال تحليل السيناريو واختبارات الإجهاد. يتم الاحتفاظ بدفتر التداول لغرض دعم الأنشطة القائمة على العملاء. تدار مخاطر السوق وفقًا للحدود المعتمدة من مجلس الإدارة.

مخاطر أسعار الفائدة الهيكلية ومخاطر الصرف الأجنبي

تتم مراقبة مخاطر أسعار الفائدة وصرف العملات الأجنبية عن كثب باستخدام المقاييس المحددة في إطار حدود المخاطر وتتم إدارتها وفقًا للقواعد التي حددها مجلس الإدارة. يستخدم دينيزبنك معاملات التحوط لتخفيف المخاطر عند الضرورة.

مخاطر السيولة

تتم مراقبة كفاية السيولة بشكل نشط وفقًا للقواعد المحددة من قبل مجلس الإدارة. يتم اختبار كفاية السيولة وفرص الاحتياطي بشكل دوري مقابل سيناريوهات الحالة الأسوأ والسيناريوهات الأخرى، ويتم توثيق جميع هذه الافتراضات ليتم رصدها وتتبعها باستمرار.

المخاطر التشغيلية

يتم تسجيل الأحداث التي ينجم عنها مخاطر تشغيلية جنبًا إلى جنب مع الأسباب والتأثيرات على وحدات أعمال محددة ويتم اتخاذ تدابير التخفيف لمنع تكرار هذه الأحداث في المستقبل. كما تتم مناقشة الأحداث التي تكون متكررة أو مهمة داخل اللجان ذات الصلة التي تشمل التدقيق الداخلي والإدارات المتأثرة.

تعمل فرق المخاطر المعنية لضمان التوافق الشامل في مجالات مختلفة من المخاطر مع الأخذ في الحسبان المتطلبات التنظيمية المحلية والأوروبية، كجزء من هذه العملية. وفي إطار هذه العملية، تتم مراجعة السياسات والإجراءات لضمان التوافق اللازم مع المجموعة.

٤٦ إجراءات قانونية

التقاضي هو إجراء شائع في مجال الخدمات المصرفية بسبب طبيعة الأعمال التي تتم ممارستها. ولدى المجموعة ضوابط وسياسات صحيحة لإدارة المطالبات القانونية. والمجموعة طرف في الإجراءات القانونية والأمور التنظيمية الناشئة عن عملياتها التجارية العادية. إن لدى المجموعة ضوابط وسياسات مناسبة لإدارة المطالبات القانونية. يتم تحديد الاعتراف بالمخصصات وفقًا للسياسات المحاسبية المبيّنة في الإيضاح ٦. في حين أن نتائج الإجراءات القانونية والمسائل التنظيمية غير مؤكدة بطبيعتها، تعتقد الإدارة أنه بناءً على المعلومات المتاحة لها، تم وضع المخصصات المناسبة فيما يتعلق بهذه الأمور كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. لا يشكل أي مخصص معترف به إقرارًا بارتكاب مخالفة أو مسؤولية قانونية. بناءً على المعلومات المتاحة، لا يتوقع أن ينشأ أي تأثير سلبي جوهري على المركز المالي للمجموعة من المطالبات القانونية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بخلاف الحد المذكور سابقاً.

٤٧ المساهمات الاجتماعية

بلغت المساهمات الاجتماعية (بما في ذلك التبرعات والأعمال الخيرية) المقدمة خلال العام ٤٤ مليون درهماً (٢٠٢٣: ٥٨ مليون درهماً).

٤٨ الأرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة حيثما كان ذلك ضروريا لتتوافق مع العرض المطبق في السنة الحالية.

بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع)
شارع بني ياس، ص.ب ٧٧٧ ، ديرة، دبي
الإمارات العربية المتحدة

emiratesnbd.com